المُمتِع في التَّصْريف

لابن عُصفور الإشبيلي
٥٩٧ - ٦٦٩هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوه

الجزء الثاني

دار المعرفة
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing
DAR EL-MAREFAH



مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

القلب والحذف والنقل



باب[1]

القلب والحذف والنقل

وإنما أفردتُ لذلك باباً واحداً ، لأنَّ جميع ذلك إنما يُتَصوَّر باطّراد في حروف العلّة . فإنْ جاء شيء من الحذف أو القلب ، في غير حروف العلّة ، أو في حروف العلّة في خلافِ ما يتضمّنه هذا الباب ، فيُحفَظ ولا يُقاس عليه . وسيُذكر من ذلك شيء ، عند الفراغ من هذا الباب .

فحُروف العلّة هي الواو والياء والألف . وهذه الحروف تكون أصولاً وزوائد ، فليُقدَّم الآن الكلام على الأصول .

وقد بُيّنَ ، فيما تَقدَّم ، أنّ الألف لا تكون أصلاً بنفسها ، بل تكون منقلبةً عن ياء أو واو . فعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فاءينِ أو عَينينِ ، أو لامينِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٥٥ - ٣٩٢ وشرح الشافية ٣ : ٦٦ - ١٩٦ والمفصل ٢ : ٢٦٨ - ٢٨٧ وشرحه ١٠ : ٥٤ - ١٢٠ .

فإن وقعت الواو فاءً فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن « فَعَلَ » ، أو « فَعِلَ » ، أو « فَعُلَ » ، أو لا تَقَع .

فإن وقعت فاءً في فعل على وزن «فَعَل» فإنها تُحذَف في المضارع(1) . فتقول في مضارع «وَعَدَ» : « يَعِدُ» ، وفي مضارع «وَزَنَ» : « يَزِنُ» . وإنّما حُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهما ثقيلتان . فلمّا انضاف ذلك إلى ثِقَل الواو وَجب الحذف . وحَذفوا مع الهمزة والنون والتاء ، فقالوا « تَعِدُ » و « أَعِدُ » و « نَعِدُ » ، حملاً(2) على الياء ، كما أنهم قالوا «أُكرِمُ» وأصله « أُؤَكْرِمُ » فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا « يُكرِمُ » و « تُكرِمُ » و « نُكرِمُ » على « أُكْرِمُ ».

فإن قيل . فلأيّ شيء حُذفتِ الواو في « يَضَعُ » مضارع «وَضَعَ » ولم تقعْ [٣٩ب] بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعتْ بين ياء وكسرة ، لأنَّ الأصل « يَوْضِعُ » . لكن فُتحتِ العينُ لأجل حرف الحلق ، ولولا ذلك لم يجئ مضارع « فَعَلَ » على « يَفعَلُ » بفتح العين. فلمّا كان الفتحُ عارضاً لم يُعتدّ به ، وحُذفتِ الواو رَعياً للأصل .

فإن قيل : لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يُوجِب حذف الواو

---

(1) المنصف ١ : ١٨٤ و ١٨٨ . (2) المنصف ١ : ١٩١ - ١٩٢

لوجب حذفُها في « يُوعِدُ » مضارع « أوعَدَ » ! فالجواب[1] أنَّ الأصل في « يُوعِدُ » : « يُؤَوْعِدُ »[2] . فالواو إنما[3] وقعت في التقدير بين همزة وكسرة ، فثبَتَتْ لذلك ، ولم يُلتفَت إلى ما اللفظ الآنَ عليه ، كما لم يُلتفَت إلى اللفظ في « يَضَعُ » .

فإن قيل : فلأيّ شيء التزموا[4] في مضارع «فَعَلَ» الذي فاؤه واو « يَفْعِل » بكسر العين ، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه «يفعُل» و «يفعِل» ، بضمّ العين وكسرها ؟ فالجواب[5] أنهم التزموا « يفعِل » لأنه يؤدّي إلى حذف الواو، فيَخِفُّ اللفظ .

فإن قيل : لو ضمّوا العين في «يَفْعلُ» ،فقالوا «يَوعُدُ» ، لوجب حذفُ الواو لوقوعها بين ياء[6] وضمّة ، وهما ثقيلان ؛ ألا ترى أنهم لمّا شَذّوا من ذلك في حرف واحد ، فجاؤوا به على « يَفعُلُ » ، حذفوا الواو ، فقالوا « وَجَدَ يَجُدُ »[7] ، قال الشاعر[8] :

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَربةٍ   تَدَعُ الصَّوادِيَ لايَجُدْنَ غَليلاَ

---

(١) المنصف ١ : ١٩٤ .
(٢) م : يؤعد .
(٣) م : قالوا وإنما .
(٤) ف : ألزموا .
(٥) المنصف ١ : ١٨٥-١٨٦
(٦) م : واو .
(٧) م : يجِد .
(٨) تقدم في ص ١٧٧ . م : لايجِدنَ .

فالجواب أنَّ وقوع الواو بين ياء وضمّة لا يُوجِبُ الحذف، بدليل قولهم في مضارع «وَطُؤَ» و «وَضُؤَ»: «يَوطُؤ» و «يَوضُؤ»[1]، فلا يحذفون. فأما حذفُهم في «يَجُدُ» فلأنَّ «يَجُدُ» شاذّ، فالضمُّ فيه عارض[2]، فحُذفَت فيه[3] الواو، كما حُذفتْ في «يَضَعُ».

فإن قال قائل: فلعل[4] الواو في «يَجُدُ» حُذفت للثقل، ولم تُحذف في «يَوضُؤ» و «يَوطُؤ» مضارع «وَطُؤ» و «وَضُؤ» لأنهم التزموا في مضارع «فَعُلَ» طريقةً واحدة[5]، ألا ترى أنه إنما يجيء على «يَفعُلُ» بضمّ العين خاصّةً، فكرهوا الحذفَ لئلاّ يتغيَّر المضارع عن أصله، كما التُزمَ الضمُّ في غير المضارع لذلك! فالجواب أنَّ الحذف ليس بمُغيِّر لمضارع «فَعُلَ» عن أصله، ألا ترى أنك إذا خففّتَ «يَوضُؤ»، ثم أدخلت الجازم، حذفت الواو للجزم في[6] أحد الوجهين، على حدّ قوله[7]:

[جَريءٍ متى يُظلَمْ يُعاقِبْ بظُلمِهِ سَريعاً] وإلاْ يَبْدَ بالظُّلم يَظلِمِ

---

(1) م: يوضؤ ويوطؤ.
(2) المنصف ١: ١٨٧.
(3) م: منه.
(4) ف: لعل.
(5) هذا مذهب المازني وابن جني. انظر المنصف ١: ٢٠٩ - ٢١٠.
(6) سقط من م حتى قوله «فحذفها للجازم».
(7) زهير بن أبي سلمى. انظر ما تقدم في ص ٣٨١.

فخفّف همزة «يُبدأ» ، ثم أجراها مُجرى حروف العلّة ، فحذفها للجازم . فكما أنّ هذا القدر غير مُعتدٍّ به فكذلك حذفُ الواو في مثل «يَوضُؤ» و «يَوطُؤ» لا يكون تغييراً .

فدلّ ذلك على أنّ الواو لا تُستثقل بين الياء والضمّة ، وأنها إنما حُذفت في «يَجُدُ» لِما ذكرناه .

وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمّة كثقلها بين الياء والكسرة، لأن الكسرة والياء مُنافِرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسُكون قُلبت الواو ياءً وصُيِّرَ اللفظُ بهما واحداً - فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها ، وإذا وقعت بين ياء وضمّة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر . فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمّة أخفّ من وقوعها بين ياء وكسرة .

فإذا رددتَ الفعل إلى مالم يسمّ فاعله لم تحذف الواو ،فقلت«يُوعَد»(١). فإن قيل : ولِمَ لَمْ تحذف الواو ،وأنتم تزعمون أنّ الفعل المبنيّ للمفعول مغيَّر من فعل الفاعل ، ولذلك لم تُدغم العرب الواو في الياء في « بُويِعَ »و «سُويِرَ» وأمثالها(٢) ، لأنّ الأصل « بايعَ » و «سايرَ» ، وكذلك كان ينبغي أن يقال

(١) المنصف ١ : ٢١٠ .
(٢) م : وأمثالها .

«يُعَدُ» و «يُزَنُ» ، لأنَّ الأصل «يَعِدُ» و «يَزِنُ» ! فالجواب أنَّ كلَّ فعلٍ مضارع ثلاثيّ مبنيّ للمفعول يأتي أبداً على وزن «يُفعَلُ» ، بضمّ حرف المضارعة وفتح العين ، ولا ينكسر ذلك في شيء منه ، فأشبهَ مضارعَ «فَعُلَ» في أنه يُلزَمُ [فيه][1] طريقةٌ واحدة ؛ ألاترى أنَّ مضارع «فَعُلَ» إنما يأتي أبداً على «يَفعلُ» ، بفتح حرف المضارعة وضمّ العين . فحُمل[2] عليه لذلك . وأيضاً فإن العرب قد تَعتدُّ بالعارض، ولاتلفت إلى الأصل ، فيكون قول العرب «يُوعَدُ» من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل . ويكون «سُوِيرَ» من قبيل ترك الاعتداد بالعارض ، فلذلك حُمل على «سايَر» . فلم تُحذف[3] الواو منه[4] كما لم تحذف من مضارع[5] «فَعُلَ» .

ويأتي مصدر «فَعَلَ» الذي فاؤه واو أبداً[6] على وزن «فِعْلَة» ، أو «فَعْل» في الغالب[7] ، نحو «وَعْد» [٤٠أ] و «وِعْدَة» و «وَزْن» و «وِزْنة» . وقد [8] يأتي على خلاف هذين البناءين ، مما يرد عليه الصحيح ، نحو

---

(١) من م .
(٢) سقط من م حتى قوله «على ساير» .
(٣) م : فلم يحذف .
(٤) أي : من يُوعد .
(٥) يريد : من يوضؤ ويوطؤ
(٦) كذا ، وهو يخالف ماسيذكره بعد .
(٧) سقط «في الغالب» من م .
(٨) سقط من م حتى قوله «وروداً»

«وَرَدَ الماءَ وُروداً» .

فأما «فَعْلٌ» فلم تُحذف الواو منه لخِفَّة الفتحة. وأما «فِعْلَةٌ» فحُذفت الواو منه لثقل الكسرة في الواو، مع أنه مصدر لفعل قد[1] حُذفت منه الواو، فقالوا في «وِعْدة» : «عِدة» فألقوا كسرة الواو على مابعدها، وحذفوها .

فإن قيل: وهلاّ حَذفوا الواو بكسرتها ! فالجواب أنهم لوفعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلُّفِ وصلٍ، لأنَّ ما بعد الواو ساكن. ولزمت التاء لأنها جُعلت كالعوض من الواو .

فإن قيل ولأيّ شيء التُزِمَ في المصدر هذان البناءان، وقد كان الصحيح يجيء على غير ذلك من الأبنية ؟ فالجواب أنهم التزموهما لخفَّتهما، ألا ترى أنَ «فَعْلاً» على ثلاثة أحرف، وهو أخفُّ أبنية الأسماء الثلاثيَّة[2]، وأكثرها وُجوداً. وأما «فِعْلَةٌ» فلأنه يؤدّي إلى حذف الواو، وهو حرف مستثقَل[3]، كما أنهم التزموا في المضارع «يَفْعِل» بكسر العين، لأنه يؤدّي إلى التخفيف. ولو جاء على غير ذلك، من الأوزان التي يجيء عليها

---

(١) ف : «مع أن المصدر لفعل قد» م «مع أن المصدر قد». وانظر المنصف ١ : ١٩٥ .
(٢) م : أبنية الثلاثة .   (٣) م : مستقبل .

مصدرُ الفعل الثلاثيّ الصحيح [1] ، لم يكن في خفة ذلك .

وإن [2] وقعت [الواو فاء] [3] في فعل على وزن [4] « فَعِلَ » بكسر العين فإنّ مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح ، وهو « يَفعَلُ » ، ولا تُحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، نحو « وَجِلَ يَوجَلَ » .

فإن قيل : فلأيّ شيءٍ لم يجيئوا بمضارعه على « يَفعِلُ » بكسر العين ، فيكون ذلك سبباً للتخفيف بحذف الواو ؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع « فَعِلَ » ؛ ألا ترى أنه لا يجيء على « يفعِلُ » إلاّ شاذّاً ، نحو « حَسِبَ يحْسِبُ » . وليس كذلك « فَعَلَ » ، لأنّ « يفعِل » مَقيسٌ فيه .

ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول [5] « ياجَلُ » و « ياحَلُ » [6] . وأيضاً فإنه أراد أن يُغيّر الواو في مضارع « فَعِلَ » ، كما غيّرَها في مضارع « فَعَلَ » ، فأبدل منها أخفّ حروف العلّة،وهو الألف.

ومنهم من يُبدل الواو ياءً ، فيقول [7] :« يَيجَلُ » ، و « يَيحَلُ » .

---

(١) سقط من م .
(٢) ف : فإن .   (٣) سقط من النسختين .
(٤) المنصف ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ . (٥) المنصف ١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٦) يا حل : مضارع وحيل . م: ويوجل . (٧) المنصف ١ : ٢٠٢-٢٠٣ .

وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء ، وإحداهما ساكنة ، فأشبه « يَوجَلُ » وبابُه لذلك « طَيّاً » مصدر « طَوَيتُ » . فكما قلب الواو ياءً في «طيّ»، وأصله « طَوْيٌ » ، فكذلك [1] فعل في « يَوجَلُ » . ثم حمل « تَفعَلُ » و « نَفعَلُ » و « أفعَلُ » على « يَفعَلُ » .

ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو لمُوجِب [2] على كلّ حال ، فاستعمل لغة من يكسر حرف المضارعة من « فَعِلَ » فيقول « تِعلَمُ » [3] ، فقال « تِيجَلُ » و « نِيجَلُ » [« وإِيجَلُ »] [4] ، و « ييِجَلُ » ، فكَسَرَ حرفَ المضارعة إذا كان ياء استثقالاً للفتحة [5] في الياء ، فجاءت الواو بعد كسرة فقُلبتْ ياء .

فإن قيل : فإنهم لا يقولون « يِعلَمُ » ، فيكسروا [6] حرف المضارعة ، إذا كان ياء ، استثقالاً للكسرة في الياء ! فالجواب أنهم احتَملوا هذا القَدْر من الثقل ، لأنه يؤدّي إلى التخفيف بقلب [7] الواو ياء .

إلاّ أن يكون [8] مضاعفاً فإنه لا تُغيَّرُ [9] الواو فيه ، نحو « وَدِدْتُ

---

(١) م : كذلك . (٢) م : بالموجب . (٣) م : يعلم .
(٤) من م . (٥) سقط « إذا كان ... في الياء » من م . ف : للضمة.
(٦) في النسختين : «فيكسرون». وهو جائز مرجوح. انظر شرح القصائد العشر ص٢٧٣.
(٧) ف : لقلب . (٨) يريد : مضارع « فعِل يفعَل » الذي فاؤه واو .
(٩) م : لا يغير .

أَوَدُ ». ولا تقول «آدُ» ولا « أَيَدُ » ولا «إِيَدُ»[1] لقوّة الواوبالحركة .

وقد شذَّت ألفاظ ، فجاء المضارع منها على [2] «يَفعِل»، فحُذفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة . وهي «ورِث يَرِثُ » و «وَرِيَ الزَّندُ يَرِي» و « وَفِقَ يَفِقُ » و «وَغِمَ يَغِمُ»[3] و « وَمِق يَمِقُ » و«وَثِقَ يَثِقُ» و«وَحِرَ صَدرُه يَحِرُ» و «وَغِرَ يَغِرُ»[4] و«وعِمَ يَعِمُ » و «وَسِع يَسَعُ» و «وَطِئَ يَطَأُ »[5] .

فإن قيل : وما الدليل على أنَّ «يَسَعُ» و «يَطَأُ» : «يَفعِلُ» بكسر العين ، وهلاّ وُقف فيهما مع الظاهر وهو «يَفعَلُ»لأن العين مفتوحة ، وأيضاً فإن قياس مضارع «فَعِلَ» : « يَفعَلُ »،فما الذي دعا إلى جعل «يَسَعُ» و «يَطَأُ» شاذَّين؟ فالجواب[6] أنَّ الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو ، إذ لو كانا «يفعَلُ» لكانا[7] «يَوطَأُ» و «يَوسَعُ» . فدلّ حذفُ الواو على أنهما في الأصل «يَوطِئُ» و «يَوسِعُ» ، فحُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم فُتحتِ العين لأجل حرف

---

(١) م : اتــــد .
(٢) المنصف ١ : ٢٠٧ . (٣) وغم : حقد .
(٤) وغر صدره : امتلأ غيظاً . (٥) وزاد في المنصف «ورم يرم و وله يله».
(٦) المنصف ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ . (٧) ف : لكان .

الحلق ، ولم يُعتدَّ بالفتح لأنه عارض .

وإنما كان الشاذُّ من «فَعِل يَفعِلُ» فيما فاؤه واو أكثرَ من الشاذِّ منه في الصحيح ، لأنَّه شذوذ يؤدّي إلى تخفيف اللفظ بالحذف.

وزعم الفرّاء أنَّ موجِب الحذف إنما هو التَّعدّي[1] نحو «يَعِدُ» و «يَزِن» ، وموجب الإثبات إنما هو عدمُ التعدِّي نحو «يَوجَلُ» و «يَوحَلُ»[2] .

وهذا [٤٠ب] الذي ذهب إليه فاسدٌ[3] ، لأنه خارج عن القياس، ألا ترى أنَّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل .وأيضاًفإنهم قالوا : «وَأَلَ زيدٌ مما كان يَحذرُه يَئِل» و «وَبَلَ المطرُ يَبِلُ» و«وَقَدَتِ النّارُ تَقِدُ» و «وَحِرَ صدرُه يَحِرُ» و «وغِرَ يَغِرُ» . فحذفوا الواو في جميع ذلك ، وإن كان غيرَ متعدّ ، لمّا وقعت بين ياء وكسرة[4].

وإن وقعت [الواو فاء][5] في فِعل على وزن «فَعُلَ» فإن مضارعه لاتحذف[6] منه الواو ، نحو[7] «يَوضُؤ» و «يَوطُؤ» ،لما ذكرنا من أنَّ

---

(١) المنصف ١ : ١٨٨ . (٢) م : يوجِل ويوجَل .
(٣) المبرد هو الذي تصدى للفراء . انظر الكامل ص ٧٨ والمنصف ١ : ١١٨ .
(٤) في م تقديم وتأخير وتصرُّف . (٥) سقط من النسختين .
(٦) م : لا يحذف . (٧) المنصف ١ : ٢٠٩ .

الواو بين الياء والضمّة أخفُّ منها بينَ الياء والكسرة .

وما عدا ذلك ، مما تقع الواو فيه فاء ، من اسم أو فعل على ثلاثة أحرف أو أزيد ، فإنها لا تقلب ولا تُحذف ، إلاّ ان تَقَع :

ساكنةً بعد كسرةٍ ، فإنها تقلب ياء ، نحو «ميزان» و «ميعاد». الأصل فيهما «مِوْزان» و «مِوْعاد» ، لأنهما من الوزن والوعد ، فقلبت الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

أو ساكنةً بعد فتحة في مضارع[1] «افتَعلَ» ، فإنها تُقلب ألفاً نحو «ياتَعِدُ» . أصله «يَوْتَعِد» ، لأنه من الوعد ، فقلبت الواو ألفاً لأنها تُقلب ياءً بعد الكسرة في «ايتَعَدَ» ، وتَثبتُ بعد الضمة[2] في «مُوتَعِد» . فلمّا كانت بعد الكسرةِ والضمّةِ على حَسَبها[3] كانت بعد الفتحة على حسَبها ، فقُلبت ألفاً بالحمل .

* * *

وأما الياء إذا وقعت[4] فاء فلا تقلب ، إلاّ أنْ تقع ساكنةً بعد ضمّة فإنها تقلب واواً ، نحو «مُوقِن» ، أصله «مُيقِنٌ» ، لأنه من

(١) المنصف ١ : ٢٠٥ – ٢٠٦ . (٢) م : الولو .
(٣) م : حسبها . (٤) المنصف ١ : ١٩٥

اليقين ، فقُلبتْ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها أو تقع ساكنةً بعد فتحة في مضارع «افتعَلَ» نحو «ياتَئِسُ» من اليأس. أصله «يَيتَئِسُ» ، فقُلبت الياء[1] ألفاً ، للعلّة التي قلبت الواو في «ياتَمِدُ» ألفاً . أعني : الحملَ على «ايتأسَ» و «مُوتَئس»[2] .

ولا تحذف أصلاً إلاّ في لفظتين شذّتا وهما «يَبِسُ»[3]و«يَئِسُ» في مضارع «يَبِسَ» و «يَئِس» . وأصلهما «يَيبِسُ» و «يَيئِسُ»[4] ، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة ، كما حذفت الواو من «يَعِدُ» ، تشبيهاً بها في أنهما حرفا علّة ، وقد وقعا بين ياء وكسرة[5] وإنما لم تحذف الياء باطّراد ، إذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأنها أخفُّ من الواو.

وكذلك جاء المصدر على قياسه من الصحيح ، فجاء على «فُعْلٍ» نحو « يُنْع » ، وعلى «فُعال» نحو «يُعار» ، وعلى[6] « فُعُول » نحو « يُنُوع » .

[المعتل العين]

فإن وقعتِ الواو والياء عينين فلا يخلو من أن يكونا عينين ، في كلمة على

---

(1) ف : «الواو» . وقيل : يَبِسَ يابَسُ .
(2) م : مؤتئس .
(3) المنصف ١ : ١٩٦ . وقيل : يَسِرُ .
(4) م : ييس .
(5) سقط « في أنهما ... وكسرة » من م .
(6) سقط من م .

ثلاثة أحرف ، أو على أزيدَ . فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً . فإن كانت الكلمة فِعلاً فإن الفعل لا يخلو من أن يكون مبنيّاً للفاعل، أومبنيّاً للمفعول.

فإن كان مبنيّاً للفاعل(١) فإن الفعل من ذوات الواو يكون على «فَعَلَ» و «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، بضمّ العين وفتحها وكسرها . فـ «فَعَلَ» : «قام» ، و «فَعُل» : «طالَ» ، و «فَعِل» : «خافَ». ومن ذوات الياء على «فَعَلَ» و «فَعِل» ، بفتح العين وكسرها . ولا يجوز الضمّ استثقالاً له في الياء . فـ «فَعَلَ» «باع» ، و «فَعِلَ» : «كادَ» .

فإن قيل : فلأيّ شيء اعتلّت هذه الأفعال ، وهلاّ بقيت على أُصولها ، فكنتَ تقول «قَوَمَ» و «طَوُلَ» و «خَوِفَ» و « بَيَعَ » و « كَيِدَ» ! فالجواب أن «فَعُل» و «فعِل» قُلبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضمّة في الواو ، والكسرة في الواو والياء ، فقلبت الواو والياء إلى أخفّ حروف العلّة وهو الألف ، ولتكون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها . وأما «فَعَلَ» فقلبت الواو والياء فيها(٢) ألفاً لاستثقال حرف العلّة، مع استثقال اجتماعَ المِثلَين ، أعني : فتحةَ الفاء وفتحة العين . فقالوا في «قوَمَ» و « بَيَعَ » : «قام» و «باع» فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفّة الألف . ولتكون العين حرفاً(٣) من جنس حركة الفاء

---

(١) المنصف ١ : ٢٣٣ - ٢٤٤ . (٢) م : فيه . (٣) سقط من م

هذا حكم هـذه الأفعال ، إذا أُسنـدت إلى ضمير غيبـة ، نحو «زيد[1] قامَ» و«عمرو باعَ» ، أو إلى ظاهر نحو «قام زيدٌ» و «باع عمرو الطعام». إلاّ فعلَين شذَّت العرب[2] فيهما ، وهما «كاد» و «زال» ، فأعلُّوهما بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاء ، فقالوا «كِيدَ» و«ماز يْلَ». قال[3]:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكلنَ جُثَّتِي   وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلكَ ييَتَمُ

فأجروهما على ما يُجريان عليه ، إذا أُسند الفعل إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب .

وسنبيّن حكم هذه الأفعال ، إذا أسنِدت إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب.

فإن أُسند الفعل [٤١أ] إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب[4] فإنه لايخلو أن يكون على «فَعِلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعَلَ». فإن كان على «فَعِل» أو «فَعُلَ» بضمّ العين وكسرها ، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتحذف العين لالتقاء الساكنين ، أعني : حرف العلّة مع مابعده. فتقول «خِفتُ» و «كِدْتُ» و «طُلتُ» ، فتكسر الفاء من «فَعِل» ،

---

(١) سقط من م .   (٢) المنصف ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) أبو خراش الهذلي . المنصف ١ : ٢٥٢ وشرح المفصل ١٠ : ٧٢ عن الأصمعي ، م : «خُراش» . وضبطت التاء من «ييتم» بالفتح والضم والكسر في ف. وروي في ديوان الهذليين ٢ : ١٤٨ كما يلي :

فتقعدُ أو ترضَى مكاني خليفةً   وكادَ خِراشٌ ، يومَ ذلكَ ، يَيْتَمُ

وكذلك رواية شرح أشعار الهذليين ، وفيه الرواية التي أثبتها ابن عصفور ، مقدماً لها بالعبارة التالية : « قال أبو سعيد : وسمعت من ينشد » .

(٤) كذا بإغفال نون النسوة الغائبات. وانظر ص ٤٤٩ و٤٥٢ و٤٥٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥.

وتضمُّ الفاء من «فَعُل» .

فإن قيل : فلأيِّ شيء ، لمّا حذفوا العين ، نَقلوا حركتها إلى الفاء ؟ فالجواب أنهم لمّا اضطُرّوا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألاّ يحذفوا الحرف بحركته ، وأن يُبقوا الحركة التي كانت في العين ،فنقلوها إلى الفاءلذلك. وأيضاً فإنهمأرادوا أن يفرِّقوابين حذف عينالفعلالمتصرف[1]، وغيرِ المتصرِّف . فلما كانوا لاينقلون في غيرالمتصرّف[2] ، فيقولون«لَستُ» في «لَيسَ» ،نقلوا في المتصرّف .

فإن قيل : ليست[3] عين «ليس» متحرِّكة ، فلم يكن فيها ما يُنقل ! فالجواب أنَّ أصلها[4] «لَيسَ» نحو «صَيِدَ» ثم خُفِّفتْ ، والتُزِم فيها التخفيفُ لثقل الكسرة في الياء

فإن قيل : وما الدليل على ذلك ؟ فالجواب أنه قد ثبتَ أنها[5] فعل ، والأفعال الثلاثيّة لا تخلو من أن تكون على وزن «فَعَلَ» أو«فَعِلَ» أو «فَعُلَ» . فلا بدَّ لها من أن تكون على وزن منهذه الأوزان . وباطلٌ أن تكون مفتوحة العين في الأصل ، لأنَّ الفتحة لاتُخفَّف[6]. وباطل أن تكون

(١) المنصف ١ : ٢٣٤ .
(٢) م : المنصرف .
(٣) م : أليست .
(٤) المنصف ١ : ٢٥٨ – ٢٥٩ .
(٥) ف : أنه .
(٦) م : لا تحذف .

مضمومة العين ، لأنَّ «فَعُلَ» ممّا عينه ياء لم يُوجد[1]، فلم يبق إلاّ أن تكون في الأصل مكسورة العين .

فإن كان الفعل على «فَعَلَ» فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو . فإن كان من ذوات الواو حوّلته إلى «فَعُل»[2] ، بضمّ العين ، ثم نقلتَ حركة العين إلى الفاء . فتقول «قُلتُ» و «قُلتَ» . وإن كان من ذوات الياء حوّلتَه إلى «فَعِلَ»[3] ، بكسر العين ، ثم نقلتَ حركة العين ، إلى الفاء . فتقول «بِعتُ» و «بِعتَ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء حوّلت «فَعَل» إلى «فَعُلَ» في ذوات الواو ، وإلى «فَعِلَ» في ذوات الياء ؟ فالجواب أنه لو نَقلنا الفتحة من العين إلى التاء ، ولم نُحوّلها كسرة ولا ضمّة ، لم يُدْرَ : هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصليّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين ، بخلاف «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، لأنه إذا انضمّت الفاء أو انكسرت ، بعد أن كانت مفتوحة ، عُلِم أنَّ الحركة التي في الفعل حركة العين نُقلت. فلذلك حُوّلت الفتحة إلى غيرها ليُعلم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين وحوّلت حركة العين[4] في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة. ليحصل بذلك الفرقُ بين ذوات الواو وذوات

---

(1) كذا ، وقالوا : هَيُؤَ .　　(2) المنصف 1 : 235 – 236 .

(3) المنصف 1 : 242 – 244 .　　(4) سقط «وحولت حركة العين» من م.

الياء ، لأن الضمَّة تدلُّ على الواو لأنها منها . والكسرة تدلُّ على الياء لأنها أيضاً منها .

فإن قيل : فما الدليل على أنَّ «قال»[1] : «فَعَل» في الأصل، ثم نقل[2] إلى «فَعُل» ، وهلاّ ادُّعي أنه «فَعُل» في الأصل ! فالجواب[3] أنَّ الذي يدلّ على أنه ليس بـ «فَعُل» في الأصل : تَعَدّيه نحو «قُلتُه» ، و «فَعُلَ» لا يتعدَّى ، ومجيء اسمِ الفاعل منه على «فاعِل» نحو «قائل»، واسمُ الفاعل من «فعُل» إنما هو «فَعِيل» نحو «ظريف» ، ولا يجيء على «فاعل» إلاّ شاذّاً[4] نحو «حَمُضَ فهو حامِضٌ»[5] . فأما «قام» وأمثالُه ، ممّا هو غير متعدّ ، فالذي يدلّ على أنه «فَعَلَ» بفتح العين مجيء اسم الفاعل منه على «فاعِل» نحو «قائم» .

فإن قيل : وما الدَّليل على أنَّ «باع» : «فَعَلَ» في الأصل ، وهلاّ ادَّعيتُم أنه «فَعِلَ» بكسر العين في الأصل ، ولم تدَّعوا أنَّ هذه الكسرة في «بِعتُ»[6] أُبدلت من الفتحة ! فالجواب[7] أنَّ الذي يدلُّ على ذلك أنَّ المضارع «يَفعِلُ» نحو «يَبِيعُ» ، و «يَفعِلُ» لا يكون مضارعَ «فَعِلَ» إلاَّ شاذّاً .

---

(١) م : ذلك .
(٢) م : ونقل .
(٣) المنصف ١ : ٢٣٦ - ٢٣٨ .
(٤) ف : شاذ .
(٥) في الخصائص ١ : ٣٨١ أن هذا من تداخل اللغات .
(٦) سقط في «بعت» من م .
(٧) المنصف ١ ٢٤٢ - ٢٤٤

وأمّا «خافَ» و «كادَ» فالذي يدلُّ على أنهما «فَعِـلَ» مجيءُ مضارعها على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «يَـكادُ» و «يَخافُ» .

وأمّا «طال» فالذي يدلّ[1] على أنه «فَعُلَ» في الأصل مجـيء اسم الفاعل منه على «فَعِيل» ، فتقول «طَويل» .

* * *

فأمّـا مضارعُ «فَعُلَ» المضمومة العين فعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين، على قياس نظيرها من الصحيح . لم يشذَّ من ذلك شيء .

وأمّـا «فَعِلَ» المكسورة العين فيجيء مضارعها أبداً على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «كِـدتَ تَـكادُ» و «زِلتَ تَزالُ». ولم يشذَّ من ذلك شيء إلاّ لفظتان ، وهما «مِتَّ تَموتُ» و«دِمتَ تَدُومُ» فجاء مضارعهما على «يَفعُلُ» بضمِّ العين . على أنه يمكن[2] أن يكون هذا من تداخل اللـغات[3] . وذلك أنهـم قد قالوا «مُـتَّ» [٤١ ب] و «دُمتَ» كـ «عُدتَ»[4] ، فيكون «تدوم» و «تموت»[5] مضارعين لـ «دُمتَ» و «مُتّ» . ومن قال[6] «مِتَّ» بالكسر و «دِمتَ» لم يستعمـل لهما

---

(١) المنصف ١ : ٢٣٨ - ٢٤١ . (٢) ف : ممكن .

(٣) الخصائص ١ : ٣٧٤ - ٣٨١ والمنصف ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ . (٤) م : قلت .

(٥) م : يدوم ويموت . (٦) م : ومن ذلك .

مضارعاً[١] ، بل اجتزأ بمضارع «مُتُّ» و «دُمتَ» عنه .

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فمضارعها أبداً على «يَفعِلُ» بكسر العين، نحو «باعَ يَبِيعُ» . ولم يشذَّ من ذلك شيء .

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الواو فمضارعها أبداً على «يَفعُل» بضمّ العين ، نحو «قالَ يَقُولُ» . ولم يشذّ من ذلك شيء إلاّ لفظتان ، وهما[٢] «طاحَ يَطِيحُ» و «تاهَ يَتيهُ» ، في لغة من قال «ماأطوَحَهُ» وما « أتوَهَهُ »[٣] . ولا يمكن أن يكونا[٤] ـ على هذا ـ «فَعِلَ»[٥] بكسر العين ، لأنَّ «فَعِل يَفعِلُ» شاذّ من الصحيح والمعتلّ ، و «فَعَلَ يَفعِلُ» وإن كان شاذّاً فيما عينُه واو فليس بشاذّ في الصحيح. فحملُهما على ما يكون مَقيساً في حالٍ أولَى .

فأمّا من قال «ما أتيَهَهُ» فقوله «يَتِيهُ» على القياس . والدليل أيضاً على أنّ «تاهَ» قد يكون من ذوات الياء قولهم[٦] «وَقَعَ في التَّوهِ والتِّيه».

(١) كذا ! وفي الخصائص ١ : ٣٨٠ أن مضارعها هو «تمات وتدام» . وانظر اللسان والتاج (دوم) والمنصف ١ : ٢٥٦ وأضداد ابن الأنباري ص ١٢ .
(٢) المنصف ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .
(٣) في م تقديم وتأخير وتصرف .
(٤) ف : يكون .
(٥) مذهب الخليل أن تاه وطاح هما على «فعِل يفعِل» . المنصف ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .
(٦) رواه المازني عن أبي زيد في المنصف ١ : ٢٦٥ .

فقولهم «في التِّيه» دليلٌ على أنه من ذوات الياء ، بقاءً مع الظاهر . وكذلك أيضاً «تيَّه» يدلُّ على أنَّ «تاهَ» من ذوات الياء .

فإن قيل : فلعل «تَيَّهَ» :«فَيعَلَ»[1] ، وهي[2] من ذوات الواو، والأصل «تَيْوَهَ» فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء ! فالجواب[3] أنَّ «فَعَّل» أكثرُ من «فَيعَلَ» ، فيجبُ أن يُحمل «تَيَّهَ» على «فَعَّل» لذلك . وأيضاً فإنَّ «تَيَّه» للتكثير ، فينبغي أن يكون على «فَعَّل» ، لأنَّ «فَعَّلَ» من الأبنية التي وضعَتها العربُ للتكثير ، نحو «قَطَّعَ» و «كَسَّرَ» . وأيضاً فإنهم يقولون فيه إذا ردُّوه لِما لم يُسمَّ فاعلُه «تُيِّه»[4] . ولو كان «فَيعَلَ» لقالوا[5] «تُويِهَ» إن كان من ذوات الياء ، و «تُووِهَ» إن كان من ذوات الواو[6] كـ «بُوطِرَ» . ولم يجز الإدغام كما لم يُدغم مثل «سُوْيِرَ» ، لأنَّ الواو مَدَّة . وسيُبيَّن ذلك في بابه ، إن شاء الله تعالى[7] .

فإن قيل : فلأيِّ شيء قالوا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو : «يَفعُلُ» ، ومن ذوات الياء : «يَفعِلُ» ، وقد كان «فَعَلَ» من الصحيح

---

(1) المنصف 1 : 262 – 263 . (2) م : وهو .

(3) المنصف 1 : 263 – 264 . (4) وأنشد فيه المازني وابن جني لرؤبة.

* تُيِّهَ في تِيهِ المُتَيَّهينْ *

(5) ف : لقال .

(6) سقط « إن كان من ذوات الياء ... الواو » من م . (7) سقط من م.

يجوز في مضارعه «يَفعُلُ» و «يَفعِل» ، نحو "يَضرِبُ» و «يَقتُلُ»؟
فالجواب عن ذلك شيئان :

أحدهما أنه لمـّا حُوِّلَ «فَعَلَ» من ذوات الواو إلى «فَعُلَ»[1] جاء مضارعه كمضارعِ «فَعُل» ، فالتزموا فيه «يَفعُلُ» بضمِّ العين. وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فلمّا حُوِّلَ إلى «فَعِل»[1] أشبهَ «فَعُلَ» من ذوات الواو ، في أنَّ بناءهما في الأصل «فَعَلَ» مفتوح العين ، وأنَّ كلّ[2] واحد منهما حُوِّلت[3] حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنس العين . فكما التزموا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها ، كذلك التزموا في مضارع «فعَل» من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها .

فإن قيل : فهلاّ لمـّا حوّلوا «فَعَلَ» من ذوات الياء إلى «فَعِلَ» جعلوا مضارعه «يَفعَلَ» بفتح العين ، كمضارع «فَعِل» ، ثم حملوا «فَعَل»[4] من ذوات الواو على «فَعَل» من ذوات الياء ! فالجواب أنَّ «فَعِل» المكسورَ العين قد شذّوا في مضارعه ، فجاء على «يَفعِلُ» نحو «حَسِبَ يَحسِب» و «نَعِمَ يَنعِمُ» ، وعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو «فَضِلَ يَفْضُلُ» . فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسورة في الأصل فالأحرى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحه . وأمّا «فَعُل» فلم يشذّوا في

---

(1) يريد : عندما اتصل بضمير رفع .
(2) م : كان .
(3) سقط من م .
(4) م : فعيل .

شيء من مضارعه ، فلذلك لمّا حُوّلتْ «فَعَلَ» إليها التزموا في المضارع «يَفعُل» بضم العين . وأيضاً فإنهم إذا جعلوا مضارع «فَعَلَ»[1] من ذوات الواو «يفعُلُ» بضمّ العين لم يُخرجوه عمّا كان يجوز فيه قبل نقله[2] إلى «فَعُلَ» ، لأنَّ «يفعُلُ» مضارعُ «فَعَلَ» في فصيحِ الكلام . بل يكون قد التُزم فيه أحد البناءين اللذين كانا له في نظيره من الصحيح . ولو جعلت مضارع «فَعَلَ» ممّا عينه ياء على «يفعَلُ» بفتح العين [3] لكنتَ قد جعلت مضارعه بعد النقل خارجاً عن قياس ما كان عليه قبل النقل .

والآخر[4] أنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، فالتزموا في ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين ، لأنَّ الضمّة[5] من جنس الواو ، وفي «فَعَلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين لأنَّ الكسرة من جنس الياء.

وهذا الوجه الآخر أولى ، لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام[6]: التزموا في «فَعَلَ» من ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو «يَغزُو» ، وفي مضارع «فَعَلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين نحو «يَرمِي» ، تفرقةً بين الياء والواو . وسنبيّنُ ذلك بعدُ ، إن شاء الله .

---

(١) سقط من م . (٢) م : قلبه . (٣) وهو خاص بحلقي العين أو اللام.
(٤) ذكر السبب الأول في الفقرتين المتقدمتين .
(٥) ف : الضم . (٦) المنصف ١ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .

فإن قيل : فهلاّ فرّقوا في مضارع [٤٢أ] «فَعِلَ» المكسورة العين ، بين ذوات الياء والواو ، فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين ، وفي مضارع «فَعِلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين ، كما فعلوا[1] في «فَعَلَ» ! فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع «فَعِلَ» المكسور العين عن قياسه ، لأنّ المضارع منه إنّما يأتي على «يَفعَلُ» بفتح العين . وليس كذلك «فَعَلَ» ، بل مضارعه يأتي على «يَفعُلُ» و «يَفعِلُ» . فالتزمنا في ذات الواو أحد الجائزين ، وهو «يَفعُلُ» المضموم[2] العين ، وفي ذوات الياء أيضاً أحد الجائزين ، وهو «يَفعِلُ» المكسور العين .

فإن قيل : فإنّ[3] الأصل «يَقْوُمُ» و «يَصْوُلُ» و «يَبْيِعُ» و «يَكْيَدُ» و «يَخْوَفُ» . فحرفا العلّة ـ وهما الواو والياء ـ قد أُسكن[4] ما قبلهما ، وإذا أُسكن[5] ما قبلَ حرف العلّة صَحّ نحو « ظبْي » و « غزْو » . وهذا في المعتلّ اللاّم، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتلّ[5] العين ، لأنّ العين أقوى من اللاّم وأقربُ إلى أن تَصِحّ ! فالجواب[6] أنهم أعلّوا المضارع حملاً على الماضي ،

(١) ف : كما جعلوا (٢) م : المضمومة .
(٣) ف : إن . (٤) م : سكن .
(٥) م : في المعتل اللام فكيف في المعتل . (٦) المنصف ١ : ٢٤٧ .

فلم يمكنهم أن يُعِلُّوا بقلب حرف العلّة ألفاً، مع إبقاء سكون ماقبل حرف العلّة، فأعلّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين[1] إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب[2]. فلمّا نقلوا في «يقْوُلُ» و «يَطْوُلُ» صارا «يَقُولُ» و «يطُولُ». ولمّا نقلوا في «يَبْيِعُ»[3] صار «يَبِيْعُ». ولمّا نقلوا في «يَكْيَدُ» و «يَخْوَفُ» صارا «يَكَيْدُ» و «يَخَوْفُ». ثم قلبوا الواو والياء ألفاً، لتحرّكهما[4] في الأصل قبل النقل، وانفتاحِ ما قبلَهما في اللفظ. ولم يعتدّوا بالسكون، لأنه عارض بسبب النقل، والعارضُ الغالبُ فيه ألاّ يُعتدَّ به.

* * *

وكذلك «قُمْ» و «بِعْ» أصلُهما «اقْوُمْ» و «ابْيِعْ»، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلَهما فتحرّك[5] فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله. ثمّ سكّنوا الآخر، وحذفوا حرفَ العلّة لالتقاء الساكنين.

ويُحكى[6] أنّ أبا عُمرَ[7] الجَرميّ، رحمه الله، دخل بغداذ، وكان

---

(1) ف : فأعلوا بنقل حركة العين.
(2) كذا بإغفال ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص ٤٣٩ و ٤٥٢ و ٤٣٥ و ٤٧٤ و ٤٧٥.
(3) م : يبيع.
(4) م : لتحركها.
(5) م : إلى فاء قبلها فتحركت.
(6) المنصف ١ : ٢٤٨.
(7) م : أبا عمرو.

بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل ـ ويقال هو الفرّاء[1] ـ وهو يجيبه . فقال له بعض أصحابه : إنّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل فلمَ لا تسأله ؟ فلمّا جاءه قال له : يا أبا فلان ، ماالأصل في «قُمْ» ؟ فقال له : «اقْوُمْ» . فقال له : فما الذي عملوا به ؟ فقال : استثقلوا الضَّمَّة على الواو ، فأسكنوها . فقال له : أخطأت لأنَّ القاف قبلها ساكنة ! فلم يَعُدْ إليه الرجل بعدها .

* * *

فأمّا اسم الفاعل من «فَعَلَ» فـ «فاعِلٌ» نحو «قائم» و «بائع» . وقد ذكرنا من أيّ شيء أُبدلت الهمزة ، في باب البدل.

وأما من «فَعُلَ» المضمومة العين فعلى قياس الصحيح[2]. فتقول «طَويل» كما تقول «ظَريف» .

وأما من «فَعِل» ، إن جاء على «فاعِل» ،فإنك تبدل الهمزة من العين نحو «خائف» ، وقد ذكر في البدل. وإن جاء على «فَعِل» فإن حرف العلّة ينقلب ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله ـ كما فُعِل بالفعل[3] ـ نحو «خافٍ»[4]

---

(١) كان بين الفراء والجرمي مناظرات انظر إنباه الرواة ٢ : ٨١ وتاريخ بغداد ٩ : ٣١٣ ـ ٣١٥ . والقصةهذه في الخصائص ٣ : ٢٩٩ والمزهر ٢ : ٣٧٧ ـ٣٧٨.
(٢) م : قياس الضمة . (٣) المنصف ١ : ٣٣٣ . (٤) م : جاف.

و «مالٍ» ، اسما فاعل من «خافَ[1] الرجلُ» ، و «مال» إذا كثر ماله. جاء على «فَعِل» على حدّ قولهم : حَذِرَ يحذر فهو «حذِرٌ» في الصحيح[2].

* * *

فإنْ كان الفعل مبنيّاً للمفعول[3] صيَّرتَه على «فُعِلَ» ، فتضمُّ فاءه وتكسر عينه ، فتقول «قُوِلَ» و «بُيِعَ» . فتُستثقل الكسرة في الياء والواو :

فمنهم من يحذفها فيُسكن الواو فتصيرُ «قُوْلَ» ، ويسكن[4] الياء ، فتصير ساكنة بعد ضمَّة فتُقلب واواً ، فيقول[5] «بُوْعَ» . وجُعلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء ، كما كانت في فعل الفاعل .

ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء ، فيقول «بِيْعَ» . وأمّا «قُوْلَ» فينقل[6] الكسرة من العين إلى الفاء فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتَنقلب ياءً ، فيقول[7] «قِيْلَ» .

وإنّما جاز نقل حركة العين إلى الفاء ، في فِعل المفعول ، من غير أن

(١) م : جاف .
(٢) سقط «جاء على فعل ... في الصحيح» من م .
(٣) المنصف ١ : ٢٤٨ - ٢٥٠ .
(٤) م : وتكسر .
(٥) م : فتقول .
(٦) سقط «الكسرة من العين .. فينقل» من م .
(٧) م : فتقول

يُسند إلى ضمير المتكلِّم أو المخاطَب[١] ، ولم يجز ذلك في فعل الفاعل إلاّ في «كاد» و «زال» كما تقدَّم - تشبيهاً[٢] للكسرة التي في عين«فُعِل» بالكسرة التي في عين «فَعِل» من ذوات الياء إذا حُوِّلت ، من جهة أنَّ كلّ واحدة من الكسرتين أصلها الفتح . ولأنَّ في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفاً بقلب الواو ياءً ، والياء أخفّ من الواو ، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد . وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فِعل الفاعل تثقيلٌ ، لأنك تقول «كِيْـدَ» و «زِيل» ، و «كادَ» و«زالَ» أخفُّ ، لأنَّ الألف أخفُّ من الياء . ولذلك كان النقل في «فُعِلَ»[٣] أحسنَ من حذف الكسرة [٤٢ب] من العين ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى قلب الياء واواً ، فتقول «بُوْع» ، فتُخرجُ الأخفَّ إلى الأثقل .

ومِن العرب[٤] من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاءَ الضمَّةَ ، دليلاً على أنَّ[٥] الفاء مضمومة في الأصل . وذلك بأن تضُمَّ شفتيك ثم تَنطق بالفعل ، ولا تلفظَ بشيء من الضمَّة . ولو لفظتَ بشيء من الضمّة لكان رَوماً لا إشماماً . قال الزّجاجيُّ : وذلك لا يُضبَطُ إلا بالمُشافهة.

(١) م: « ضمير متكلم أو مخاطب » . وأغفل ابن عصفور ذكر ضمير الاناث الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ .

(٢) سقط من النسختين حتى قوله «أصلها الفتح» وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

(٣) م : فَعِل .

(٤) المنصف ١ : ٢٤٨ - ٢٥١ .

(٥) سقط من م .

إشارةً إلى أنه لا يُسمَعُ » بل يُرى . وأمّا بعضُ النّحويّين وكافّةُ القُرّاء فإنهم يجعلون الكسرةَ بينَ الضمّةِ والكسرة . والذي عليه المُحقّقون من النحويّين ما ذكرتُ لك . ولذلك سمّوه إشماماً .

هذا مالم تُسنِدِ الفعلَ إلى ضمير المتكلّم أو المخاطَب[1] . فإن أسندته إليهما[2] فإنّ الذي يُخلِصُ الضمَّ ، فيقول «بُوعُ» و «كُولَ[3] زيدٌ الطعام» ، يقول : «بُعتُ» و «كُلتُ الطعامَ» ، فيُخلِص الضمَّ[4] أيضاً . والذي يقول «بِيعَ» و «كِيلَ» فيُشِمُّ يَقُول : «بِعتُ» و «كِلتُ» فيُشِمُّ . والذي يقول «بِيعَ» و «كِيلَ» فيُخلص الكسر يقول «بِعتُ» و «كِلتُ» فيُشِمُّ ، تَفرِقةً بين فعلِ الفاعلِ وفعلِ المفعولِ ، ومنهم من يُخلِص الكسر ـ وذلك قليل ـ ويتّكلُ في التّفرقة على القَرائن ، وما يتّصل بالفعل ، من قبلُ أو بعدُ .

فإذا بَنَيتَ منه المضارع ضممتَ أوّلَه وفتحت ما قبلَ آخره ، فقلت «يُقْوَلُ» و «يُبْيَعُ» . ثم تُعِلّه حملاً على الماضي ـ كما كان ذلك في مضارع فِعل الفاعل ـ فتنقل فتحة العين إلى الفاء ، فيصير «يُقَولُ»

---

(١) كذا بإغفال ضمير الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٤٧٤ و ٤٧٥ .
(٢) المنصف ١ : ٢٥٣ ـ ٢٥٥ . (٣) كول : أُعطي الطعام بالكيل .
(٤) م : الضمة .

و «يُبْيَعُ» . فتُقلَب الواو والياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، ولتحرّكهما[1] في الأصل . لأنَّ السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض ألاّ يُعتدّ به ، فيقال «يُقالُ» و «يُباع» .

* * *

وأمّا اسم المفعول[2] فإنّه يأتي على وزن «مَفعُول» على قياس الصحيح ، نحو «مَبْيُوع» و «مَقْوُول» . فيُعلّ حملاً على فعله، فتُنقَل حركة العين إلى الساكن قبل ، فيضير «مقُوْوْل» و «مَبُيْوْع» فيجتمع ساكنان : واو «مَفعول» والعينُ ، فتُحذَف واو «مَفعول» ، فيُقال «مَقُولٌ» في ذوات الواو . وأمّا «مَبُيْوعٌ» فإنه إذا حُذِفت واو «مَفعول» قُلبت الضمّة التي قبل العين كسرةً ، لتصِحّ الياء ، فتقول «مَبِيعٌ». هذا مذهب الخليل وسيبويه[3] .

وأما أبو الحسن [4] فإنه ينقل[5] الحركة من العين إلى الفاء ، في ذوات الواو ، فيلتقي له ساكنان ، فيحذف العين فيقول «مَقُول» . وفي ذوات الياء

---

(1) م : ما قبلها لتحركها .

(2) انظر المنصف ١ : ٢٦٩ – ٢٧٢ والمقتضب ص ١ – ٢٧ . وقد سماه الناشر المقتصب » خطأ .

(3) الكتاب ٢ : ٣٦٣ والمنصف ١ : ٢٨٧ والمقتضب ص ١ .

(4) المنصف ١ : ٢٨٧ – ٢٨٨ والمقتضب ص ٢ . (5) م : فانه يقول ينقل.

نحو «مَبْيُوع» ينقل[1] الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب[2] الضمّة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي ساكنان[3] - الياء وواو «مفعول» - فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول[4]«مبيعٌ».

فما يُحتَجُّ[5] به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك الثاني منهما، دون الأول[6]. فكما يُوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضاً فإنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو «مفعُول» أسهلَ من حذف العين. وأيضاً فإنهم [قد][7] قالوا[8] «مَشِيبٌ» في «مَشُوب»، و «غارٌ مَنِيلٌ»[9] في «مَنُول»، و «أرضٌ مَمِيتٌ عليها» في «مَمُوت»، ومَرِيحٌ»[10] في «مَروُح». فقلبوا الواو ياء شذوذاً. فدلّ ذلك على

---

(1) م: بنقل. (2) م: ثم تقلب.
(3) ف: الساكنان. (4) بالياء والتاء في ف.
(5) انظر المنصف 1: 289 - 291 وأمالي ابن الشجري 1: 300 - 310.
(6) ومثله في المنصف 1: 290. وذلك نحو لم يردَّ ولم يلدهُ، ورُدَّ وانطلقَ في صيغة الأمر، حرك فيه الثاني لالتقاء الساكنين. وزاد ابن جني في المنصف «ولأبي الحسن أن يردّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خفْ وقُلْ وبِعْ. لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين في غازٍ». وانظر أمالي ابن الشجري 1: 277 - 208 وشرح الشافية 2: 238 - 240. (7) من م.
(8) الكتاب 2: 363 والمنصف 1: 289، 300 والمقتضب ص 2 - 3:
(9) المنيل: الذي ينال ما فيه. (10) الغصن المريح: الذي حركته الريح.

أنَّ الواو المُبقاةَ هي العين، وأن المحذوفة واوُ «مفعول»، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً ، فقالوا «حِيرٌ» في «حُور» . أنشدَ أبو زيدٍ[1]:

* عَيناءُ حَوراءُ ، مِنَ العِينِ الحِيرْ *

ولا يُحفَظ قلب واو « مَفعُول » ياءً ، إلاّ أن يدغم[2] نحو «مَرْميّ» . وأيضاً فإن واو «مَفعُول» أقرب إلى الطَّرَف فحَذفُها أسهلُ .

وأما أبو الحسن فيستدلُّ[3] على أنَّ المحذوف هو العين بأنها لغَيرِ معنى ، وواوُ «مَفعولٍ» حرفُ معنى[4] يدلُّ على المفعوليَّة . فحَذفُ مالا معنى له أسهلُ ، كما أنَّه لمّا اجتمعت التاءان في «تَذَكَّرُون» ونحوه حُذفتِ الثانية ، ولم تُحذف الأولى ، حيث كانت لمعنى .

وللخليل أن يَفرق بينهما، فيقول[5] : إنّ التّاء الأولى في «تَذَكَّرُون» وأمثاله حرف منفرد ، فلو حُذفتْ لم يبق ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه . وأنت إذا حذفت واو «مَفعُول» أبقيتَ الميم تدلُّ على

---

(١) في كتاب مسائية بذيل النوادر ص ٢٣٦ والمنصف ١ : ٢٨٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ واللسان (حور) . والحير : جمع حوراء .
(٢) زاد في م : «معاً» . ولعل الصواب : في ياء .
(٣) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ .
(٤) سقط من م .
(٥) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ .

معنى المفعوليّة .

فإن قال[1] : إنّ الزّيادة التي لمعنى إذا كانت معها زيادة أُخرى فإنهما يجريان مجرى الزّيادة الواحدة ، ألا ترى أنّ المعنى يقع بمجموعهما[2] . فإذا وقع[3] بمجموعها[4] لم يَجُز أن تُحذف واحدة منهما ، كما لم يجز أن تُحذف [٤٣أ] الزيادة الواحدة ؛ ألا ترى أنّ الزيادتين إذا لحقتا لمعنى فحُذفت إحداهما حُذفت الأُخرى ، نحو زيادتي «سَكران» إذا رخّمته اسم رجل ، وكذلك الزيادتان في «مَفعُول» لو حذفت واحدة منهما الزمكَ حذفُ الأخرى ! فللخليل أن يقول[5] : لاتجري الزّيادتان مجرى الزيادة الواحدة . بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى ، لتدلّ على الأخرى المحذوفة ، ألا ترى أنهم قالوا «اسطاع يَسطيع[6]» ، فحذفوا إحدى الزيادتين وهي التاء[7] ، وأبقوا السين ، وهما جميعاً زِيد للمعنى ، كما أنّ الميم والواو في «مَفعول» كذلك فأمّا « سكران» وبابُه فإنما حُذفتا فيه معاً ، لوقوعهما طرفاً غير مُفترقتين . فكان الحذف أغلب عليهما ، إذ كان الطرف موضعاً تُحذف[8]

---

(١) المنصف ١ : ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) م : بمجموعها . (٣) في النسختين : وقعت .

(٤) م : بمجموعها . (٥) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ -٢٠٧ .

(٦) م : يُستطيع . (٧) م : الياء .

(٨) م : «حذف» . ونقل ابن عصفور نص أمالي ابن الشجري .

فيه الأصول في الترخيم والتكسير[١] . فالزّيادتان في «مَفعـول» أُشبه بالزّيادتين في «اسطاعَ» من زيادتي « سَـكران » ، لكونهما حشـواً في «مَفعول» كما أنهما في «اسطاع» كذلك .

فإن قيل : فقد[٢] وجدناهم حذفوا الأصل وأبقوا الزيادة ، لمّـا كانت لمعنى ، فقالوا «تَقَى» في «اتّقَى» ، فحذفوا التاء الأصليّة وأبقوا تاء «افتعل» ! فالجواب أنّ الذي حَمل على ذلك كونُ الزيادة مُنفَردة .

وممّا يدلُّ على صحّةِ مذهب سيبويه والخليل ، وفسادِ مذهب الأخفش ، أنّك إذا نقلتَ الضمّة من العين إلى الفاء ، في «مَفعُول» من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان : واو «مفعول» والياء، فتحذف واو «مفعول» فتجيء[٣] الياء ساكنة بعد ضمّة ، قريبةً من الطرف ، فتقلبُ الضمّـة كسرة ، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمّة إذا كانت تَلي الطرف ، فإنه تُقلب الضمّة كسرة ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو «بِيض» جمع أبيضَ ؛ أَصلُه «بُيْضٌ» نحو «حُمْر» ، ثم قُلبتِ الضمّة كسرة . وكـذلك لو بَنيتَ من البياض[٤] اسماً على «فُعْلٍ» لقلت «بِيضٌ» . فالأصل في

---

(١) زاد في الأمالي : والتحقير .
(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ والمنصف ١ : ٢٩٠ . م :قد .
(٣) م : لمجيء .
(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ والمنصف ١ : ٣٠٠.

«مَبِيع» على أصله : «مَبْيُوعٌ» ثم «مَبُيْوعٌ» ثم«مَبُيْعٌ» ثم «مَبِيعٌ» .

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه[1] ، على مذهبه،أن يقول«مَبُوعٌ». وذلك أنّ الأصل «مَبْيُوعٌ» . فإذا نُقلت الضمّة اجتمع له[2] ساكنان . فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول[3] «مَبُوعٌ» . فإن قال : لا أحذف إلاّ بعد قلب الضمّة كسرة ! فالجواب أن يقال له : لِمَ تَقلب الضمّة كسرة، وأنت تزعم أنّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمّة في مُفرد فإنّ الياء هي التي تُقلب واواً ، بشرط القرب من الطرف . فأمّا مع البُعد فلا يجوز قلب الضمّة كسرة ، في مذهب أحد من النحويّين .

فإن قلتَ :[4] فإنّما قَلبتُ الضمة كسرة لتصحّ الياء ، لأنّي لو لم أفعل ذلك ، فقلت «مَبُوعٌ» ، لالتبست ذوات الياء بذوات الواو! فالجواب أنّ هذا القَدْر لو كان لازماً لوجب أن تقول[5] «مِيقِنٌ» في «مُوقِن» ، لئلاّ يلتبس بذوات الواو . فكما أنّ العرب لم تفعل ذلك في «مُوقِن» ، فكذلك لا تفعله في «مَبِيع» وأمثاله .

وثمرة[6] الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف «مَسُوء»

---

(١) م : فيلزم . (٢) ف : لك . (٣) أمالي ابن الشجري : ٢٠٩ .
(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ . (٥) ف : يقول .
(٦) سقط من النسختين حتى قوله « في ثبات الواو » وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

وأمثاله . قال أبو الفتح في «القدّ»[1] له : سألني أبو عليّ عن تخفيف «مَسُوء» . فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول «رأيت مَسُوّاً»[2]، لأنها عنده واو «مَفعول» وأما على مذهب سيبويه فأقول «رأيت مَسُواً» بتحريك الواو ، لأنها عنده العين . فقال لي أبو عليّ : كذلك هو ، اللهمّ إلاّ أن تقول إنهم حملوا الماضي على المضارع . وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي ، مع أن الأكثر على أنّ المضارع .[3] فالأحرى أن يحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو .

ويجوز الإتمام[4] في «مَفعُول» من ذوات الياء ، وهي لغة بني تميم. قال[5] :

* وكأنَّها تُفَّاحةٌ ، مَطيُوبَةٌ *

وقال علقمة[6] :

[حتى تَذكَّرَ بَيضاتٍ ، وهَيَّجهُ] يومُ رَذاذٍ ،عليهِ الرِّيحُ ،مَغْيُومُ

---

(١) القدّ : كتاب لابن جني ، يسمى أيضاً « ذا القدّ » . الخزانة ٢ : ١٢٩ .
(٢) علق عليه في الحاشية بما يلي : «كما تقول في مقروء : مقروّ» .
(٣) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٤) م : الإشمام .
(٥) أنشده الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء . المقتضب ص ٣ وشرح المفصل ١٠ : ٨ والمنصف ١ : ٢٨٦ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢١٠ والعيني ٤ : ٥٧٤ واللسان والتاج «طيب» . م : تطيوبة . (٦) من مفضلية له . ديوانه ص ٥٦ والمفضلية ١٢٠ والمنصف ١ : ٢٨٦ وامالي ابن الشجري ١ : ٢١٠ .

والإعلالُ أفصحُ .

ولا يجوز الإتمام[1] في ذوات الواو إلاّ فيما سُمِع والذي سُمِع من ذلك[2] «مسكٌ مدْوُوفٌ» ، قال الراجز[3] :

* والمِسكُ في عَنْبَرِهِ المَدْوُوفُ *

والأشهر «مَدُوف» . وقالوا «رَجلٌ مَعْوُودٌ» و «فَرَسٌ مَقْوُودٌ» و «ثَوبٌ مَصْوُونٌ» و «قولٌ مَقْوُولٌ» وإنما لم يجز الإتمامُ[4] في «مُفْعُول» من ذوات الواو ، إلاّ فيما شذّ ، لأن الواو أثقل من الياء .

وخالفَ المبرّد[5] كافّة النحويّين[6] ، فأجاز الإتمام[7] في ذوات الواو قياساً على ماورد منه ، وقال : ليس بأثقل من«سُرتُ سُوُوراً»[8] و «غارتْ عَينُه غُوُوراً» ، لأنَّ في «سُوُور» و «غُوُور» واوين

(١) م : الإشمام . (٢) المقتضب ص ٣ والمنصف ١ : ٢٨٥ – ٢٨٧ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ . (٣) المقتضب ص ٣ والمنصف ١ : ٢٨٥ واللسان والتاج (دوف) . والمدووف : المسحوق أو المزوج أو المبلول . م : « المذووف » بالذال وكذلك فيما يلي . (٤) وجعله سيبويه . مكروهاً . انظر الكتاب ٢ : ٣٦٣ والخصائص ١ : ٩٨ . م : الإشمام . (٥) كذا ! والصواب أنه الكسائي . انظر شرح الشافية ٤ : ١٤٩ – ٥٠ والمقتضب ١ : ٩٩ – ١٠٠ . وقدنقل أبوحيان من خط ابن عصفور أن ماذكره هنا عن المبرد هو ما نسبه اليه ابن جني ، وهو خلاف ما يذهب إليه المبرد في تصريفه. (٦) انظر المقتضب ص ٣ – ٤ والمنصف ١ :٢٨٥ . (٧) م الإشمام. (٨) م سؤوراً.

وضمَّتين ، وليس في «مَعْوُود»[1] مع الواوين إلاّ ضمَّة واحدة .

وهذا الذي ذهب إليه باطل[2] ، لأنَّ ماورد من الإتمام[3] في ذوات الواو من القلَّة بحيث لا تقاس عليه . وأما احتجاجه بـ «سُوُور» و «غُوُور» فباطل ،لأنَّ مثل «سُوُور» شاذّ ، ولو لم يُسمع لما قيل . وأيضاً فإنَّ الضَّرورة دعت إلى ذلك في مثل «سُوُور»، لأنهم لو أعلّوا فأسكنوا الواو الأولى ، وبعدها واو ساكنة ، لوجب حذف إحداهما،فيصير لفظ «فُعُول» و «فُعْل» واحداً ، فيقع اللبس ، وكذلك أيضاً لو أعلّوا الواو في مثل «قَوُول» فقلبوها [٤٣ب] ألفاً لا لتقى ساكنان الألف والواو ، فيجب حذف أحد الساكنين ، فيصير «فَعُول» و «فَعْل»[4] في اللفظ واحداً . فيقع اللبس ، لأن المصدر قد يأتي على «فُعْل» كـ «ظُلْم» ، وكذلك الصفة قد تأتي على «فَعْل» كـ «ضَخْم» . ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال «مفعول» ، لأنَّ اسم المفعول لا يأتي أبداً من الفعل الثلاثي إلاّ على وزن مفعول ، فإذا أُعلته عُلم أنه مُغيَّر من ذلك[5] .

* * *

(١) م : مصوون .
(٢) المنصف ١ : ٢٨٥ والمقتضب ص ٣ .
(٣) م : الاشمام .
(٤) م : وفَعَلَ .
(٥) م : فيقع اللبس ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال مفعول .

فإنْ وقعت الواو والياء عينين ، في اسم على ثلاثة أحرف ، فإنه لا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الأفعال ،أو لا يكون . فإن كان على وزن[1] من أوزان الأفعال أُعلّ الفعل ، فقلبت الواو والياء ألفاً نحو «باب» و «دار» و «ساق» . فإنها في الأصل «بَوَبٌ» و«دَوَرٌ» و «سَوَقٌ» ، على وزن «فعَلٍ» ، فاستُثقل حرف العلّة واجتماعُ المِثلَين - أعني الفتحتين - فقُلب حرف العلّة ألفاً ، كما فُعل بـ «قالَ» و «باع» . وكذلك «رجلٌ خافٌ» و «مالٌ» و «كبشٌ صافٌ».الأصل فيها «خَوِفٌ» و «مَوِلٌ» و «صَوِفٌ».فاستُثقلت الكسرة في حرف العلّة ، فقَلب حرف العلّة ألفاً ، كما فَعلوا في الفعل نحو «خافَ» و «هابَ» . وكذلك لو أردت بناء اسم على «فَعِل» من البيع ، أو القول ، لقلت «باعٌ» و «قالٌ» ، على قياس[3] «خافٍ» و«صافٍ».[2] وكذلك لو جاء[4] من المعتلِّ العينِ شيء على وزن «فَعُل» ، بضمّ العين ، لوجب قلب حرف العلّة ألفاً ، كما وجب ذلك في «فَعَلٍ» و «فَعِلٍ» بفتح العين وكسرها ، وإنْ لم يُحفظ[5] شيء من ذلك في كلامهم.

(١) سقط « من أوزان ... على وزن » من م .
(٢) المنصف ١ : ٣٣٢ .
(٣) م : على وزن .
(٤) المنصف ١ : ٣٣٤ - ٣٣٥ .
(٥) في حاشية ف بقلم مغاير : «حفظ : هَيُؤَ الرجل فهو هَيِّىء : حسنت هيأته . نقله ابن مالك» . قلت : وهذا وهم ، فالحاشية ليس لها علاقة بما يذكره ابن عصفور ، لأن ابن عصفور يتحدث عن الاسم الذي على وزن «فعُل» ، وما في الحاشية هذه خاص بالفعل .

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «باباً» و «داراً» و «ساقاً» وأمثالها على «فَعَلٍ» بفتح العين ، في الأصل ، ولعلّها مضمومة في الأصل أو مكسورة ؟ فالجواب أنه لابدّ من ادّعاء أنّ العين متحرّكة في الأصل، لأنّ الألف لاتكون أبداً أصلاً ، إلاّ منقلبةً عن ياء أو واو ،ولايُمكن أن يُدّعى قلبُ الألف في «باب» و «دار» و «ساق» إلاّ عن حرف علّة متحرّك ، إذ لو كان ساكناً في الأصل لصحّ كما صحّ «قَوْلٌ» و «بَيْنٌ» . فإذا ثبَت أنه متحرّك[1] في الأصل فأَولى ما يُدّعى من الحركات الفتحةُ ، لأنها أخفّها ، ولأنّ «فَعَلاً»[2] المفتوحَ العين أكثرُ من «فَعُلٍ» و «فَعِلٍ» ، بضمّ العين وكسرها .

وأما[3] «خافٌ» و «مالٌ» و «صافٌ» فالذي يدلُّ على أنّها «فَعِلٌ» ، في الأصل ، أنها أسماء فاعلين، من «فَعِلَ» نحو«خافَ يَخافُ» و «صافَ يَصافُ» و «مالَ يَمالُ» ، فمجيء المضارع على «يَفعَلُ» دليلٌ على أنّ الماضي على «فَعِلَ» . واسم الفاعل من «فَعِلَ» يأتي على «فَعِلٍ» بكسر العين ، نحو «فَرِقَ فهو فَرِقٌ» و «حَذِرَ فهو حَذِرٌ». ولا يأتي على «فَعَلٍ» ولا «فَعُلٍ» بضمِ العين أو فتحها .

---

(١) سقط من م . (٢) ف : فعل . (٣) المنصف ١ : ٣٣٣ .

ولا تصحُّ العين في شيء ، مما جاء على وزن الفعل ، إلاّ فيما[1] كان مصدراً افعلٍ لا يعتلُّ ، نحو «العَوَرِ» و «الصَّيَدِ» ، لأنهما مصدران لـ «عَوِرَ» و «صَيِدَ» فصَحَّا كما صحَّ فعلُهما . أو ماجاء شاذّاً[2] نحو «القَوَدِ» و «الحَوَكة» و «رَوِعٍ» و «حَوِلٍ» فإنَّ العين صحَّت فيها[3] ، وكان القياس إعلالها كما تَقدَّم . وفي ذلك مَنْبَهة على ما ادَّعينا من أنَّ الأصل في «باب» : «بَوَبٌ» ،وفي «مال» : «مَوَلٌ» ، وأمثالهما .

فإن[4] قال قائل : لأيّ شيء لم تجرِ هذه الأسماء ، التي هي على وزن الفعل ،على أصلٍ افتصحّ ، ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الفعل ، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد ، فقالوا «هو أطوَلُ منه» فصحَّحوا ،فرقاً بينه وبين «أطال» على ماتبيَّن ...[5]؟ فالجواب أنّ مالحقته زيادة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف ، فلو أعللته لالتبس بالفعل ، لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين كما أنَّ الفعل كذلك ، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل ، فأُمن اللبس .

فإن لم يكن على وزن فعلٍ من الأفعال فإنه لايعتلُّ ،ولا يُغيَّر عن

(١) م: إلا ما .
(٢) المنصف ١ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .
(٣) ف : فيها .
(٤) سقط من النسختين حتى قوله « فأمن اللبس » ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٥) كلمتان مخرومتان لم أتبينهما . وانظر ص ٤٨٥ .

بنائه الأصليّ[١]، بل يجري مجرى الصحيح نحو «سُوَلةٍ»[٢] و«عُيَبة»[٣] و«حِوَلٍ»[٤] و«صِيَرٍ»[٥]، وكذلك إذا بنيت[٦] من القول أو البيع مثل «إبِل» قلت[٧] «قِوِلٌ» و«بِيِعٌ». إلاّ أن يكون الاسم على: «فُعُلٍ» بضمّ العين والفاء من الواو، أو «فُعْلٍ» من الياء بضمّ الفاء وإسكان العين، أو «فِعَلٍ» من الواو بكسر الفاء وفتح العين، جمعاً لاسم قد اعتلّت عينه فقُلبت الواو فيه ألفاً و ياء، أو «فِعْلٍ» من الواو بإسكان العين وكسر الفاء.

فإن كان على «فُعُلٍ» من الواو فإنه يخالف الصحيح، في التزام إسكان عينه[٨]. فتقول في جمع «نَوار»: «نُوْرٌ»، و«عَوان»: «عُوْنٌ»، و«سِوار»: «سُوْرٌ»، بالإسكان ليس إلاّ. وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو «رُسْل ورُسُل». وذلك أنه لمّا انضاف إلى ثقل الضمّة ثقلُ الواو لم يجزْ إلاّ السكونُ، لأنّه كلّما كثر الثقل كان

---

(١) المنصف ١ : ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) السولة: الكثير السؤال. من: سِلتَ تسال.

(٣) العيبة : الكثير العيب للناس.

(٤) الحول : التحول والحذق.

(٥) الصير : جمع صيرة، وهي الحظيرة م «صِنَد». وفي حاشية ف «سيبويه: وبيع وديم». انظر الكتاب ٢ : ٣٦٨.

(٦) م والمنصف : إذا أردت.

(٧) م : فقلت.

(٨) المنصف ١ : ٣٣٦ والكتاب ٢ : ٣٦٨-٣٦٩.

أدعَى للتخفيف . ولا يجوز تحريك العين من «فُعُلٍ» المعتلّ العين ، إلاّ في ضرورةٍ ،نحو، قوله [١]:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِين ، وتبــدُو في الأكفِّ اللاّمعاتِ سُوُرْ[٢]

وقولِ الآخر[٣] :

أغَرْ الثّنايا ، أحَمْ اللّثا ت ، تَمنَحُهُ سُوُكَ الإسحِلِ

وليس الأمر كذلك[٤] في «فُعُلٍ» الذي عينه ياء . بل يجوز[فيه][٥] التحريك والتسكين ، نحو «عِيَان[٦] وعُيُن» وقالوا «بَيُوض[٧] وبُيُض». فإذا سكّنتَ الياء [٤٤أ] كان حكمه حكم «فُعْلٍ» بسكون العين ، ممّا

---

(١) عدي بن زيد . ديوانه ص ١٢٧ والكتاب ٢ : ٣٦٨ وشرح الشافية ٢ ١٢٧ و٣: ١٤٦ وشرح شواهدها ص ١٢١ – ١٢٥ والمنصف ١ : ٣٣٨ ورسالة الغفران ص ١٧٩ وشرح المفصل ١٠: ٨٤. والمبرقات : النساء المتزينات المتعرضات . والبرون جمع برة وهي الخلخال.

(٢) م : بالبرير وتبدو وفي .

(٣) عبدالرحمن بن حسان . شرح شواهد الشافية ص ١٢٢ والمنصف ١ : ٣٣٨ وشرح المفصل ١٠ : ٨٤ واللسان والتاج (سوك) والعيني ٤ : ٣٥٠ – ٣٥١ . والأحم : من الحمّة وهي لون بين الدهمة والكمتة . والإسحل : شجر تتخذ منه المساويك .

(٤) المنصف ١ : ٣٣٩ – ٣٤٠ وشرح الشافية ٣ : ٨٧ .

(٥) سقط من النسختين . (٦) العيان : حديدة في متاع الفدان . م : عَيان.

(٧) البيوض : الدجاجة الكثيرة البيض .

عينه ياء ، وسيُبيَّن حكمه .

فإن قيل : ولأيِّ شيء لم يفرُّوا من الواو المضمومة في [مثل][1] «سُوُك» إلى الهمزة ، كما قالوا «أَدْؤُرٌ» و «أَنْؤُرٌ» في جمع «دار» و «نار»؟ فالجواب[2] أنه لايُبدل من الواو المضمومة همزة ، إلاّ حيث لا يمكن تخفيفها بالإسكان نحو «أَدْوُر»، لأنك لو سكّنت[3] الواو لالتقى ساكنان . وليس كذلك «سُوُر» و «عُوُن» . وقد يجوز أن تُبدل الواو همزة ، وإنْ أمكن التسكين ، فقد حُكي «جَوادٌ وجُؤُدٌ وجُوْدٌ» بالهمزة وبإسكان الواو .

فإن كان على «فُعْلٍ» وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جمعاً .

فإن كان جمعاً قُلبتِ الضمَّة كسرة ، لتصحَّ الياء نحو . « أبيض وبِيض » أصله «بُيْضٌ» كـ «حُمْر» فقُلبت الضَّمَّة كسرة . وذلك أنَّ الياء[4] لمَّا كانت تلي الطَّرف عُوملت معاملة الطرف . فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمَّة تقلب[5] الضّمّة كسرة نحو «أَظْبٍ» في جمع ظَبْيٍ ، أصله «أَظْبُيٌ» نحو «أَفْلُس» . فكذلك إذا كانت تلي

(1) من م . (2) المنصف 1 : 337 - 338 . (3) ف أسكنت .
(4) م : الواو . (5) م : نقلت .

الطرف ، لاخلاف بين النحويين في ذلك .

وإن كان مفرداً فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع . فإذا بنيت من البياض اسماً على «فُعْل» قلتَ «بِيضٌ» . فـ «ديكٌ» ، على مذهب سيبويه ، يحتمل أن يكون «فُعْلاً» و «فِعْلاً» . وأبو الحسن يَقلب الياء واواً ، ويُقِرُّ الضمَّة ، فيقول «بُوضٌ» . ولا يكون «دِيك» عنده إلاّ «فِعْل» . وحجّته أنَّ قلب الضمَّة كسرة قد استقرَّ في الجمع ، نحو «بِيض» في جمع أبيض ، ولم يستقرَّ في المفرد ، والقياس[1] يقتضي التفرقة ، لأنَّ الجمع أثقل من الواحد ، فهو أدعى للتخفيف . فلذلك قُلبت الضمَّة كسرة في الجمع ، لتصحَّ الياء ، ولم تُقلب الياء واواً ، لأن الياء أخفُّ من الواو . وأما المفرد فلكونه أخفَّ من الجمع يُحتمل فيه الواو .

والصحيح ماذهب إليه سيبويه ، بدليل ماذكرناه في «مَبِيع» وأمثاله ، من أنه لمّا اجتمع ساكنان وحُذفت الواو ـ على مذهب سيبويه ـ جاءت الياء ساكنةً ، وقبلها ضمّةٌ ، تلي الطَّرف فقُلبت الضمَّة كسرة لتصحَّ الياء . وقد تَقدَّم الدليل على صحّة ذلك . فكذلك في «فُعْل» من الياء ، ينبغي أن تُقلب الضمَّة كسرة ، لتصحَّ الياء . فأما[2] قوله[3] :

---

(١) المنصف ١ : ٢٩٩ ـ ٣٠٠ . (٢) المنصف ١ : ٣٠٠ ـ ٣٠١ .
(٣) لأبي جندب الهذلي . خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٠ .

وكنت ، إذا جارِي دَعا لِمَضُوفَةٍ ،
أُشَمِّرُ ، حتّى يَنصِفَ السّاقَ مِئزرِي

ـ فقَلبَ الياء من «مَضُوفة» واواً ، وأقرَّ الضمَّة مع كون الياء تلي الطَّرف ، لأنَّ الأصل «مَضْيُفَةٌ» لأنه من «ضافَ يَضيفُ» ، ثم نُقلت الضمَّة إلى الساكن قبلها[1] ، فصار «مَضُيْفة» فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة[2] ، ثم قُلبت الياء واواً ـ فشاذٌ لايُعرَّج عليه . بل ينبغي أن يُعوَّل على باب «مَبِيع» و «مَكِيل» لأنَّه مطَّرد . وكذلك ما حكاه[3] الأصمعيُّ ، من أنهم يقولون للريح الحارَّة «هَيْفٌ» و «هُوْفٌ» ، فلا حجَّة فيه لأبي الحسن ، في قوله في «فُعْل» من البيع : «بُوْعٌ» ، فيَقلبَ الياء واواً [ويُقرَّ الضمّة][4] ، لاحتمال أن يكونا لغتين ، فيكون «هَيْفٌ» من ذوات الياء ، و «هُوْفٌ» من ذوات الواو . نحو[5] «التِّيهِ» و «التُّوهِ» . ويحتمل أن يكون «الهَيفُ» و «الهُوفُ» معاً من ذوات الواو ، فيكون أصل «هَيْف» : «هيْوِف» مثل «ميّت» ، ثم أُدغمت الياء في الواو فقُلبت الواو ياء فصار «هَيِّف» وحُذفتْ ، فقالوا[6] «هَيْف» كما قالوا «مَيْت» .

---

(١) ف : قبله . (٢) سقط «فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة» من م .
(٣) المنصف ١ : ٢٩٩ . (٤) من م . (٥) م : ونحو .
(٦) م : مثل ميت فقلبت الواو وحذفت فقالوا .

وإنْ كان[1] على «فِعَل» من الواو ، بكسر الفاء وفتح العين ، جمعاً لِما قُلبت فيه الواو ياءً أو ألفاً ، فإنَّ الواو تَنقلب فيه ياء لانكسار ما قبلها ، مع أنهم أرادوا أن تعتلَّ في الجمع كما اعتلَّت في المفرد. وذلك [نحو][2] «قامَة وقِيَم» و «دِيمَة ودِيَم» و «قِيمَة وقِيَم». والأصل «قِوَمٌ» و «دِوَمٌ»، لأنهما من «قام يَقُوم» و «دام يدوم» .

فإن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع[3] ، نحو «زَوج وزِوَجة» و «عُود وعِوَدة» ، إلاّ لفظةً واحدةً شَذَّتْ وهي «ثَورٌ وثِيَرةٌ» . فذهب[4] أبو بكر إلى أنَّ الذي أوجب قلبَ الواو ياء أنَّ الأصل «ثِيارَةٌ» كـ «حِجارة» و «ذِكارة»[5] ، فقلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها ، كما قلبت[6] في «سياط» جمع سوط ، على ما يُبيَّن بعدُ . فلمّا قَصَره منه[7] بقيت الياء[8] ، تنبيهاً على أنَّه مقصور من «ثيارة»[9] ، كما صَحَّ «عَوِرَ»[10] حملاً على «اعْوَرَّ» .

---

(١) المنصف ١ : ٣٤٤ – ٣٤٥ وشرح الشافية ٣ : ١٣٧ – ١٣٩ .
(٢) سقط من النسختين . (٣) المنصف ١ : ٣٤٥ – ٣٤٩ .
(٤) المنصف ١ : ٣٤٧ . (٥) الذكارة : جمع الذكر . م : دكارة .
(٦) م : تقلب . (٧) المنصف : فلما قصرت الكلمة بحذف الألف .
(٨) سقط من م. (٩) م : ثيار . (١٠) م : «عيور». وانظر ص٨٣ .

وذهب[1] المبرّد إلى أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين جمع «ثَور»الذي هو الحيوان ، و «الثّور» الذي يراد به القِطعة من الأَقِط[2] ، فقالوا في الحيوان «ثِيَرة»، وفي الأقط «ثِوَرة» . كما قالوا «نَشيانُ للخَبَرِ»[3] واصله «نَشْوان» ، فرقاً بينه وبين «نَشوانَ» بمعنى سكران .

ومنهم من [4] ذهب إلى أنّ الأصل «ثِوْرة» بالإسكان ، فقُلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ، ثم حرِّك بالفتح [٤٤ب] ، وأُبقي[5] الياء لأنّ الأصل الإسكان .

ومنهم من علّل ذلك بأنهم قد قالوا «ثِيْرة» و «ثِيرانٌ» فقلبوا الواو ياء ، فأحبُّوا أن يُجْرُوا جمعه كلّه على الياء ، فقالوا «ثِيَرة» كما قالوا «ثِيْرة»[6] و «ثِيران» ، كما حملوا «أَعِدُ» و «تَعِدُ» و «نَعِدُ» على «يَعِدُ» .

وكلّ ذلك توجيهُ شذوذٍ .

وكذلك لو كان «فِعَلٌ» من ذوات الواو مفرداً لم تقلب واوه ياء،

---

(١) المنصف ١ : ٣٤٦ – ٣٤٧ وشرح المفصل ١٠ : ٨٨ . (٢) الأقط : ضرب من الطعام . (٣) النشيان للخبر : الذي يتخبر الخبر أول وروده . م : للحبر .
(٤) كذا ، ونسب ابن جني هذا المذهب إلى المبرد أيضاً انظر المنصف ١ : ٣٤٦ – ٣٤٧ و ٣٤٩ حيث ضبطت «ثورة» بفتح الواو خطأ . (٥) م : وإبقاء .
(٦) سقط « كما قالوا ثيرة » من م .

نحو «طِوَل»[1] .

فإن كان الاسم على «فِعْلٍ» من الواو ، بكسر الفاء وإسكان العين ، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نحو «قِيْل» . أصله «قِوْلٌ» لأنه من القول .

* * *

فإن وقعت الواو أو الياء[2] عيناً في فعل ، على أزيدَ من ثلاثة أحرف ، فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العلّة ساكناً ، أو متحرّكاً .

فإن كان متحرّكاً ـ وذلك في «انفَعَلَ» و «افتَعَلَ» نحو «انقادَ» و «اقتادَ» و «اختارَ» ـ فإنك[3] تعامل ما بعد الساكن معاملةَ فِعْلٍ ، على ثلاثة أحرف . وذلك أنّ الأصل «انقَوَدَ» و «اقتَوَدَ» و «اختَيَرَ» ، فعاملتَ «قادَ» من «انقاد» ، و «تادَ» من «اقتاد» ، و «تارَ» من «اختار» ، معاملة «قالَ» و «باعَ» ، فأعللت كما أعللتهما .

ولا يصحّ شيء من ذلك ، إلاّ أن يكون في معنى مالا يعتلّ ، نحو[4] « اجتَوَرُوا» و «اهتَوَشُوا» و «اعتَوَنُوا » ، لأنها في [معنى][5]

(1) الطول : الحبل الطويل جدّاً .
(2) ف : والياء .
(3) المنصف ١ : ٣٠٦ .
(4) المنصف ١ : ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .
(5) من م .

«تَجاوَرُوا» و «تَعاوَنُوا» و «تَهاوَشُوا» ؛ ألا ترى أنَّ الفعل فيه ليس فعلَ واحد . فبابُه أن يكون على وزن «تَفاعَلَ» . وكذلك جميع ما يأتي على معنى «تَفاعَلَ» لا يعلُ شيء منه كما لم يعلَّ «عَوِرَ» و «صَيِدَ» . لأنهما في معنى[1] «اعوَرَّ» و «اصيَدَّ» .

إلاّ أنك إذا أسندتَهما[2] إلى ضمير متكلِم أو مخاطَب[3] لم تُحوِّل الفتحة التي في العين ـ إذا كانت واواً ـ ضمَّة ، أو ياءً ـ كسرةً ، كما فعلتَ ذلك في «قُلتُ» و «بِعتُ». بل تقول «انقَدْتُ» و «اختَرْتُ»[4]، فتُسكِّن آخر الفعل للضمير ، وما قبلَه ساكن فتحذفُه لالتقاء الساكنين من غير تحويل . وإنما لم تحوِّل لأنك لو حوَّلتَ في ذوات الواو حركة العين ضمَّة لنقلتَ «انفَعَلتُ» و «افتَعَلتُ» إلى «انفَعُلَ» و «افتَعُلَ»، وهما بناءان غير موجودين ، وكذلك لو حوَّلتَ في ذوات الياء حركة العين كسرة لنقلتَهما إلى «انفَعِل» و «افتعِل»[5] ، وهما بناءان غير موجودين .

---

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : « حَمَلَ بعدُ افعلَّ على عور وصيد . فانظره». قلت : انظر ص ٤٨٣ . (٢) المنصف ١ : ٢٩٢ - ٢٩٤ .
(٣) أغفل نون النسوة الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٧٥ .
(٤) زاد ههنا في ف : « فتنقل الحركة من حرف العلة إلى ما قبله » . وهذا وهم .
(٥) م : افتعَل .

فلمّا كان النقل يؤدّي إلى بناء غير موجود لم يجُز . وليس[1] كذلك «فَعَلَ» ، لأنّه إذا حُوّل إلى «فَعُـل» بضمّ العين ، أو «فَعِلَ» بكسرها ، كان محوّلاً إلى بناء موجود .

وإذا بَنيتَه للمفعول[2] عاملت ما بعد الساكن معاملة الفعل على ثلاثة أحرف . فمن قال في «قال» و «باع» : «قِيلَ» و «بِيعَ» ، قال «انقِيدَ» و «اختِيرَ» و «اقتِيدَ» . ومن أشار إلى الضمّة هنالك فأشَمّ أشَمّ هنا . ومن قال « قُولَ » و «بُوعَ» قال : « انقُودَ » و «اختُورَ» و «اقتُودَ»[3] .

وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلّم أوالمخاطَب[4] قلت «اختُرْتُ» على لغة من قال «اختُورَ» . ومن أشَمّ فقال «اختِيرَ» قال «اختِرْتُ» فأشَمّ . ومن تَركَ الإشمام فقال «اختِيرَ» تركَ الإشمام فقال «اختِرْتُ» ، لأنه لا يدخله لبس كالذي يدخل في «بِعْتُ» . والعمل في إعلال ذلك كلّه كالعمل في إعلال «قيل» و «بيع» ، وقد تَقدّمَ .

---

(١) م : وليست .

(٢) المنصف ١ : ٢٩٣ - ٢٩٤ . (٣) م : انقود واختور واقتود .

(٤) أغفل ضمير الاناث الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٣٥٣ و ٤٧٤ .

وكذلك المستقبلُ[1] ـ مبنيّاً كان للفاعل أو المفعول ـ واسمُ الفاعل والمفعولِ ، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف . فتقول «ينقادُ» و «يُنقادُ» و «يقتادُ» و«يُقتادُ»[2]، و «مُقتادٌ» و «مُنقادٌ» . فتُجري[3] «قادَ» و «تادَ» في جميع ذلك مُجرى «قالَ» و «باعَ» .

* * *

وإن كان ماقبل حرف العلّة ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفَ علّة فإن العين لاتعتلّ أصلاً . وذلك نحو[4] « فاعلتُ » و « تفاعلت »[5] و « فعّلتُ »[6] و «فَيْعَلتُ» ، جميعُ ذلك لاتعتل[7] فيه العين . وذلك نحو «سايرتُ» و «تسايرَ» و «عاونتُ» و «تعاونَ» و «قوّمتُه» و «ميّزتُه»[8] . وإنما لم تعتلّ العين لأنّ ما قبلها ساكن . فلو أسكنتَها لالتقى ساكنان فيجب الحذف، فيصير لفظ «فاعَلَ» كـ «فَعَلَ» ، نحو «سايرَ» لو قلبتَ الياء

---

(١) المنصف ١ : ٢٩٣ .
(٢) م : وتقتاد .
(٣) م : فيجري .
(٤) المنصف ١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .
(٥) في المنصف : تفاعلنا .
(٦) زاد في المنصف «تفعّلنا» ولم يذكر «فيعلت» .
(٧) ف : لا يعل .
(٨) ف : صيرته .

ألفاً ثم حذفتَها لالتقاء الساكنين لقلتَ «سارَ» . وكذلك «فَعَّل» و «فَيْعَلَ» لو أعللتَ العين ، فقلبتها ألفاً ثم حَذفْتَها ، أو الساكنَ قبلها ، لصار اللفظ بهما كاللفظ بـ «فَعَل» أو بـ «فَعْلَ» . فكنت تقول في «مَيَّزَ»[1] و «قَوَّمَ» ، لو حذفت الساكن الأوّل بعد إعلال العين[2]: «مازَ»[3] و «قامَ» . ولو حذفت العين لقلت «مَيْزَ»[4] و «قَوْمَ» . فلمّا كان الإعلال يؤدّي إلى الحذف والإلباس لم تُعِلَّ شيئاً[5] من ذلك . إلاّ أنك تقلب الواو ياء في «فَيْعَلَ» مما عينه واو ـ لاجتماع الياء والواو ، وسبقِ الياء بالسكون ـ فتقول في «فَيْعَلَ» من «القَول» : «قَيَّلَ» .

وكذلك [٥٤أ] تصح[6] في المضارع، وفي الفعل المبنيّ للمفعول، واسمِ الفاعل والمفعول، كما صحَّت في الفعل | الماضي المبنيّ للفاعل |[7] ، فتقول[8] في الماضي المبنيّ للمفعول «سُوْيِرَ» و «عُوْوِنَ»[9]، و «تُسُوْيِرَ» و «تُعُوْوِنَ» ، و «قُوِّمَ» و «مُيِّزَ» . وفي «فُيْعِلَ» من القول :

---

(١) م : مير .
(٢) ف : بعد الإعلال في العين .
(٣) م : مار .
(٣) م : مير
(٥) ف : لم يعل شيء .
(٦) ف : يصح .
(٧) سقط من النسختين .
(٨) زاد في م : سوير .
(٩) ف : «عوور» بالواو،وكذلك فيما يلي .

«قُوْوِلَ» ، فتقلب ياءَ «فُيْعِل» واواً لسكونها وانضمام ما قبلها[1] ، كما فعلت ذلك في «بُوطِرَ»[2] . ولاتُدغِم الواو من «سُوْيِرَ» و«عُوْوِنُ» و «تُسُوْيِرَ» و «تُعُوْوِن» ، لأنها بَدَل من الألف في «سايَرَ» و «تَسايَرَ» و «عاونَ» . فكما لاتُدغم الألف في الياء [أوالواو][3] فكذلك ما هو بدل منها . وكذلك [أيضاً][4] لا تدغم الواو من «قُوْوِلَ» في الواو التي بعدها ، لأنها لمـّا صارت مَدَّة أشبهت الواو المنقلبة من الألف في «سُوْيِرَ» وأمثالِه ، فلم تدغم كما لم تدغم[5] واو «سُوْيِرَ» فيما بعدها . وكذلك حكم كلّ حرف[6] قد كان لغير المَدّ ثمّ صار في بعض المواضع مدَّة ، لا يدغم لشَبَهِه بالألف في «فاعَلَ» من حيث هو للمدّ ، ولا يلزم كما لم تلزم الألف . فإن كان حرف المدّ لازماً أُدغم نحو «مَغْزُوّ» أُدغِمت واو «مفعول» في الواو التي بعدها ، لمـّا كانت لازمة،لكونها في لفظ لا يتصرّف .

[وتقول][7] في المضارع واسم الفاعل والمفعول : «يُسايِرُ»[8] و «يُسايَرُ»، و «يُعاوِنُ» و «يُعاوَنُ» ،[و «يَتَسايَرُ»][9] و«يُتَسايَرُ» ،

(1) م : لسكون ماقبلها .
(2) م : بوطو .
(3) سقط من النسختين .
(4) من م .
(5) م : لم يدغم .
(6) م : حذف .
(7) سقط من النسختين .
(8) م : ويساير .
(9) من م .

و «يَتعاوَنُ» و «يُتعاونُ» ، و «يُقوِّمُ» و «يُقوَّمُ» ، و «يُميِّزُ» و «يُميَّزُ» ، و «مُسايِرٌ» و «مُسايَرٌ»[1] و «مُعاوِنٌ» و «مُعاوَنٌ» و «مُتسايِرٌ» و «مُتسايَرٌ» و «مُتعاوِنٌ» و «مُتعاوَنٌ عليه» و «مُقوِّمٌ» و «مُقوَّمٌ»[2] و «مُميِّزٌ» و «مُميَّزٌ» . فلا تعتلُّ العين في شيءٍ من ذلك .

وتقول في المضارع من «فَيْعَلَ» واسم الفاعل واسم المفعول : «يُقيِّلُ» و «يُقيَّلُ» و «مُقيِّلٌ» . فتدغم ياء «فَيْعَلَ» في الواو فتقلبها ياءً . ولا تُعلّ[3] العين بأكثر من قلبها ياءً ، كما كان ذلك في الماضي المبنيِّ للفاعل .

* * *

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن «افعَلّ» أو «افعالّ» ، أو على غير ذلك من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان ـ وذلك «أَفْعَلَ» و «استفعَلَ» ـ فإنك تنقل الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، وتقلب حرف العلّة ألفاً . وذلك نحو «أقام» و «استقامَ» و «أبان» و « استَبان » . الأصل

(١) م : ومسايَر ومسايِر .
(٢) زاد في م : عليه .
(٣) ف : ولا تعتلّ .

«أَقْوَمَ» و «استَقْوَمَ» و «أَبْيَنْ» و «استَبْيَنَ» . فنقلتَ الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، فصار «أَقْوَمَ» و «استَقَوْمَ» و «أَبَيْنَ» و «استَبَيْنَ» . فانفتَحَ ما قبل الواو والياء في اللفظ ، وهما متحرِّكان في الأصل ، والسكونُ عارضٌ ، فقلبتَ حرف العلّة ألفاً ، لانفتاح ما قبله في اللفظ، وتحرُّكه في الأصل .

فإن قيل : ولأيّ شيءٍ أُعِلَّ حرف العِلَّة وما قبله ساكن ؟ فالجواب أنه حُمِلَ عليه قبل لحاقِ الزّيادة له ، لأنَّ الزّيادة في «أَقام» و «استقام» لحقَتْ «قام» . وكذلك ما كان نحوهما .

وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع ، فتقول « يُقِيمُ » و « يُقامُ » ، و «يَستَقيمُ» و « يُستَقامُ » . والأصل « يُقْوِمُ » و « يُقْوَمُ » ، و « يَستَقْوِمُ » و «يُستَقْوَمُ» . فنقلتَ حركةَ حرف العلَّة إلى الساكن قبله ، حملاً على مضارع الثلاثيّ غير المزيد نحو « يَقُومُ » و «يَخافُ» .

فإنْ جاءت الواو ساكنة بعد كسرة قُلبت ياء ، نحو «يُقيم» و«يَستقيم». وإن جاءت الياء(١) ساكنة بعد كسرة ثبتت نحو «يُبِينُ» و «يَستَبِينُ» .

---

(١) سقط «ساكنة بعد كسرة ... الياء» من م .

وإنْ جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قُلبت[1] ألفاً ، لانفتاح ماقبلها في اللفظ ، وتحرُّكها[2] في الأصل ، نحو «يُقامُ» و «يُستَقامُ»، و «يُبانُ» و «يُستَبانُ» .

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، تُعلُّهما حملاً على الفعل . وذلك نحو «مُستَبِين» و «مُستَبان» ، و «مُستَقِيم» و «مُستَقام» ، و «مُقِيم» و «مُقام» ، و «مُبِين» و «مُبان» . الأصل «مُستَقْوِمٌ» و «مُستَقْوَمٌ»[3] ، و «مُستَبْيِنٌ» و «مُستَبيَنٌ» ، و « مُقْوِمٌ » و «مُقْوَمٌ» ، و «مُبْيِنٌ» و « مُبْيَنٌ » . فعملتَ بهما ما عملت بالمضارع .

ولا يصحُّ شيء من ذلك ، إلاّ أن يكون فعلَ تعجُّبٍ[4] ، نحو «ماأَقْوَلَهُ» و«ماأَطْوَلَهُ» ، و «أَقْوِلْ بهِ» و «أَطْوِلْ بهِ» . فإنه يصحُّ لشَبَهِه بـ «أَفْعَلَ» التي للمفاضلة ، نحو «هو أَقوَلُ منه » و«أَطوَلُ» ووجه الشبَّه بينهما أنهما لا يُبنيان إلاّ من شيء واحد ،وأنَّ فِعلَ التعجُّب فيه تفضيل للمتعجَّب منه على غيره[5] ، كما أنَّ «أَفعَلَ» يقتضي التفضيل، وأنَّ فعل التعجُّب لا مصدر له ولا يتصرَّف ، فصار بمنزلة الاسم[6] لذلك .

---

(1) م : قبلتها .
(2) م : وتحركها .
(3) ف : يستقو ويُستقوم .
(4) المنصف ١ : ٣١٥ – ٣٢١ .
(5) سقط « على غيره » من م .
(6) م : فضارعه الاسم .

وماعدا فعلَ التعجُّب لا يصحُّ إلاّ فيما شذَّ . والذي شذَّ من[1] ذلك «استَنوَقَ الجَمَلُ» و «استصوَبتُ[2] رأيَهُ» ـ حكاهما ابنُ مِقسَمٍ عن ثعلب[3] ـ و «استَتيَستِ الشّاةُ» ، و «استَروَحَ»[4]، و «استحوَذَ» . ولا يُحفَظُ في شيء من ذلك [٥٤ب]المجيء على الأصل. وشذَّ من «أَفعَلَ» : «أَطيَبَ» و «أَجوَدَ» ، و «أَغيَلَتِ المَرأةُ» ، و «أَطوَلتَ» قال[5] :

صَدَدْتَ ، فأطوَلتَ الصُّدودَ ، وقَلَّما
وِصالٌ ، على طُولِ الصُّدُودِ ، يَدُومُ

وقد سُمِعَ «أطالَ» و «أَجادَ» و «أَطابَ» . وأَمّا «أَغيَلَ» فلا يحفظُ فيه كافّةُ النحويّين إلاّ التصحيحَ ، إلاّ أبا زيد الأنصاريّ فإنه حكى «أَغيَلَتِ المرأةُ» و «أَغالَتْ» بالتصحيح والإعلال . وجميعُ هذه الشواذّ مَنبَهةٌ على ما ادَّعيناه ، من أنَّ أصلَ[6] «أَقامَ» : «أَقوَمَ» ، و«استقامَ»:

---

(١) المنصف ١ : ٢٧٦ – ٢٧٩ .   (٢) م : استصويت .
(٣) مجالس ثعلب ص ٤٧٠ والمنصف ١ : ٢٧٧ .   (٤) سقط من م .
(٥) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة والمرار الفقعسي . الكتاب ١ ١٢ و ٤٥٩ والخصائص ١:١٤٣و٢٥٧ وديوان عمر ص ٤٩٤ والخزانة ٤:٢٨٧ – ٢٩٠ وشرح المفصل ١٠ : ٧٦ .
(٦) المنصف ١ : ١٩٠ – ١٩١ .

«استَقْوَمَ» .

وإنْ كانَ على وزن «افعَلَّ» أو «افعالَّ» ، نحو «ابيَضَّ» و«ابياضَّ»، و «اعوَرَّ» و «اعوارَّ» ، فإنَّ العين تصحُّ ولا تَعتلُّ[1] . وإنما لم تعتلَّ ، لأنك لو أعللتَ «ابيضَّ» و[2] «اعوَرَّ» لقلتَ «باضَّ» و «عارَّ» ، فيلتبس بـ «فاعَلَ» . وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلها ، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن ، وتقلب الواو والياء ألفاً ، لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ . وكذلك لو أعللتَ «ابياضَّ» و «اعوارَّ» للَزِمك أن تقول «باضَّ» و «عارَّ» ، فيلتبس بـ «فاعَلَ» . وذلك أنك إذا فعلتَ بهما[3] مافعلتَ بـ «افعَلَّ» التقى ساكنان : ألف «افعالَّ» والألفُ المبدلة ، فتحذف إحداهما ، فيصير اللفظ «باضَّ» و «عارَّ» . ومما يوجب أيضاً تصحيحَ «افعلَّ» و «افعالَّ» أن المزيد إنَّما اعتلَّ بالحمل على غير المزيد ، [وغيرُ المزيد][4] مما هو في معنى «افعَلَّ» و «افعالَّ» لا يعتلُّ[5] نحو «عَوِرَ» و «صَيِدَ» . فليس لـ «افعَلَّ»

---

(1) المنصف ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥ .
(2) م : أو .
(3) م : به .
(4) من م .
(5) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «قد نبهنا على هذا قبل ، فانظره » . يريد أن ابن عصفور حمل ههنا المزيد على غير المزيد في الاعتلال ،مع أنه كان قد حمل من قبل غير المزيد على المزيد في ذلك . انظر ص ٤٧١ و ٤٧٤ و ٥٧١ .

و «افعالّ» ما يُحملان عليه في الإعلال .

* * *

فإن كان الاسم على أزيدَ من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في وزنه ، أو لا يكون . فإن كان موافقاً للفعل في وزنه[1]، وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقاً لعدد حروف الفعل، وحركاتُه كحركاته وسكناتُه كسكناته ، فلا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في جنس الزيادة ، أو تكون زيادته مخالفة لزيادة الفعل . فإن كان موافقاً للفعل في جنس الزيادة فلا[2] يخلو من أن يكون إعلاله إعلالَ الفعل مصيِّراً له على لفظ الفعل ، أو لا يكون .

فإن لم يكن مصيِّراً له على لفظه أعللته لأ من اللبس ، وذلك نحو أن تبني من «القول» اسماً على «يُفْعُل» بضمّ الياء والعين فإنك تقول «يُقُولٌ» . وكذلك إن بنيته من «البيع» قلت «يُبِيْعٌ» . والأصل «يُبْيُعٌ» ، فنقلت الضمَّة من الياء إلى الباء فصارت الياء ساكنة بعد ضمَّة، فقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء ، كما فعلوا في «بِيْض» و «مَبِيع» في مذهب[3] [سيبويه في إعلالهما . هذا مذهب جماعة النحويين ... لكونه][4] ليس مبنيّاً على فعل

(١) سقط «أو لا يكون ... في وزنه» من م .
(٢) سقط من النسختين حتى قوله « لم يعل لئلا يلبس » وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٣) انظر الكتاب ٢ ٣٦٥ - ٣٦٦ . (٤) ما بين معقوفين مخروم تعذر قراءته .

والصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تعلّ ، لموافقته «يفعل» في الوزن، وإن لم يكن مبنيّاً على الفعل ، وسيقام الدليل على صحّة ذلك ، فيما زيادته مخالفة لزيادة الفعل .

وإن كان الإعلال مصيّراً له على لفظ الفعل لم يُعلّ ، لئلاّ يلتبس الاسم بالفعل . وذلك نحو قولك[1] «هذا أطولُ منك» ؛ ألا ترى أنك لو أعللتَ فقلت «أطالُ» لالتبس بلفظ الفعل . وكذلك[2] لو بنَيتَ مثل «يَفعَل»[3] و «تَفعَل» ، من القول والبيع ، لقلت «يَقْوَلُ»[4] و «يَبْيَعُ»[5] . و«تَقْوَلُ» و «تَبْيَعُ» . وكذلك أيضاً لو ألحقتَ التاء لم تَعتدَّ بها ، وصَحَّحتَ الاسم ، فكنت تقول «يَقْوَلةٌ»[6] و «يَبْيَمةٌ»[7] ، و «تَقْوَلةٌ» و «تَبْيَعةٌ» . وكذلك حكم ماهو على وزن الفعل[8] ، وزيادتُه كزيادة الفعل . قال الشاعر[9] :

---

(١) م : قوله .
(٢) الكتاب ٢ : ٣٥٦ .وانظر المنصف ١ : ٣٢٢ .
(٣) الكتاب : تُفعل .
(٤) الكتاب . تُقول .
(٥) الكتاب : تُبيع.
(٦) الكتاب : تَقولة .
(٧) الكتاب : تَبيعة .
(٨) المنصف ١ : ٣٢٤ - ٣٢٥ .
(٩) ابن مقبل . ديوانه ص ٢٥٧ والكتاب ٢ : ٣٦٥ والمنصف ١ : ٣٢٤ واللسان (دور) و (ذبل) . والتدورة مكان مستدير تحيط به جبال . والسليط : الزيت .

جاؤوا[1] بِتَدْوِرةٍ ، يُضيءُ وُجوهَنا
دَسَمُ السَّليطِ ، على فَتيلِ ذُبالِ

فأما[2] «يَزِيدُ» اسم رجلٍ فإنما اعتلَّ من قِبَل أنه كان فعلاً لزِمَه الإعلال ، ثم نُقِلَ من الفعل فسمِّي به . فهو في المعتلّ نظيرُ «يَشكُرَ» في الصحيح . وكذلك «تَزِيدُ» بالتاء . قال أبو ذؤيب[3]:

يَعثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ كأنّما كُسِيَتْ بُرُودَ بني تَزِيدَ الأذرُعُ

وإن كان مخالفاً له في جنس الزيادة فإنه يُعَلُّ إعلال الفعل الذي يكون على وَفقه في الحركات وعدد الحروف ، لأنه قد أُمن التباسه بالفعل . فتقول في «مَفْعَلٍ» من القول والقيام : «مَقالٌ» و «مَقامٌ» . والأصل «مَقْوَلٌ» و «مَقْوَمٌ» ، فأعللتَها كما أعللت «يَخافُ» . وكذلك «مَفْعِلَةٌ»[4] من البَيع تقول فيها «مَبيِعةٌ»[5] . فتنقل الكسرة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، كما فعلتَ ذلك في نظيره من الفعل وهو «يَبِيعُ» ، وكذلك

(١) الرواية : بتنا .
(٢) من المنصف ١ : ٢٧٩ حتى قوله «في الصحيح» .
(٣) من مفضليته المشهورة . المنصف ١ : ٢٧٩ وديوان الهذليين ١ : ١٠ . وتزيد هو ابن حلوان بن عمران وكان تاجراً يبيع البرود بمكة يصف أبو ذؤيب أتناً بعقتها طرائق الدماء.
(٤) المنصف ١ : ٣٢٤ .
(٥) م : مبْيعة .

تقول في «مَفْعُلَةٍ»[1] من البيع، على مذهب سيبويه، لأنك إذا نقلت الضَّمَّةَ من الياء[2] إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قريبةٍ من الطرف فعلى مذهب سيبويه تُقلب الضَّمَّة كسرة لتصح الياء. وعلى مذهب الأخفش تُقلب الياء واواً لأنه مفرد، ولا تُقلب الضَّمَّة عنده كسرة لتصحّ الياء إلاّ في الجمع. فتقول على مذهبه «مَبُوعةٌ». وتقول في «مَفْعُلَةٍ» من القول «مَقُولَةٌ»، فتُعِلُّها كما تُعِلُّ «يَقُولُ».

وكذلك تفعل بما خالفت زيادتُه زيادةَ الفعل، أو كان[3] فيه ما يقوم مقام الانفراد بالزيادة، نحو بنائك من القول والبيع مثل «تِحْلِئٍ». إلاّ «مِفْعَلاً»[4] فإنك لا تُعلُّه وذلك نحو «مِقْوَل» و «مِبْيَع». وذلك لأنه مقصورٌ من «مِفْعالٍ». فلم يُعَلّ كما لا يُعَلُّ «مِفْعالٌ» نحو «مِقْوال»، كما لم يُعَلَّ «عَوِرَ» لأنه في معنى «اعْوَرَّ». ومما يُبيِّن أنَّ «مِفْعَلاً» يمكن أن يكون مقصوراً من «مِفْعال» كونُهما في معنى واحد من المبالغة، تقول «رجلٌ مِطْعَنٌ» و «مِطْعانٌ» إذا وصفته بكثرة الطعن، وكونُهما قد يتعاقبان على معنى واحد نحو «مِفْتَح» و «مِفْتاح».

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٦ . (٢) م : الواو .
(٣) سقط حتى قوله «تحلىء» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٤) المنصف ١ : ٣٢٣ .

وقد شذَّتْ [٤٦أ] ألفاظ فجاءت مصححه، وبابُها أن تعتلّ[١]، وهي «مَزْيَدٌ» و «مَرْيَمٌ» و «مَكْوَزَةُ» و «مَقْوَدَةٌ». وحكى أبو زيد «وقَع الصَّيدُ في مَصْيَدَتِنا» و «شَرابٌ مَبْوَلةٌ» و «هي مَطْيَبةٌ» للنفس. وقرأ بعض القرّاء[٢]﴿لَمَثْوَبةٌ من عندِ اللهِ خَيرٌ﴾.

وذهب أبو العباس[٣] إلى أنَّ نحو «مَقام» و «مَباع» إنما اعتلَّ لأنه مصدرٌ للفعل، أو اسم مكان، لا لأنه على وزن الفعل. وجعل «مَزْيَد» و «مَرْيَم» و «مَكْوَزة» على القياس، لأنها ليس لها أفعالٌ فتُحملَ في الإعلال عليها، إنما هي أسماء أعلام.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنه [٤] لايُعلّ إلا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلَّت العرب «مَعيشة» وهو اسم ما يعاش به، وليس باسم مصدر، ولا زمان ولا مكان. وكذلك «المَثُوبة» وهو اسم ما يُثاب به من خير أو شرّ. وإن زعم أنَّ الذي يُعلّ ماهو جارٍ على الفعل - أعني مشتقاً منه بقياس مطَّرد - فباطلٌ، لأنهم قد أعلّوا مثل

---

(١) المنصف ١ : ٢٩٦ - ٢٩٧. م : تعلّ.
(٢) الآية ١٠٣ من سورة البقرة. وهذه قراءة قتادة. انظر التبيان ١:٣٨٦.
(٣) انظر المقتضب ١ : ١٠٧.
(٤) سقط من النسختين حتى قوله «أو شرّ وإن زعم». وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

«مَعيشَة»(١)، وليس «مَفْعِلة» مما عينه ياء مما يُقال باطّراد. وإن زَعَم أنّ الذي يُعلّ ماهو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء، وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة في الأصل مما أُخِذ من الفعل. ف «مَزْيَدٌ» في الأصل مصدرٌ قد شَذّ في تصحيحه، وحينئذ سُمّيَ به، وكذلك «مَرْيَمُ» و «مَكْوَزَةُ». هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني: أنها كلّها منقولة. سواء عُلِم لها أصلٌ نُقلت منه أو لم يُعلم، لأنّ الأسماء الأعلام كلّها يُحفظ لها في النكرات أصولٌ نُقلت منها، ومالا يُحفظ له أصلٌ منها يحمل على الأكثر، فيُقضى بأنّ له أصلاً وإن لم يُحفظ. قال أبو عليّ ومما يُبيّن أنّ الإعلال قد يكون في الاسم: بمجرّد كونه على وزن الفعل، إعلالُهم نحو «باب» و «دار»، ولا مناسبة بينه وبين الفعل كثرَ من الوزن. فإذا تَبيّن أنّ الوزن موجب الإعلال وجب أن يُحملَ «مَزْيَدٌ» وأخواته على الشذوذ، لكونها لم تعتلّ، وهي على وزن الفعل(٢).

* * *

وإن كان الاسم على غير وزن الفعل فلا يخلو من أن يكون جارياً على الفعل، أو لايكون. ونعني بالجاري: ما يكون للفعل من الأسماء باطّراد. فإن

(١) م: مَعْيِشة.
(٢) ألحق أبوحيان بحاشية ف نصاً، اخترم بعضه، فتعذر إثباته.

كان جارياً أُعلّ بالحمل على الفعل . وذلك نحو «إفعال»[1] مصدر «أفْعَلَ»، و «استفعال»[2] مصدر «استَفعلَ» . فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلُ ، ثم تَقلب[3] حرف العلّة ، لتحرُّكه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ ، فيلتقي ألفان : الألف المبدلة من حرف العلّة والألف الزائدة قبل الآخر ، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين . فمذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة الزائدة ، ومذهب الأخفش أنّ المحذوفة الأصليّة[4] . وقد تقدَّم : أيْ المذهبين أحسنُ في مسألة «مَفْعول» ممّا عينه حرف علّة ، إذ الأمر فيهما واحد . فإذا حُذفتْ عُوِّض منها تاء التأنيث ، إذ كانت التاء مما يُعوَّض من المحذوف نحو «زنادقة» ، وكانت أيضاً مما لا يمتنع منها[5] المصادر إذا أردت المرّة الواحدة نحو «ضربة» لفظه لفظ الضرب وزيادته كزيادة الفعل. وذلك [نحو][6] «إقامة» مصدر «أقامَ» ، و «استقامة» مصدر «استقام» . وكذلك «انفعال» مصدر «انفَعَلَ»[7] المعتلّ العين ، إن كان من ذوات الواو

---

(١) المنصف ١ : ٢٩١ – ٢٩٢ .
(٢) م : استفعل
(٣) وقيل : إنه يحذف أحد الساكنين دون قلب حرف العلة .
(٤) المنصف ١ : ٢٩١ – ٢٩٢ .
(٥) كذا ! وسقط « إذا كانت .. كزيادة الفعل » من النسختين وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(٦) من م .
(٧) م : الفعل .

قُلبت الواو ياء . وذلك نحو «انقياد» مصدر «انقادَ» . أصله «انقِواد» ، فجعلت «قِواد» من «انقِواد»[1] بمنزلة «قِيام» ،فقَلبت الواو ياء كما فعلتَ ذلك في «قِيام» . وسيُبيَّنُ لِمَ قُلبتِ الواو ياء في «قيام» وأمثاله .

فإن كانت هذه المصادر لفعل لم تعتلَّ عينه صحَّت كما يصحُّ فعلها وذلك نحو «استحواذ» و «إغيال» مصدر «استحوَذَ» و «أَغيَلَتْ» .

* * *

وإنْ كان غير جارٍ فلا يخلو من أن يسكن ما قبل حرف العلّة ، أو ما بعده ، أو ماقبله وما بعده ؛ أو يتحرَّكَ ماقبله ومابعده .

فإن تحرَّك ما قبله ومابعده فلا يخلو من أن تكون العين ياءً ساكنةوقبلها ضمّة ، أو واواًساكنة وقبلها كسرة ، أو لا تكون . فإن لم تكن كذلك صحَّت ، وذلك نحو «صَوَرَى»[2] و «حَيَدان»[3] و «مَيَلان»[4]. وذلك أنَّ ألف التأنيث لمّا لَحِقَت «صَوَرَ» ،والألفوالنون لمّا لَحِقَتا«حَيَدَ» و «مَيَلَ» ، وهي من خواصّ الأسماء ، أزالت الشَّبَهَ الذي بين هذه الأسماء في

---

(١) م : القواد .

(٢) م : « فإن تحرك ما قبله وما بعده صح وذلك نحو صورى » . وصورى : اسم موضع.

(٣) الحيدان : مصدر حاد عن الشيء إذا عدل عنه . م : جيدان .

(٤) الميلان : مصدر مال يميل .

الوزن وبين الفعل ، فلم تعتلّ[1] ، إلاّ ألفاظ شذّت تُحفَظ ، ولايقاس عليها . وهي «داران»[2] و «هامان»[3] و «حادان»[4] وذلك أنهم شَبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث[5] . فكما أنّ تاء التأنيث لاتَمنع الإعلال في مثل «دارة» و «لابة» و «قارة» فكذلك الألف والنون . ووجهُ الشّبه بينهما أنك تحذفهما في الترخيم كما تحذف التاء . وكذلك أيضاً تُحقِّر الاسم ولا تَعتدُّ بالألف والنون كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث [٤٦ب] .

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «دارانَ» و «هامانَ» و «حادانَ» : «فَعَلان» . وهلاّ جعلتها[6] «فاعالاً» نحو «ساباط» ! فالجواب أنّ حمله على «فَعَلانٍ» أَولى ، لكثرته وقلّة «فاعالٍ» . وأيضاً فإن مَنْعَ صرفها يدلُّ على أنها «فَعَلان» .

فإن[7] كانت الواو ساكنة بعد كسرة فإنها تقلب ياء نحو «ثيران» جمع ثَور . أصله «ثِوْران» فقلبت الواو ياء . وإن كانت الياء ساكنة بعد ضمّة

---

(١) شرح الشافية ٣ : ١٠٥ - ١٠٦ . (٢) داران : اسم علم ، من دار يدور.

(٣) هامان : اسم علم ، من هام يهيم . وفي النسختين والبدع «ماهان» .

(٣) حادان : اسم علم ، من حاد يحيد . م : «جاذان» . وفي شرح الشافية . حالان من حال يحول . (٥) وهذا هو مذهب المبرد . شرح الشافية ٣:١٠٦ .

(٦) م : جعلتها .

(٧) سقط من م حتى قوله « فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء » .

فإنها تقلب واواً ، وإن كانت بعيدة من الطرف نحو «عُوْطَط»[1] أصله «عُيطط» ، لأنهم يقولون «عاطَ يَعيطُ» و «عَيْطتُه» ، فقلبت الياء واواً . إلاّ «فُعلَى» مما عينه ياء فإنه لا يخلو أن يكون اسماً أوصفة. فإن كان اسماً قلبت الياء واواً نحو«طُوبَى»و« كُوهَى»[2] على القياس، لأنها بعيدة من الطرف . وإن كانت صفة قلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء ، قالوا «قِسمةٌ ضيزَى»[3] وأصله «ضُيزى»،على وزن فُعلَى بضمّ الفاء . والدليل على ذلك أنه لا يحفظ في الصفات «فِعلَى» بكسر الفاء ، بل بضمّها نحو «حُبلَى» . وإنما قلبت الضمّة كسرة ، لأنهم لم يعتدّوا بألف التأنيث ، فجرت لذلك مجرى القريبة من الطرف ، واعتدّوا بها في الاسم كما اعتدْوا بها في «صَوَرَى» و «حَيَدَى» ، فلم ينقلب حرف العلّة ألفاً . وكان الذي سنّ ذلك فيهما كون الصفة أثقل من الاسم ، إذ الصفة من العلل الموانع للصرف ، فهي أدعى للتخفيف ، والياء أخفُّ من الواو ، فقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء .

فإن سَكنَ ما قبله ، أو ما بعده ، أو ماقبله ومابعده ، صحّ[4] إلاّ ما

---

(1) العوطط : الناقة التي لم تحمل سنين من غير عقر . وفي حاشية في بخط أبي حيان : «في تحقير عوطط : عُيَيْطِط لاتقرّ الواو ، والواو مبدلة من ياء .من المحتسب».

(2) الكوهى : طائر .

(3) الضيزى : الجائرة . وانظر الآية ٢٢ من سورة النجم .

(4) المنصف ١ : ٣٠٤ - ٣١٥ .

يُستثنى بعدُ ، وذلك نحو «خوان»[1] و « صِوان »[2] و « قُوام» و «حُوَّل»[3] و «مِقوال» و «مِشوار»[4] و «التَّجوال» و «أقوال» «وأدواء» . وكذلك «أهْوِناء»[5] إنما صحّ لسكون ما قبله ، لا لأنَّ زيادته كزيادة الفعل ، لأنَّ ألف التأنيث أزالت عنه الالتباس الذي كان يكون فيه بالفعل ، لو أُعلَّ قبل لحاقها . وإنّما صحَّت العين في مثل هذه الأسماء ، لأنها لو قُلبتْ ألفاً لالتقى سا كنان ، فتحذف الألف ، فكان ذلك تغييراً كثيراً[6] ، وكان مؤدّياً في بعض المواضع[7] إلى الإلباس ؛ ألا ترى أنَّك لو أعللتَ «قَوُولاً» فقلبت واوه ألفاً ثم حذفتها لصار اللفظ «قَوْلاً» على وزن «فَعْل» ، ولم يُعلَم هل هو «فَعُول» في الأصل . وأيضاً فإنه ليس لها ما يُوجب إعلالها ، إذ ليست على وزن الفعل ولا جاريةً عليه .

* * *

(١) م : «حوار» . والحوار : ولد الناقة .
(٢) م : «صوار» . والصوار القطيع من البقر .
(٣) الحول : ذو الحيلة والتجربة . (٤) المشوار : المحجن يجذب به العسل .
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان : «أهوناء : جمع هيّن» . وفيها بخطه أيضاً نقلاً عن خط ابن عصفور : «فأما أهوناء فإنما صح لأنّ زيادته كزيادة الفعل، لا لسكون ما قبله ، لأنّ ألفي التأنيث لا يعتدّ بها . ولذلك صحت العين » .
(٦) م : مكان ذاك كثيراً . (٧) م : في بعض هذه الأسماء .

وقد أُعلّ من هذا الفصل أشياء لأسباب أوجبت ذلك فيها ، وأنا أذكرها لك ، إن شاء الله .

فمن ذلك «فِعالٌ»[1] إذا كان مصدراً لفعل معتلِّ العين بالواو، أو جمعاً لمفرد عينُه واوٌ ، وقد سكنت الواو في مفرده ، أواعتلّت بقلبها[2] ألفاً ، فإنك تقلب الواو ياءً . وذلك نحو «قامَ قِياماً» و «سَوط وسِياط» و «دار ودِيار» . والأصل «قِوامٌ» و «سِواطٌ» و «دِوارٌ» :

فقُلبت الواو في «قِوام» ياءً ، لانكسار ما قبلها ، مع الحمل على الفعل في الاعتلال ، مع أنَّ الواو بعدها ألفٌ وهي قريبة الشَّبه من الياء . فلمّا اجتمعت هذه الأسباب خفّف اللفظ بقلب الواو ياء ، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفاً ؛ ألا ترى أنّ «لِواذاً»[3] صَحّت واوه لصحّتها في «لاوَذَ» ، و «حِوَل»[4] صَحّت واوه لكونها ليس بعدها ألف[5] ، و «القَوام» صحّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة.

وقُلبت الواو في «سِياط» و «دِيار» لانكسار ماقبلها ، وكونِ الألف بعدها وهي تشبه[6] الياء ، وكونِ الواو قد توهّنت في مفرد

---

(1) المنصف ١ : ٣٤١ - ٣٤٣ .
(2) م : نقلها .
(3) اللواذ : مصدر لاوذته .
(4) الحول : التحول .
(5) م : ألفا .
(6) م : نسبة .

«سِياط» بالسكون ، وفي مفرد «ديار» بقلبها ألفاً ، وكونِ الكلمة جمعاً والجمعُ ثقيل . ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ياء ؛ ألا ترى أنّ «زِوَجة»[1] صحّت واوه لأنها ليس بعدها ألف ، و «طِوال» صَحّت واوه لأنها متحرِّكة في المفرد ، و «جَوارِب»[2] جمع جَورب ٍ صَحّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة . وزاد أبو الفتح في الشروط ألاّ تكون العين في المفرد مضعّفة ، فإن كانت مضاعفة لم تنقلب الواو في الجمع ياء نحو «رِواء» في جمع «رَيّانَ» . وإنّما[3] صحّت لاعتلال اللاّم بانقلابها همزة . فكرهوا إعلالها ، لِما يلزم عن ذلك من توالي إعلالين . ويجوز عندي أن يكون «رِواء» جمعَ «رَوِيّ» لا جمع «ريّانَ» ، فتكون صحّة الواو في الجمع لِما ذكرناه[4] ، ولتحركها في المفرد .

وقد قُلبت الواو في جمع «طَويل» ، فقالوا «طِيالٌ» ، وذلك في الشعر ولا يُقاس عليه . قال الشاعر[5] :

---

(1) الزوجة : جمع زوج .
(2) م : جواربة .
(3) سقط من النسختين حتى قوله «توالى إعلالين» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(4) سقط من النسختين «لما ذكرناه» وألحقه أبوحيان بحاشية ف .
(5) أنيف بن زبان النبهاني . المنصف ١ : ٣٤٢ والكامل ٨٢ و ٨٦٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ – ٣٨٧ والعيني ٤ : ٥٨٨ والمفصل ٢ : ٢٧٥ و شرحه ١٠ :٨٨ واللسان والتاج (طول) ومجالس ثعلب ص ٤١٢ والحماسة البصرية ١ : ٣٥ . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩ وللتبريزي ١ : ١٦٦ .

تَبَيَّنَ لي أنَّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ وأنَّ أشِدَّاءَ الرِّجالِ طِيالُها

ومن ذلك «فُعَّل»[1] إذا كان جمعاً ، ولم يكن معتلَّ اللاّم ، فإنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء ، ثم تُقلب [٤٧] الواو الاولى ياء ، وتدغم الياء في الياء حملاً للعين على اللاّم . وذلك نحو «صائم وصُيَّم وصُوَّم» و «جائع وجُيَّع وجُوَّع» . قال الشاعر[2] :

ومُعَرَّضٍ تَغلي المَراجلُ تَحتَهُ عَجَّلتُ طَبختَهُ لِرَهطٍ جُيَّعِ

يريد «جُوَّعاً» . والوجه ألاّ تقلب . وذلك أنك كنت تقول في جمع عات : «عُتِيّ» . فتقلب في الجمع لاغير . للعلة التي تذكر في موضعها. فلمّا كانت قريبة من الطرف شُبّهت باللاّم . ولك أيضاً أن تقلب الضَّمّة كسرة ، إذا قلبت الواو ياء ، فتقول « صِيَّمٌ » ، كما فعلت ذلك في « عِصِيّ »[3] . ولا يلزم ذلك[4] كما لَزِمَ في «عِصِيّ» لبعد العين[5] من الطَّرف . فإن كان مفرداً[6] لم يجز القلب . وذلك نحو قولك «رجلٌ حُوَّل» . وإنما لم يجز القلب ، لأنَّ الوجه فيما اعتلّت

(١) المنصف ٢ : ١ - ٤ .
(٢) الحادرة من مفضلية له . ديوانه ص ٥ - ٨ والبيت ٢٠ من المفضلية ٨ والمنصف ٢ : ٣ . والمعرض : اللحم الطريّ .
(٣) فوقها في ف «عتيّ» . وهو مامثّل به ابن جني في المنصف .
(٤) أي : قلب الواوين والإدغام . (٥) في النسختين : الفاء .
(٦) سقط من النسختين حتى قوله « إذا كانت اللام معتلة » وألحقه أبو حيان بحاشية ف واستبدل به فيها «فإن كان معتل اللام لم يجز قلب الواو ياء» .

لامه فكانت واواً أن تثبت في المفرد ، نحو قولك «عَتا يَعتُو عُتُوّاً» . قال تعالى ﴿وعَتَوا عُتُوّاً كبيراً﴾[1] . وإذا كان الوجه في اللاّم أن تثبت لم يجز في العين إلاّ الثبات ، لأنّ العينَ أقوى من اللاّم. وكذلك أيضاً لا يجوز قلب الواو الواقعة عنها في الجمع ، إذا كانت اللاّم معتلّة، كراهيةَ توالي الإعلال من جهة واحدة . وذلك نحو «شاوٍ وشُوَّى» .

فأمّا «فُعّالٌ»[2] نحو «صُوّامٍ» فلا تُقلبُ الواو فيه ياء ، لبعدها من الطرف . وقد جاء حرفان شاذّان ، وهما[3] : قولهم «فلان في صُيّابةِ قومه» ، يريدون «صُوّابة» ، أي : صَميمهم وخالصهم . وهو من «صابَ يَصُوبُ» إذا نَزَل . كأنَّ عِرقَهُ فيهم قد شاع وتمكّن. وقولهم[4] «نُيّام» بمعنى «نُوّام» جمع نائم . أنشد ابن الأعرابيّ[5] :

ألا طَرقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنذِرٍ فما أرّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُها

ومن ذلك «فَيْعِل» نحو «سَيِّد» و «مَيِّت» و «لَيِّن» .فإنه إن

---

(١) الآية ٢١ من سورة الفرقان . ف كثيراً . (٢) المنصف ٢: ٤ - ٥
(٣) م «وقد جاء حرف واحد شاذ وهو» وكذلك في المنصف .
(٤) سقط من م «وقولهم نيام ...»مع ما أنشده ابن الأعرابي.وكذلك في بعض نسخ المنصف.
(٥) لذي الرمة . ديوانه ص ٣٨ والمنصف ٢ : ٥ وشرح الشافية ٣: ٤٣ و١٧٣ وشرح شواهدها ص ٣٨١ - ٣٨٣ وشرح المفصل ١٠ : ٩٣ والعيني ٤: ٥٧٨ . ونسبه الأخير إلى أبي عمر الكلابي .

كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء من غير تغيير . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء . فمن ذوات الياء «لَيِّنٌ»،ومن ذوات الواو «سَيِّدٌ» و «مَيِّتٌ» . وإن شئت حذفت الياء المتحرِّكة تخفيفاً ، فقلت «سيْدٌ» و «مَيْتٌ» و «لَيْنٌ»، لاستثقال ياءين وكسرة . والفارسيُّ لايرى التخفيف في ذوات الياء [1] قياساً ، فلا تقول في «بَيِّنٍ»: «بَيْنٌ» . قياساً على «لَيْنٍ» ، ويقيس ذلك في ذوات الواو . وحجَّته أنَّ ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخفِّفت بحذف إحدى الياءين منها ، لأن التغيير يأنَس بالتغيير ؛ ألا ترى أنهم يقولون في النسب إلى «فَعِيل» «فَعِيليّ» فلا يحذفون الياء، ويقولون في النسب إلى «فَعِيلة» : «فَعَلِيّ» فيحذفون الياء ، لحذفهم[2] التاء .

وزعم البغداذيون[3] أنَّ «سَيِّداً» و «مَيِّتاً» وأمثالها في الأصل على وزن «فَيْعَلٍ» بفتح العين ، والأصل «سَيَّدٌ» و «مَيَّتٌ» ، ثم غُيِّرَ على غير قياس ، كما قالوا في النَّسبِ إلى «بَصرة» «بِصرِيّ» فكسروا الباء. والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد «فَيْعِلٌ» في الصحيح مكسور العين ، بل

---

(١) ف : الياء المتحركة .   (٢) ف : بحذفهم .

(٣) المنصف ٢ : ١٦ .

يكون مفتوحاً[1] نحو «صَيرَف» و «صَيقَل» .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن . وأيضاً فإنه لو كان كتغيير «بِصريّ» لم يطّرد . فاطّرادُه[2] في مثل «سَيِّد» و «مَيِّت» و «لَيِّن» و «هَيِّن» و «بَيِّن» دليلٌ على بطلان ماذهبوا إليه فأمّا مجيئُه على «فيعِلٍ» مع أنّ الصحيح لم يجئ على ذلك فليس بموجبٍ لادّعاء[3] أنه في الأصل مفتوحُ العين ، لأنّ المعتلّ قد ينفرد ، في كلامهم ، ببناء لا يوجد في الصحيح[4] . وذلك نحو «قَرْية» قالوا في جمعه «قُرًى» ، ولا يجمع «فَعْلٌ» من الصحيح على «فُعَلٍ» بضمّ الفاء[5] أصلاً . وكذلك «قاضٍ» و «غازٍ» قالوا في جمعها «قضاةٌ» و «غُزاةٌ» ، فجمعوها على «فُعَلَة» بضم الفاء ، ولايجمع الصحيح اللام[6] إلاّ بفتح الفاء ، نحو «ظالم وظَلَمة» و «كافرٍ وكَفَرة » .

فإن قيل : إنّ «قضاة» على ماذهب إليه الفرّاء[7] من نها «قُضّى»

---

(١) ف : مفتوحاً .
(٢) م : لم يطارد باطراده .
(٣) م : الادعاء .
(٤) الكتاب ٢ : ٣٠١ والمنصف ٣ : ١٦ - ١٧ .
(٥) سقط «بضم الفاء» من م
(٦) في النسختين : العين .
(٧) شرح الشافية ٣ ١٥٤ .

في الأصل نحو «ضارِب وضُرَّب» ، ثم أبدلوا من أحد[1] المضعّفين ألفاً فقالوا «قُضاا»[2]،فالتقى ألفان : الألف التي هي لام ، والألف المبدلة من أحد المضعّفين ، فحذفوا إحداهما ، ثم أبدلوا منها التاء ! فالجواب أن يقال : إنّ[3] إبدال الألف من أحد[4] المضعفين ليس بقياس. واطراد «قُضاة» و«غُزاة» و«رُماة» يدلُّ على بُطلان ما ذهب إليه ، إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطّرد .

وذهب الفرّاء[5] إلى أنّ الاصل في «سَيِّد» : «سَوِيْدٌ» على وزن «فَعِيْل» ، ثم قُلِب فأدغم[6] . وكذلك ما كان نحوه. وحمله على ذلك عدمُ «فَيْعِل» بكسر العين في الصحيح .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنّ القلب ليس بقياس ، وأيضاً فإنه لم يجيء على الأصل في موضع . ولو كان الأمر كما ذكر لسُمِعَ «سَوِيدٌ» و «مَوِيتٌ» . وأيضاً فإن «فَعِيلاً» لايحفظ ممّا عينه ياء ، ولامه حرفُ صحّة ؛ ليس في كلام العرب مثل «كَيِيل» ، فإذا حَمَلَ «بَيِّناً» و «لَيِّناً» على أنّ الأصل فيهما «لَيِيْنٌ» و «بَيِيْنٌ» فقد ادّعى شيئاً لا يُحفظ في كلام العرب مثله .وقد بيّنّا أنّ المعتلّ ينفرد بالبناء لايكون للصحيح[7]،فينبغي

(١) م : أبدلوا ألفاً من إحدى .
(٢) م قضـا .
(٣) سقط «يقال إن» من م .
(٤) م : من إحدى .
(٥) شرح الشافية ٣ : ١٥٤ .
(٦) سقط من م .
(٧) انظر ص ٥٠٠ .

أن يُبقَى في[١] «سَيِّد» وبابه على الظاهر من أنه «فَيْعِلٌ» . وأيضاً فإنّ الفرّاء والبغداذيين إنما رامُوا أن يجعلوا المعتلّ على قياس [٤٧ب] الصحيح ، ولا يَفردَ المعتلُّ بما لا يكون في الصحيح ، ثم حَملوه على مالم يثبتْ في الصحيح ؛ ألا ترى أنّ «فَيْعَلاً» في الصحيح لاتكسر عينه، وكذلك [عين][٢] «فَعِيلٍ» في الصحيح لاتُقلبُ . فدلّ ذلك على فسادِ مذهبهم .

ومن ذلك «فَيْعَلُولةٌ»[٣] ، فإنه إن كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء ، ثم حُذفت الياء المتحركة ، استثقالاً للياءين مع طول البناء . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، ثم أُدغمت الياء في الياء ، ثم حُذفت الياء المتحرّكة . وإنما التُزم في «فَيعَلُولة» الحذفُ ، لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلاّ حرفاً واحداً ؛ ألا ترى أنه على ستّة أحرف[٤] ، وغايةُ الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . فلمّا كان الحذف في «فَيْعِل» جائزاً[٥] لم يكن في هذا الذي قد زاد ثِقلاً ، بالطول ، إلاّ الحذف . وذلك نحو «كَيّنُونة» و «قَيّدُودة»[٦] .

---

(١) م : مثل . (٢) سقط من النسختين .

(٣) المنصف ٢ : ٩ - ١٥ وشرح الشافية٣: ١٥٤ - ١٥٥ وأمالي الزجاجي ص١٤٤-١٤٩.

(٤) وذلك دون اعتبار تاء التأنيث. (٥) م : جائز .

(٦) سقط «وذلك نحو كينونة وقيدودة » من م .

فإن قيل : وماالذي يدلُّ على أنَّ[1] «كَيْنُونة»[2] و «قَيْدُودة»[3] وأمثالهما في الأصل «فَيعَلُولةٌ» ؟ فالجواب أنَّ الذي يدلّ على ذلك شيئان : أحدهما أنهما من ذوات الواو ، فلولا أنَّ الأصل ذلك لقيل «قَودُودةٌ» و «كَونُونةٌ» ، إذ لامُوجِب لقلب الواو ياء . والآخر أنَّه ليس في كلام العرب «فَعْلُولةٌ» ، على ماتقدَّمَ في الأبنية .

فإن قيل : فإنهما مصدران ، وليس في المصادر ما هو على وزن «فَيعَلُولة» ! فالجواب أنَّ «فَيعلولة» قد ثبت في غير المصادر ، نحو «خَيسَفُوجة»[4] ، ولم يثبت «فَعْلُولة» في موضع من المواضع . فحملُه على ماثبت في بعض المواضع أحسن ، إنْ أمكن . وإلاّ فقد يجيء المعتلُّ على بناء لا يكون للصحيح ،كما قدَّمنا .[5]

. وزعم الفرّاء[6] أنهما في الأصل «كُونُونَةٌ» و «قُودُودةٌ» [بضمّ الفاء][7] ، وكذلك«صُيرُورةٌ» و «طارَ طُيرُورةً» ، ثم قُلبت الضمَّة فتحة في «صَيرورة» و «طَيرورة» لتصحَّ الياء . ثمحُملت ذوات

---

(١) سقط من النسختين وألحق بحاشية ف .
(٢) الكينونة : مصدر كان يكون . (٣) القيدودة : مصدر قاد يقود .
(٤) الخيسفوجة : سكان السفينة . (٥) انظر ص ٥٠ .
(٦) المنصف ٢ : ١٢ وشرح الشافية ٣ : ١٥٤ (٧) من م

الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء ، لأنَّ مجيء المصدر على «فَعْلُولة»[1] أكثر [مايكون][2] في ذوات الياء[3] ، نحو«صَيرُورة» و «سَيرُورة» و «طَيرُورة» و «بَينُونة» .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ ، من جهات :

منها أنَّ ادّعاء قلب الضمّة فتحة لتصحَّ الياء مخالفٌ لكلام العرب. بل الذي اطّرد في كلامهم أنه[4] إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قُلبتْ واواً ، نحو قولهم «مُوقِنٌ» و «عُوطَطٌ»[5] وهما من اليقين والتَّعيُّط .

ومنها أنَّ الضَّمَّة إذا قُلبتْ لتصحَّ الياء فإنما تُقلب كسرة ، كما فعلوا في «بِيضٍ» ، لافتحةً . فإن قيل[6] : لم يقلبوها كسرة ، استثقالاً للخُروج من كسرٍ إلى ضَمّ ! فالجواب أنَّ الكسر إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضمّ ، نحو «بِيُوت» و «شِيُوخ» .

ومنها أنَّ حمله ذواتِ الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطّرد . أعني أنه إذا كثُر أمرٌ مافي ذوات الياء ، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء ، لم

---

(1) م : فَعلولة .
(2) من م .
(3) ف : الواو .
(4) م : أن .
(5) العوطط : الناقة لم تحمل سنين من غير عقم .
(6) م: «فإن قال» . المنصف : «فإن قال قائل» .

يُوجِبْ ذلك حملَ ذوات الواو على الياء ، وإنْ فُعِلَ ذلك فشذوذاً[1]؛ ألا ترى أنَّ كثرة[2] «فِعالة» ،في المصادر من ذوات الياء نحو «السِّقاية»[3] و «الرِّماية» و «النِّكاية»[4] ، وقلَّتَها من ذوات الواو[5] ،لم تُخرِج «جِباوة» عن الشذوذ .

ومنها أنَّ ما ادَّعاه ، من أنَّ «فُعلُولة» في ذوات الواو قد كثر، غيرُ مُسَلَّم . بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو . و[6] ماجاء منه في ذوات الواو كالمُعادِلِ لما جاء منه في ذوات الياء .

ومما يدلّ على صحَّة مذهب سيبويه[7] ما حُكِي من مجيء «كَيَّنُونة» على الأصل . أنشدَ المبرِّد[8] :

قد فارقَتْ قَرِينَها القَرِينَهْ   وشَحَطَتْ ، عن دارِها ، الظَّعِينَهْ
يا ليتَ أنّـا ضَمَّنا سَفِينهْ   حتَّى يَعودَ الوَصلُ كَيَّنُونَهْ

* * *

(1) م : فشذوذ .
(2) م : أن قلة .
(3) م : السماية .
(4) زاد في م : وكثرتها .
(5) م : اليـاء .
(6) سقطت الواو من م .
(7) الكتاب ٢ : ٣٧٢ .
(8) المنصف ٢ : ١٥ والانصاف ص ٧٩٧ واللسان (كـون) وشرح الشافيـة ٣ : ١٥٢ وشرح شواهدها ص ٣٩٢ والاقتضاب ص ٢٨٢ .

وما عدا هذه المستثنيات[1] ممّا سَكَنَ ماقبلَه ، أو ما بعدَه ، أو ماقبلَه وما بعدَه ، فلا يُعلُّ أصلاً بأكثرَ من أن تُقلب الواو فيه ياء ، إذا اجتمعت مع الياء وقد[2] تَقدَّم أحدُهما بالسكون . فإذا قلبتَ الواو ياء أدغمت الياء في الياء . وذلك نحو «فَيْعُول»[3] من القيام، تقول فيه «قَيُّومٌ» . وكذلك «فَيْعال»[4] نحو «قَيَّام»[5] . الأصلُ فيهما «قَيْوُومٌ» و «قَيْوامٌ» ، فقلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياء في الياء .

وكذلك تَفعل في كلِّ عينٍ ، تكون واواً فتجتمع مع ياء ، ويَسبقُ أحدهما بالسكون ، إلاّ أن يَشِذَّ من ذلك شيء نحو[6] «ضَيْوَنٍ» [7] ، أو يكون أحدُهما مَدَّةً فإنك لا تُدغم . فلو بَنَيتَ مثل «فُوعَل»[8] من القول لقلت «قُوْوَلٌ»[9] ولم [٤٨أ] تُدغم لأنَّ الواو مدَّة ، وقد تَقدَّم السبب في ذلك في الفعل .

فإن جمعتَ اسماً معتلّ العين[10] على وزن «مَفاعِلَ» أو «مفاعيلَ»

---

(١) م : المستثنات .
(٢) سقط من م .
(٣) المنصف ٢ : ١٧ - ١٨ .
(٤) م : فعال .
(٥) المنصف ٢ : ١٨ - ١٩ .
(٦) المنصف ٢ : ٤٦ - ٤٧ .
(٧) الضيون : السنور .
(٨) وهذا بناء صناعي لم يذكره في الأبنية.
(٩) كذا ، وليس في المثال ياء . فلعله يريد «فيْعَل» أي «قيْوَل» . والياء مدة .
(١٠) المنصف ٢ : ٤٣ - ٤٦ .

فإنك تُبقي العين على أصلها ، من ياء أو واو ، ولا تُعِلْ . إلاّ أن تقعَ في الجمع على حَسَب ما كانت عليه في المفرد معتلّة ، نحو قولك في «قائم» : «قوائم» ، فتقلبَ العينَ همزة كما قلبتَ في «قائم» ، لأنها بعد ألف زائدة في الجمع كما كانت في المفرد . أو يكتنفَ ألفَ الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء . بشرط القرب من الطّرف . وقد تقدّم إحكام ذلك في البدل ، وذلك نحو قولك في جمع «فُعَّل»[1] من القول نحو «قُوَّل» : «قَوائل» ، وفي [جمع][2] «فَيْعَل» نحو «قَيَّل» : «قَيائل» ، وفي [جمع][3] «فُعَّل»[4] من البيع : «بَيائع» .

فان لم تقع في الجمع على حسَب ما اعتلّت عليه في المفرد ، ولا اكتنفَ ألفَ الجمع حرفا علّة ، فإنك تُبقي العين على أصلها من واو أو ياء . فتقول في جمع «مِقْوَل» : «مَقاوِلُ» ، وفي جمع «مَقام» : «مَقاوِمُ» ، وفي جمع «مَعِيشة» : «مَعايش» إلاّ لفظةً واحدة شذّت فيها العرب ، وهي[5] «مُصيبة» ، قالوا في جمعها : «مَصائِبُ» فهمزوا العين ، وكان ينبغي أن يقال في جمعها «مَصاوِبُ» ، لأنها من ذوات الواو . ووجه إبدالهم من العين همزةً

---

(١) م : «فَعَّل» . المنصف : «فيعل» . (٢) من م .
(٣) من م . (٤) م : «فَعَّل» . المنصف : «فيعل» .
(٥) المنصف ١ : ٣٠٩ - ٣١١ . وشرح الشافية ٣ : ١٣٤ .

أنهم شَبَّهوا الياء في «مُصِيبة» لسكونها وانكسار ما قبلها ، بالياء الزائدة في مثل «صَحِيفة» . فكما قالوا في «صَحِيفة» : «صَحائفُ» ، فكذلك قالوا في «مُصِيبة» : «مَصائب» . هذا مذهب سيبويه ومذهب الزجّاج أنهم قالوا «مَصاوِبُ» ، ثم أبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهاً لها، حشواً ، بها في أوّل الكلام . وقد تقدَّم في البدل[1] ترجيحُ مذهب الزَّجّاج على مذهب سيبويه .

* * *

هذا حكم العين المعتلّة إذا كانت اللاّم حرفاً صحيحاً ليس الهمزة. فإن كانت اللاّم همزة[2] فلا تخلو الفاء ، إذ ذاك ، من أن تكون همزة أو لا تكون .

فإن كانت همزة فإنه لا يجيء[3] منه شيء في الأفعال،لأنَّ حروفه كلّها تعتلّ ؛ ألا ترى أنَّ الألف من حروف العلّة ، وكذلك الهمزتان[4] فكما لا تكون حروف الفعل كلّها معتلّة فكذلك لا تكون عينه حرف علّة وفاؤه ولامه همزتان . وإنما يجيء في الأسماء ؛ قالوا «آء» وهو شجر . ونظيره من

(١) انظر ص ٣٤٠ .
(٢) سقط من النسختين حتى قوله « وإن لم تكن الفاء » ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله « جاء في الأسماء والأفعال » .
(٤) يريد أن الهمزة تشبه أحرف العلة ، لكثرة التصرف فيها .

الأسماء في اعتلال جميع حروف «واو» .

وإن لم تسكن الفاء همزة فحكمه حكم مالامُه غير همزة ، إلاّ فيما أستثنيه لك :

من ذلك[١] اسم الفاعل في نحو «جاءَ» ، فإنه يُخالف اسم الفاعل من «قامَ» وأمثاله ، في أنك إذا أبدلت من العين همزة ، كما فعلت ذلك في «قائم» وأمثاله ، اجتمع لك همزتان ـ الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين ـ فتبُدِل من الهمزة الثانية ياء ، لانكسار ما قبلها . هذا مذهب سيبويه . ومذهب الخليل أنهم قَلبوا اللاّم في موضع العين، فلم تَلتق همزتان .

فإن قيل : وما الذي حَمل الخليل على ادعاء القلب ؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرةُ العمل الذي في مذهب سيبويه ؛ ألا ترى أنَّ «جائياً» في مذهب سيبويه[٢] أصله «جايِئ» ثم[٣] «جائِئ» ثم «جائِي» ثم «جاءٍ»[٤] ، وفي مذهب[٥] الخليل أصله «جايِئ» ، فقُلب فصار «جائِي» ثم «جاءٍ». فمذهب سيبويه فيه زيادةُ [عملٍ][٦] على مذهب الخليل . فلذلك تَكلّف القلب، إذ

---

(١) المنصف ١ : ٣٠٩ ـ ٣١١ وشرح الشافية ٣ : ١٢٤ .
(٢) سقط « ألا ترى أن جائياً في مذهب سيبويه » من م .
(٣) كذا ، وقد أغفل «جاائ» .
(٤) م : جائي ثم جايئ ثم جايئ ثم جاءٍ (٥) م : ومذهب . (٦) من م.

كانوا يقلبون فيما لا يؤدّي فيه عدم القلب الى اجتماع همزتين ، نحوقولهم «شاكٍ» و «لاثٍ» والأصل فيهما «شائكٌ» و «لائثٌ» .

وكلا المذهبين عند سيبويه حسن . ورَجَّحَ الفارسي[1] مذهب الخليل على المذهب الأوَّل ، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزةً ، وقلبُ الهمزة التي هي لام ياءً . وتوالي إعلالين على الكلمة ، من جهة واحدة ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادراً في ضرورة الشعر[2] ، نحو قوله[3] :

وإنّي لأَستحيِي[4] ، وفي الحَقِّ مُستحىً
، إذا جاء باغي العُرْفِ ، أن أتنكّرا

أصل «مُستحىً» : « مُستَحْيَيٌ » فتحركت الياء الأخيرة ، وماقبلها مفتوح ، فقلبت[5] ألفاً فصار «مُستَحْيا» . ثم أعلّوا الياء التي هي عين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وقلبها[6] ألفاً ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. ولا يلزم في مذهب الخليل إلاّ القلب ، والقلب أكثر ،في كلام العرب من توالي

---

(١) المنصف ٢ : ٥٣ .
(٢) م : إلا في ضرورة شعر .
(٣) التمام ص ٧٠ و١٦٣ .وانظر ص٥٨٦
(٤) م استحي .
(٥) م : قلبت .
(٦) م وقلبها .

الإعلالين على الكلمة ، حتى إنّ يعقوب قد وضع كتاباً في «القلب والإبدال » .[1]

وهذا الترجيح حسن ، إلاّ أنّ السماع يشهد للمذهب الأوّل . وذلك أنّ من العرب من يقول[2] «شاكٌ» و «لاثٌ» ، فيحذف العين من «شائك» و «لائث» . ومنهم من يقول «شاكٍ» و «لاثٍ» ، كما تقدّم، فيقلب[3] . والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف . وكلهم يقول «شائكٌ» و «لائثٌ» . فلمّا وَجدنا العرب كلَّها تقول « جاء » ، ولا تحذف[4] ، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله ، إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل . وأمّا في لغة القالبين في «شاكٍ» و «لاثٍ» فيحتمل أن يكون مقلوباً ، ويحتمل [٤٨ب] أن يكون باقياً على أصله . فقد حصل إذاً ما ذهب إليه سيبويه سماعاً . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به ، فهو محتمل .

ومن ذلك الجمعُ ، فإنه يوافق جمع مالامه غير همزة ، في جميع ماذُكر . فتقول في جمع «جاءٍ» : «جَواءٍ» ، كما تقول في جمع «قائم» : «قوائم» . والأصل «جَوائىء»[5] فقلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين . وعلى مذهب الخليل

---

(١) نشره المستشرق هفنر في ليبسيغ عام ١٩٠٥ م .

(٢) المنصف ٢ : ٥٤ . وانظر ص ٦١٦ . (٣) م : ويقلب .

(٤) يريد : ولا تقول «جاءٍ» فتحذف عين فاعل . (٥) م : جوئىٌ .

«جَوائى»[1] فقلبت الهمزة. وتقول في جمع «مُجيىء» : «مَجائىء»[2]، كما تقول في جمع «مَبيع» : «مَبايِــع» ، إلاّ[3] أن يؤدّي الجمع إلى وقوع همـزة عارضة بعد ألف الجمع ـ أعني لم تكن[4] في حال الإفراد ـ فإنك إذاقلبت الهمزة الثانيةياءفإنكتُحوِّل كسرة الهمزةالتي هيعين[5]فتحةً ،فتجيء[6]الياءمتحركة وماقبلها مفتوح ، فتقلب[7] ألفاً . فتجيء الهمزة متوسِّطة بين ألفين ، والهمزة قريبة الشَّبَه من الألف ، فتجيء الـكلمة كأنها اجتمع فيها ثلاثةُ أمثالٍ ، فتقلب الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال . وذلك نحو[8]«فُعّل»[9] من المجيء نحو «جُيَّأ»[10] فإنك تقول في جمعه «جيَايا» . والأصلُ «جيايِىء»، فاكتنف الفَ الجمع ياءان ، فقلبت الثانية همزة فقالوا «جيائىء» ، فقلبت[11] [الهمزة] الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانـكسار ما قبل الثانية فقالوا «جيائيُ»، ثم حوّلوه إلى «جياءَيُ» ، فتحرّكت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفاً ، فصار «جياءَى» ـ وكان هذا التحويل لازماً إذكانوا قد يحوّلون في مثل «صحارَى»

---

(١) م : جوني . (٢) م : مجائىء . (٣) م إلى .
(٤) م : لم يكن . (٥) م : «غير» . (٦) م : فجاءت .
(٧) م : فقلبت . (٨) المنصف ٢ : ٦٠ -٦٢. (٩) في النسختين : «فعل» وفي حاشية المبدع : فعال . (١٠) م : جياء .
(١١) سقط «الثانية .... فقلبت» من م .

مع أنه أخفُ من «جياءى» ، لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت في «جياءى».
وإنما لَزِمَ تحويله ، لمّا عرضت فيه الهمزة ، لأنّ عُروضها تغيير ،والتغيير يأنس بالتغيير - ثم قُلبت الهمزة ياء فصار «جَيايا». وإنما لزم قلب الهمزة ياءً لمّا وقعت بين ألفين ، لأنّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات . وكذلك تَفعل بكلِّ ما تَعرِضُ فيه الهمزة من الجمع . فأما قوله [1]:

* سَماءُ الإلَهِ فوقَ سَبعِ سَمائيا *

فإنه ردّه إلى أصله ، لمّا اضطرّ ، كما تردّ جميع الأشياء إلى أصلها، عند الضرورة.

ومن ذلك «أشياءُ»[2] . فمذهب سيبويه والخليل أنّها «لَفْعاءُ» مقلوبة من «فَعْلاء»، والأصل «شَيْئاء» من لفظ «شيء» ، وهو اسم جمع كـ«قَصْباء»[3] و «طَرْفاء»[4] ، ومذهب الكسائيّ أنها «أفعِلاء» جمع «شيء» . ومذهب الفرّاء والأخفش أنها «أفعِلاء» ، والأصل «أشيِئاء» ، فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف . ويخالف الفراء أبا الحسن في «شيء» الذي هو مفرد «أشياء» . فمذهب أبي[5] الحسن أنه «فَعْل» كـ «بَيت» ، ومذهب الفرّاء أنه مخفَّف من «فَيْعِل» ، والأصل «شَيِّيءُ» فخفّف «مَيِّتٌ» و «هَيِّنٌ» ، فقالوا «مَيْتٌ» و «هَيْنٌ» .

فالذي يُردُّ به على الكسائيّ أنه لو كان «أفعالاً» لكان مصروفاً

---

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت . اللسان والتاج (سمو) .
(٢) المنصف ٢ ٩٤ - ١٠٢ وشرح الشافية ١ : ٢١ - ٣٢ والانصاف ص ٨١٢ - ٨٢٠.
(٣) القصباء القصب . (٤) الطرفاء : شجر . (٥) سقط من م.

كـ «أبيات» و «أجمال» و «أعباء» ، إذ لا موجب لمنع الصرف . فإن احتَجّ بأنهم لمّا جمعوه بالألف والتاء فقالوا «أشياوات» أشبَه «فَعْلاء» فمُنع الصرف ! فالجواب أنّ «أفعالاً» لا يُجمع بالألف والتاء .فإذ قد[1] جَمعوا «أشياء» بالألف والتاء فذلك دليل على مادّعى الخليل من أنها «فَعلاء» . وبتقدير أنها «أفعال» جمعت بالألف والتاء فإنَّ هذا القَدر لا يُوجب منع الصرف، لأنّ ذلك لم يستقرّ في العلل المانعة للصرف.

وأمّا الفرّاء والأخفش فالذيَ يدلُّ على فساد مذهبيهما أنَّ حذف اللاّم لم يجيء منه إلاّ «سُؤتُه[2] سَوايةً »والأصل «سَوائيَة» كـ«رَفاهية». وحكى الفرّاءُ «بُراءُ» ممنوع الصرف[3]،والأصل«بُرَآء» فحذفت الهمزة التي هي لام . وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه،والقلب أوسع منه.

وأيضاً فإنهلو كانالأصل «أفعِلاء» لكان من أبنية جموع الكثرة،وجموعُ الكثرة لاتُصغَّر على لفظها ، بل تُردُّ إلى جموع القلّة إن كانللاسمجمع قلّة. وإلاّ تُردَّ إلى المفرد، ثم يصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون . إن كان مذكّراً ، وبالألف والتاء إن كان مؤنّثاً . فتقول في تصغير«فُلُوس» :

---

(١) في النسختين «فإذ وقد» وانظر ص ٢٠٠ و ٣٠٧ و ٣٩٠ و ٦٧٨ .

(٢) م : سواة .

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان «المحفوظ : بُراءٌ ، مصروف . قال كثير :

فسيروا ابُراءً في تفرّق مالكٍ ... بنصرٍ ، وأرحامٍ يَمُطُّ قريبُها ».

انظر ديوان كثير ص ٢٦٩ .

«أُفَيلسٌ» ، وفي تصغير «رجال» : «رُجَيلُون» ، وفي تصغير «دَراهم» «دُرَيهمات» . وهم قد قالوا في تصغير «أشياء» : «أُشَيّاء» فصغَّروها على لفظها . فدلّ ذلك على فساد مذهبيهما .

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيّ ، لأنَّ «أفعالاً» من أبنية جموع القلّة ، وجموع القلّة تصغَّر على ألفاظها . وكذلك لا يُردُّ على الخليل بذلك ، لأنَّ أسماء الجموع تُصغَّر على لفظها .

وأيضاً فإنَّ «أفعِلاء» لا يكون جمعاً لـ «فَعْل» ولا لـ «فَيْعِل». فأما قولهم «هَيِّنٌ وأَهوِناء» فشاذّ ، لا يقاس عليه ولاحجَّة للأخفش فيما ذَكر من أنَّ «أَفعِلاء» أختُ «فُعَلاء» ، يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لـ «فَعيل» ، فكما جمعوا «سَمْحاً» ، وهو «فَعْلٌ» ، على «سُمَحاء» فكذلك جمعوا «شَيئاً» ، وهو «فَعْلٌ» ، على «أَفعلاء» . وذلك أنَّ جمع «سَمْح» على سُمَحاء» شاذّ ، لا يقاس عليه مثلُه، فكيف نظيره .

فإن قيل : فانَّ الفرّاء قد ذهب [٤٩أ] إلى أنَّ «فَيْعلاً» في الأصل «فَعيْل» فقُلب ، فإذا كان كذلك فبابه أن يُجمع على «أَفعِلاء»! فالجواب أنه تقدّم الدليل على فساد مذهبه في ذلك .

ومما يدلُّ أيضاً على فساد مذهب الفرّاء أنّه ادّعى أنّ الأصل في

«شيء» : «شيِّىء» وذلك لم يُنطق به في موضع من المواضع . ولو كان «شَيْء» كـ «مَيْت» و «هَيْن» لجاء على أصله ، في موضع من المواضع .

فثبتَ إذاً أنَّ الأحسن مذهب الخليل . إذ ليس فيه أكثر من القلب ، والقلب كثير في كلامهم .

ومن ذلك[1] «أشاوَى» في معنى «شياء» . حُكي من كلامهم «إنَّ لكَ عِندي لأشاوَى» . وفيها خلاف أيضاً :

فمذهب المازنيّ[2] أنها جمع «أشياء» . وكان الأصل أن يقال «أشايا»[3] ، فأبدلت الياء واواً[4] شذوذاً . كما قالوا «جَبَيتُ الخَراجَ جِباوةً» . ففيها - على هذا - شذوذان : قلب اللاّم إلى أوّل الكلمة ، وقلب الياء واواً .

ومذهب سيبويه أنها جمع «إشاوة» وإن لم يُنطق بها . وتكون «إشاوة» المتوهَّمة كأنها في الأصل «شياءة» فقلبت اللاّم إلى أول الكلمة ، [وأخِّرت العين إلى موضع اللام][5] ، وأُبدِلت الياء واواً . فلمّا جمعوا فعلوا به

---

(١) المنصف ٢ : ٩٩ - ١٠٠ والإنصاف ص ٧ ٨ وشرح الشافية ١ ٣١ .
(٢) المنصف ٢ : ٩٤ .
(٣) م : «أشائي» . ف : «أشاي» وفي حاشيتها : «أشاوي» . والتصويب من المنصف ٢ : ٩٩ .
(٤) ف : الواو ياء .
(٥) من شرح الشافية ١ : ٣١ .

ما يُفعل بـ «عِلاوة»[١] ـ وسيُذكر ذلك في المعتلّ اللاّم ـ فقالوا «أشاوَى» كما قالوا «عَلاوَى» . ورأى سيبويه أنّ هذا أولى ، ليكونَ الشّذوذ في المُتوهَّم ـ وهو المفرد الذي لم ينطق به ـ ثم يجيء الجمع على قياس المفرد . وإذا جعلنا «أشاوى» جمع «أشياء» كان الشّذوذُ في الملفوظ به . وأيضاً[٢] فإنّ أبا الحسن الأخفش حكى أنّ العرب التزمت فيه الفتح[٣] ، فلم يقولوا «أشاوٍ» كـ «صحارٍ» ، فدلّ ذلك على أنه ليس جمع «أشياء» بل جمع «إشاوة» ولذلك التزم فيه الفتح كما التزم في جمع «إداوة» و «هِراوة» وأمثالها .

وذهب بعض النحويّين[٤] إلى أنّ «أشاوَى» غير مقلوب ، وأنّ الواو غير مبدلة [من ياء][٥] . وجعله من تركيب « أ ش و »، وقد جاء[٦] ذلك في قول الشاعر[٧] :

---

(١) العلاوة : أعلى الرأس .
(٢) سقط حتى قولة «وأمثالها» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .
(٣) كذا ! وجاء عنهم الكسر . التاج (شيأ) .
(٤) المنصف ٢ : ٩٩ ـ ١٠٠ .
(٥) من م .
(٦) م : وقد وجدنا.
(٧) زياد بن منقذ أو زياد بن حمل. وينسب إلى المرار بن منقذ وبدر بن سعيد . المنصف ٢ ٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٩٠ وللتبريزي ٣ : ٣٢٥ والأغاني ٩ : ١٥٤ وزهر الآداب ٤ : ١٩٥ والعيني ١ :٢٥٧ وشرح شواهد المغني ص٤٩ والخزانة ٢ :٣٩١ـ٣٩٣ ومعجم البلدان ١ : ٢٦٥ و ٥ : ٣٥٩ ومعجم ما استعجم ص١٦١ واللسان والتاج (هضم) .

وحَبّذا، حينَ تُمسِي الرِّيحُ باردةً ... وادِي أُشَيٍّ، وفِتيانٌ به هُضُمُ

فـ «أُشَيٌّ» في الأصل «أُشَيْوٌ» لأنَّ اللاّمَ الغالبُ عليها إذا كانت حرف علّة أن تكون واواً . فتكون على هذا موافقة لـ «أشياء» في المعنى، ومخالفة لها في الأصل . فيكون ذلك من باب «لؤلؤ ولأآل» و «سَبِط وسِبَطر» . وذلك قليل جدّاً .

ومن ذلك[1] «سَوايَةٌ» ، أعني أنه شذّ عن القياس ، بحذف الهمزة منه التي هي لام . والأصل «سَوائِيَةٌ» . وقد تقدَّمَ .[2]

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد[3] من قولهم «غَفَرَ الله مسائِيَتَكَ» جمع «مَساءَة» . والأصل «مساوِئتكَ» فقُلب فصار «مَسائِوتُك» . فجاءت الواو طرفاً بعد كسرة فقلبت ياءً ، وألحقت التاء التي تلحق لتأنيث الجمع ، فصار «مسائيتك» .

فهذه المستثنيات لا يقاس على شيء منها .

[المعتل اللام]

فأما المعتلُّ اللاّم فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً . فإن كان فعلاً

---

(١) المنصف ٢ : ٩١ - ٩٣ . (٢) انظر ص ٥١٤ .

(٣) في حاشية ف : «حكاه سيبويه فلا حاجة إلى أبي زيد» . وانظر النوادر ص ٢٣٢ والمنصف ٢ : ٩٣ .

فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد. فإن كان على ثلاثة أَحرف فإنه يكون على «فَعَلَ» و «فَعُلَ» و «فَعِلَ» بفتح العين وضمّها وكسرها:

أما المفتوحة العين والمكسورتها فإنها تكون في ذوات الواو والياءْ. فمثال «فَعَلَ»[1] من اليا «رَمَى»، ومن الواو «غَزا». ومثال «فَعِلَ»[2] من الواو «شَقِيَ»[3]، ومثاله من الياء «عَمِيَ».

وأما المضمومةُ[4] العين فلا توجد إلاّ في الواو نحو «سَرُوَ». ولا تُوجد في الياء[5] إلاّ في التعجّب نحو «لَقَضُوَ الرَّجُلُ»[6]. أصله «لقَضُيَ»، فقلبت الياء واواً، لانضمام ماقبلها، لأنَّ الياء وقبلها الضمّة بمنزلة الياء والواو. فكما أنَّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمّة، لاسيّما والياء في محل التغيير. وهو الطَّرف. فلم يكن بدّ من قلب الياء حرفاً من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، فلم يمكن قلبُ[7] الضمّة كسرة كراهيةَ أنْ يلتبس «فَعُلَ» بـ «فَعِلَ». فقُلبت الياء واواً.

---

(1) المنصف ٢ : ١١١ - ١١٢ . (2) المنصف ٢ : ١١٢ .
(3) م : سقي . (4) المنصف ٢ : ١١٢ - ١١٣ .
(5) كذا، وقالوا : نَهُوَ يَنْهُو . وهو من اليائي .
(6) تقول «لقضو الرجل» إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء . المنصف ١ : ٣٠٧ .
(7) م : وهو الواو وقلب .

فإن قيل : ولأيِّ شيءٍ امتنع بناء «فَعُـلَ» من ذوات اليـاء ؟

فالجواب[1] أنَّ الذي مَنَع من ذلك أنهم لو فعلوا ذلك لأدّى[2] إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل ، لأنه يلزم فيه ـ كما ذكرنا ـ قلبُ اليـاء واواً ، والياء أخفُّ من الواو ، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على «يَفعُلُ» . فكنت تقول «رَمُوَ يَرمُو» ، فيجتمع لك في الماضي والمضارع ضمَّةٌ وواو ، وذلك ثقيل . وليس كذلك ذوات الواو ، لأنه لا يلزم فيها[3] أكثر من ثقل الواو والضمَّة نحو «سَرُوَ يَسْرُو» ، إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل وإنما ساغ ذلك في فعل التعجب ، لأنه لا مضارع له ، فقَلَّ فيه الثقل لذلك . وأيضاً فإنه يشبه الأسماء ، ولذلك صَحَّحوا الفعل في نحو « ماأطوَلَهُ » ، تشبيهاً له بـ «أطوَلَ منه» . فكذلك أيضاً قَلَبوا الياء في مثل «رَمُوَ»[4] ، إذا أرادوا التعجُّب ، واواً تشبيهاً له [٤٩ب] بـ «فَعُلَة»[5] ، ممّا لامه ياء ، إذا بُنِيَتْ على التأنيث ، نحو «رَمُوة»[6] من الرمي .

فإن قيل : وكيف شُبِّهت الياء المتطرِّفة في الفعل بالياء غير المتطرِّفة في الاسم ، بل كان يجب أن تُشبَّه[7] بالياء المتطرِّفة . فكما أنَّ الياء المضموم

---

(١) المنصف ١ : ١١٣ .
(٢) زاد في ذلك .
(٣) م : فيه .
(٤) م : رموا .
(٥) م : فُعلة .
(٦) م : رُموة .
(٧) م : يشبه .

ما قبلها ، إذا كانت في آخر الاسم[1] ، تقلب الضمّة كسرة نحو «أظْبٍ» جمع ظَبْيٍ ، فكذلك كان يجب فيما أشبهه من الفعل ! فالجواب[2] أنّ الذي مَنع من قلب الياء المضموم ما قبلها واواً في آخر الاسم [أنّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم][3] مستثقلة ، وهي مع ذلك معرّضة لأن تَليها ياء النسب وياء الإضافة ، نحو «أدْلُوِيّ» و«أدْلُوِيْ»[4] لو ثبتَت الواو . والفعل ليس بمعرّض لذلك ، فلم يستثقل أن يكون آخره واواً مضموماً ما قبلها ، كما استثقل[5] ذلك في الاسم . فلذلك شُبّه «رَمُوَ» في التعجّب بـ «فَعُلَةٍ» من الرّمي نحو «رَمُوَةٍ» ، لأن الواو إذ ذاك لا تليها ياء الإضافة، كما أنّ الفعل كذلك .

فإن كان الفعل على «فَعُلَ» بضمّ العين فإنّ لامه تصحّ نحو «سَرُوَ» ، إذ لاموجب للإعلال فيه، لأنّ الضمة مع الواو بمنزلة واوين. فكما تصحّ الواوان في مثل «عدوّ» فكذلك تصحّ الواو المضموم ماقبلها في آخر الفعل[6]، إلاّ أن يكون من ذوات الياء ، فإنه يُصنع به ماذكرنا من قلب الياء واواً، لِما تقدّم من ثقل الياء وقبلها الضمة ، نحو «لَقَضُوَ الرَّجُلُ» . فإن خَفّفت[7]

---

(1) ف : اسم .
(2) المنصف ٢ : ١١٧ – ١١٨ .
(3) من م .
(4) م : أدلو .
(5) م : استثقلت .
(6) سقط «فكما تصح ... آخر الفعل» من م.
وانظر تعليقة لنا في ص ٥٤٧ .
(7) م : لقضو الرجل خُففت .

العين فقلتَ « لَقَضْوَ الرَّجلُ » أبقيتَ الواو على أصلها ، لأنّ التسكين عارض . وأيضاً فإنَّ الفعل إذا لَزم فيه الإعلال في بعض المواضع حُملت سائر المواضع على ذلك ، وإن لم يكن فيها موجب، نحو «أغزَيتُ»(١) قُلبت فيه الواو ياء حملاً على «يُغزِي» ، وإن لم يكن في «أغزَيتُ» ما في «يُغزِي» من انكسار ما قبل الواو المتطرّفة . فكذلك قُلبت الياء في «لَقَضْوَ» [واواً](٢) حملاً على «لَقَضُوَ» ، وإن لم يكن في لغة المخفِّف ما قبل الياء مضموماً .

فإن كان الفعل على «فَعِلَ» بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء ، أو من ذوات الواو :

فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتلّ ، نحو «غَنِيتُ» من الغُنية ، كما لم يعتلَّ ما في آخره واو قبلها ضمّة . بل إذا صحّت الواو في مثل «سَرُوَ» فالأحرى ان تصحَّ الياء في مثل «غَنِيَ» .لأنّ الياء وقبلها الكسرة أخفُّ من الواو وقبلها الضمّة .

وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، نحو « شَقِيَ » و«رَضِيَ» (٣) ، لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو ، لأنّ الكسرة

---

(١) م : أغريت .
(٢) من م .
(٣) م : «زكي» . وضرب عليها بقلم مخالف ، وأثبت في الحاشية «رضي» .

بعضُ الياء . فكما أنَّ الياء والواو إذا اجتمعتا[1] في مثل « سيد » و «مَيِّت» قلبت الواو ياء ، والأصلُ «سَيْوِدٌ» و «مَيْوِتٌ»، فكذلك يُفعل بالكسرة مع الواو. فإن سكَّنتَ العين[2] قلت «شَقْيَ» و «رَضْيَ» ولم تَردَّ الواو ، لأنَّ الإسكان عارض . وأيضاً فإنك تَحمِل التخفيف على التحريك ، كما فعلتَ ذلك في «لَقَضْوَ» للعلَّة التي ذكرنا .

وإن كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين فإنك تقلب حرف العلَّة ألفاً - ياءً كان أو واواً - نحو «غَزا» و «رَمَى» من الغزو والرمي. والسبب[4] في ذلك اجتماع ثقل المِثلين ، أعني فتحة العين واللاّم ، مع ثقل الياء أو الواو[5] ، فقلبت الياء والواو ألفين[6] لخفَّة الألف، ولأنها لا تتحرَّك فيزُولَ اجتماع المثلين ، ولأنَّه ليس للياء والواو ما يقلبان إليه ، أقربُ من الألف ، لاجتماعها معها[7] في أنَّ الجميع حروف علَّة ولين . وأيضاً فإنه لمَّا قُلبت الواو إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، وهو الياء في نحو «رضي» ، والياء المضمومُ ما قبلها حرفاً[8] أيضاً من جنس الحركة التي

---

(١) م : اجتمعت .
(٢) سقط من م .
(٣) م : سقي .
(٤) المنصف ٢ : ١١٦ - ١١٧ .
(٥) ف : والواو .
(٦) م : والعين .
(٧) م : لاجتماعها معها .
(٨) م : حرف .

قبلها ، وهو الواو في نحو «لَقَضُوَ» ، كذلك قُلبت الياء والواو ، إذا انفتح ما قبلهما ، حرفاً من جنس الحركة التي قبلهما، وهو الألف .

* * *

فإن[1] بُنِي شيء ، من هذه الأوزان الثلاثة ، للمفعول[2] صُيِّر الفعلُ على وزن «فُعِلَ» بضمّ أوّله وكسر ثانية . فإن كان من ذوات الياء لم يَعتلّ ، كما لم يَعتلّ «فَعِلَ» ، نحو «عُنِيَ بزيدٍ» و «رُمِيَ السَّهمُ» . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، لانكسار ماقبلها ، نحو «شُقِيَ به» و «غُزِيَ العدُوُّ» ، كما قُلبت في «فَعِلَ» نحو «شَقِيَ». فإن خُفِّفت[3] العين بقيت الياء ولم ترجع الواو نحو «غُزْيَ» ، كما لم تَرجع في «رَضِيَ» إذا خُفِّفت . والدليل ، على أنّ الفعل بعد التخفيف يبقى على حكمه قبل التخفيف ، قوله[4] :

---

(١) م : وإن .
(٢) م : لما لم يسمّ فاعله
(٣) المنصف ٢ : ١٢٤ - ١٢٥ .
(٤) من أرجوزة تنسب إلى صخير بن عمير التميمي . ونسبها بعضهم إلى الاصمعي وإلى خلف الأحمر . وهي ذات الرقم ٢٤ في الزيادات من كتابي المفضليات والأصمعيات. الأصمعيات ص ٢٧٣ - ٢٧٨ والأمالي ٢ : ٢٨٤ و ٢٨٥ والسمط ص ٩٢٩ - ٩٣٠ وإرشاد الأريب ٣ : ٤ - ٥ وديوان المعاني ٢ : ٧٣ والمنصف ٢ : ١٢٥ واللسان والتاج (طمل) والتاج (بلط) و (دنو) . والشطر الثاني في اللسان (دنو) معلقاً عليه بما يلي : « وكان الأصمعي =

تَهزأُ مِنّي أختُ آلِ طَيسَلَهْ   قالتْ : أراهُ دالفاً ، قددُنْي لَهْ

يريد «قد[1] دُنِيَ له » وهو من «دَنوتُ» ، فأسكن [٥٥أ] النون ، وأقرّ الياء بحالها .

* * *

فإن اتّصل بشيء من هذه الأفعال علامةُ تأنيث فإنه يبقى على ما كان عليه ، إن كان لامه في اللفظ ياءً أو واواً ، نحو « سَرُوَ » و «رَضِيَ» و «غُزِي» ، نحو «سَرُوَتِ المرأةُ» و «رَضِيَتْ هِندٌ» و «غُزِيتِ الأعداء» . وإن كان لامه ألفاً حُذفت لالتقاء الساكنين ، نحو «رَمَتْ هِندٌ» . وإن تحرّكت التاء لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف ، لأنّ التحريك عارض ، نحو «رَمَتِ المرأةُ» و «الهِندانِ رَمَتا » .

ومن العرب من يَعتدْ بالحركة في «رَمَتا» ، وإن كانت عارضةً ، لشدّة اتّصال الضمير بما قبله حتّى كأنه بعضه ، فيردْ الألف فيقول «رَماتا».

= يقول في هذا الشعر الذي فيه هذا البيت : هذا الرجز ليس بعتيق ، كأنه من رجز خلف الأحمر أو غيره من المولدين » . وطيسلة : اسم علم ، والدالف : الذي يقارب الخطو في المشي.

(١) سقط من م .

وذلك ضرورة،لا يجيء إلاّ في الشعر . وعليه قوله[1] :

لها مَتنَتانِ :خَظاتَا ، كما   أَكَبَّ ، على ساعدَيهِ ، النَّمِرْ

أراد «خَظَتا» . وقد يجوز أن يكون تثنية «خظاة»[2] ، كأنه قال «خظاتانِ» ، ولكنه حذف النون ضرورة ، فيكون كقوله[3] :

ومَتْنانِ ، خَظاتانِ   كزُحلُوقٍ ، منَ الهَضْبِ

ومِن حذفِ نون الأثنين ضرورةً قوله[4] :

هما خُطَّتَا : إمّا[5] إسارٌ ومِنَّةٌ   وإمّا دَمٌ ،والقَتلُ بالحُرِّ أَجدَرُ

أراد «هما خُطَّتانِ» . ومما يُعزَى إلى كلام البهائم قولُ الحَجَلَةِ للقطا : «قَطا قَطا ، بيضُكِ ثِنتا ، وبَيضِي مِائتا» أي « ثنتانِ[6] ومائتانِ » .

---

(١) لامرىء القيس. ديوانه ص ١٦٤ وشرح الشافية ٢ : ٢٠٠ وشرح شواهدها ص ١٥٦ - ١٦٠ . يصف فرساً . وخظا : ارتفع . وقوله كما أكب على ساعديه النمر أي كأن فوق متنها نمراً باركاً لكثرة لحم المتن .

(٢) من قولك: خظا بظا، إذا كان كثير اللحم صلبه .

(٣) لأبي داؤد الايادي . شعره ص ٢٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٧ . والزحلوق : الحجر الأملس . ونسب البيت إلى عقبة بن سابق الجرمي في الخيل ص ١٥٨ لأبي عبيدة .

(٤) لتأبط شراً من حماسية . شرح الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ وللتبريزي ١:٧٨.

(٥) سقط من م .

(٦) م : بيضك بيت وبيضي مائتا أي بيتان . وانظر المغني ص ٢٣٨ .

وقول الآخر(١) :

لنا أعنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ(٢) فبعضُها لأولادِ هاتِيْنتا، وما بينَنا عَنْزُ

والأوّل(٣) أولى ، لأنَّ له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض ، في الكلام وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جداً .

* * *

فإن أُسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلايخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف ، أو ما في آخره ياء ، أو واو :

فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد ، نحو «زيدٌ غَزا» و «عمرو رَمَى» . وإنْ أُسند إلى ضميرِ غائبَينِ رُدَّت الألف إلى أصلها ، نحو «غَزَوا» و «رَمَيا» ، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين ، لئلاّ يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد . وإن أُسند إلى ضمير غائبينَ حُذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللَّبس ، نحو «غَزَوْا» و «رَمَوْا». وإن أُسند إلى ضمير غائبات رُدَّت(٤) الألف إلى أصلها ، ولم

(١) الخصائص ٢ : ٤٣٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ وللتبريزي ١ : ٧٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٩. واللبن : جمع لبون ، وهي ذات اللبن .

(٢) في النسختين : «سمان» . (٣) م : فالأول .

(٤) ف : رددت .

تعتلُّ ، نحو «غَزَوْنَ» و «رَمَيْنَ» ، لأنَّ ما قبلَنون[1] جماعة المؤنَّث ساكنٌ أبداً ، وحرف العلَّة إذا سكن وانفتح[2] ماقبله[3] لم يعتلَّ إلاّ في «يَوْجَلُ» خاصَّة[4] . وإن أُسند إلى ضمير متكلِّم أو مخاطَب ، كائناً ماكان ، رددتَ[5] الألف إلى أصلها من الياء أو الواو ، نحو «رمَيتُ» و «غَزَوتَ» ، و «رميتما»و «غزوتما» ، و «رميتم» و «غزوتم»، و«رميتُنّ» و «غزوتُنَّ» ، و «رَمَيناه و «غَزَونا» ، لأنَّ ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطَب أبداً ساكن أيضاً .

وإن كان[6] ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أُسند إلى ضميرغائب[7] أو مخاطب أو متكلّم بقي[8] على حاله لا يتغيّر ، نحو «رَضِيَ» و«سَرُوَ»، و «رَضِيا» و «سَرُوا» ، و «رَضِينَ» و «سَرُوْنَ» ، و «رَضِيتَ ِ ُ» و «سَرُوتَ ِ ُ» ،و«رَضِيتما»[9] و «سَرُوتُما»،و «رَضِيتُم» و«سَرُوتُم» . و «رضِيتُن» و «سَرُوتُنَّ» ، و «رَضِينا» و «سَرُوْنا» . إذ لاموجب

---

(١) سقط من م .
(٢) م : أو انفتح .
(٣) سقط من م .
(٤) كذا !وانظر ص ٤٣٦.
(٥) سقط من م .
(٦) سقط من م .
(٧) م : غائبات .
(٨) سقط من م .
(٩) م : رضوتما .

لتغييرها عن حالها ، إلاّ أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكّرين غائبين(١) ، فإنك تحذف الواو والياء ، وتضمّ ما قبل واو الجمع(٢) ، نحو «رَضُوا» و «سَرُوا» . وسبب ذلك أنّ الواو يتحرّك ما قبلها أبداً بالضم(٣) نحو «ضَرَبُوا» . فلو قلت «رَضِيُوا»(٤) و«سَرُوُوا»(٥) لاستثقلتَ الضمّة في الياء والواو ، لتحرّك ما قبلهما ، فيجب حذفُها فيجتمع ساكنان : واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها(٦) . فتَحذف ما قبل واو الضمير ، لأنّ حذف الحرف أسهل من حذف الاسم ، فتقول «سَرُوا» . وتَضمّ بعد الحذف ما قبل الواو في مثل «رَضِيَ» فتقول «رَضُوا» لتسلم واو الضمير ، لأنك لو أبقيتَ الكسرة لانقلبت واو الضمير ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكنتَ تقول «رَضِي» ، فيلتبس الجمع بالمفرد .

هذا ما لم يكن ما قبل الياء والواو ساكناً ، فإن كان ما قبلهما ساكناً نحو «رَضْيَ» و «سَرْو» فإنّ الياء والواو يجريان مجرى الحرف الصحيح ، فلا يحذفان أصلاً ، نحو «رَضْيُوا» و «سَرْوُوا»(٧) . ولا تردّ [الياء](٨)

---

(١) م : عاقلين .
(٢) م : الجيم .
(٣) م : بالضمة .
(٤) م : رضَيوا .
(٥) م : سروا .
(٦) م : قبلهما .
(٧) م : سروا .
(٨) من م .

إلى أصلها من الواو في «رَضِيُوا» كما لم تُردَّ[1] في المفرد .

* * *

وأما حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي ، إن كان على «فَعُلَ» أتى مضارعه أبداً على «يفعُلُ» ، كما كان ذلك في الصحيح، فتقول «يَسْرُو» . وإن كان على «فَعِل» فإنه يأتي مضارعه على «يفعَلُ» ، فتحرَّك حرف العلَّة ، وما قبلَه مفتوحٌ ، فينقلبُ ألفاً[2] [٥٠ب] نحو «يَرْضَى» ، على قياس الصحيح . فإن كان على «فَعَلَ» فإنَّ مضارعه، إنْ كان من ذوات الياء ، على «يَفْعِلُ» بكسر العين[3] نحو «يَرْمي»، وإن كان من ذوات الواو ، على «يَفْعُلُ» نحو «يَغزُو» .

فإن قيل : فلأيِّ شيءٍ لم يجيء مضارع «فَعَلَ» على قياس الصحيح ، كما جاء ذلك في «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، فيكون تارة على «يَفعِلُ» ، وتارةً على «يَفعُلُ» ، بالضمِّ والكسر ، في ذوات الياء وذوات الواو ؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو ؛ ألا ترى أنَّ مضارع «غَزا» ، لو جاء على «يَفْعِلُ» لكان «يَغزِي»، فيصير كـ «يرمي» . وكذلك مضارع «رَمَى»، لو جاء على «يَفعُلُ» لقلتَ «يرمُو» كـ «يَدعو». فالتزموا في

(١) م : كما لم تردها.

(٢) أغفل انقلاب الواو ياء حملاً على الماضي . فهو يَرضَوُ ، ثم يَرضَيُ ، ثم يَرضَى . انظر ص ٥٥٩ .

(٣) سقط «بكسر العين» من م .

مضارع ذوات الواو «يَفعُلُ» ، وفي مضارع ذوات الياء «يَفعِلُ»، لئلاّ تختلط ذوات الياء بذوات الواو .

فإن قيل : فهلاّ فعلوا ذلك في مضارع «فَعِلَ» و «فعُلَ» . أعني يلتزمون «يَفعُلُ» في ذوات الواو[1] ، و «يَفعِلُ» في ذوات الياء ، خوفَ الالتباس ! فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعها عن قياس نظائرها من الصحيح ، لأنّ «يفعلُ» من «فَعُلَ» المضمومِ العين في الصحيح إنما يأتي مضموم العين ، و «يفعلُ» من «فعِل» المكسور العين إنما يأتي على «يَفعَلُ» بفتح العين ، إلاّ ماشذّ نحو «حَسِبَ يَحسِبُ» وليس كذلك «فَعَلَ»، بل يأتي على «يَفعِلُ» و «يَفعُلُ» بضمّ العين وكسرها . فإذا التزموا في ذوات الياء «يَفعِلُ» ، وفي ذوات الواو «يَفعُلُ» ، لم يخرجوا عن قياس المضارع ، بل أتَوا بأحد الجائزين . وأيضاً فإنّ المعتلّ اللاّم أُجري مجرى المعتلِّ العين . فكما أنّ «فَعَلَ» المعتلّ العين يُلتزم[2] في ذوات الواو منه «يَفعُلُ» بضمّ العين ، وفي ذوات الياء «يَفعِل» بكسرها ، فكذلك المعتلُ اللاّم . ألاّ ماشذّ من ذلك فجاء على «يَفعَل» بفتح العين نحو «أَبَى يأبَى» ، أو ما كان عينه حرف حلق نحو «نأَى ينأى» ، فإن المضارع يأتي أبداً

---

(١) م اليـاء . (٢) م : يلزم .

على «يَفْعَلُ» بفتح العين ، كما كان ذلك في الصحيح . ووجه مجيء[1] مضارع «أبَى» على «يَفعَلُ» تشبيه الألف بالهمزة ، لقربها منها في المخرج . فكما أنَّ مالامه حرف حلق من «فَعَلَ» يأتي مضارعه على «يَفعَلُ» ، نحو «يقرأُ» فكذلك[2] مالامه ألفٌ .

وما كان من ذلك لِما لم يُسمَّ فاعله فإن مضارعه أبداً يأتي على «يُفْعَلُ» ، بفتح العين وضمِّ أول الفعل ، نحو «يُرْضَى» و «يُغْزَى» على قياس الصحيح ، ثم يُقلب حرف العلّة ألفاً[3] ، لتحرُّكه وانفتاح ماقبله .

* * *

وحكمُه[4] أبداً إذا أُسند إلى الألفِ التي هي ضمير المثنّى ، أو الواوِ التي هي ضمير جماعة المذكَّرين ، أو النونِ التي هي ضمير جماعة المؤنّثات، حكمُ الماضي المعتلِّ اللاّم إذا أُسند إلى شيء من ذلك ، وقد تقدّم ، إلاّ أنّك إذا قلبت الألف في الماضي رددتها إلى أصلها من ياء أو واو نحو «غَزوَا» و «رَمَيا» ، وإذا قلبتَ الألف في المضارع رددتَها أيضاً إلى أصلها ، من ياء أو واو ، نحو

---

(1) م ذلك في الصحيح العين فيجيء .
(2) م : وكذلك .
(3) أغفل انقلاب الواو ياء حملاً على الماضي . فهو يُغزَوُ ، ثم يُغزَيُ ، ثم يُغزَى.
(4) أي : حكم المضارع .

«يخشَى» تقول:«يخشَيانِ» ، وفي[1] «يبأى» من البأو[2] : «يبأوانِ». إلاّ أن تكون الواو قد قُلبت ياء في الماضي ، فإنّ المضارع يجري على قياس الماضي فتُردُّ الألف إلى الياء فتقول في «يَرضَى» : «يَرضَيان» ، وفي «يَشقَى»: «يَشقَيانِ» : كما قالوا «رَضِيَ» و «شَقِيَ» . فحَملوا المضارع على الماضي في الإعلال ، وإنْ لم يكن في المضارع كسرةٌ قبل الواو تُوجب قلبها ياء ، كما كان ذلك في الماضي . وإذا حملوا اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال ، في نحو «قائل» و «بائع» و «مَقُول» و «مَبِيع» ، فحملُ الفعلِ أولى . إلاّ لفظة واحدة شذّت فقُلبت الألف فيها ياء وأصلها الواو ، ولم تقلب في الماضي ياء ، وهي[3] «شأَى[4] يشأى» من «الشّأو»[5] ، فإنهم قالوا «يشأيانِ» ، وكان القياسُ «يشأوانِ». لكنّهم شذّوا فيه فقلبوا الألف ياء لغير مُوجِب . وعلّل ذلك أبو الحسن بأن قال : لمّا كان «شأَى» : «فَعَلَ» ، وجاء مضارعه على «يَفعَلُ» نحو «يَشأَى» ، و «يَفعَلُ» إنما هو مضارع «فَعِلَ» المكسور العين ، عاملوه معاملة مضارع « فَعِلَ » من ذوات الواو نحو

---

(١) - - من م .
(٢) البأو : الفخر والتكبر .
(٣) في النسختين : وهو .
(٤) سقط من م . وشأى القوم : سبقهم .
(٥) م : الشأى .

«رَضيَ[١] يرضَى» . فكما قالوا «يَرضَيانِ» قالوا «يَشأيانِ» .

وهذا الذي علَّل به أبو الحسن باطلٌ ، لأنَّ «شأى» عينه[٢] حرف حلقٍ ، وما عينه حرف حلق فإنَّ قياس مضارعه أن يجيء على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «جأرَ يجأرُ» . ولو كان هذا القَدْر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تَثبُت الواو في مثل «يَطأُ» و «يَسَعُ» ، كما يُفعَلُ[٣] ذلك في [٢٥ أ] مضارع «فَعِلَ» الذي فاؤه[٤] واو ، نحو «وَجِلَ يَوْجَلُ» ، فكما لم يُرْع هنا شَبَهه بـ «فَعِلَ» فكذلك ينبغي أن يُفعل في «يشأى» .

وكأنَّ أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه ، حيث علَّل كسرَ أوَّل «تِئبَى» - وإن[٥] كان الماضي على «فَعَل» ، وإنما يكسر أوَّل المضارع من «فَعِلَ» بكون المضارعِ جاءَ على «يَفعَلُ»[٦] ، فلمّا جاء مضارعُه كمضارعِ «فَعِلَ» المكسور العين كُسر أَوَّل المضارع ، كما يُكسر أَوَّل المضارع من «فَعِلَ» وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه لأنَّ «أبَى» ليس لامه[٧] حرفَ حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على «يَفعِلُ» بكسر العين ، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع «فَعِل» .

---

(١) سقط من م .

(٢) سقط من م .

(٣) ف : كما تفعل .

(٤) م : لامه .

(٥) م : تيئى ولو .

(٦) م : يفعُل .

(٧) كذا ، والصواب : ليس عينه أو لامه .

فتوهُّمُ ماضي «يأبَى» على «فَعِل» توهُّمٌ صحيح

* * *

وما كان من هذه الأفعال المضارعة في آخره واو أو ياء فإنه يكون في موضع الرفع[1] ساكنَ الآخر نحو «يَغزُو» و «يَرمِي». فتُحذف الضمَّة لاستثقالها في الياء والواو؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو. وذلك ثقيل.

ويكون[2] في موضع الجزم محذوف الآخر، نحو «لم يَرمِ» و «لم يَغزُ». وإنما حُذفت الياء والواو في الجزم، لئلاَّ يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيَت الياء والواو. وأيضاً فإن الياء والواو لمَّا عاقبَتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريَتا مجرى الضَّمَّة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضَّمَّة.

ويكون[3] في موضع النَّصب[4] مفتوح الآخر، نحو «لن يَغزُوَ» و «لن يَرمِيَ»، لأنَّ الفتحة خفيفة. وقد تُسكَّن الياء والواو في موضع النصب ضرورةً، تشبيهاً لها بالضَّمَّة، أو للياءِ والواوِ بالألف فتقول[5] «لن يَغزُوْ» و «لن يَرمِيْ». ومن ذلك قولُه[6]:

---

(١) المنصف ٢: ١١٣ - ١١٤.
(٢) م: وتكون.
(٣) في النسختين: وتكون.
(٤) المنصف ٢: ١١٤ - ١١٥.
(٥) م: فيقول.
(٦) عيسى بن فاتك الخارجي أو أبو خالد القناني أو سعيد بن مسحوج أو عمران بن حطان. =

وأنْ يَعرَيْنَ ، إنْ كُسِيَ الجَواري

فتَنبُوْ العَينُ ، عن كَرَمٍ ، عِجافِ

يريد «فتَنبُوَ العينُ» . وقولُ[1] الأخطل[2] :

إذا شئتَ أنْ تَلهُوْ ، ببعضِ حَديثِها

رَفَعْنَ ، وأنزَلنَ القَطِينَ ، المُولَّدا

كما أنها قد تُثبِتُ فيها الضَّمّة ، ولا تَحذف في الجزم آخر المعتلّ وتجريه مجرى الصحيح[3] ، وذلك في الضرورة أيضاً ، نحو « يغزُو » و «يرمي» وعلى ذلك قوله[4] :

= اللسان (كرم) و (كسا) والخصائص ٢ ٢٩٢ و ٣٤٢ واللسان والتاج (عجف) والكامل ص ٨٩٥ وشرح شواهد المغني ص ٣٠٠ وعيون الأخبار ٣ : ٩٧ والوحشيات ص ٩٠ ومعجم الشعراء ص ٩٥ - ٩٦ والأغاني ١٦ : ١٤٦ وكرم : كريمات . يذكر بناته وأنهن كن سبب قعوده عن نصرة الخوارج .

(١) في النسختين : وقال .

(٢) ديوانه ص ٩٠ والمنصف ٢ : ١١٥ والخزانة ٣ : ٥٢٩ . ورفعن : سرن سيراً دون العدو . والقطين : الخدم . يقول : إذا أردت أن تلهو بحديثهن أسرعن السير وأنزلن خدمهن لئلا يسمعوا حديثهن .

(٣) م : «ولا تحذف إجراء للمعتل مجرى الصحيح» . وكذلك في إحدى النسخ كما جاء في حاشية ف .

(٤) قيس بن زهير العبسي . الكتاب ٢ : ٥٩ والمنصف ٢ ١١٤ - ١١٥ والمغني ص ١٠٨ وشرح شواهده ص ١١٣ والانصاف ص ٣٠ وشرح الشافية ٣ : ١٨٤ وشرح شواهدها =

أَلَمْ يأتيكَ ، والأنباءُ تَنمِي ... بما لاقتْ لَبونُ بَني زِيادِ

وقولُ الآخر(1) :

هجوتَ زَبّانَ ، ثم جئتَ معتذِراً ... من هَجوِ زبّانَ ، لمْ تهجُو ولم تَدَعِ

فكأنهما قبلَ دخول الجازم عليهما كانا «يأتيكَ» و«تَهجُوُ»(2) ، فدخل الجازم فحذف الحركة . ومنهم من حمل «ألم يأتيك» و «لم تهجو» على حذف الضمّة المقدَّرة . وما قدّمناه أولى ، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى كون المجزوم والمرفوع على صورة واحدة .

وما كان منها في آخره ألف فإنه يكون في موضع الرفع والنصب ساكنَ الآخر ، لتعذُّر الحركة في الألف ، وفي موضع الجزم محذوفَ الألف ، لمعاقبتها الحركة . فكما أنّ الجازم يَحذف الحركة فكذلك ما عاقبها .

وزعم بعض النحويّين(3) أن العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورةً،

= ص ٤٠٨ والعيني ١ : ٢٣٠ - ٢٣٤ واللسان والتاج (أتى) . يفخر بنهبه إبل بني زياد وبيعها .

(1) ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، مخاطباً به الفرزدق . المنصف ٢: ١١٥ والانصاف ص ٢٤ وشرح الشافيه ٣: ١٨٤ وشرح شواهدها ص ٤٠٦ - ٤٠٧ والعيني ١ : ٢٣٤ - ٢٣٦ . يريد: هجوتني ثم اعتذرت فكأنك لم تهج ، على أنك لم تدع الهجو .

(2) م : يهجو .

(3) في حاشية ف : «هو ابن بابشاذ» .

فتَحذف الحركة المقدّرة ، وتُجريها في الإثبات مجرى الياء والواو ، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما . واستدلّ على ذلك بما أنشده أبوزيد من قوله[1] :

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطلِّقِ ... ولا تَرضّاها ، ولا تَملَّقِ

وبقراءة حمزة ﴿لاتَخَفْ دَرَكاً ولا تَخشَى﴾[2] ، بجزم «تَخَفْ» وإثبات الألف في «تَخشَى» ؛ ألا ترى أنّ «تخشَى» معطوف على «لاتخف» وهو مجزوم ، وكذلك أيضاً «تَرضّاها» في موضع جزم بـ «لا» ؛ ألا ترى أنه قد عُطِفَ عليه «ولاتملَّقِ» وهو مجزوم .

ولا حجّة عندي في شيء من ذلك ؛ أما قوله تعالى ﴿ولاتخشَى﴾ فيحتمل أن يكون خبراً مقطوعاً ، كأنه قال : وأنت لاتَخشَى ، امتثالاً لنهينا لك . وكذلك «ولاترضّاها» يحتمل أن يكون جملة خبريّة ، في موضع الحال ، كأنه قال : فطلِّقْ وأنت لاتَرضّاها . ويكون «ولاتَمَلَّقِ» نهياً معطوفاً على جملة الأمر التي هي «فطلِّقِ» .

* * *

---

(١) ينسب إلى رؤبة . ديوانه ص ١٧٩ والمنصف ٢:١١٥ و ٢:٧٨ والخصائص ١:٣٠٧ والضرائر ص ١٧٤ والعيني ١:٢٣٦ وشرح المفصل ١٠ : ١٠٦ والانصاف ص ١٠ وشواهد التوضيح ص ٢٠ وسر الصناعة ٢٩.١ والدرر واللوامع ١ : ٢٨ واللسان والتاج (رضى) . وانظر ديوان سلامة بن جندل ص ١٧٣ .

(٢) الآية ٧٧ من سورة طه .

فإن كان الفعل على أزيد من ثلاثة أُحرف فلا يخلو من أن يكون الفعل مبنيّاً للفاعل ، أو للمفعول .

فإن كان مبنيّاً للفاعل فإنَّ حرف العلّة[1] ينقلب ألفاً ، لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، إن كان ياء نحو «استرمَى» و «رامَى» و « ولـَّى» . وإن كان حرف العلـَّة واواً قُلب ياء ، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، نحو «أَغزاه» و «استدعاه» و «استدناه» . أصلها «أغزَوَ» و «استدعَوَ» و «استدنَوَ» . ثم قلبت الواو ياء فصار «أَغزَيَ» و «استـدنَيَ» . ثم قلبت الياء [١٥ب] ألفاً ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، كما كان ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، إذا انفتح ما قبلَ حرف العلـَّة .

فإن قيل : ولأيّ شيء قُلبت الواو في الفعل ياء ، إذا وقعت طرفاً ، رابعة فصاعداً ، وليس معها ما يوجب قلبها ياء ؟ فالجواب أنها في ذلك محمولة على المضارع ، نحو «يُغزِي» و «يَستدنِي» و «يَستدعِي» . وقلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها ، كما قلبت في مثل «شَقي»[2] و «رَضي» .

فإن قيل : فلأيّ شيء انقلبت الواو ياء في مثل «تَفاعلَ» و «تَفعَّلَ» ،

---

(١) يريد : في الفعل الماضي .

(٢) م سقي .

نحو «تَرجَّى» و «تَغازى» ، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع ؛ ألا ترى أنَّ ماقبل الآخر[1] في المضارع مفتوح ، كما أنَّ الماضي كذلك ، نحو «يَتغازى» و «يَترجَّى» ! فالجواب أنَّ التاء في «تَرجَّى» و «تَغازَى» وأمثالهما إنما دخلت على «رَجَّى» و «غازَى» ، وقد كان وجبَ قلبُ الواو ياء في «غازَى» و «رَجَّى» ، حملاً على «يُرَجِّي» و «يُغازي»[2] . فلمَّا دخلت التاء[3] بقي على ما كان عليه .

فإن رددتَ شيئاً من ذلك إلى ما لم يُسمَّ فاعله ضممتَ الأوَّل وكسرت ما قبل الآخر ، وصارت الألف ، التي كانت في الآخر ، ياء نحو «أُغْزِيَ» و «استُرمِيَ» و «استُدْعِي» و «استُدْنِيَ» ، من ذوات الواو[4] كان الفعل أو من ذوات الياء[5] . وإنما قلبت الواو ياء إما بالحمل على فِعل الفاعل ، أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل «شَقِي»[6] .

وأما المستقبل[7] فيجيء أبداً على قياس نظيره من الصحيح . فإن كان ما قبل حرف العلّة فتحة قُلب ألفاً[8] ، نحو «يَتغازَى» و «يَترجَّى» ،

---

(١) م : الأحرف .
(٢) م : تغازى
(٣) م : الياء .
(٤) م : الياء .
(٥) م : الواو .
(٦) م سقى .
(٧) المبني للفاعل والمبني للمفعول .
(٨) كذا ، والواو تقلب ياء ، ثم تقلب الياء ألفاً.

و «يُغزَى» و «يُستدعَى» و «يُسترَمى» .وإن كان ماقبله كسرة ثبُت إن كان ياء نحو «أستر‌مي» ، وإن كان واواً قلبت ياء نحو « يُغزي » و «يَستدعِي» و «يَستدني» .

ويكون حكم ما في آخره ألف ، من الماضي أو المضارع المزيد ، في الإسناد إلى الضمير المرفوع ، أو اتصال تاء التأنيث بالماضي ، كحكم غير المزيد في القلب والحذف والإثبات وحكم ما في آخره ياء ، قبلها كسرة ، كحكم الماضي غير المزيد في الإثبات والحذف . إلاّ أنك إذا قلبت الألف لم تَرَدَّها في المزيد إلى أصلها ، بل تَردْها الى الياء ، من ذوات الياء كان الفعل أو من ذوات الواو ، نحو «أغزَينا» و «استدنَينا» و «استَدعَينا» ، للعِلّة التي ذكرنا من الحمل على المضارع .

* * *

وإن كان المعتلّ اسماً فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد . وكيفما كان فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبل حرف العلّة ـ ياء كان أو واواً ـ ساكناً أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فلايخلو أن يكون الساكن حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً[١] جرت الياء والواو مجرى حرف[٢] الصّحّة ولم تتغيّرا[٣] نحو «غَزْوٍ» و «ظَبْيٍ» .

إلاّ أن يكون [الاسم][٤] على [وزن][٤] «فَعلَى»[٥] مما لامه ياء، وذلك قولهم «شَرْوى» و «تَقوى»[٦] و «فَتوَى» . فإنّ العرب تُبدل من الياء واواً في الاسم ، والصفةُ تُترَكُ على حالها نحو «خَزْيا» و «صَدْيا» و «ريّا»[٧] .

وإنما فعلوا ذلك تفرقةً بين الاسم والصفة . وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة ، لأنّ الاسم أَخفُّ من الصفة ، لأنّ الصفةَ تشبه الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فلما عزموا[٨] على إبدالِ الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكان عندهم ، من أجل ذلك ، أَحمل للثقل .

وكأنّ العرب جعلت قلب الياء واواً في هذا عِوضاً من غَلبة الياء

(١) المنصف ٢ : ١٢٢ .
(٢) م : حروف .
(٣) م : لم تتغير .
(٤) من م .
(٥) المنصف ٢ : ١٥٧ - ١٦٠ .
(٦) كذا ! و «تقوى» من المعتل الفاء واللام .
(٧) كذا ! و «ريا» من المعتل العين واللام .
(٨) م : لأن الصفة تشبه الواو والفعل أثقل من الواو فيما زعموا .

على الواو ؛ ألا ترى أنّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الولو ، وإلاّ فليس ذلك بقياس ، أعني : قلب الأخفّ ، وهو الياء، إلى الأثقل وهو الواو . ولولا ماورد[1] السماع به لم يُقَل. لكنّ الذي لحظت[2] العرب في ذلك والله أعلم ـ ماذكرنا . وإنما خصّوا بها الفصل المعتلّ اللاّم دون المعتلّ العين أو الفاء ، لأنها أقبَلُ للتغيير ، لتأخُّرها وضعفها .

و «الشَّروَى»[3] من [شَرَيت][4] ، و «التَّقوَى» من «وقَيت»، و «الفَتوَى» من ذوات الياء بدليل قولهم «الفُتيا»[5] بالياء . ولا تحمل[6] «الفتيا» على «القُصْيا» ، أعني مما قلبت فيه الواو ياء ، لأنه[7] لانعلم[8] لها أصلاً في الواو . ومع هذا فإنّ «الفُتيا» تقوية[9] لنفس المستفتي ، فهو من معنى «الفتَى»[10] و «الفَتاء»[11] .

---

(١) يريد : ولولا ورود . انظر ص ٤٤٥ .
(٢) م : لحظته .
(٣) م : السروى .
(٤) من م .
(٥) م : الفتي .
(٦) م : ولا يحمل .
(٧) المنصف ٢ : ١٥٨ : «لأنا» .
(٨) ف : لا يعلم .
(٩) المنصف ٢ : ١٥٨ : «فان في الفتيا تقوية» .
(١٠) في النسختين : الفتا .
(١١) أُقحمت بعده مسألتا «ريّا» و «العوّى» في م وبعض النسخ كما جاء في حاشية ف وفي طيارة ألحقت بها وسترد هاتان المسألتان في المعتل العين واللام . فكأن ابن عصفور تابع ابن جني في المنصف ٢ : ١٥٨ ـ ١٦٠ فأقحمها سهواً في المعتل اللام ثم استدرك فنقلها=

أو يكونَ[1] الاسم على وزن[2] «فُعلَى» وتكون لامه واواً ، فإنّ العرب تبدل من الواو ياء في الاسم ، وذلك نحو «العَليا» و «الدُّنيا» و «القُصيا» . الأصل فيها «الدُّنوَى» و «العُلوَى» و «القُصوَى» فقُلبت الواو ياء ، والدليل على ذلك[3] أنّ «الدُّنيا» من الدنوّ ، و «العُليا» من «علَوتُ» ، وأنهم قد قالوا في «القُصيا» : «القُصوَى» فأظهروا الواو .

فإن قال قائل : فإنّ «القُصيا» و «العُليا» و «الدُّنيا» صفات! فالجواب أنها قد استُعملت استعمال الأسماء [٥٢أ] في ولايتها العوامل وتركِ إجرائها تابعة[4] . فلذلك قلبت فيها[5] الواو ياء .

فإن كانت صفة بقيت على لفظها ولم تُقلب الواو ياء ، نحو[6] «خُذِ

= إلى المعتل العين واللام ، فكان هذا الخلاف في النسخ . والعجب أن بعض النسخ أثبتت هاتين المسألتين مع غيرهما في خاتمة المعتل العين .

(١) معطوف على قوله «يكون» في ص ٥٤٢ . وقد جاء هذا النص من هنا إلى قوله «سائر أبيات القصيدة» مثبتاً على الطيارة بعد مسألتي «ريَّا» و «العوَى» مع أنه وارد في موضعه هنا في ف . فهو مكرر سهواً .

(٢) المنصف ٢ : ١٦١ - ١٦٣ .

(٣) م والطيارة : ألا ترى .

(٤) المنصف . «قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر واستعمالهم إياها استعمال الأسماء» .

(٥) في النسختين والطيارة : فيه .

(٦) المنصف ٢ : ١٦٢ - ١٦٣ .

الحُلوَى وأعطِه المُرَّى» .

وقد شَذَّ من « فُعلَى » الاسم شيء ، فلم تقلب فيه الواو ياء . وذلك «القُصوَى»[1] و «حُزوَى» اسم موضع . وكأنَّ «القُصوَى» ـ والله أعلم ـ إنما صَحَّت فيه الواو تنبيهاً على أنه في الأصل صفة .

وإنما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة ، فرقاً بين الاسم والصفة. وكان التغيير هنا[2] في الاسم دون الصفة[3] ، كما[4] كان التغيير في «فَعلَى» من الياء في الاسم دون الصفة[5] ، ليكون قلب الواو هنا ياء كالعوض من قلب الياء [هنالك][6] واواً . وهذا أحسن . أعني قلب الواو إلى الياء، لأنَّ في ذلك تخفيفاً للثقل . لأنَّ الياء أخفُّ من الواو . وهو مع ذلك على غير قياس ، لأنه قلب لغير موجِب ، ولولا وُرود السَّماعِ بذلك لما قيل .

فأما «فُعلَى»[7] من الياء ـ اسماً كانت أو صفة ـ فإنها لا تُغيَّر عما تكون عليه ، لأنهم إذا كانوا يفرُّون فيها من الواو إلى الياء ، فإذا وجدوا الياء

---

(١) القصوى طرف الوادي .
(٢) أي : في فُعلى .
(٣) ف : الوصف .
(٤) سقط من م حتى «دون الصفة» .
(٥) ف : الوصف .
(٦) أي : في فَعلَى . وهذه الكلمة زيادة من م والطيارة .
(٧) م : فَعلى .

فينبغي ألاّ يجاوزوها ، كما أنَّ «فَعلَى» من الواو لا تُغيَّر عما تكون عليه ـ اسماً أو صفةً ـ لكونهم يفرّون فيها من الياء إلى الواو ، فإذا وجدوا الواو فينبغي ألاّ يُعدَل عنها .

وأما «فِعلَى»[1] فينبغى أن يَبقَى[2] على الأصل ولا يُغيَّر[3] ، من الياء كان أَو من الواو ، لأنَّ التغيير في «فَعلَى» و «فُعلَى» على غير قياس ، ولولا السماع لما قيل به ، ولم يرد سماع بتغيير في «فِعلَى» فينبغي أن يبقى على الأصل . وأيضاً فإنَّ التغيير إنما وقع في هذا الباب فرقاً بين الاسم والصفة ، و «فِعلَى» لايكون[4] صفة[5] . فلا ينبغي أن يُغيَّر ، لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين .

وإن كان الساكن حرف علّة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً . فإن كان ألفاً فإنّ الياء والواو يُقلبان بعدها همزة ، إذا وقعتا[6] طرفاً نحو «كِساء» و «سِقاء» ، لأنهما من «كسوتُ» و «سَقيتُ» . وإنما فُعل

---

(١) المنصف ٢ : ١٦٣ . (٢) ف : أن تبقى .
(٣) ف : ولا تغير . (٤) ف : لاتكون .
(٥) كذا ، وذكر في ص ٨٨ أنه يجيء صفة بالهاء نحو رجل عز هاة . وذكره ابن القطاع بغير هاء . انظر المزهر ٢ : ١٤ . وكذلك كيصى . انظر التاج (عزه) .
(٦) المنصف ٢ ١٣٧ ـ ١٣٩ . ف والطيارة : وقعت .

ذلك بهما لوقوعها في محلّ التغيير ، وهو الآخر ، مع أنّ ماقبلها مفتوح، وليس بين الفتحة وبينهما إلاّ حرف ساكن زائد من جنس الفتحة ، فكأنه لم يقع بينها وبين الفتحة حاجز . فكما أنّ الياء والواو يقلبان إلى الألف ، إذا انفتح ما قبلها وكانا[1] في الطرف ، فكذلك قلبا في هذا الموضع . فلمّا قلبت الياء والواو ألفاً التقى ساكنان ، الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها ، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين ، إذ لابدّ من التحريك ، وتحريكُ الألف لا يمكن[2] ، فقلبت إلى أقرب الحروف لها ، مما يقبل الحركة ، وهو الهمزة[3]

وكذلك تفعل أيضاً ، إذا دخل على الكلمة تاء التأنيث ،أو علامة التثنية ، أو ياء النسب ، نحو [«كساءة»][4] و «سقاءة»[5] ، و «كساءان» و «سقاءان» ، و «كسائيّ» و «سقائيّ» . إلاّ أنه يجوز مع علامة التثنية وياءي النسب أنْ تُبدِل من الهمزة واواً ،فتقول «كساوانِ» و «كساويّ»، على ماتقدّم[6] في النسب[7] .

---

(١) ف : وكان . (٢) في النسختين : «لم يكن» . والتصويب من الطيارة.

(٣) م : «الألف» . وأقحم بعدها في الطيارة : فكما تصح الواو في مثل عدوّ فكذلك تصح الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل ! انظر ص ٥٢١ .

(٤) سقط من النسختين والطيارة . (٥) م : سقاء

(٦) م : «ماأحكم» . الطيارة : «مايحكم» .

(٧) كذا ولعله يريد «في الابدال» . انظر ص ٣٦٣ .

إلاّ أن يُبنى[1] الاسم على التاء ، أو علامة التثنية ، فإنّ حرف العلّة لا يُبدل إذ ذاك منه همزة ، نحو «عِلاوة» و «نِهاية» و «إداوة»[2]؛ ألا ترى أنّ الكلمة هنا مبنيّة على التاء[3] [وأنه لايجوز[4] أن تحذف هذه التاء] ، فتقولَ «عِلاء» و «نِهاء» و «إداء»[5] . وكذلك [قول العرب][6] «عَقلتُه بثِنايَينِ» كأنه[7] تثنيةُ «ثِناء» وإن لم يُنطق به ، بل الواحد في هذا لم يُسمع إلاّ مثنّى .

فأما قوله[8] :

إذا ما المَرء صَمّ ، ولم يُكلَّمْ ... ولم يَكُ سَمعُهُ إلاّ دُعايا[9]

وسائر أبيات [هذه][10] القصيدة[11] فضروورة ، ولم يُسمع مثله في غير هذا

---

(١) المنصف ٢ : ١٢٧ و ١٣٤ - ١٣٥ . (٢) الإداوة : إناء من جلد يتخذ للماء.

(٣) سقط ما بين معقوفين من ف . (٤) الطيارة : لا ينبغي .

(٥) م : فتقول علاوها وإذا . (٦) سقط من ف . وانظر المنصف ٢:١٠٢.

(٧) زاد في ف : قال .

(٨) أعصر بن سعد بن قيس عيلان أو المستوغر بن ربيعة . المنصف ٢:١٥٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٩ - ٣٠ وحماسة البحتري ص ٣ ٢ وسر الصناعة ١ : ١٨٣ واللسان (حمى) . وذكر عجزه في حديث لابن عوف : النهاية واللسان والتاج (ودى) و (ندى) .

(٩) م : «دعايا» . وتحتها في الطيارة «ندايا» . وهذه رواية أخرى . وروي أيضاً :
وأودى سَمعُه إلاّ نِدايا

(١٠) من م . (١١) سقط من م حتى قوله «في دعايا وأخواته» .

الموضع . ووجهه أنه أجرى ألف الإطلاق مُجرى تاء التأنيث التي بنيت عليها الكلمة . فكما لم تُقلب الواو ولا الياء في مثل «إداوة» و «نِهاية» همزة فكذلك لم تُقلب في «دُعايا» وأخواته[1] .

فإن كان الساكن ياء أو واواً أدغمتَ[2] فيما بعده . فإن كان الساكن مخالفاً للاّم ، أعني بأن يكون أحدهما واواً والآخر ياء ، قلبت الواو ياء تَقدّمتْ أوتأخرت ، وأدغمت الياء في الياء نحو «بَغِيّ» و«سَرِيّ» . أصلهما «بَغُويْ» و «سَرِيْوٌ»[3] ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء[4] في الياء، ثم قلبت الضمّة التي في العين من «بَغيّ» كسرة ، لتصحّ الياء . والدليل على أنْ «بَغيّاً» : «فَعُول» كونه للمؤنث بغير تاء . قال الله[5] تعالى[6] ﴿وما كانتْ أمُّكِ بَغِيّاً﴾ ، ولوكان«بغيّ»[7] : «فَعِيل» لكان بالتاء كـ «ظريفة» .

فإن كان الساكن موافقاً للاّم أدغمت من غير قلب ، وذلك نحو «عَدُوّ» و «وَلِيّ» . وقد حكي القلب في الواو ، وهو قليل، قالوا[8] «أرضٌ

---

(١) ألحق أبو حيان بحاشية ف «وإن كان [الساكن] ياء أو واواً فإنك تدغمها في الياء والواو اللتين تكونان لازمتين ، إلا أنه إذا كانت اللام ياء وما قبلها ياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير . نحو : وليّ . وإن كانت اللام واواً والساكن قبلها ياء ، أو اللام ياء» .

(٢) م : وأدغمت .

(٣) في النسختين «وسروي» . وفي حاشية ف بقلم مخالف : «وسريو لأنه من سرو» .

(٤) سقط من م . (٥) سقط لفظ الجلالة من م . (٦) الآية ٢٨ من سورة مريم .

(٧) م : بمعنى . (٨) المنصف ٢ : ١٢٧ – ١٧٨ . ومسنية مسقيّة .

مسنِيّةٌ» من «يَسنُوها [٥٢ب] المطَرُ»[١] . وقالوا «معْدِيٌّ» من «عدَوتُ» . قال[٢] :

وقدعَلِمتْ عِرسِيمُلَكيةُ أنّني أناالّليثُ، مَعْدِيّاً عليهِ،وعادِيا

وإنما جاز القلب، على قلّته، لكون[٣] الواو متطرّفة لم يفصل بينها[٤] وبين الضمّة إلاّ حاجز غيرِ حصين، وهو الواو الساكنة الزائدةالخفيّة[٥] بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياء إذا تَطرّفت وقبلها الضمّة. وتقلب الضمّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا.

وزعم الفرّاء أنه إنما جاز في «مَسنِيّة» و«مَعدِيّ» لأنهما مبنيّان على «سُنِيَ»[٦] و «عُدِي»[٧] فكما قُلبت الواو ياء في الفعل فكذلك فيما بُني عليه. وهذا باطل، لأنهم قد فعلوا ذلك في غيرِ اسم المفعول فقالوا «عَتا عُتِيّاً». قال الله تعالى[٨] ﴿وقد بَلَغتُ من الكِبَرِ عُتِيّاً﴾ والمصدر

---

(١) م: يسنو ماء المطر.
(٢) عبد يغوث الحارثي المفضلية ٣٠ والكتاب ٢: ٣٨٢ والمنصف ١: ١١٨ و ٢: ١٢٢ وشرح الشافية ٣: ١٧٢ وشرح شواهدها ص ٤٠٠ - ٤٠١ والخزانة ١: ٣١٦.
(٣) م: ليكون.
(٤) م: بينها
(٥) م: الساكنة الواحدة الحقته.
(٦) م: سنّي..
(٧) م: عندي.
(٨) الآية ٨ من سورة مريم.

ليس مبنيّاً[1] على فعل المفعول فدلّ ذلك على أنّ العلّة فيه ماذكرنا.

إلاّ في «فُعُول»[2] جمعاً فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياء، ثم تُقلب الواو الأولى ياء لإدغامها[3] في الياء، ثم تُقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، وذلك «عُصِيّ» و «دُلِيّ». والسبب في ذلك ثقل الجمعيَّة، مع شبهه بـ «أجْرٍ» و «أدْلٍ» كما تقدَّم. ومن العرب من يكسر حركة الفاء[4] إتباعاً لحركة العين، فيقول «عِصِيّ». وضمّها أفصح وأكثر. وقد شذَّ[5] من ذلك جمعان[6]، فجاءا[7] على الأصل، وهما «نُحُوّ» و «فُتُوّ» جمع «فَتىً» و «نَحْوٍ» حُكي عن بعض العرب أنه قال «إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ». وقال الشاعر[8]:

في فُتُوٍّ، أنا رابِئُهم ... مِن كلالِ غَزوةٍ، ماتُوا

فإن كان ما قبل حرف العلّة حركة فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة،

---

(١) ف: يبنى.
(٢) المنصف ٢: ١٢٤. م: فعول. (٣) م: الواو الأولى بالادغام.
(٤) م: حركته. (٥) في شرح الشافية ٣: ١٧١ شواذ أخر.
(٦) في م والمبدع وحاشية ف عن نسخة أخرى «حرفان». (٧) م: فجاء.
(٨) من أبيات لجذيمة الأبرش. شرح شواهد المغني ص ١٣٥ وتاريخ الطبري ٢: ٢٩ والخزانة ٤: ٥٦٧ وكتاب الاختيارين الورقة ٢١١.

أو ضمّة ، أو كسرة .

فإن كانت فتحة قلبتَ[1] حرف العلّة ألفاً ، لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، كما فعلت ذلك في الفعل ، تَطرّفَ حرفُ العلّة نحو «عصا» [و«رحى»][2] و «فتى» ، أو لم يتطرّف نحو «قَطاة» . إلاّ أن يؤدّي الإعلال إلى الإلباس فإنك تصحّح . وذلك[3] نحو «قَطَوان» و «نَزَوان» ، فإنك تصحّح الواو ، لأنك لو أعللتها[4] فقلبتها ألفاً لالتقى ساكنان ـ الألف المبدلة من حرف العلّة ، والألف التي من «فَعَلان»[5] ـ فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فتقول «نَزان» و «قَطان» ، فيلتبس «فَعَلان» بـ «فَعال» . ومثل ذلك[6] «رَحَيان» و «عَصَوان» . صحّحتَ ، لأنك لو أعللت لحذفتَ لالتقاء الساكنين ، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص ، فيصير «رَحان» و «عَصان» ، كـ «يدين» و «دمين» .

فإن كانت الحركة كسرة قلبت الواو ياء ، تطرّفت نحو «غازٍ» و«داعٍ»

---

(١) ف : قلب . (٢) من م .
(٣) سقط من م . وفي حاشية ف : «وكذلك تصحح ما كانت حركة حرف العلة فيه عارضة لتسهيل الهمزة بعده .وذلك جَيَل المخفف من جيئل » .
(٤) م : أعللتها . (٥) م : وألف فعال .
(٦) م : ومثله .

من الغزو والدَّعوة ، أو لم تتطرّف نحو «مَحْنِيَة» من «حنا يحنو» ، للعلَّة التي ذكرت في الفعل . بل إذا كانوا قد قلبوا الواو في المعتلّ العين نحو «نِيَرة» و «سِياط» ، مع أنَّ العين أقوى من اللاّم،فالأحرى أن يقلبوها إذا كانت لاماً فأما قولهم «مَقاتِوَةٌ»[1] فشاذّ .

وإن كان حرف العلّة ياء لم يغيَّر[2] نحو «رامٍ» و «قاضٍ» و «مَعصِية» و «مَحْمِية» . إلاّ أنَّ الياء المكسور ما قبلها إذا كانت حرف إعراب فإنه لا يظهر الإعراب فيها إلاّ في النصب نحو «رأيتُ قاضياً وغازياً» . وأما في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدَّراً فيها، استثقالاً للرفع والخفض [في الياء][3] ، فتسكن الياء لذلك . فإن لقيها ساكن حُذفت ، وإن لم يلقها ساكن ثَبتَتْ . وذلك نحو «هذا قاضٍ» و «مررت بقاضٍ» حُذفتِ الياء ، لمّا اجتمعت ساكنة مع التنوين ، و «هذا القاضي» و «مررت بالقاضي» أُثبتت[4] الياء ، لمّا لم يلها ساكن تُحذف من أجله .

هـذا إن كان الاسم منصرفاً . فإن كان الاسم الذي في آخره ياء قبلها

---

(١) المقاتوة : جمع مَقتويّ ، وهو الخادم . شرح الشافية ٣: ١٦١-١٦٤ . م: مقاترة.
(٢) م : لم تقلب . (٣) من م .
(٤) م أثبت .

كسرة غيرَ منصرف فإن الفتحه تظهر في الياء في حال النصب لخفتها ، نحو «رأيتُ جَواريَ وأُعَيمِيَ»[1] . وأما في حال الرفع والخفض فإنّ العرب تستثقل الرفع والخفض فيها[2] ، مع ثقل الاسم الذي لاينصرف ، فتحذف الياء بحركتها[3] ، فينقص البناء ، فيدخل التنوين ، فيصير التنوين عوضاً[4] من الياء المحذوفة ، فتقول «هذه جوارٍ» و «مررت بجوارٍ» ، و «هذا أُعَيمٍ»[5] و «مررت بأُعيمٍ» . هذا مذهب سيبويه . ومذهب أبي إسحاق أنّ[6] المحذوف أوّلاً إنما هو الحركة في الرفع والخفض استثقالاً ، فلمّا حُذفت الحركة عُوِّض منها التنوين ، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

والصحيح[7] ماذهب إليه سيبويه ، لأن تعويض الحرف[8] من الحرف أكثر في كلامهم[9] من تعويض الحرف من الحركة . وأيضاً فإنه كان يجب أن يُعوَّض التنوين من الحركة التي [قد][10] حذفت في الفعل نحو [٥٣أ]

---

(١) م : «أغيمي» . والأعيمي تصغير أعمى .
(٢) م : منها .
(٣) م : لحركتها .
(٤) ف : ويصير عوضاً .
(٥) م : أغيم .
(٦) سقط من م .
(٧) المنصف ٢ : ٦٧ ـ ٨٠ والكتاب ٢ ٥٦-٥٧ .
(٨) ف : الحركة .
(٩) م : في كلامهم أكثر .
(١٠) من م .

«يُقضى» و «يَرمي» .

فإن قيل : إنما منع من ذلك أنّ[1] التنوين لا يدخل الفعل! قيل له : وكذلك التنوين لايدخل الأسماء التي لاتنصرف وأيضاً فإنه كان يجب[2] أن يُعوّض من الحركة المحذوفة التنوينُ[3] في مثل «حُبلَى». بل كان يجب أن يكون العوض في «حُبلَى» ألزم ، لأنه لا تظهر الحركة في «حُبلَى» في حال ، وقد تظهر في «جَوارٍ» و «أُعيمٍ» وأمثالهما[4] في حال النصب . فأنْ لم يفعلوا ذلك دليل على فساد مذهب أبي إسحاق .

ومما يدلّ على أنّ التنوين في «جَوارٍ» و «غَواشٍ»[5] وأمثالهما عوضٌ من الحرف المحذوف أنهم لا يحذفون في مثل «الجواري» و «الأُعَيمي» و «جَواريك» و «أُعَيميك» ، لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض ، لأنّ التنوين لايمكن اجتماعه مع الإضافة ، ولا مع الألف واللاّم . وهم قد عزموا على ألاّ يحذفوا إلاّ بشرط العوض ، فامتنع الحذف لذلك .

---

(١) ف : لأن . (٢) م : ينبغي .

(٣) سقط من ف وألحق بحاشيتها بعد «حبلى» .

(٤) سقط من م .

(٥) م : «عواش» . والأرجح أن يكون بدلاً منها «أعيم» ، لأن «غواش» لم ترد قبل ولا بعد . فكأن ابن عصفور سهل وهو ينقل من المنصف ٢ : ٧٠ فأثبت «غواش» تبعاً لابن جني .

وقد تُجري العرب الاسم الذي في آخره ياءمكسور ماقبلها مُجرى الصحيح الآخر، في الأحوال كلّها، فتظهر الإعراب. وذلك في ضرورة الشعر، نحو قوله[1]:

فيوماً يُوافِينَ الهوَى غيرَ ماضيٍ ويوماً تَرى منهن غُولاً تَغَوَّلُ

فجرّ الياء من «ماضي». وقال الآخر[2]:

تَراهُ، وقد فاتَ الرُّماةَ، كأنَّهُ أمامَ الكِلاب مُصْغِيُ الخدِّ أصلمُ

فرفع الياء من «مُصغي». وقال الآخر[3]:

خَرِيعُ دَوادِيَ، في مَلعبٍ تأزَّرُ طَوراً، وتُرخِي الإِزارا

ففتح «دوادِيَ» في موضع الخفض. وكذلك قول الآخر[4]:

---

(١) جرير. ديوانه ص ٣٥٥ والخصائص ٣ : ١٥٩ والكتاب ٢:٥٩ والنوادر ص ٢٠٣ والخزانة ٣ : ٥٣٤ واللسان ١٤ : ٢١ والمنصف ٢ : ٨٠. وقيل: الرواية هي: غيرَ ماضِييٍّ. انظر العيني ١ : ٢٢٨ واللسان (مضى) ونقائض جرير والأخطل ص ٦٤.

(٢) أبو خراش الهذلي. ديوان الهذليين ٢ : ١٤٦ والمنصف ٢:٨١ والخصائص ١ : ٢٥٨ والمصغي: المائل. والأصلم: المستأصل الأذنين. يصف ظليماً وفي ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين ص ٢١٩ روي «مصغي» بالنصب وقال السكري: نصب «مصغي» على الحال.

(٣) الكميت. ديوانه ١:٩٠. و الكتاب ٢:٦٠ والمنصف ١:٨٠. يصف جارية. والخريع: اللينة المعاطف. والدوادي: موضع تسلق الصبيان ولعبهم ومعنى المصراع الثاني أنها لا تبالي لصغرها كيف تلعب.

(٤) الكتاب ٢:٥٩ والمنصف ٢:٦٨ والخصائص ١:٦ =

قد عَجبتْ مِنِّي ومن يُعَيلِيا ... لمَّا رأتني خَلَقاً ، مُقلَوليا

ففتح الياء من «يعيلي»[1] في موضع الخفض[2] .

وكذلك أيضاً قد يُجرون المنصوب من ذلك مُجرى المرفوع والمخفوض ، فيسكنون في الشعر ، نحو قوله :

وكسوتُ عارٍ لَحمُهُ ، فتركتُهُ ... جَذلانَ ، يَسحبُ ذَيلَهُ،ورداءهُ

يريد «عارياً لحمه»

ويجوز[3] في لغة طيّىء أن تحوّل الكسرة التي قبل الياء فتحة،فتنقلب الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ، فيقال في باقية وناصية : «باقاة» و«ناصاة».وأماغيرهم من العرب فلا يجيز ذلك إلاّ فيما كان من الجموع على مثال «مَفاعل» نحو قولك في «مَعايٍ» جمع «مُعْيِية» : «مَعايا» ، وفي«مَدارٍ» جمع «مِدْرًى» : «مَدارَى». وإنما لم يجيزوا ذلك إلاّ فيما ذكرنا ، لثقل الكسرة قبل الياء وثقل البناء.مع أمنهم اللبس إذا خففوا بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، لأنه لا يكون [شيء] من

= واللسان (قلا) . ونسبه محقق الخصائص والشنقيطي في الدرر ١ : ١١ إلى الفرزدق . ويعيلٍ تصغير يعلى . والمقلولي : الذي يتململ على الفراش حزناً .

(١) ف : «بفتح الباء من يعيلي» . م : «فيفتح فعيليا» .

(٢) م : في موضع الجر .

(٣) سقط حتى قوله « رامي وغازى » من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

الجموع التي هي على مثال «مَفاعل» أصل بنائه فتح ما قبل آخره وليس كذلك «رامٍ» و «غازٍ» ، لأنهما إذا فُعل [بهما ذلك] التبسا في [اللفظ] بـ «رامَى» و «غازَى» .

وإن كانت الحركة ضمّة ، وكان حرف العلّة متطرّفاً ، قلبتها كسرة وقلبت حرف العلّة ، إن كان واواً ، ياء[1] . ثم يصير حكمه في الإعراب حكم الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة . وذلك نحو «أظْبٍ» جمع ظَبْي ، و «أحْقٍ» جمع حَقْو، أصلهما «أظْبُيٌ» و«أحقُوٌ». فأما[2] «أظبٍ» فاستثقلت فيه الضمّة قبل الياء ، كما تستثقل الواو قبل الياء في مثل «طَيّ» أصله «طَوْيٌ» ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . وأما «أحقٍ» فاستثقلوا فيه الواو المتطرّفة المضموم ما قبلها ، وإن لم تُستثقل في الفعل ، لأنّ الاسم تلحقه ياء النسب ، ويضاف إلى ياء المتكلم . فلو أُقرّت فيه الواو لكان داعياً إلى اجتماع واو وضمّة قبلها[3] مع ياء النسب أو ياء المتكلم والكسرة التي قبلها[4] ، وذلك ثقيل ، فقلبت الواو ياء ، والضمّة كسرة .

وإن كان حرف العلّة غير متطرّف فإنّ الواو تثبت، وذلك نحو

(1) المنصف ٢ : ١١٧ - ١١٨ . (2) م . قلبا .
(3) في النسختين : إلى اجتماع ضمةوواو قبلها . (4) ف : قبلهما .

«أفعُوان» . وذلك أنّ الموجب لقلبها قد زال ، وهو كونها معرّضة للحاق ياء النسب . وياء المتكلم . وأما الياء فإنها تقلب واواً ، للضمّة التي قبلها ، كما فُعل ذلك في الفعل في نحو «لقَضُوَ الرّجلُ» . فتقول في جمع «كُلْية» على[1] قياس من قال «رُكُبات» : «كُلُوات» . إلاّ أنّ العرب التزمت التسكين أو الفتح في لام «كلية» لئلاّ يخرجوا من الأخف وهو الياء - إلى الأثقل وهو الواو . وإنما قلبت هنا ، ولم تقلب في مثل[2] «عيُبَة»[3] ، لأنها في «عيُبَة» عين ، والعين أقوى من اللاّم .

وحكم الاسم في جميع ماذُكر ، على ثلاثة أحرف كان أو على أزيد ، حكمٌ واحد . إلاّ أنّ الواو إذا وقعت متطرّفة رابعة فصاعداً ، في اسم يمكن أن تصوغ منه لفظ فعل ، فإنها تقلب ياء . وذلك نحو «مَلهىً» و «مَغزًى» . تقول في تثنيتها «مَلهَيان» و «مَغزيان» فتقلب الألف ياء ، وإن كانا[4] من اللهو والغزو ، لأنك لو صغت منهما فعلاً فقلت «مَلهَيت» و«مَغزيتَ» على حدّ «مَرْحَبَكَ» ومَسْهَلَك» لأمكن . فكما تقلب الواو رابعة فصاعداً في الفعل ياء فكذلك في الاسم حملاً على الفعل . وقد تقدّم السبب في ذلك في الفعل . فإن لم يمكن أن يصاغ من الاسم فعل لم تقلب الواو ياء نحو «مَغزُوّ»؛

---

(1) زاد في م : غير .
(2) شرح الشافية ٣:٨٧ .
(3) العيبة : الكثير العيب للناس . م : عيِّبة
(4) في النسختين : وإن كان.

ألا ترى أنّ الفعل لا يكون قبل آخره حرف مدّ ولين زائداً. وكذلك أيضاً لو لم تقع طرفاً لم تقلب ياء ، لامتناع بناء فعل إذ ذاك مما تكون[1] فيه ، نحو «أُفموان»[2] و «أُرجوان» .

انتهى حكم الاسم والفعل الذي أحد أصوله حرف علّة .

[ما اعتل منه أكثر من أصل واحد]

فإن كان المعتلُّ منه أكثرَ من أصل واحد فإنه لا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء[3] والعين صحيحَ اللاّم ، أو معتلّ اللاّم والعين صحيح الفاء ، أو معتلّ [٥٣ب] الفاء واللاّم صحيح العين[4] ، أو معتلّ الجميع .

[ما اعتلت جميع أصوله]

فأما اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلاّ كلمة واحدة ، وهي[5] «واو»[6]. وفيما انقلبت عنه[7] هذه الألف خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو ، لأن ماعرف أصله من المعتلّ

---

(١) م . مما يكون .
(٢) كذا ، وهو تكرار لما تقدم في الفقرة المتقدمة .
(٣) م: اليـاء . (٤) سقط «وصحيح الفاء .. صحيح العين» من م.
(٥) في النسختين : وهو . (٦) م ولد . (٧) سقط من م .

العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو[١] . فحمل المجهول الأصل على الأكثر .

ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء . وإلى هذا القول كان يذهب أبو عليّ ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلها من موضع واحد ، إذ ذلك مفقود في الصحيح . فأما «بَبَّة» فقليل جداً . وهو[٢] أيضاً مما يجري مجرى حكاية الصوت[٣] . وكذلك «دَدَدٌ»[٤] لأنه مستعمل في ضرب من اللعب ، فهو حكاية صوت عندهم . وإذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلاً نحو «سَلِس» و«قَلِق» ، فحمله على ماجاء مثله في الصحيح أولى . وله [أيضاً] [٥] أن يستدلّ ، بأن يقول : قد جاءت الياء فاء ولاماً في قولهم «يَدَيْتُ إليه يداً» والياء أخت الواو ، فينبغي أن تحمل عليها في ذلك .

والصحيح عندي الأوّل . وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلّ[٦] فيها ـ من كونها منقلبة عن ياء ـ مع

---

(١) سقط «لأن ماعرف ... عن الواو» من م .
(٢) م : فأما فيه «قليل جداً هو» .
(٣) م : الضرب .
(٤) م : ودد .
(٥) من م .
(٦) م : الأول .

حمل الكلمة على باب «وعوتُ» - أعني مما[1] لامه وفاؤه واو ، وذلك معدوم في كلامهم - ومع حمل الكلمة على باب «حَيَوتُ» ، أعني أن يكون عينها ياء ولامها واواً ، وذلك أيضاً لم يجيء في كلامهم . وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها ، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم ، وهو كون أصول الكلمة كلّها واوت .

[المعتل الفاء واللام]

فأما اعتلال الفاء واللاّم وصحّة العين فالذي يتصوَّر في ذلك أن تكون الفاء واللاّم واوين ،أو ياءين ، أو واواً[2] وياء : وإمّا أن تكون الفاء الواو واللاّم الياء أو العكس فأمّا كون الفاء واللاّم واوين فلم يجيء من ذلك شيء . وأما كونهما[3] ياءين فلم يجيء من ذلك إلاّ «يَدَيت إليه يداً» . وأما كون الفاء واواً واللام ياء فكثير في كلامهم نحو «وَقَيت»[4] و«وَشَيت» و «وَلِيت» . وأما عكسه فلم يجيء .وجميع ما جاء من المعتلّ اللام والفاء فيحمل[5]

---

(١) م : أعني ما .
(٢) م : واوان أو ياءان أو واو . (٣) م : كونها .
( ) م رقيت (٥) م : محمل

أوله على باب «وَعَدَ» وآخره على باب «رَمَى». في جميع أحكامها[1]

[المعتل الفاء والعين]

وأما [اعتلال] الفاء والعين فإنه لايخلو من أن يكون حرف العلّة واوين ، أو ياءين ، أو الفاء واواً[2] والعين ياء أو العكس . فأما كون الفاء والعين واوين فلم يجئ منه فعل ، لما يلزم فيه من الاعتلال ، ولم يجئ منه اسم[3] إلاّ «أوّل»[4] . وسبب قلّته أنّ باب «سَلِس» أكثر من باب «ددَن» . فإذا لم يجئ في كلامهم مثل «وَعَوت»[5] فالأحرى ألاّ يجيء مثل «أوّل» ، لأنّ «وَعَوت» مثل «سَلِس»[6] ، و «أوّل» مثل «ددَن» .

فإن قال قائل : إنما يكون ما ادّعيته في «أوّل» صحيحاً ، من أنّ فاءه وعينه واوان ، إذا كان وزنها[7] «أفعَل» . فما تُنكر أن يكون وزنها «فَعَّل» ، فتكون الواو عيناً مضعّفة ؟ فالجواب أنّ الذي يدلّ على أنها «أفعَل» لزوم «مِن» لها . فتقول «لقيتُه أوّلَ مِن أمس» كما تقول «زيدٌ أفضلُ من

(١) م : أحكامها . (٢) في النسختين : أو الواو فاء .
(٣) سقط «فعل لما يلزم ... منه اسم» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشيةف.
(٤) شرح الكافية ٢ : ٢٨ . (٥) م : رعوت .
(٦) م : ملس . (٧) ورنهما .

عمرو»[1] مع منع الصرف .

فإن قيل : وما تنكر أن[2] يكون «أفعل» من «وألتُ» أو من «ألتُ»[3] كما ذهب إليه الفرّاء ، فيما حكاه ثعلب عنه ، والأصل «أوْأل» إن كان من «وألتُ» ، أو «أأْوَل» إن كان من «ألتُ»[3]، ثم أبدل من الهمزة واو[4] وأدغمتِ الواو في الواو ؟ فالجواب أنه لو كان في الأصل «أو أل» لجاز أن يجيء على أصله ، في موضع من المواضع ، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا .

فإن قلت : فلعلّه التُزم التخفيف فيه[5] ، كما فُعل في «النبيّ» و «البريّة» ! قيل : ذلك قليل ، مع أنّ قياس تخفيف «أوْأل» : «أوَل»[6] بإلقاء حركة الهمزة على الواو ، وحذف الهمزة .

فإن قيل : فلعلّهم خفّفوه على قياس «شيّ» و «ضوّ» ! فالجواب أنّ ذلك أيضاً لا يقاس ، وإنما القياس «شَيْ» و «ضَوْ» . وأيضاً فإننا إنما قلنا إنّ «النبيّ» و «البريّة» مما أُلزِم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك ، لكونهما من «النبأ» ومن «برأ اللهُ الخلق» ، ولم يقم دليل على أنّ «أوّل» من

(١) م : من عمر . (٢) ف : من أن .
(٣) ف «أالت» وصوب في حاشيتها عن نسخة أخرى كما أثبتنا وألت من آل يؤول .
(٤) ف : واواً . (٥) سقط من م .
(٦) م : أوّل .

«وألَ» فتزعم أنه ألزم[1] التخفيف .

فإن قيل : الذي يدلّ على أنّ العين من «أوّل» همزة قراءة من قرأ ﴿وأنّهُ أهلَكَ عاداً الـؤْلَى﴾[2] ، فتكون همزة العين دالّة على أنّ الأصل الهمزة ! قيل : القراءة شاذّةٌ ، وإذا ثبت بها رواية فقياسها أن تحمل على قول الشاعر[3] :

أحبُّ المُؤْقِدينَ إليّ مُوسَى وجَعدةُ ، إذ أضاءهما الوَقُودُ

وذلك أنه أبدل ٤٥أ الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة ، لأنّ الحركة في النيّة بعد الحرف ، فكأنّ الضمة في الواو . فثبتَ أنه لايمكن أن يكون من «وألتُ» .

ولايمكن أيضاً أن يكون من «ألتُ»[4] ، لأنه لو كان منه لكان «أأْول» . فأما أن تبدل الهمزة ، أو الألف المنقلبة عن الهمزة ،واواً فغير معروف. والقول الأول كأنه أشبه . فأما همز «أوائل» فقد ذكرتُ العلّة فيه ،

---

(١) م : فيزعم أنه التزم .
(٢) الآية ٥٠ من سورة النجم . وهذه قراءة قالون . انظر القراءات الأربع عشرة ص ٣٠٤ والبحر المحيط ٨ : ١٦٩ والتبيان ٩ : ٤٢٧ .
(٣) تقدم تخريجه في ص ٩١ . وانظر ص ٤٣٢ .
(٤) ف : «أألت» . وصوب في حاشيتها عن نسخة أخرى كما أثبتنا .

فلا حجّةَ فيه .

ولم يستعملوا منه[1] فعلاً ، لأنه لو كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين لوجب ، من حيث عينه واو ، أن يكون مضارعه «يفعُل» بضمّ العين كـ «قالَ يقُولُ» . وكون فائه واواً يلزم مجيئَه على «يفعِل» بكسر العين ، حتى تُحذف[2] الواو كـ «يَمِدُ» . فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التدافع رُفض ، مع ما فيه من ثقل الواوين . ولو كان على وزن «فَعُلَ» بضمّ العين لكان المضارع بضمّ العين . فكنت تقول «والَ يَوُوْل»[3] فيؤدّي ذلك إلى اجتماع واوين وضمّة ، مع ياء المضارعة أيضاً في حال الغيبة . فرفض ذلك لثقله . فلمّا امتنع «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رفض أيضاً «فَعِلَ» بالحمل عليهما .

* * *

وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه فعل أصلاً ، لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال . ولم يجيء منه اسم إلاّ «يَيْن» اسم موضع[4].

* * *

(١) م : فيه .

(٢) م : تخفف .

(٣) ف : «يوؤل» . م : يؤول .

(٤) في النسختين : «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه شيء» . أما ما أثبتناه فقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف بعد ما فاؤه واو وعينه ياء أو بالعكس ، وقدمناه نحن فأثبتناه هنا تبعاً للمبدع ، لأنه يوافق النسق الذي قدم به ابن عصفور لما اعتلّ فاؤه وعينه في ص ٥٦٣ .

وأما كون الفاء واواً والعين ياء نحو «وَيل» و «وَيح» و «وَيب» و «وَيس» ، أو بالعكس نحو «يَوم» ، فإنَّ ذلك قليل جدّاً، ولم يجىء منه فعل أصلاً ، لأنَّ ذلك يؤدّى إلى مايُستثقل من توالي الإعلال . وذلك أنك لوبنيتَ من مثل «ويل» فعلاً على وزن «فَعَلَ» مفتوح العين لكان المضارع على وزن «يَفعِلُ» بكسر العين ، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب «وَعَدَ يَعِدُ»، ويجب إعلال العين كما تعل[1] في باب «يَبِيعُ» . ولا يُتصوَّر بناؤه على «فَعُلَ» مضموم العين ، لأنَّ «فَعُلَ» لايجىء فيما عينه ياء[2]. فلمّا تَعذَّرَ «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رُفِضَ «فَعِلَ»[3] بالحمل عليهما .

وكذلك أيضاً «يَوم» لو بُني منه فعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» بفتح العين أو ضمِّها لكان المضارع على «يَفعُلُ» ، فكنت تقول «يَيُومُ»[4] فتجتمع ياءان ، في إحداهما ضمَّة ، وواو وذلك ثقيل . فلمّا تعذَّر «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رُفِضَ أيضاً «فَعِلَ» بالحمل عليهما .

فأما ما أنشدوا[5] من قوله[6] :

فما والَ ، ولا واحَ   ولا واسَ أبوُ هِندِ

---

(١) م : يعل .
(٢) كذا ! وقالوا : هَيُؤَ يَهيُؤُ .
(٣) م وفَعِلَ رفض فَعَلَ .
(٤) م : يقوم .
(٥) م ما أنشد .
(٦) المنصف ٢ : ١٩٨ والمزهر : :٤٣.

فصنوع ، صَنعه النحويّون . وأنشدوا بيتاً آخر ، وهو قوله[1] :

تُوَيّل ، إذ ملاتُ يدِي وكفّي   وكانتْ لاتُملّلُ ، بالقَليلِ[2]

وهذا كأنه أشبه ، لأنه جاء على «فَعّلَ»[3] فأُمِن فيه الحذف والقلب.
فأما قول رؤبة[4] :

* عَولةُ ثَكلَى، وَلولَتْ بعدَ المأَقْ *

فمعنى «ولولت» : دعَت بالويل . وليس من لفظ الويل ، بل قريبٌ منه كـ «لأْل»[5] من «لؤلؤ» . ولو كان منه لكان «ويلَلَتْ» لأنه «فَعْلَلَتْ»[6] .

المعتل العين واللام

وأما إذا كانت العين واللاّم معتلّتين ، فإنه لايخلو من أن يكونا واوين ،

---

(١) اللسان والتاج (ويل) والمنصف ٢ : ١٩٨ .
(٢) ف : «تويّل» . : «فويّل» . المنصف : «تُويْلُ» . اللسان : «تَويّل» . ورواية المنصف تناسب ماذهب إليه المؤلف .
(٣) م : فعَل .
(٤) ديوانه ص ١٠٧ والمنصف ٢ : ١٩٩ والمأق : أن يأخذ الإنسانَ عند البكاء والنشيج شبهُ فواق .
(٥) م : لأل .
(٦) م : «فعلنت» . وألحق أبو حيان بعده في حاشية ف نصاً أثبتناه قبل . انظر ص ٥٦٦ .

أو ياءين ، أو يكون العين واواً واللاّم ياء ،أو العكس .

فأما أن يكون العين ياء واللاّم واواً نحو «حَيَوتُ» فلا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل . فأما «الحيوانُ» و «حَيْوَة» فشاذّان ، والأصل فيهما «حَيَيَانٌ» و «حَيَّة» ، فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . وزعم المازنيّ أنّ هذا مما جاءت عينه ياء ولامه ولو ، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل ، كما قالوا «فاظ[1] الميتُ يَفيظ فَيظاً وفَوظاً»، فاستعملوا الفعل مما عينه ياء ، ولم يستعملوه مما عينه واو .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه قدثبت إبدالهم الياء واواً[2] شذوذاً، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو[3] ، وأيضاً فإنّ «الحيوان» من الحياة . ومعنى الحياة موجود في « الحَيا» المطر[4] ؛ ألا ترى أنه يُحيي الأرض والنبات كما قال تعالى[5] ﴿وأحيَيْنا به بلدةً ميْتاً﴾ . وهذا كثيرفي القرآن والشعر. وهم يقولون في تثنيته «حَيَيان»[6] بالياء [7] لاغير . فثبت بذلك[8] أنّ الواو

---

(١) فاظ : مات .
(٢) م : إبدالهم الواو ياء .
(٣) م : ولا واو .
(٤) م : للمطر .
(٥) الآية ١١ من سورة ق .
(٦) م : حيان .
(٧) من م .
(٨) ف : لذلك .

في «حيوان» بدل من ياء ، وأنَّ ما ذهب إليه المازنيّ فاسد .

* * *

وأما ما عينه واو ولامه ياء فكثير نحو «شَوَيتُ» و «طَوَيتُ» . وحكمُ اللاّم فيه حكمها[1] في باب «رَمَيتُ» في جميع الأحكام . وأما العين فصحيحة ، ولايجوز إعلالها ، إلاّ أن يؤدّي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء فإنَّ الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء، نحو «شَوَيتُ شَيّاً» و «طَوَيتُ طَيّاً» .

إلاّ[2] أن يكون اسماً على وزن «فَعْلَى» فإن الياء تقلب فيه واواً . فمن ذلك «العَوّى»[3] اسم النجم ، هو في الأصل[4] «عَوْيا» ، فقلبت الياء واواً كما فعل ذلك بالمعتلّ اللام خاصّة نحو «شَرْوَى» ـ وقد تقدّم السبب في ذلك ـ ثم أُدغمت الواو في الواو . واشتقاقها من «عَوَيتُ يَدَه» أي : لَوَيتُها ، لأنها [٤٥ب] كواكب ملتوية .

فإن قيل : فهلاّ كانت «العَوّى» : «فَعّالاً» من «عَوَيتُ» ،

---

(١) م : حكمها .

(٢) سقطت مسألتا «العوّى» و «ريّا» في م من هنا ، وأقحمتا في المعتلّ اللام مقدمة ثانيتها على الأولى . انظر تعليقنا في ص ٥٤٣ .

(٣) م : العوا .

(٤) المنصف ٢ : ١٥٩ وسر الصناعة ١ : ٩٨ – ١٠٠ .

فلا يكون على ذلك مما قلبت فيه الياء[1] واواً ! فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم [«فَعَّلٌ»][2] . فأما «شَلَّم»[3] و «بَذَّر»[4] و «بقَّم» فأعجميات[5] .

وقد مدَّ بعضهم فقال «العَوَّاء» وهو قليل ، ويحتمل ذلك ضربين من الوزن .

أحدهما أن يكون «فَعْلاء» والأصل «عَوْياء» ، فقلبت الياء واواً وأُدغمت الواو في الواو . وإنما قلبوا الياء واواً في «فَعلاء» الممدودة ، وليس قياسها ذلك ، لأن الأصل والأكثر فيه[6] القصر . وكأنهم لمّا مدّوه من قصر أبقوا الواو فيه المنقلبة[7] عن الياء ، تنبيهاً على أنَّ المدَّ فيه عارض ، كما صحَّ «عَوِرَ» لأنه في معنى «اعْوَرَّ» . ويكون قلبهم الياء واواً فيه شذوذاً كما قالوا «عَوَى الكلبُ عَوَّةً» ،والأصل«عَوْيَة» فقلبت الياء واواً . حكى ذلك ابن مِقسمٍ عن ثعلب[8] .

---

(١) م : الفاء .
(٢) من م .
(٣) شلم : اسم موضع بالشام .
(٤) بذر : اسم ماء من مياه العرب . وانظر معجم البلدان (بذّر) .
(٥) البقم : المندم ، وهو صبغ معروف. وانظر التاج (بقم) ، والمعرب ص ٦٠ - ٦١ .
(٦) أي : في العواء .
(٧) م : فكأنهم مدوه من قصر فلذلك أبقوا الواو فيه منقلبة .
(٨) مجالس ثعلب ص ١٢٣ والمنصف ٢ : ١٦٠

والآخر أن يكون «فعّالاً» ، وكأنه في الأصل «عوّاي» ، ثم قلبت الياء همزة لتطرّفها ووقوعها بعد ألف زائدة ، فصار «عوّاء» .وكأنه ذُهب به[1] إلى معنى المنزل ولذلك ذُكِّرَ ، وذُهِب بـ «عَوّى» المقصورة إلى معنى المنزلة ولذلك أُنِّثت .

وأما «رَيّا» التي يُراد بها الرائحة ، من قوله[2] :

[إذا التفتتْ نحوي تضوَّعَ رِيحُها نسيمَ الصَّبا جاءتْ بريّا القرنفُلِ

فصفة من معنى «رَوِيت» . وكان الأصل فيه «رائحة ريّا»[3] أي :ممتلئة طيباً . ولو كانت اسماً لكانت «رَوّى»[4] ، لأنَّ أصلها «رَوْيا»،فكنت[5] تُبدل الياء واواً كما فعلت ذلك في «عَوّى»[6] ، ثم تُدغم الواو في الواو. فلمّا لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفة أصلها «رَوْيا» ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء .

فإن قيل[7]: فهلاّ ادّعي أنَّ «ريّا» اسم وأنها في الأصل «رَيْيا» ، فيكون[8] من باب ما عينه ولامه ياء، ثم قلبت اللاّم واواً فصار «رَيْوَى» ،

---

(١) م : ذهب بعواء . (٢) من معلقة امرىء القيس . ديوانه ص ١٥٠.
(٣) سقط من م «أي ممتلئة طيباً» وزاد فيها : «انقلبت إلى باب ما اعتل لامه وعينه» .
(٤) م : روّا . (٥) م : وكنت .
(٦) م : شروى . (٧) م : فإن قال قائل . (٨) م : فهي .

ثم اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء ! فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه لا يُحفظ من كلامهم تركيب[1] «ريي»[2] ، ومن كلامهم تركيب «روي»[3] نحو «رَوَيت»؛ ألا ترى أنَّ قوله[4] «ريّا المُخلخل» معناه : ممتلئة المخلخل . فهو من معنى «رويت»[5] .

والسبب في أن اعتلَّت اللاّم في هذا الباب[6] وصحَّت العين[7] أنك لو أعللتهما جميعاً لأدّى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ؛ ألا ترى أنك لو قلبت الواو من «طَوَيتُ» ألفاً ـ والياء ألف ـ لتوالى الإعلال. ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان ، فيؤدّي ذلك إلى الحذف. فلمّا لم يمكن إعلالهما معاً أعللت إحداهما وكانت الأَولى بالإعلال[8] اللاّم لأنها طرف . وأيضاً فإنك لو أعللت العين وصحّحت اللاّم لكنت تقول «شايَ يَشِيُ» و«طايَ

---

(١) سقط من م . (٢) م : ريوى .

(٣) م : ووّى .

(٤) قسيم بيت لامرىء القيس من معلقته ، ديوانه ص ١٥ ، وتمامه :

إذا قلتُ: هاتي نوّليني تمايلت عليَّ هضيمَ الكشح ريّا المخلخلِ

(٥) ألحقت مسألتا «ريّا» و «الموّى» بنسخة ف على طيارة مقحمتين في المعتل اللام.وقد ألحق ههنا أبو حيان على الطيارة ما يلي : « إلاّ أنَّ الاسم الذي على وزن فعلى تقلب الياء فيه واواً » .

(٦) يريد : باب طوى وشوى . (٧) م : والسبب في ذلك .

(٨) م بإعلال .

يَطِيءُ» (1) ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء ، وتدخل اللاّم الضمّة لأنها تجري مجرى الصحيح . فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير . فرُفض لذلك .

وقد شذّ من ذلك شيء ، فأعِلّت عينه وصُحّحت لامه. وجاء(2) ذلك في الاسم لقوّته وتمكّنه(3) ، وذلك نحو «طاية»(4) و «ثاية»(5) لأنهما(6) من «طَوَيتُ» و «ثَوَيتُ» .

* * *

وأما ما عينه ولامه واوان(7) فإنّ العين منه تجري مجرى [الحرف](8) الصحيح أبداً . وأما اللاّم فتجري مجرى اللاّم في باب «غَزَوتُ» في جميع ماذُكر ، مزيداً كان الاسم أو الفعل أو غير مزيد . إلاّ أنّ الفعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يبن إلاّ على «فَعِلَ» بكسر العين بخلاف باب «غَزَوتُ». والسبب في ذلك أنك لو بنيت الفعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» بضمّ العين

---

(1) م : طاير يطير . (2) زاد في م هنا : «في» . وموضعها بياض في ف .
(3) م : في الاسم تقوية للاسم وتمكنته . (4) الطاية : سقف البيت .
(5) الثاية : حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي اليها .
(6) م : «لأنها» . وسيذكر المؤلف «طاية» و «ثاية» في ص ٥٨٢ ويزيد أيضاً «راية» .
(7) م : واو . (8) من م .

أو فتحها لكنت تقول «قَوَوتُ» و «قَوُوتُ»[1] فتجمع بين واوين إذا رددت الفعل إلى نفسك . وكذلك المضارع كنت تقول فيه «يَقْوُو» فتجمع أيضاً بين واوين . فلمّا تعذّرا عُدِل إلى «فَعِلَ» ، لأنَّ الواو تنقلب ياء لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها نحو «قَوِيَ» ويجيء المضارع على «يَفعَلَ» نحو «يَقْوَى» فيخفُّ اللفظ .

فأما الاسم فلا يلزم[2] «فَعِل» بكسر العين ؛ بل قد تكون العين مفتوحة ، فلا يلزم قلبُ اللاّم ياء نحو «التَّوَى»[3] وهو الهلاك ، وهو مصدر «تَوِيَ يَتوَى»[4] كـ «قَوِيَ يَقوَى» . وهو من مضعَّف الواو ، يدلّك على ذلك قولهم «التَّوّ» للمفرد ، والمعنى واحد لأنَّ الهلاك أكثر ما يكون مع الوحدة والانفراد . هكذا قال أبو عليّ . وإنما لم يستنكر مجيء الاسم على «فَعَلٍ» ـ وإن كان يلزم في التثنية [٥٥أ] اجتماع الواوين نحو «تَوَوَينِ»[5] كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك ـ لأن الفعل أثقل ، فاستُخفَّ في الاسم ـ لخفّته ـ ما لم يُستخفّ في الفعل لثقله . وأيضاً فإن الفعل يتصرّف فيلزم فيه الثقل في مضارعه ، وإذا رددت الفعل إلى

---

(١) م : قوْوت .
(٢) م : فلا يجرى منه .
(٣) م : الثواء .
(٤) م : ثوى يثوى .
(٥) م : ثووي .

نفسك . ولا يلزم في الاسم إلاّ في حال التثنية .

وصحّت العين في نحو «قَوِيَ» للعلّة التي تقدَّمت ، في نحو «طَوَيتُ» و «شَوَيتُ» .

* * *

وأما ماعينه ولامه ياءان فإنَّ العين منه تجري مجرى حرف صحيح، للعلَّة التي تقدَّمت أيضاً في باب «طَوَيت» . وأما الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة ، نحو «رَمَى» في جميع الأحكام ، سواء كان الاسم أو الفعل[1] مزيداً ، أو غير مزيد . إلاّ ما يَعرِض في هذا الباب من الإدغام ، بسبب اجتماع المثلين ، على مايُبيَّن :

وذلك أنَّ المثلين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً ، أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام ، لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن ، لما يُذكر[2] في باب الإدغام . وذلك نحو «حَيِيتُ» و «أَحيَيتُ» وأشباه ذلك .

وإن كان الثاني متحرِّكاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحاً، أو غير مفتوح :

---

(١) م : الفعل أو الاسم . (٢) م : لايذكر .

فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً ، لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ، وزال الإدغام لاختلاف الحرفين ، نحو «أحيَا» و «استَحيا» .

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً[١] أو بناء . فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم[٢] ، لأنَّ الإعراب عارض ، يزول في حال[٣] الرفع والخفض ، فيسكن الحرف ، فلا يمكن الإدغام فيه ، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض . وذلك [نحو] «لن[٤] يُحْيِيَ» و «رأيتُ مُحْيِياً» . فلاتدغم كما لاتدغم في «هو يُحيي» ، ولا في «هو مَحْيِيك» .

وإن[٤] كانت الحركة بناء فلا يخلو من أن تكون متطرِّفة ، أو غير متطرِّفَة . فإن كانت متطرِّفة جاز الإظهار والإدغام[٥] نحو «أحيِيَ وأُحِيّ» و «حَيِيَ وحَيّ» ، و «حُيِيَ وحُيّ»[٦] ، ومن قال «بيعَ» قال «حِيّ» ، وهو الأكثر لأنه أخفُّ . وقد قرأ بعض القرّاء﴿ويَحيَا مَن

---

(١) م : إعراب .
(٢) المنصف ٢ : ١٩٢ - ١٩٣ .
(٣) سقط من م .
(٤) سقط من م .
(٥) المنصف ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ .
(٦) سقط «حيي وحي» من م .

حَيِيَ عن بَيِّنةٍ﴾[1] وبعضهم ﴿ويَحيا مَن حَيّ﴾[2] بالإدغام . فمن أدغم فلأنَّ الحركة لازمة ، ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء من «حَيِيَ» هي الياء الساكنة في «يَحيا» التي[3] قلبت ألفاً .وكذلك الياءفي «أُحْيِيَ» هي الياء في « يُحيا » التي قلبت ألفاً . فلمّا كانت هذه الياء في موضع قد تسكن لم يُعتدَّ بحركتها . ومن قال «حَيَّ» و «عَيَّ»[4] أجراها مُجرى «ردَّ» ، فكما تقول «رَدُّوا» كذلك تقول «حَيُّوا» و «عَيُّوا» . قال[5] :

عَيُّوا بأمرِهِمُ كما عَيَّتْ ببَيضتِها الحَمامَهْ

ومن قال «حَيِيَ» أجراه مجرى «رَضِيَ» ، فكما تقول «رَضُوا» تقول «حَيُوا» . قال[6] :

---

(١) سقط «عن بينة» من م .
(٢) الآية ٤٢ من سورة الأنفال . وقرأ المدنيان ويعقوب وخلف والبزي وأبو بكر بالإظهار ، وغيرهم بالإدغام . النشر ٢ : ٢٦٦ والبحر المحيط ٤ : ٥٠١ ومعاني القرآن ١ : ٤١١ والتبيان ٥:١٤٧ .
(٣) م : الثاني .
(٤) م : بحيّ .
(٥) عبيد بن الأبرص . ديوانه ص ١٢٦ والكتاب ٢ : ٤٨٧ والمنصف ٢ : ١٩١ وشرح الشافية ٣:١١٤ وشرح شواهدها ص ٣٥٦-٣٤٣ وديوان سلامة ص ٢٤٨ و ٣٠٢
(٦) الوليد بن حنيفة أبو حزابة الحنظلي ،وينسب إلي مودود العنبري . الكتاب ٢ : ٣٨٧ والمنصف ٢ : ١٩٠ والأغاني ١٩ : ١٥٧ وشرح الشافية ٣ : ١١٦ وشرح شواهدها ص ٣٦٣ ـ ٣٦٧ والصحاح واللسان والتاج(كهمس) . وكهمس : اسم علم ، قيل هو أبو حي من العرب . وقيل أحد الخوارج . م : دهمس .

وكنّا حَسِبناهم فَوارسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا ، بعدَ ماماتُوا ، من الدَّهرِ أعصُرا

فإن لم تكن متطرِّفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية ، أو علامتا الجمع ، أو تاء التأنيث . فإن كان بعدها[1] علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز إلاّ الإظهار ، وذلك نحو[2] «مُحْيِيانِ» و «حَيِيانِ»[3] و «مُحْيِيات» . والسبب في ذلك أنَّ زيادتَي الجمع إنما دخلت على الإفراد، فلما كان المفرد لو لم يلحقه شيء لايجوز فيه الإدغام ، لأنَّ الحركة إعراب، حُملت التثنية والجمع عليه .

فإن كان بعدها[4] تاء التأنيث فلا يخلو أن تلحق التاء لفظ المفرد، أو بناء الجمع . فإن لحقت بناء الجمع ، نحو[5] «حَياء وأحيية» و «عَيِيّ وأعيية» ، جاز الإظهار[6] والإدغام نحو «أحيَّة» و «أعِيَّة» . فمن أدغم فلأنَّ الحركة بناء ، ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها . ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء هي التي تسكن في «يَعيا» و «يَحيا» . والإدغام في

---

(١) م : فلا يخلو أن يكون بعدها .
(٢) الكتاب ٢ : ٣٨٨ والمنصف ٢ : ١٩٣ – ١٩٤ .
(٣) ومثله في الكتاب وضبط في المنصف بفتح الياء الأولى على أنه مثنى «حياء» المطر .
(٤) م : بعد .
(٥) الكتاب ٢ : ٣٨٧ والمنصف ٢ : ١٩٠ – ١٩٢ .
(٦) في م زيادة ونقص، وفي ف تقديم وتأخير .

«أعيِّة» أقوى منه في «أحيِّة» ، لأنّ الياء[1] في «أعيية» تلزمها الحركة في الجمع والمفرد نحو «عَيِيّ» . وأما «أحيية»[2] فالحركة تلزم في الجمع . وأما في المفرد فلا تثبت الياء ، بل تقول «حياء» ، فتنقلب الياء همزة ، لتطرُّفها بعد ألف زائدة .

فإن لحقت المفرد فلا يخلو من أن تكون عوضاً من محذوف ، أو غير عوض . فإن لم تكن عوضاً لم يجز إلاّ الإظهار ، نحو[3] «مُحيية» و «مُعيية» . والعلّة في ذلك كالعلّة في «مُحيِيات» و «مُحيِيَين» ، من أنّ العلامة دخلت على بناء لا يجوز فيه الإدغام ، وهو «مُحْيٍ» و «مُعْيٍ» .

فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلاّ الإدغام نحو[4] «تَحِيَّة» مصدر «حَيَّا» ، الأصل فيه «تَحْيِيياً»[5] فحُذفت ياء[6] «تَفعيل» ، وعوّضت التاء منها على حدّ «تَكرِمة» فصار «تَحْيِية»[7] ، فصارت هذه التاء ، لأجل العوضيّة ، كأنها جزء من الكلمة فلزمت ، فصارت الحركة لازمة لذلك ،

---

(1) يريد : الياء الثانية .
(2) م : أحياء .
(3) المنصف ۲ : ۱۹۳ - ۱۹٤ .
(4) المنصف ۲ : ۱۹٤ - ۱۹٥ .
(5) م : تحيية .
(6) م : تاء .
(7) م : تحيّة .

فلزم الإدغام .

وزعم المازنيّ[1] أنه يجوز الإظهار . واستدلّ على ذلك بجوازالإظهار في «أحيية» ، مع أنّ الهاء من «أحيية» لازمة لـ «أفعلة» ، لأنها لم تدخل على «أحيِ»[2] كما أنها في «تَحيَّة» كذلك ، إذلم تدخل على «تَحيّ»[3]. وهذا الذي ذهب إليه ضعيف[4] ، لأنّ الفرق بين «تَحيَّة»[5] و«أحيِية» بيّنٌ . وذلك أنّ التاء[6] من «تَحيَّة» صارت عوضاً من حرف من نفس الكلمة[7] فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة ، لذلك . وأيضاً فإنّ «أحيِية» جمع ، والجمع فرع على الواحد ، والفروع قد لا تُلحظ وقد تُلحظ . وأما «تَحيّة» فمصدر . والمصدر أصل . فينبغي أن يُلحظ في نفسه .

وإذا أظهرتَ الياءين ولم تدغم ، كان الإدغام جائزاً مع الإظهار أو لم يكن ، فإنّ إخفاء الحركة من الياء الأُولى[8] أفصح من الإظهار[9]، لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام ، فكان أعدل لذلك .

---

(1) المنصف ٦ : ١٩٥ - ١٩٦ .
(2) في المنصف : أحيي .
(3) م : يحي .
(4) المنصف ٢ : ١٩٦ - ١٩٧ .
(5) م : حيه .
(6) م : الياء .
(7) سقط من م حتى «نفس الكلمة» .
(8) م : إخفاء حركة الياء الأولى
(9) وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف . ف م «الإدغام» .

أصلاً لم يُلفظ به ، ولامانع يمنع لو كان ذلك[1] .

فتبيَّن أنَّ الأولى ماذَهَب إليه الخليل . وهذه المذاهب إنما تجري في «آية» ، لأنها من ذوات الياء ، بدليل قوله[2] :

قِفْ ، بالدّيارِ ، وُقوفَ زائرْ   وتأيَّ ، إنّك غيرُ صاغرْ

فمعنى «تأيَّ» : انظرْ آياتها . فلو كانت عينها واواً لقال «وتأوَّ» كما تقول «تَلوَّ» و «تَسَوَّ»[3] .

وكذلك «غاية» في أحد القولين ، لأنَّ أبا زيد حكى «غَيَّيتُ الغاية وأغيَيتُها» . فهذه دلالة قاطعة على أنها من الياء[4] . فعلى هذا تجري فيها[5] المذاهب الثلاثة التي في «آية» .

وشذَّ من ذلك في الفعل[6] «استحَى» ، وكان القياس «استحْيا» ، لكن شذّوا فيه ، فأجروه مُجرى «استبان» ، فنقلوا حركة الياء التي هي عين إلى الساكن قبلها ، وقلبوا الياء ألفاً ، فصار «استحَى» .

---

(١) سقط من م . ف : ولامانع يمنع ، لو كان ، من ذلك .
(٢) الكميت ديوانه ١ : ٢٢٣ والمنصف ٢ : ١٤٢ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ واللسان والتاج (أيّ) .
(٣) م : تشد .   (٤) م : الواو .
(٥) ف : فيه .   (٦) المنصف ٢ : ٢٠٤ - ٢٠٦ وشرح الشافية ٣ ١١٩-١٢٠.

فأما المازنيّ فيزعم أنّ الألف حذفت تخفيفاً[1] ، كما حذفت من «عُلَبِط»[2] و «هُدَبِد»[3] .

وأما الخليل فيزعم أنه لما اعتلّت العين سكِنت ، وسكِنت اللامْ أيضاً كذلك بعدها بالإعلال ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فإن قيل : فلأيّ شيء لم يردّوا المحذوف في المضارع ، فيقولوا[4] «يستحِيْ» ، ويرفعوا[5] الياء التي هي لام ، ويدغموا[6] فيها العين؟ فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه[7] لرفعوا مالايرتفع مثله في كلامهم ، لأنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام.[8] [فأما قول الشاعر[9] :

وكأنّها ، بينَ النِساءِ ، سَبيكةٌ   تَمشِي[10] بِسُدّةِ بَيتِها فتُعِيْ

(١) المنصف ٢ : ٢٠٤ . ونظّر لها هناك بـ «أحَسْت وظِلت ومِست» .
(٢) العلبط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد .   (٣) الهدبد: اللبن الخاثر .
(٤) في النسختين : فيقولون . وانظر ص ٤٣٣ .   (٥) في النسختين : ويرفعون .
(٦) في النسختين : ويدغمون .   (٧) م : لو فعلوا .
(٨) ما بين معقوفين ألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المنصف. وسيرد بعد قليل .
(٩) نسب في التاج (عيي) إلى الحطيئة ، وأنشده الفراء في معاني القرآن ١ : ٤١٢ . وانظر ص ٥٨٧ و المنصف ٢ : ٢٠٦ والتبيان ٥ : ١٤٧ ورسالة الملائكة ص ١٠٥ واللسان (عيي) . وسدة البيت : فناؤه . يصف امرأة وأنها منعمة ، فلو مشت بفناء بيتها لتعبت .   (١٠) ف : تمسي .

فبيت شاذّ ، وقد طُعن على قائله] .

وردّ المازنيّ[1] مذهب الخليل ، بقول العرب في التثنية «استَحَيَا». قال : فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الردُّ هنا ، لأنّ اللامَ قد تحرّكت لأجل ألف التثنية ، فكانوا يقولون «استَحايا» . فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على أنّ الحذف تخفيفٌ[2] .

ولقائل [٥٦أ] أن يقول[3] : لمّا حُذف عين «استحى»[4] أشبهَ «افتَعلَ» ، فصُرِّفَ كتصريف ما أشبهه . ومذهب المازنيّ أقوى .

وجميع ما يجري على «استحَى» مثله في اعتلال عينه ، من اسم فاعل ، واسم مفعول ، ومضارع [نحو][5] « استحَى يَستحِي فهو مُستحٍ ومُستحىً منه » . قال[6] الشاعر :

وإني لأستحِيي ، وفي الحَقِّ مُستحىً
إذا جاء باغي العُرْفِ ، أنْ أتَنكَّرا

---

(١) المنصف ٢ : ٢٠٤ .
(٢) م : تخفيفاً
(٣) انظر المنصف ٢ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٤) م : استحيى .
(٥) من م . وفيها : في إعلال عينه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مضارع .
(٦) م : «قوله» . والبيت تقدم في ص ٥١٠ .

ولم يستعملوا الفعل[١] معتلّ العين إلاّ بالزيادة ، فلا يقال «حايَ» ، ولا «يَحَيُ» . فأما[٢] قول الشاعر :

وكأنّها ، بينَ النّساء ، سَبيكةٌ   تَمشِي ، بسُدّةِ بَيتِها ، فتَعَيُ[٣]

فبيتٌ شاذّ ، وقد طُعِن على قائلِه .

* * *

وأما[٤] اللاّم فتجري في اعتلالها مجرى لام «رمَى» ، فلا تصحّ إلاّ أن تضعّفها ، فإنك إذ ذاك تصحّح الأولى منهما ، وتعلّ الثانية منهما، لأنّ نسبتها إذ

---

(١) يريد : فعل حيي وما أشبهه .

(٢) بقية الفقرة ساقطة من إحدى النسخ كما جاء في ف . والبيت خرجناه في ص ٥٨٥ .

(٣) ضبط في نسخة ف بضم التاء وكسر العين وكذلك في معاني القرآن والمنصف والتبيان واللسانوالتاج (حيي) و (عيي).فهو مضارع (أعيَى). وبذلك يكون مزيداً فيناقض ما أراده ابن عصفور . وقد ضبطناه بفتح التاء والعين تبعاً لخط أبي حيان في المبدع ليكون غير مزيد فيوافق ما أراد ابن عصفور ، وإن كان (عيي) المجرد ليس من معناه التعب . انظر قصة الكسائي في تاريخ بغداد ١١ : ٤٠٤ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٧ والبغية ص ٣٣٦.

(٤) النص حتى نهاية الثلاثي المعتل ألحقه أبو حيان بحاشية ف وهو ساقط من متني النسختين ، وفيها بدلاً منه الفقرة التي نشير إليها في التعليقة التالية مقدماً لها بما يلي : « واعلم أن اللام المعتلة إذا ضوعفت صحت اللام الأولى وجرت في ذلك مجرى العين . وأما الثانية فتعتل كما تعتل إذا كانت بعد العين المعتلة » .

ذاك من الثانية نسبة العين من اللاّم في «شَوَى» وأمثاله . فلو[1] بنيتَ من «الرمي» مثل «احمرّ» لقلت «ارميَا» . والأصل «ارمَيَيَ» ، فصحّت اللاّم الأولى ، وقلبت الثانية ألفاً . وتقول في المضارع «يَرمَيِي»،فتصحّ اللاّم الأولى كما تصحّ العين في «يُحْيِي» .

وتقول في مثل[2] «احمارّ» من «الحُوّة» : «احواوَى الفرسُ» و «احواوَتِ الشّاةُ» . ترجع الواو إلى أصلها ، لأنه لامانع من ذلك. واحتُملت الواوان ، لوقوعهما منفصلتين . فإن بنيت مثل «احمرَرْتُ» قلت : «احوَوَيْتُ» . واحتُملت الواوان ـ وإن كانتا متصلتين ـ لأنهما في تقدير الانفصال ، لأنّ كلّ «افعَلّ» مقصورةٌ من «افعالّ» .

وتقول في اسم الفاعل من «احواوَى» : «مُحواوٍ» ، ومن «احوَوَى» : «مُحوَوٍ» . ومصدر «احواوى» «احوِيواء» من غير إدغام ، لأنّ الياء مدّة منقلبة عن ألف «احواوَى» . هكذا حكى أهل اللغة عن العرب . وزعم المبرد[3] أنك

---

(١) سقط من حاشية ف حتى قوله «في يحيي» . وألحقناه من متني النسختين تبعاً للمبدع . وانظر الكتاب ٢ : ٣٩٠ والمنصف ٢ : ٦٠٧ وشرح الشافية ٣ : ١٢٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠ : ١٢٠ والكتاب ٢: ٣٩١ ـ ٣٩٢ والمنصف ٢: ٢١٩ ـ ١٢٦ وشرح الشافية ٣ : ١٢٠ ـ ١٢٢ .

(٣) كذا ، و «احوِيَاء» هو قول سيبويه أيضاً . انظر الكتاب ٢: ٣٩١ وشرح الشافية ٣ : ١٢٠ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٠ .

تقول «احويّاء» من قِبَل أنّ المصدر اسم . فبناؤه على حالة واحدة ، فلا تكون الألف عارضة . والسماعُ يبطل ما قال.

ومصدر «احووَى» :«احْوِواء» . ومن قال في مصدر «اقتَتَلَ» : «قتّالاً» قال في مصدر «احووَى» :«حِوّاء» . هذا قولأبي الحسن[1] . وغيره يقول : «حِيّاء» فيقلب الواو الساكنة ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم تُقلب الثانية ياء ، وتُدغم الياء في الياء .

والصحيح قول أبي الحسن ، لأنّ الواو بالإدغام قد زال عنها المدّ، فصارت [بمنزلة الحروف] الصحيحة ولذلك وقع «لُيّ» في القافية مع «ظَبْي» . و «أدْلٍ» كان كذلك [لو] لم تقو الكسرة علىقلبها . ويقوّي ذلك قولهم «قرون لُيّ» فلم يقبلوا من الضمة كسرة لمّا أمنوا قلب الياء واواً للإدغام كما قلبوها [في أدل] .

فإن قلت : إنّ القلب في «حِيّاء» محمول على قول من قال«لِيّ» بكسر اللام ! فالجواب أن ذلك بعيد ؛ ألا ترى أنك لاتجد كلمة من الواو المدغمة قلبتها الكسرة إلى الياء ، لزوال المدّ عنها بالإدغام[2] .

الرباعي المعتل

فإن كان أصول المعتلّ على أزيد من ثلاثة فإنّ نهاية مايوجد عليه أربعة

---

(١) كذا ! وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٣٩١ .

(٢) ينتهي ههنا ما نقلناه عن حاشية ف بخط أبي حيان .

أحرف ، بشرط أن يكون مضعّفاً . أعني : تكون لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه ، كما جاءت[1] لام «رَدَدتُ» من جنس عينه . فهو في الأربعة نظير «رددت» في الثلاثة[2] . وذلك نحو «قَوْقَيتُ»[3] و «ضَوْضَيتُ»[4] في بنات الواو ، و «حاحَيتُ» و «عاعَيتُ» و «هاهَيتُ»[5] في بنات الياء . والأصل «ضَوضَوتُ» و «قَوقَوتُ» ـ فأبدلوا الواو الأخيرة ياء ، لوقوعها طرفاً رابعة ، للعلّة التي ذكرنا في «أغزَيتُ»[6] ـ و «حَيحَيتُ» و«عَيعَيتُ»و«هَيهَيتُ» فأبدلوا من الياء ألفاً . كراهية اجتماع الأمثال .

فإن قيل : وما الذي يدلّ[7] على أنّ «قَوقَيتُ» : «فَعْلَلتُ» ، ولعلها «فَعْلَيْتُ» أو «فَوْعَلتُ» . وكذلك أيضاً «حاحيتُ» ما الذي يدلّ على أنه «فَعْلَلتُ» ولعله «فاعَلتُ» ؟ فالجواب أنّ الذي يدلّ على أنّ «قَوقَيتُ» :«فَعْلَلتُ» أنه لو كان «فَوْعَلتُ» لكان من باب «ددَنٍ»[8] . ولو كان «فَعْلَيتُ» لكان من باب «سَلِسَ وقَلِقَ» .وهما

---

(1) ف : جاء (2) المنصف ٢ : ١٦٩ .
(3) قوقت الدجاجة إذا صاحت . (4) ضوضيت من الجلبة والضوضاء .
(5) حاحيت وعاعيت وهاهيت : صوّتّ بالغنم .
(6) م : «أعريت» . وزاد بعدها في ف : وأصل حاحيت .
(7) ف : وما الدليل . (8) م : ردن .

بابان[1] قليلان ، و «قَوقَيتُ» وأمثاله كثير . فدلَّ ذلك على أنه ليس بـ «فَوعَلتُ» ، ولا بـ «فَعليتُ» .

وأما «حاحَيتُ» وأمثالها فالذي يدلُّ[2] على أنها «فَعلَلتُ» لا «فاعلتُ» المصدرُ ؛ ألا تَراهم قالوا «الحِيحاء» و «العِيعاء» ، فيجيء بمنزلة «السِّرهاف»[3] . ولو كان «فاعلَ» لكان مصدره «فِعالاً» نحو «قاتلَ قِتالاً»

فإن قيل : وقد[4] يجيء «الفِعال»[5] مصدراً لـ «فاعَلَ» ، قالوا «قاتَله قِيتالاً» ! فالجواب أنَّ ذلك قليل ، فلا ينبغي أن يحمل عليه «الحِيحاء» و «العِيعاء» .

والذي يدلُّ[6] أيضاً على أنَّ «حاحَيتُ» و «عاعَيتُ»: «فَعلَلتُ» قولُهم «الحاحاةُ» و «العاعاةُ» بمنزلة «الدَّحرَجة» و «القَلقلة» و «الزَّلزلة» . ولو كانتا «فاعَلتُ» لما جاز ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يقال «قاتَلَ قاتَلةً» ولا «ضارَبَ ضاربةً» .

وأيضاً فإنَّ جعل الألف زائدة يؤدّي إلى دخولها في الباب

---

(1) م : بنـاءان .
(2) المنصف ٢ : ١٧١ - ١٧٢ .
(3) السرهاف : من قولك سرهفته ، إذا نعمته وأحسنت غذاءه . م : السرهاء .
(4) م . فقد .
(5) م : القيقال .
(6) المنصف ٢ : ١٧٢ - ١٧٤ .

القليل ـ أعني باب «ددن» ـ وهو كون الفاء والعين[1] من جنس واحد.

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّ الألف منقلبة عن[2] الياء فيها ؟ فالجواب[3] أنّ الذي يدلّ على ذلك أنه لم يجيء قطّ على أصله . فلو كان من ذوات الواو لجاء على أصله ، كـ «قَوقَيتُ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء لم تُبدَل من الواو ألف ، في مثل «قَوقيتُ» ؟ فالجواب أنهم فرّقوا بذلك بين ذوات الياء وذوات الواو ، وكان إبدال الألف من الياء أولى ، لقرب الألف من الياء ، ولما في إظهار الياء[4] من اجتماع الأمثال . وممّا يدلّ على أنهم يُبدلون كراهية اجتماع الأمثال «دَهدَيتُ»[5]، وأصله[6] «دَهْدَهتُ» . فأبدلت الهاء ياء .

وزعم المازنيّ[7] أنّ الألف منقلبة عن واو ، وحجّته أنّ الألف لمّا لم يُنطق لها بأصل ، لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نُطق له بأصل ، وهو «قَوقَيتُ» .

والأوّل أقيس وأحسن ، لأنّ فيه محسّناً لقلب الياء ألفاً . وليس

---

(1) م . العين والفاء .
(2) م : من .
(3) المنصف ٢ : ١٦٩ - ١٧١ .
(4) ف : ولما في ذلك .
(5) دهديت : دحرجت .
(6) ف : والأصل .
(7) المنصف ٢ : ١٦٩ - ١٧١ .

في مذهب المازنيّ ما يحسِّن القلب .

وجاء من ذلك في الأسماء[1] «غَوغاء» ، فيمن صرف فقال «غَوغاءٌ» ، أو من ألحق التاء فقال «غَوغاءةٌ» . والأصل «غَوغاوٌ» و«غَوغاوةٌ» فقُلبت الواو همزة[2] لتطرُّفها بعد ألف زائدة .

فإن قيل : ولعلَّ الهمزة منقلبة عن حرف علَّة ملحق بالأصل ! فالجواب أنَّ حمل الكلمة على ذلك يؤدّي إلى كون الكلمة من باب «سَلِسَ وقَلِقَ» وذلك قليل جدّاً ، فحملت على الباب الأوسع . وأيضاً فإنَّ العرب لم تلحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة شيئاً على وزن «فَعْلاء» ، لم يوجد من كلامها مثل «حمراء» [٥٦ب] منوّناً[3]

فإن[4] قيل : ولعلّ الواو زائدة ، ووزن الكلمة «فَوعالٌ» نحو «تَوراب»[5] ! فالجواب أنّ هذا البناء قليل ، فلا ينبغي أن يحمل عليه . وأيضاً فإنه يؤدّي إلى الدخول في باب «دَدَن» ، وهو أقلّ من باب «سَلِسَ» .

---

(١) المنصف ٢ : ١٧٦ - ١٧٧ . (٢) بل الواو تقلب ألفاً ، والألف تبدل همزة

(٣) زاد بعده في م : «فأما من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة والكلمة من باب سلس» . وسترد هذه العبارة في أول الصفحة ٥٩٤ .

(٤) م : وإن . (٥) التوراب : التراب .

فأما[1] من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة ، والكلمة من باب «سَلَس» .

وكذلك[2] «الصِّيصِيةُ» و «الدَّوداةُ» و «الشَّوشاةُ» . فأما «الصِّيصِية»[3] فمن مضعَّف الياء . وأما «الدَّوداة»[4] و «الشَّوشاة»[5] فمن مضعَّف الواو . ولا ينبغي أن يُدَّعى في «صِيصِية»[6] أنها في الأصل «صِوْصِيةٌ» ، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل . وأيضاً فإنها لو كانت من ذوات الواو لقالوا في الجمع «صَواصٍ» ، لتحرّك الواو وزوال الكسرة . فلمّا قالوا «صَياصٍ» علمنا أنها من ذوات الياء . قال تعالى[7] ﴿مِن صَيَاصِيهِم﴾ . ولا تُجعل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة «فِعلِية» نحو «عِفرِية»[8] ، لأنّ في ذلك دخولاً[9] في باب «قَلَق» وهو قليل . وكذلك «الدَّوداة» و «الشَّوشاة»[10] ، لو جعلت الواو فيهما زائدة[11] لكانا[12] من باب «ددن» ، وهو[13] قليل ،

---

(١) قدمت هذه العبارة في م فأثبتت بعد « مثل حمراء منوناً » . وكذلك في بعض النسخ كما جاء في حاشية ف . انظر ص ٥٩٣ .
(٢) المنصف ٢ : ١٧٨ - ١٧٩ .
(٣) الصيصية : الشيء يحتمى به كالحصن وغيره .
(٤) الدوداة لعبة للصبيان .
(٥) الشوشاة : المرأة الكثيرة الحديث . م السوساة .
(٦) م : صيصة .
(٧) الآية ٢٦ من سورة الأحزاب .
(٨) العفرية : الداهية .
(٩) م : دخول .
(١٠) م السوساة .
(١١) سقط من م .
(١٢) م لكان .
(١٣) م وذلك .

ولو كانت الألف زائدة لكانا[1] من باب «سَلِس» . وهو قليل أيضاً .

فأما «الفَيفاء»[2] فالألف والهمزة زائدتان ، لأنهم [قد][3] يحذفونهما، فيقولون[4] «الفَيْفُ» . وكذلك «القِيقاء»[5] و «الزِّيزاء»[6] بمنزلة «عِلباء»[7] . ولا يكونان من باب المضعَّف ، لأنهما ليسا بمصدرين ، و «فِعلال»[8] لا يوجد إلاّ في المصادر .

وحكم اللام المعتلّة ، في جميع الأحوال ، حكمها في مزيد الثلاثيّ. وحكم العين حكمها في الثلاثيّ .

* * *

ولم تجيء الواو أصلاً في بنات الأربعة غير المضعّف إلاّ في «وَرَنْتَلٍ»[9] - وهو شاذّ - وفي أسماء قليلة[10] ، قد نبّهنا عليها في الأبنية . وكذلك الياء لم تجيء أصلاً فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرف إلاّ في «يَسْتَعُورٍ»[11] ، وفي ألفاظ قليلة ، نبّهنا[12] أيضاً عليها في الأبنية . وقد تقدّم الكلام فيها[13] .

---

(1) م : لكان . (2) المنصف ٢ : ١٧٩ - ١٨٠ . والفيفاء : القفر من الأرض.
(3) من م . (4) ف : قالوا .
(5) المنصف ٢ : ١٨٠ - ١٨٤ . والقيقاء : المكان المرتفع المنقاد المحدود ب . م : الفيفاء.
(6) الزيزاء : الاكمة الصغيرة أو ماغلظ من الأرض .
(7) العلباء : عرق في العنق . (8) م : فعال .
(9) الورنتل : الداهية . (10) م : قليل .
(11) اليستعور ضرب من الشجر . (12) م قليلة نبهت . (13) م فيه .



باب

أحكام حروف العلّة الزوائد



باب [1]

أحكام حروف العلة الزوائد

وهي ثلاثة الياء والواو والألف .

باب الياء

أما الياء منها فلا تخلو من أن تكون ساكنة ، أو متحركة . فإن كانت ساكنة فلا تخلو[2] من أن تقع بعد ساكن ، أو متحرك. فإن وقعت بعد ساكن فإن كان الساكن حرف علة [حذف، فتقول][3] في «مصطفى»: «مصطفَين» في النصب والخفض . إلا أن تكون الياء علامة تثنية فإنك تحرك الساكن [الذي قبلها][3] وتقلبه ياء إن كان ألفاً ، فتقول «مصطفَيَين» في النصب والخفض ، أو تكونَ الألف ألف الجمع [الذي لا نظير له في الآحاد][3] ، فإنك [تبدل الياء همزة][3] وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو «صحائف» .

---

(١) سقط هذا الباب كله من م ، وكذلك باب القلب والحذف على غير قياس

(٢) سقط من المتن حتى قوله «وإن وقعت بعد متحرك» . وألحقه أبو حيان بالحاشية .

(٣) ما بين معقوفين مخروم .

وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك باب البدل. فإن كان حرفاً صحيحاً كسرته وثبتت الياء، نحو قولك في التذكر: [قَدِيْ][1]، والإنكار: أزيدُنيهْ.

وإن وقعت بعد متحرك فلا يخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح، أو حرف مكسور، أو حرف مضموم.

فإن كانت بعد حرف مفتوح نحو «بَيطَرَ» لم تعتلّ، إلاّ أن ينضاف إليها ثلاث ياءات فإنه يجوز حذفها استثقالاً، وذلك نحو «أُمَيَّة» إذا نَسبت إليه فإن من العرب من يقول «أُمَوِيّ» فيحذف ياء «أُميّة» الزائدة، فيكون كأنه قد نسب إلى «أُمَيّ» كـ «هُدًى» فيقول «أُمَوِيّ» كـ «هُدَوِيّ».

وإن كانت بعد حرف مكسور فهي على حالها أيضاً نحو «قَضِيب».

وإن كانت بعد حرف مضموم قلبت واواً، نحو «بَيطرَ» إذا بنيته للمفعول فإنك تقول «بُوْطِرَ».

وإن كانت متحرّكة فلا تخلو من أن تكون أوّلاً، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلاً لم تُغيّر عن حالها التي تكون عليها في الأصل نحو «يَركب». إلاّ في «يَفعَلُ» مضارع «فَعِل» المكسور العين الذي فاؤه واو. فإنه يجوز

---

(1) انظر حاشية الدسوقي ٢ : ٣٢ والكتاب ٢ : ٢١٣ .

كسرها ، وذلك نحو «ييْجَلُ» في بعض اللغات .

وإن كانت بعد حرف فلا يخلو من أن تكون طرفاً ، أو غير طرف . فإن كانت طرفاً فلا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً ، أو متحرّكاً . فإن كان ما قبلها ساكناً فإنه لا يكون إلاّ الألف الزائدة ، أو الياء الأولى من يائي النسب ، أو ما جرى مجراهما ، نحو «قُرَشِيّ» و «كُرسيّ» . ولا يحفظ غير ذلك . وتقلب بعد الألف همزة ، وذلك نحو «درِحاء» أصله «درِحايٌ» ، بدليل قولهم في معناه «درِحاية»،لكنها قلبت همزة لِما ذكر في باب البدل . وتصحّ[1] بعد الياء .

وإن كان ما قبلها متحرّكاً فإنه لايخلو أن تكون الحركة فتحة،أوضمّة، أو كسرة[2] . فإن كانت كسرة لم تُغيّر نحو «عِفرِيَة» ، لأنّ[3] تاء التأنيث لا يُعتدّ بها .وإن كانت ضمّة [قلبت] الضمّة كسرة و [ثبتت]الياء . نحو «تَقَلْسٍ» [مصدر] «تَقاسَى» . أصله «تَقَلْسُيٌ» فقلبت الضمّة كسرة . وإن كانت فتحة قلبت ألفاً ،نحو «عَلقىً»[4] و«قَلسَى»[5] .والأصل

(١) يريد : وتصح الياء بعد الياء .

(٢) في المتن : «أن تكون الحركة فتحة أو كسرة إذ لا تحفظ زائدة في الآخر وقبلها ضمة » وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا .

(٣) سقط من المتن حتى قوله «فقلبت الضمة كسرة» . وألحقه أبو حيان بالحاشية . وقد أثبتنا بين معقوفين ما كان مخروماً منه .

(٤) العلقى : ضرب من الشجر .

(٥) قلساه : ألبسه القلنسوة .

«علقيٌ» و «قَلسَيَ»[1] . بدليل قولك «علقيانِ» و «قلسيتُ» ، لكن لمّا تحرّكت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفاً . مالم يمنع من ذلك الألف التي هي علامة الاثنين ، أو ضميرهما ، نحو «قَلسَيا» و «عَلقَيان» ، فإنها تثبت ولا تقلب ، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى اجتماع ساكنين ـ الألف المبدلة من الياء والألف التي بعدها ـ فيلزم الحذف فتقول : «قلسَى» فيلتبس بفعل الواحد ، و «عَلقانِ» فيلتبس بتثنية غير المقصور ، [٥٧أ] إذ قد يُتوهّم أنه تثنية «عَلْق» مثلاً .

وإن كانت غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين ، أو بين متحرّكتين ، أو بين متحرّك وساكن[2] . فإن كانت بين ساكنين لم تُغيّر نحو «قِشْيَبّ» و «كرابيس» . أو بين متحرّكين[3] نحو «قَيْوم» ثبتت ، ولم تُغيّر بأكثر من إدغامها فيما بعدها ، كما فُعل في «قيْوم» . اصله «قَيْوُوم» ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

وإن كانت بين متحرّك وساكن ثبتت ولم تغيّر ، نحو «حِذْيَم»[4]

---

(١) ف : قلسيٌ .

(٢) في المتن : «بين ساكنين أوبين متحرك وساكن ، إذ لا تحفظ من كلامهم بين متحركين» . وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا .

(٣) سقط من المتن حتى قوله «وأدغمت الياء في الياء» . وألحقه أبو حيان بالحاشية .

(٤) الحذيم : الحاذق .

و «حيفس»[1]، ما لم يكن الساكن ألف الجمع الذي لانظير له في الآحاد، وتكون الياء ساكنة في المفرد، فإنها تقلب همزة نحو «صحائف» جمع «صحيفة»، أو تكون بعد الألف وقد تقدّمها ياء أخرى أو واو، بشرط القرب من الطرف، نحو «بيّن» و «قيّم» اسم رجل، على وزن «فيعِل» نحو «حِذْيَم» تقول في تكسيرهما: «بيائنُ» و «قيائمُ». وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. ما لم يؤدّ ذلك إلى وقوع الهمزة بين ألفين. فإن أدّى إلى ذلك أبدلت من الهمزة ياء، هرباً من اجتماع ألفين مع ما يقاربها، وهو الهمزة، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث ألفات. وإنما أُبدلت منها الياء لأنها أخفّ من الواو. وذلك نحو «مَطِيّة ومَطايا» أصله[2] «مطائوُ» ثم قلبت لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مطائيُ»، ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار «مطاءَيُ»، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «مطاءى»، ثم أبدلت الهمزة ياء لِما قدّمنا.

وكذلك تفعل بالهمزة المبدلة من الألف، إذا أدّى ذلك فيها إلى وقوع الهمزة بين ألفين نحو «صَلاءة[3] وصلايا». ما لم تكن الواو من المفرد واواً ملفوظاً بها فإنّ الهمزة إذ ذاك تبدل واواً، لتكون الواو ظاهرة في الجمع كما كانت في المفرد.

---

(1) الحيفس: الضخم لا خير فيه.
(2) بل أصله: مطايوُ، ثم صار: مطائوُ.
(3) الصلاءة: مدقّ الطيب.

نحو «عِلاوة[1] وعَلاوَى» و «إداوة[2] وأداوَى» .

وقد يبدلون الهمزة واواً ، وإن لم تكن ظاهرة في المفرد ، إذا كانت اللاّم واواً في الأصل ، نحو «مَطِيَّة ومَطاوَى» و «شَهِيَّة وشَهاوَى». على أنه قد يجوز أن تكون «شهاوَى» جمع «شَهْوَى» استغني به عن جمع «شَهِيَّة» ، لكونهما في معنى واحد . قال[3] :

* فَهْيَ شَهاوَى ، وهْوَ شَهْوانِيْ *

---

(١) العلاوة : أعلى الرأس .
(٢) الاداوة : إناء صغير من الجلد يتخذ للماء .
(٣) العجاج . ديوانه ص ٧٠ والمنصف ٣ : ٦٧ . ف فهي شَهوَى .

أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة ، أو متحرّكة . فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاّ متحرّكاً ـ ولايكون[1] ساكناً إلاّ أن يكون الساكن ألفاً ، فإنك تحذفها فتقول في «مصطفى»: «مُصطفَون» . مالم تكن الألف للجمع الذي لانظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة ، نحو «عجائز» ـ ولاتخلو الحركة من أن تكون فتحة ، أو ضمّة ، أو كسرة .

فإن كانت فتحة تثبت الواو ولم تغيّر ، نحو « حَوقَل » . إلاّ[2] أن تدغم في ياء فإنها تقلب ياء ، نحو قولك : «هؤلاء مُصطفَيّ» .

وإن كانت ضمّة ثبتت أيضاً ولم تغيّر ، نحو «طُومار»[3] . إلاّ أن تُدغم في ياء مبدلة من واو ، أو غيرِ مبدلة ، فإنها تقلب ياء نحو «بيّاع» «فُوْعال» من البيع . وإن كان قبلها ضَمّة قلبت ياء ، والضمّةُ التي قبلها كسرةً ، نحو «مَرْمِيّ» و «عُصِيّ» . وقد تقدّم ذكر ذلك.

---

(١) سقط من المتن حتى قوله «نحو عجائز» . وألحقه أبوحيان بالحاشية .
(٢) سقط من المتن حتى قوله «هؤلاء مصطفَيّ» وألحقه أبو حيان بالحاشية .
(٣) الطومار : الصحيفة .

وإن كانت كسرة فإنها تقلب ياء نحو «بَهالِيل». ما لم تكن الواو صغير جماعة أو علامة جمع، فإنك تبدل الكسرة ضمّة كي تصحّ الواو، فلا يتغيّر الضمير ولا العلامة، نحو قولك «هؤلاء قاضُونَ» و«هؤلاء يقضُونَ». الأصل «قاضِيُونَ» و «يَقضِيُونَ». فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت، فالتقى ساكنان ـ الواو والياء ـ فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحوّلت الكسرة ضمّة لتصحّ الواو. و [ما] لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها إذا كانت كذلك ثبتت ولا تغيَّر لتشبثها بالحركة نحو «اعلِوّاط» مصدر «اعلوّطَ»؛ ألا ترى أنّ الواو التي بعد الكسرة زائدة ساكنة، ولم تنقلب ياء. وقد جاء من ذلك شيء مقلوباً، إلاّ أنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو «ديوان» أصله «دِوّان» بدليل قولهم في الجمع «دَواوين»(1) والواو الأولى من «دِوّان» ساكنة زائدة، لأنه قد تقدّم الدليل على أنّ الأول من المضعّفين زائد.

وإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون طرفاً أو غير طرف. فإن كانت طرفاً فلا تخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً ثبتت ولم تغيَّر نحو «حِنطأو»(2). وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو كسرة أو ضمّة. فإن كانت فتحة ثبتت نحو الواو المبدلة من

---

(1) وقالوا: اجلوّاذ واجليواذ. اللسان (جلذ).

(2) الحنطأو: العظيم البطن.

ألف «حُبْلَى» إذا وقفت فقلت «حُبلَوْ»[1] . وإن كانت كسرة قُلبت ياء نحو «قُلَيْسيَة» في تصغير «قَلَنْسُوة» على أحد الوجهين ، وتاء[2] التأنيث هنا غير معتدّ بها . وإن كانت ضمّة قلبت الواو ياء والضمة كسره ، نحو قولك «ياقَمَحْدِي» في ترخيم «قَمَحدُوَة» على لغة من لا ينوي ردّ المحذوف . إلا أن تكونَ الكلمة مبنيّة على تاء التأنيث فإنّ الواو لا تغيَّر نحو «قَلَنسُوة» . ولو لم تُبْنَ الكلمة على التاء هنا ، ولم يُعتدّ بها ، لقيل «قَلَنْسِيَة» . أو تكون الواو [٥٧ب] علامة جماعة، أو ضميرها ، فإنها تثبت ولا تغيّر ، محافظة على الواو لأنها لمعنى ، نحو قولك «زيدُونَ» و «يضربُونَ» .

وإن كانت الواو غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين[3] ، أو بين متحرّك وساكن[4] . فإن كانت بين ساكنين ثبتت ولم تغيّر ، نحو «عِثْوَلّ»[5] ، إلاّ أن يدغم فيها ياء فإنها تقلب ياء[6] نحو «بِيَّاع» على

---

(١) في المتن «فلا يخلو أن تكون الحركة كسرة أو ضمة ، إذ لا تحفظ زائدة متحركة فتحة في الطرف» . وقد صوبها أبو حيان في الحاشية كما أثبتنا .

(٢) سقط «وتاء التأنيث هنا غير معتدّ بها» من المتن وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٣) ألحق أبو حيان بالحاشية عن نسخة أخرى ههنا . «أو بين متحركين» وهو محال .

(٤) كذا، والصواب «أو بين ساكن ومتحرك» .

(٥) العثول : القدم المسترخي .

(٦) ألحق ههنا أبو حيان عن إحدى النسخ : «فتقول في مثل عثولّ من البيع : بيّعّ . وإن كان» .

وزن «فِعْوال» من البيع . وإن كانت بين ساكن ومتحرّك ثبتت أيضاً. ولم تغيّر ، نحو «جَهْوَر» . إلاّ أن تكون مضمومة نحو «تَجَهْوُر» فإنه يجوز همزها في أحد الوجهين[1] . أو تدغمَ فيها الياء فإنه يلزم قلبها ياء نحو «فَعْوَل» من البيع تقول فيه «بيّع» والأصل «بَيْوَع».أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لانظير له في الآحاد ـ وقد كانت ساكنة في المفرد المدّ ـ فإنه يلزم قلبها همزة نحو «عجائز» . أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أيضاً . وقد تقدّم الألف ياء أو واو ، فإنه يلزم قلبها همزة نحو «سَوائد» و «بَيائع» جمع «سَوّد» و «بَيّع» ، على وزن «فَعْول» من السُّودَد والبيع

مالم تصحَّ[2] في المفرد في موضع يجب إعلالها فيه ، أو لم تكن قريبة من الطرف ، فإنه لايجوز همزها ،نحو «ضَياوِن»جمع«ضَيْوَن»[3]،و«بَياوِيع» جمع «بِيّاع» على وزن «فِعْوال»[4] . وقد تقدّم ذكر ذلك في البدل .

---

(١) انظر ص ٣٣٥ - ٣٣٧

(٢) ف : مالم يصح .

(٣) الضيون : ذكر السنور .

(٤) في المتن «فعّال» وفي الحاشية : «لعله فيوال» . وفي المبدع : «فعوال» .

باب الألف (١)

وأما الألف فإنها أبداً ساكنة ، ولا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها ، أو لاتجتمع . فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو «حُبْلَى القوم» . إلاّ أن يكونَ الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياء ولاتحذف. فتقول في تثنية «حُبلَى» :«حُبْلَيانِ» . ولايجوز أن تقول «حُبْلانِ» لئلاّ يُتوهّم أنه تثنية «حُبْل» ، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف ، نحو «جُمادَى» فيقولون في تثنيته «جُمادانِ» والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلاّ «جُمادَيانِ» ، وبه وَرَدَ السماعُ . قال(٢) :

* شَهرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنهْ *

وقد حُذفت في لفظتين شذّتا وهما «ضَبَغْطَرَى»(٣) و «قَبَعْثَرَى»(٤) قالوا في تثنيتها : «ضَبَغْطَرانِ» و «قَبَعْثَرانِ» .

---

(١) سقط العنوان من المتن وأثبت في الحاشية .

(٢) ينسب الرجز إلى امرأة من فقعس . الخزانة ٣ : ٣٣٨ - ٣٤٠ والانصاف ص ٧٥٥ . ورواية ف : «وجماديين» . والتصويب من الخزانة والانصاف .

(٣) الضبغطرى : الرجل الشديد . (٤) القبعثرى : العظيم الشديد .

أو يكونَ الساكن الياء الأولى من يائي النسب،فإنها تُقلب معها واواً، فيما هو على أربعة أحرف ، ولم[1] تتوالَ فيه الحركات ، ويجوز فيه الحذف ، فيقال في النسب إلى «حُبْلَى» : «حُبْلِيّ»و«حُبْلَوِيّ»[2]. وأما مازاد على أربعة أحرف فلا يجوز فيه إلاّ الحذف .

أو يكونَ الساكن ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة ولا تحذف نحو «رسائل» في جمع «رسالة» . وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل . وقد تُقلب الهمزة ياء ، إذا وقعت بين ألفين ، للعلّة التي تقدّم ذكرها في فصل[3] الياء .

وإن لم تجتمع مع ساكن فلا يخلو من أن تكون الحركة التي قبلها فتحة أو ضمّة أو كسرة[4] . فإن كانت فتحة ثبتت ولم تتغيَّر نحو «رسالة» . إلاّ[5] أنه يجوز فيها إذا كانت طرفاً في الوقف أن تبدل ياء أو واواً أو همزة . فتقول «حُبلأْ» و «حُبلَوْ» و «حُبلَيْ» . إلاّ ماجاء من ذلك شاذّاً ، قد حُذفت فيه الألف واجتزئ بالفتحة عنها ، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه ، نحو

---

(١) سقط «ولم تتوال فيه الحركات» من المتن وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ.
(٢) ف : حبلوي .
(٣) كذا . والصواب باب
(٤) سقط «أو كسرة» من المتن ، وألحقه أبو حيان بالحاشية .
(٥) سقط من المتن حتى قوله «وحبلى» وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ .

«عُلَبِط»[1] و «عُكَمِس»[2] وأمثال ذلك ، أو في ضرورة شعر نحو قوله[3] :

ألا ، لابارَكَ اللهُ ، في سُهيلٍ إذا ما اللهُ بارَكَ ، في الرِّجالِ

فحذف الألف من «الله»[4] لإقامة الوزن .

وإن كانت ضمّة قُلبت واواً نحو «ضارَبَ» ، إذابنيته للمفعول فإنك تقول فيه «ضُورِبَ» .

وإن كانت كسرة قُلبت ياء ، نحو «شَمالِيل» في جمع «شملال»[5].

---

(١) العلبط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد (٢) العكمس : المتراكم الظلمة من الليل .
(٣) الخصائص ٣ : ١٣٤ واللسان والتاج (أله) والشاهد في صدر البيت لا عجزه .
(٤) في صدر البيت . (٥) الشملال : الناقة السريعة .



باب

القلب والحذف على غير قياس



باب

القلب والحذف ، في غيرِ حروف العلّة ، أو في حروف العلّة في خلاف ما تضمَّنه الباب المتقدّم ، مما يُحفظ ولا يُقاس عليه .

[القلب على غير قياس]

فالمقلوب على قسمين :

قسم قلب للضرورة نحو قولهم «شواعي» في «شوائع» في الشعر، قال[١]:

وكأنّ أُولاها كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبَت على شُزُنٍ، فهنَّ شَواعي

يريد : «شوائع» أي : متفرِّقات . ونحو قول الآخر[٢] :

* مَروانُ مروانُ أخو اليَومِ اليَمي *

---

(١) الأجدع بن مالك الهمداني من أصمعية له . الأصمعيات ص ٦٥ والمنصف ٢ : ٥٧ والجمهرة ٣ : ٣ واللسان والتاج (شيم) و (شزن) . وفي حاشية ف : «الجوهري : الشزن الكعب يلعب به». وفيها أيضاً بخط أبي حيان : «البيت للأجدع بن مالك، أنشده الجوهري : وكأنّ صَرعَيْها ووجدت بخط الشاطبي : الشَّزْن . الناحية . وصوابه وكأنصرعاها..». يصف خيلاً مغيرة .

(٢) الرجز لأبي الأخزر الحمّانيّ . الكتاب ٢ : ٣٧٩ وشرح شواهد الشافية ص ٦٩ . والخصائص ١ : ٦٤ و ٢ : ٧٦ - ٧٧ .

يريد : «اليَوِم» أي : الشديد ، لأنه مشتقّ من «اليوم»، لكنه قَلَب[1]

وقسم قُلب توسّعاً ، من غير ضرورة تدعو إليه ، لكنه لم يطّرد عليه فيُقاسَ ، وذلك نحو قولهم[2] «لاثٍ» و «شاكٍ» ، والأصل «شائكٌ» و «لائثٌ» ، لأنّ «لائثاً» من «لاث يلوث» ، و «شائك» مأخوذ من «شَوكة السلاح» . ونحو قولهم «قِسِيّ» في جمع «قَوس». وقياس جمعها «قُؤوس» ، نحو قولهم «فَوج وفُؤوج» . ونحو قولهم «رَعَمْلِي لقد كان كذا» يريدون : «لَعَمْرِي» .

ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا ، لسعته . حتى إنّ يعقوب [٥٨أ] قد أفرد كتاباً في «القلب والإبدال»[3] .

فإن قيل : إذا كان ، من السّعَة والكثرة ، بحيث يتعذّر ضبطه فينبغي أن يكون مقيساً ! فالجواب أنه ، مع كثرته ، من أبواب مختلفة ، لم يجئ منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه ، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك .

فإن قال قائل : إذا جاءت الكلمة في موضع على نظمٍ ما ، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر ، فبِمَ يُعلم أنّ أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه. بل لقائل أن يقول : لعلهما أصلان وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبه !

---

(١) ف : قلب . (٢) انظر ص ٥١٠ - ٥١١ . (٣) نشره هفنر في ليبسيغ عام ١٩٠٥م.

فالجواب أنَّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء :

أحدها : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل ، والآخر مقلوباً منه ، نحو «لَعَمْري» و «رَعَمْلِي» . فإنَّ «لعمري» أكثر استعمالاً . فلذلك ادَّعينا أنه الأصل .

والثاني : أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد ، ويكون النظم الآخر أقلَّ تصرُّفاً ، فيعلم أنَّ الأصل هو الأكثر تصرّفاً ، والآخر مقلوب منه . وذلك نحو «شوائع» فإنه أكثر تصرُّفاً من «شواعي» ، لأنه يقال «شاع يَشيع فهو شائع» ، ولا يقال «شَعَى يَشعى فهو شاعٍ» . فلذلك كان «شوائع» الأصل .

والثالث : أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلاّ مع حروف زوائد تكون في الكلمة ، والآخر يوجد للكلمة مجرّداً من الزوائد . فإن سيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد ، وجعل الآخر مغيَّراً منه ، لأنَّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها ، كما أنَّ القلب تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير . وذلك نحو «اطمأنَّ وطأمَنَ» فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم ، و «اطمأنَّ» مقلوباً منه لما ذكرنا . وخالف الجرميُّ في ذلك ، فزعم أنّ الأصل «اطمأنّ» بتقديم الميم على الهمزة . وهو الصحيح عندي لأنَّ

أكثر تصريف الكلمة أتى عليه . فقالوا «اطمأنَّ ويَطمئِنُّ ومطمئِنٌّ» كما قالوا «طأْ مَن يُطأ مِنُ فهو مُطأمنٌ» ، وقالوا «طُمأنينة» ، ولم يقولوا «طُؤَمنينة» .

والرابع : أن يكون في أحد النظمين ما يَشهد له أنه مقلوب من الآخر ، نحو «أيِس» و «يَئِسَ» . الأصل عندنا «يئس» ، و «أيس» مقلوبٌ منه ، إذ لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله ، وأن يقال «آسَ» . فقولهم «أَيِس» دليل على أنه مقلوب من «يَئسَ» . ولذلك لم يعلّ كما لم يعلّ «يئسَ» . ولا ينبغي أن نجعل «أيس» أصلاً ونجعل تصحيحه شاذّاً ، لأنّ القلب أوسع من تصحيح المعتلّ وأكثر .

فهذه جملة الأشياء التي يُتوصَّل بها إلى معرفة القلب . فأما إذا كان للكلمة نظمان ، وقد تصرّف كلٌّ واحد منهما على حد تصرُّف الآخر ، ولم يكن أحدهما مجرَّداً من الزوائد والآخر مقترناً بها ، ولم يكن في أحد النظمين مايشهد له بأنه مقلوب من الآخر ، فإنّ كلَّ واحد منهما أصل بنفسه . وذلك «جَذَبَ» و «جَبَذَ» ، لأنه يقال «يَجذِبُ» و «يَجبِذُ» ، و «جاذبٌ» و «جابذٌ» ، و«مَجذُوبٌ» ، و «مَجبوذٌ» . و «جَذْبٌ» و «جَبْذٌ» .

[الحذف على غير قياس]

والحذف على غير قياس يكون في : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء ، والطاء .

حذف الهمزة

حُذفت الهمزة من قولنا «الله» . أصله في أحد قولي سيبويه «إلَـٰهٌ»، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وصارت الألف واللاّم عوضاً منها.

وحذفت من «أُناس» فقالوا «ناس»(١) .

وحذفت من «خُذْ» و «كُلْ» و «مُرْ» . والأصل «اؤْخُذْ ، اؤْكُلْ ، اؤْمُرْ» ، لأنها من الأخْذ والأكْل والأمْر. فلمّا حذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل ، لزوال الهمزة الساكنة.

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي : «ذكر أبو جعفر الطوسي في تفسيره [التبيان ١ : ٦٧] عن بعضهم أن الناس لغة غير أناس ، وأنه سمع العرب تصغره : نُوَيس . ولو كان أصله أناساً لقيل في التصغير : أُنيس ، فردّ إلى أصله . واشتقاق الناس من النوس وهي الحركة : ناس ينوس نوساً إذا تحرّك والنوس : تذبذب الشيء في الهواء . ومنه : نوس القرط في الأذن لكثرة حركته ...» .

وحذفت من «سَلْ»[1] . والأصل «اسألْ» ، لأنه من السؤال .

وحذفت من «أب» فقالوا «يابَا فلانٍ» . قال أبو الأسود الدؤلي[2] :

يابا المُغيرةِ ، رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ   فرَّجتُهُ بالمكرِ منّي ، والدَّها

وحكى أبو زيد : «لاباكَ» يريدون : «لا أباكَ» .

وحذفت أيضاً من مضارع «رأيت» فقالوا «يرَى» و «ترَى» فألزموها

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : « لايتعيّن أن يكون المحذوف في (سل) همزة ، لأن سيبويه حكى في كتابه في باب التصغير - في باب ما ذهبت عينه ٢ : ١٢٢ - مانصه : ومن ذلك [أيضاً] (سل) لأنه من سألت . فإنحقرته قلت : سؤيل . ومن لم يهمز قال : سُوَيل . لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف . أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول : سِلْتُه فأنا أسالُ ، وهو مَسُول إذا أراد المفعول . انتهى كلام سيبويه . وقد حكى سيبويه في القلب أنَّ ألف (سالَ) مبدلة من همزة وأنشد :

* سالتْ هُذَيلُ رَسولَ اللهِ فاحشةً *

وإنما ذلك ... ويلحظ من كلام سيبويه أن عين سلْ تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون همزة ، والثاني أن تكون واواً . فلا ينبغي لابن عصفور ألاّ يحتمل ...».

(٢) صدره وحده في حاشية سر الصناعة ١ : ١٣٣ . والبيت كله نسب في مطبوعة شمس العلوم ١ : ١٨ إلى الأسود ، وروي فيها بتقديم وتأخير أفسدا روايته وعروضه وقافيته . وهو من مقطوعة في مستدرك ديوان أبي الاسود ص ١٣١ وشرح نهج البلاغة ٤ : ٣٢٨ . وانظر التمام ص ١٣٦ .

التخفيف . وربما أجروها على الأصل عند الضرورة [1] ، قال سراقة الهذلي[2]:

أُرِي عَيْنيَّ ما لم تَرْأَياهُ كِلانا عالمٌ ، بالتُّرَّهاتِ

وحكى أبو زيد «سُؤته سَوايَةً» والأصل «سَوائِيَة» كـ «رفاهية» فحذفت الهمزة .

وحذفت أيضاً من «بُراء» والأصل «بُرَآء» .

وحذفت أيضاً من «أشياء» على مذهب الأخفش والفرّاء ، لأنّ أصلها عندهما «أشيئاء» . [٥٨ب] وقد تقدَّم إبطال مذهبيهما .

حذف الألف

حذفت الألف في «أمَ واللهِ لأفعلنّ» يريدون «أما والله» . وربما حُذفت في الوقف تخفيفاً . قال لبيد[3] :

---

(١) كذا ؛ وليس إجراؤها على الأصل ضرورة شعرية ، وإنما هو لغة تيم الرباب، انظر اللسان والتاج (رأى) .

(٢) كذا ؛ وسراقة بن مرداس هو من الأزد . الخصائص ٣ : ٥٣ وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢ - ٣٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٧٦ وأنساب الأشراف ٥ : ٢٣٤ وديوان سراقة ص ٧٨ والمغني ص ٢٢٧ وشرح شواهده ص ٢٣٣ وشمس العلوم ١ : ١٨ .

(٣) ديوانه ص ١٩٩ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ - ٢١٢ والكتاب ٢ : ٢٩١ ومجاز=

وقَبيلٌ ، من لُكيزٍ ، حاضر   رهطِ مَرجومٍ ، ورهطِ ابنِ المُعَلْ

يريد : ابن المعلّى . وقال أبو عثمان المازنيّ ، في قول الله تبارك وتعالى ﴿ يا أبتَ ﴾[1] : يريد : يا أبتاه . وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابيّ وغيرهما[2]:

فلستُ بمدْرِكٍ مافات منّي   بِلَهْفَ ، ولا بلَيت ، ولالوَانّي

أراد «بلهفا» ثم حذفت الألف .

وحذف الألف على الجملة قليل .

حذف الواو

حذفت الواو لاماً في أشياء صالحة : فحذفت في «غد» والأصل «غَدْوٌ» . قال الراجز ـ فاستعمله على الأصل ـ[3] :

= القرآن ص ١٦٠ وأمالي ابن الشجري ٣:٨٣ والعيني ٤:٥٤٨ والخصائص ٢ ٢٩٣ وشمس العلوم ١ : ١٨ .

(١) الآية ٤ من سورة يوسف . وفتح التاء قراءة ابن عامر وأبي جعفر . التبيان ٦ : ٩٤ والبحر المحيط ٥ : ٢٧٩ .

(٢) الخصائص ٣ : ١٣٥ والانصاف ص ٣٩٠ والعيني ٤ : ٢٤٨ والخزانة ١ ٦٣ واللسان والتاج (لهف) وشمس العلوم ١ : ١٨ .

(٣) المنصف ١ : ٦٤ و ٢ : ١٤٩ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٩ - ٤٥١ وإنباه الرواة ١ : ٢٤٩ و ٢٥٢ وشمس العلوم ١ : ١٩ و ٢٤ . يخاطب الراجز سائقي ناقته فينهاهما عن =

لا تَقلُواها ، وادلُواها دَلوا   إنَّ مع اليومِ أخاهُ ، غدْوا

وقالوا «حَمٌ» وأصله «حَمَوٌ» بدليل قولك «حموك» فحذفت الواو . وحذفت أيضاً من «أب» و «أخ» لأنهما من الواو ، لقولهم «أبوان» و «أخوان» . وحذفت من «هَنٍ» وهو من الواو ، لقولهم «هَنَوات». وحذفت من «ابن» لأنه من «البُنُوّة» وحذفت من «اسم»[1] لأنه من «السموّ» عندنا . وحذفت في «كُرة» لقولهم «كروتُ بالكرة». وحذفت من «قُلَة» وهو أيضاً من الواو ، لقولهم «قَلَوتُ بالقُلَة» . وحذفت من «ثُبَة» اسم الجماعة من الناس[2] وغيرهم ، ومن«ظُبَة» طرف السيف، وهما من الواو حملاً على الأكثر. بذلك وصّى أبو الحسن الأخفش. وكذلك «بُرَة»[3] و«كِفَة»[4].

= طردها ، ويأمرهما بأن يسوقاها سوقاً رفيقاً ، ونسب البيهقي الرجز في المحاسن والمساوىء ٢ : ١٢٣ إلى رؤبة .

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان : «المهاباذيّ : في الاسم لغات : اسم وسِمٌ وسُمٌ وسُماً وسِماً . ومن قال سِمٌ فهو عنده من سمى يسمي سمياً . فكسر السين ليدل على أنّ المحذوف ياء » .

(٢) سقط «من الناس» من المتن وألحق بالحاشية ، وفيها من «الثابتين» .

(٣) البرة : حلقة تجعل في لحم أنف البعير .

(٤) كذا ! ومثله في المبدع . والكفة من الوكف فالواو المحذوفة هي فاء وليست لاماً . ولعل الصواب «عِضَة» أو «سَنَة» .

حذف الياء

حذفت الياء من «يد» و أصله «يَدْيٌ» لقولك «يَدَيتُ إلى فلان يداً» أي : أهديت إليه معروفاً . ومن ذلك «مِائة» أصلها «مِئْيَةٌ» فحذفت الياء . يدلّ على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم «أَخذتُ مَأْياً» يريدون «مائة» . وهذه دلالة قاطعة . وحذفت من «دم» والأصل «دَمَيٌ» لقولهم «دَمَيانِ» . قال الشاعر[1] :

فلو أنّا ، على حَجَرٍ ، ذُبِحنا جَرَى الدمَيان ، بالخَبَرِ اليَقينِ

ومنهم من يقول «دَمَوانِ» ، وهو قليل . وهو ، على هذه اللغة ، من باب ما حُذف منه الواو . وقال بعضهم «دَمانِ»[2] .

حذف الهاء

حُذفت[3] الهاء من «شفة» وأصلها «شَفَهَةٌ» . ولذلك قيل في التحقير:

---

(١) علي بن بدال السلمي ، وقيل هو غيره ، وقد خرجنا البيت في شرح اختيارات المفضل ص ٧٦٢ .

(٢) زاد أبو حيان في حاشية ف : «المهاباذي» : (اثنان) من ثنيت لأن الثاني مبنيّ على الواحد فاللام ياء ، وهي محذوفة ، وكان في الأصل ثني ، فلما حذفوا اللام عوضوا كـ (ابن) . وقال أيضاً : (ابن) أصله بَنَوٌ كـ (قَبَس) يدل عليه بنون وبنات . وزعم الزجاج أنه (فِعْلٌ) فأصله بِنْو كـ (عِدل) وأعدال . ولايدل جمعه على (أفعال) على أنه فِعل لقولهم جبل وأجبال ، ولا (بِنْتٌ) لوجوب أن يقال في الأخ إنه فُعْل لقولهم أُخْت» .

(٣) زاد أبو حيان في حاشية ف : «المهابادي» في شرح اللمع : أما (است)فالأصل ستهة ،=

«شُفَيهة» ، وفي التكسير: «شِفاه» ، وفي الفعل : «شافهتُ فلاناً» ، وفي المصدر: «المشافهة» . وحُذفت من «عِضَة» في إحدى اللغتين وأصلها «عِضَهَةٌ» ، لقولهم «جَمَلٌ عاضهٌ»[1] إذا أكل العِضَةَ . ومن قال[2]:

هذا طَريقٌ ، يأزِمُ المآزِما   وعِضَواتٌ ، تَقطَعُ اللَّهازما

فأصلها عنده «عِضَوةٌ» . وقالوا «فم» وأصله «فُوْهٌ» .وقد تقدَّم ذكره . ومن

= فالمحذوف الهاء التي هي لام ، لقولهم أستاه وسُتاهيٌ وستهم وامرأة ستهاء فكأنهم استثقلوا الهاء ، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء ، فيصير كاجتماع هاءين . فصار ستهه في استثقال بمثابة اجتماع المثلين ، وتعذّر الادغام فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه ، ثم حذفوا اللام لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى ، وتبعت الأصل في الحذف ، لئلاّ يظن أنها عوض كالتاء في برة وسنة . فلما بقي (ســت) عوضوا الهمزة فقالوا : است . ومن العرب من لا يعوض فيقول : ست . قال أبو رميض العنبري :

يَسيلُ على الحاذينِ والسَّتِ حَيضُها   كما صَبَّ فوقَ الرجمةِ الدَّمَ ناسكُ

وقال آخر :

شأنكَ قُعينٌ ، غثُّها ، وسَمينُها   وأنتَ السَّتُ السُّفلَى إذا دُعيتْ نَصرُ

وحذفوا العين فقالوا : سه والسه» . قلت : البيتان في اللسان والتاج (سته) .ونسب الأول إلى ابن رميض ، وروي الثاني : السَّهُ السفلى .

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «ولقولهم جمعاً : عِضاهٌ وعِضاهيّةٌ» .

(٢) الكتاب ٢ : ٨١ والمنصف ١ : ٥٩ و ٣ : ٣٨ وشمس العلوم ٢ : ٢٠ والكامل ص ٧٨٨ .

ذلك «شاةٌ» . وأصلها «شَوْهَةٌ»[١] فحذفت الهاء ، لقولهم في تحقيرها «شُوَيهة»[٢] ، وفي تكسيرها «شياهٌ» ، وبدليل ماحكاه أبوزيد من قولهم «شَوَّهتُ شاةً» أي : اصطدتها[٣] .

حذف النون

حذفت النون من «مُذْ» بدليل قولهم في اللغة الأخرى «مُنْذُ» . وقالوا «دَدٌ» وأصله على قولٍ «دَدَنٌ» . وقالوا «فُلٌ» وأصله «فلان»[٤] .

حذف الباء

حذفت من «رُبَّ» فقالوا «رُبَ»[٥] في معناها . قال الشاعر[٦] :

---

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : بسكون الواو ، وهو أقيس . وحذفت الهاء ! وتحركت الواو لتطرفها فانقلبت ألفاً . وقيل : الواو متحركة في الأصل فانقلبت لتلك الحركة» .

(٢) علق عليه في حاشية ف بما يلي : « قولهم في الجمع (شاء) قيل قلبت الواو ألفاً والهاء همزة مثل ماء . وقيل : هو أصل آخر والمعنى متحد . وقالوا (أشاوى) وهو أصل ثالث لا واحد له من لفظه »

(٣) زاد في حاشية ف «وحذفت من (لست) ومن (سنة) في أحد القولين» .

(٤) زاد في حاشية ف « وفي (أنَّ) و (إنَّ) فقالوا (أنْ) و (إنْ) بسكون النون» .

(٥) في حاشية ف «وقرى» : رُبَما» . يشير إلى الآية ٢ من سورة الحجر .

(٦) أبو كبير الهذلي . ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ واللسان والتاج (هضل) . والقذال : مابين الأذنين والقفا . والهيضل : الجماعة من المتسلحين أمرهم واحد .

أزُهيرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ رُبَّ هَيضَلٍ لَجِبٍ لَفَفتُ بِهَيضَلِ

حذف الحاء

حُذفت من « حِرٍ » . وأصله « حِرْحُ » بدليل قولهم في تحقيره «حُرَيحٌ» ، وفي تكسيره «أحراح» . قال الراجز[1] :

إنّي أقودُ جَمَلاً ، مِمْراحا ذا قُبَّةٍ ، مَملُوءةٍ أحراحا

حذف الخاء

حذفت الخاء من «بَخٍ»[2] . والأصل «بَخّ» ، قال الشاعر[3] :

بينَ الأشجِّ وبينَ قيسٍ باذخٌ بَخْبَخْ ، لوالدِهِ ، وللمَولُود

ويدلّ على أنَّ أصله التثقيل قول العجّاج[4] :

* في حَسَبٍ بَخٍّ ، وعِزٍّ أقعَسا *

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٨ واللسان (حرح) وشمس العلوم ١ : ١٩ .
(٢) في حاشية ف : «كلمة تقال عند استلطاف الشيء ، بَخٍ بَخٍ وبَخْ بَخْ» .
(٣) أعشي همدان . الصبح المنير ص ٣٢٣ واللسان والتاج (بخبخ) وشمس العلوم ١ : ٢٠ .
(٤) ديوان العجاج ص ٣٢ وشمس العلوم ١ : ٢٠ .

حذف الفاء

قالوا في التضجُّرِ «أفْ» خفيفاً . وأصله التشديد ، لأنّهم يقولون في معناها «أفّ» بالتشديد . وحذفت من «سوف» فقالوا «سَوْ أَفعل» روى ذلك أحمد بن يحيى[1] عن البغداذيين[2] .

حذف الطاء

حذفت الطاء في «قطْ» ، لأنه من «قَططتُ» أي قطعتُ ، لأنّ معنى قولك «مافعلته قط» أي فيما انقطع من عمري .

* * *

فهذه جملة كافية من المحذوف على غير قياس[3] .

(١) مجالس ثعلب ص ٣٨٣ والانصاف ص ٦٤٦ .

(٢) كذا ؛ والمشهور أن هذا المذهب هو مذهب الكوفيين وينسب إلى الكسائي. انظر حاشية الأمير ١ : ١٢٢ وحاشية الدسوقي ١ : ١٥٠ - ١٥١ وما يقابلها في المغني . وانظر الانصاف ص ٦٤٦ .

(٣) هنا ينتهي الخرم في م

الإدْغَامُ



باب الإدغام

الإدغام هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ووضعك إيّاه بهما موضعاً[1] واحداً. وهو لا يكون إلا في المِثلَين أو المُتقارِبَين[2].

والسبب في ذلك أنّ النطق بالمِثلين ثقيلٌ، لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعّفُ مرّتين، فيكثر العمل [٥٩أ] على العضو الواحد. وإذا كان الحرفان غَيرَين لم يكن الأمر كذلك، لأنّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر. وأيضاً فإنّ الحرفين إذا كانا مِثلين فإنّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، فلا يَتسرّحُ اللسان بالنطق كما يَتسرّحُ في الغَيرَين، بل يكون في ذلك شَبيهاً بمشي المقيّد. فلمّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة، ليقلّ العمل، ويخفّ النطق بهما على اللسان.

وأما المتقاربان فلتقاربهما أُجريا مُجرى المِثلين، لأنّ فيهما بعض الثقل؛ ألا ترى أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المِثلين تُعمل العضو الواحد

---

(١) م «وتضعه بهما موضعاً». وانظر شرح الشافية ٣: ٢٣٣ - ٢٣٨ وشرح المفصل ١٠: ١٢٠ - ١٢١.

(٢) م: في مثلين أو متقاربين.

مرّتين . فكأنّ العمل باقٍ في العضو لم ينتقل . وأيضاً فإنك تردّ اللسان إلى ما يَقربُ من مَخرج الحرف الأوّل ، فيكون في ذلك عُقلة للسّان(1) ، وعدم تسريح له في وقت النطق بهما . فلمّا كان فيهما من الثقل هذا القدر فُعِلَ بهما ما فُعِل بالمِثلين ، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ، ليخفّ النطق بهما .

فهذا الباب إذاً ينقسم قسمين : إدغام المِثلين ، وإدغام المتقاربين .

---

(1) م : فيكون ذلك عقلة اللسان .

ذكر ادغام المثلين[1]

اعلم أنَّ كلَّ مِثلين قد يُدغمان إلاّ الألفين والهمزتين . أما الألف فلم يمكن الإدغام فيها[2]، لأنه لا يدغم إلاّ في متحرّك ،والألف لا تتحرّك . وأما الهمزة فثقيلة جدّاً ، ولذلك يُخفّفها أهل التخفيف منفردة . فإذا انضمَّ إليها غيرها ازداد الثقل ،فألزمت[3] إحداهما البدل ، على حسب ما ذُكر في باب[4] تسهيل الهمز[5] ، فيزول اجتماع المِثلين فلا يُدغم إلاّ أن تكونا[6] عينين نحو « سأّل » و « رأّس » فإنك تدغم ولا تبدل ، لما ذكرناه من أنك لو أبدلت إحداهما لاختلفت[7] العينان ، والعينان أبداً في كلام العرب لا يكونان إلاّ مثلين . وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على[8] ماحكي عن ابن أبي إسحاق[9]،

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٠٧ – ٤١١ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٩ – ٢٥٠ وشرح المفصل ١٠ : ١٢١ – ١٢٣ والهمع ٢ : ٢٢٥ – ٢٢٨. (٢) م : فيها . (٣) م فالتزمت

(٤) سقط من م . (٥) كذا ! ولم يتقدم لتسهيل الهمز باب . وانظر ص ٣٣٦ و ٣٨٠ . (٦) م : يكونا .

(٧) م : لاختلف . (٨) سقط من م حتى قوله «يحققون الهمزتين» .

(٩) وهو عبدالله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي الذى هجاه الفرزدق . الخزانة ١ : ١١٥ .

وناس معه ، من أنهم كانوا يحقّقون الهمزتين ، إذا كانتا في كلمتين نحو «قرأ أبوك» لأنه يجتمع لهم مثلان. وقد[1] تكلّمت العرب بذلك وهو رديء.

فعلى هذا إذا اجتمع لك مثلان ، وكان المثلان مما يمكن الإدغام فيهما[2] ، فلا يخلو من أن يكون الثاني منهما متحركاً أو ساكناً . فإن كان الثاني متحركاً فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو[3] من أن يكونا حرفي علّة أو حرفين صحيحين ، فإن كانا حرفي علّة فقد تقدّم حكمهما في باب القلب. وإن كانا حرفين صحيحين فلا يخلو من ان يجتمعا في اسم أو في فعل

فإن اجتمعا في فعل[4] فالإدغام ليس إلاّ . فإن كان الأول من المثلين ساكناً أدغمته في الثاني ، من غير تغيير ، نحو «ضرّب» و «قطّع» . وإن كان الأول منهما متحركاً فإما[5] أن يكون أولاً في الكلمة أو غير أول . فإن كان غير أول سكّنته بحذف الحركة منه ـ إن كان ماقبله متحركاً أو ساكناً[6] هو حرف مدّ ولين أو بنقلها إلى ما قبله، إن كان ساكناً غير حرف مدّ ولين[7] . وحينئذ تدغم ، نحو «ردّ» و «احمرّ» و «استقرّ» و«احمارّ» . الأول من المثلين في الأصل متحرّك ؛ ألا ترى أنك إذا رددت الفعل إلى

(١) سقط من م حتى قوله «لك مثلان» . (٢) سقط من م .
(٣) سقط من م حتى قوله «حرفين صحيحين» . (٤) سقط من م .
(٥) سقط من م حتى قوله «غير أول» . (٦) م : متحرك أو ساكن . (٧) سقط من م.

نفسك تقول «رَدَدْتُ» و «شَمِمْتُ» و «لَبُبْتُ»[1] و «استقرَرْتُ» و «احمَرَرْتُ» و «احمارَرْتُ»[2] ، فتحرَّكَ لمّا زال الإدغام . وإنما سكَّنته لأنّ النيّة بالحركة أن تكون بعد الحرف ، فتجيء فاصلة بين المثلين ، ولايمكن الإدغام في المثلين مع الفصل .

هذا ما لم تكن الكلمة مُلحَقة ، ويكون الإدغام مغيّراً لها ، ومانعاً من أن تكون على مثل ما أُلحقت به . فإنك حينئذ لاتدغم ، نحو «جلبَبَ» و «اسحَنكَكَ»[3] ، لأنهما ملحقان بـ «قَرْطَسَ» و «احرَنجَمَ»[4] . فلو أدغمتَ، فقلت «جلَبَّ» و «اسحَنَكَّ» ، لكنت قد حرّكت ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكنٌ ، وسكّنتَ مافي مقابلته متحرّكٌ ؛ ألا ترى أنك كنت تحرّك العين من «جلبب» وهي في مقابلة الراء من «قَرْطَسَ» ، وتسكِن الباء[5] الأولى وهي في مقابلة طاء «قرطَسَ» ، وتحرّك النون من «اسحنكك» وهي في مقابلة نون «احرنجَمَ» ، وتسكّن الكاف الأولى منها وهي في مقابلة الجيم من «احرَنجَمَ» .

أو يكن[6] أحد المِثلين في أوّل الكلمة أو تاء «افتَعَلَ» . فإن

---

(1) سقط «وشممت ولبت» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(2) سقط من م . (3) اسحنكك الليل : اشتدت ظلمته . (4) احرنجم القوم: اجتمعوا.
(5) م : الياء . (6) في النسختين والمبدع : «أو يكون» .

كان أحد المثلين في أوّل الكلمة فإنه لا يخلو [٥٩ب] من أن يكون الثاني إذ ذاك زائداً ، أو غير زائد . فإن كان زائداً لم تدغم نحو «تَتَذكَّرُ» ، لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت «تَذَكَّرُ» ، لأنه زائد وليس في حذفه لبس . وإن كان الثاني أصلياً فإن شئت أدغمت . وذلك بتسكين الأوّل ، وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمزة الوصل ، إذ لا يُبتدأ بساكن . وإن شئت أظهرت . وذلك نحو «تَتابَعَ» و «اتَّابَعَ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء لم تَحذِف إحدى التاءين[1] كما فعلت ذلك في «تَذَكَّرُ» ؟ فالجواب أنّ التاء[2] هنا أصلٌ ، فلايسهل حذفها. وأيضاً فإنّ حذفها يؤدّي إلى الالتباس[3] ؛ ألا ترى أنك لو قلت «تابعَ»[4] لم يُدْرَ أهو «فاعَلَ» في الأصل أو «تَفاعَلَ» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لم يُدغَم في «تَتَذكَّرُ» وأمثاله ؟ فالجواب أنّ الذي منع من ذلك شيئان :

أحدهما أنّ الفعل ثقيل ، فإذا[5] أمكن تخفيفه كان أولى وقد[6]

---

(١) م : الياءين .
(٢) م : الياء .
(٣) م : الالباس .
(٤) م : بايع .
(٥) م : فمها .
(٦) م : فإن .

أُمكن تخفيفه بحذف أحد[1] المثلين ، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدّي إلى جلب زيادة .

والآخر أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل ، وهمزة الوصل لاتدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً . كمالاتدخل على اسم الفاعل[2] . وليس كذلك «تَتابَعَ» لأنه ماض ، والماضي قد تكون في أوّله همزة الوصل ، نحو «انطلَقَ» و «استَخرج» و «احمرّ» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لم يُلزم[3] «تَتابَعَ» الإدغامَ و«تَتَذكّرُ» الحذفَ ، ويرفض[4] اجتماع المثلين كما رفض ذلك في ردّ[5] ؟ فالجواب أنّ التاء في مثل «تَفاعَلَ» و «تَفَعَّلَ» لا تلزم لأنها دخلت على «فاعَلَ» و «فَعَّلَ» ؛ ألا ترى أنّ الأصل في «تَتابَعَ» : «تابَعَ» . وفي «تَذَكَّرَ» : «ذَكَّرَ»[6] . فلمّا لم يلزم صار اجتماع المثلين غير لازم . ومالايلزم ، وإن كان ثقيلاً ، قد يُحتمل لعدم لزومه ؛ ألا ترى أنّ «جَيَلاً» لم يعلّ لأنّ الأصل

---

(١) م : إحدى .

(٢) في النسختين « على الفعل المضارع أصلاً» . وقد ضرب أبو حيان عليها في نسخة ف ، وصوبها كما أثبتنا .

(٣) سقط «لم يلزم» من م .

(٤) م : ورفض .

(٥) م : رُد .

(٦) ف : وفي تتبّع تَبَّع .

«جَيْئَلٌ»[1] ، والتخفيف المؤدّي إلى النقل عارض فلذلك لم يُلحظ .
ومن أدغم في «اتّابَعَ» وحذفَ في «تَذَكَّرُ» اعتدَّ باجتماع المثلين ، وإن كان ذلك غير لازم ، لأن العرب قد تَعتدُّ بغير اللاّزم ؛ ألا ترى أنَّ الذي قال «لَحْمَرُ جاءني» فحذف همزة الوصل اعتدَّ بالحركة التي في اللاّم ، وإن كان التخفيف عارضاً والأصل «الأحمر» .

وإن[2] كان أحد المثلين تاء «افتعَلَ» نحو «اقتتَلَ» فإنه يجوز[3] فيه الإظهار[4] والإدغام . أما الإظهار فلأنه يشبه اجتماع المثلين من كلمتين ، في أنه لا يلزم تاء « افتعل » أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين ، لأنك تقول « اكتسب » فلا يجتمع لك مثلان . وإنما يجتمع المثلان في «افتعلَ» إذا بُنيت من كلمة عينها تاء نحو « اقتتلَ » و « افتتحَ » . فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا تدغم في «افتعلَ» .

---

(١) الجيئل : الضخم من كل شيء . وهو القبيح أيضاً .
(٢) في م خرم يبدأ هنا وينتهي بقوله « على ثلاثة أحرف أو على أزيد » في ص ٦٤٣ .
(٣) الكتاب ٢ : ٤١٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٥ والمنصف ٢ : ٢٢٢ - ٢٢٦ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٢ .
(٤) كذا! وينقضه نحو اتَّخَذَ واتَّعَدَ واتَّبَعَ ، إذ لا يجوز فيه إلا الادغام . وكان عليه أن يجعل أول الفقرة كما يلي «وإن كان أول المثلين تاء افتعل ...» .

وأما الإدغام فلأنَّ المثلين ، على كلّ حال ، في كلمة واحدة. فتدغم كما تدغم في الكلمة الواحدة .

فإنأظهرت جاز لك في الأول من المثلين البيانُ ، والإخفاء لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام . وإذا أدغمت جاز لك ثلاثة أوجه : أحدها أن تنقل الفتحة إلى فاء «افتعلَ» ، فتحرّك الفاء وتسقط ألف الوصل ثم تدغم ، فتقول «قَتَّل» بفتح القاف . والثاني أن تحذف الفتحة من تاء «افتَعلَ» فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة ، فتحرّك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، فتذهب همزة الوصل لتحرّك الساكن ، ثم تدغم فتقول «قِتَّلُوا» بكسر القاف وفتح التاء . والثالث ـ وهو أقلُّها ـ أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية اتباعاً للكسرة التي قبلها ، فتقول «قِتِّلُوا» بكسر القاف والتاء . وقد حُكي عنهم « فِتِّحُوا » في «افتَتَحُوا» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لمّا تحرّكت فاء الكلمة ذهبت همزة الوصل ، وهلاّ جاز فيها الأمران من : الحذفِ لأجل تحريك الساكن، والإثباتِ ، رعياً للأصل لأنَّ الحركة عارضة كما قالوا «الَحْمَرُ» تارة ، و «لَحْمَرُ» بإذهاب الهمزة أخرى ؟ فالجواب أنَّ الذي سهّل إثبات الهمزة في مثل «الَحمر» أنها مفتوحة فأشبهت همزة القطع ، لأنَّ همزة الوصل بابها أن تكون مكسورة أو مضمومة إن تَعذَّر كسرها .

فمن فتح التاء والقاف قال في المضارع «يَقَتِّلُ» بفتح القاف وكسر

التاء ، لأنّ الاصل «يَقْتَتِلُ» فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي.
ويقول في اسم الفاعل : «مُقَتّل» بفتح القاف وكسر التاء ، وفي اسم المفعول : «مُقَتَّل» بفتحها ، لأنّ الأصل «مُقْتَتِل» و «مُقْتَتَل» ؛ فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها كما نقلت في الفعل .

ومن قال «قِتَّلَ» بكسر القاف وفتح التاء قال في المضارع «يَقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء ، لأنّ الأصل «يَقْتَتِلُ» فسكّن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين ، كما فعل ذلك في الماضي . ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتّباعاً للقاف ، أو على لغة من يقول في مضارع «افتعَلَ» : «يِفْتِعِلُ» فيكسر حرف المضارعة . ومنه قول أبي النجم[1]:

* تَدافُعَ الشّيبِ ، ولم تِقِتّلِ *

ويقول في اسم الفاعل «مُقِتّل» بكسر القاف والتاء . والأصل «مقْتَتِل» فكسر القاف ، بعد تسكين التاء الأولى ، لالتقاء الساكنين . ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر ، فيضمّ القاف اتّباعاً للميم فيقول «مُقُتِّل»، ولا يستثقل الخروج من ضمّة القاف إلى كسرة التاء ، لأنّ بينهما حاجزاً وهو

(١) المنصف ٢ : ٢٢٥ والطرائف الأدبية ص ٦٦ .

التاء الساكنة . [٦٠أ] و [يقول] في اسم المفعول : «مُقِتَّلٌ» بكسر القاف وفتح التاء، لأنَّ الأصل «مُقْتَتَلٌ» ، فسكِّن التاء الأولى وحرِّك القاف بالكسر ،على أصل التقاء الساكنين . ومنهم أيضاً من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمُّ القاف اتّباعاًالميم ،فيقول[1]«مُقُتَّلٌ» بضمّ القاف وفتح التاء .

ومن قال «قِتِّلَ» بكسر القاف والتاء فإنَّ قياس المضارع منه واسم الفاعل واحد ، وإنما يخالفه في اسم المفعول . فتقول في المضارع «يَقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء ، لأن الأصل «يَقْتَتِلُ» فتسكّن التاء الأولى وتحرّك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين . ولا تحتاج إلى إتباع حركةمابعد[2] القافِ القافَ لأنها مكسورة مثلها . وإن شئت أيضاً كسرت حرف المضارعة إتباعاً ، أو على لغةمن يكسر حرف المضارعة من «افتعلَ» ، فتقول[3]«يِقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء التي بعدها[4] وحرف المضارعة . وتقول في اسم الفاعل «مُقِتِّلٌ» بكسر القاف والتاء . والأصل «مُقْتَتِلٌ» فسكّنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين ثم أُدغمت . ولم تحتج إلى إتباع التاء ، لأنَّ حركتها من جنس حركة القاف . وإن شئت ضممت القاف اتّباعاً لحركة

(١) ف : فتقول .
(٢) ف : «قبل» . وقد صوب في الحاشية كما أثبتنا . (٣) ف : فيقول .
(٤) كذا ! والصواب : التاء الثانية ، لأن التاء بعد القاف ساكنة

الميم، كراهية الخروج من ضمّ إلى كسرة،فتقول «مُقُتِّلٌ» . و[تقول] في اسم المفعول «مُقِتِّلٌ» كما تقول في اسم الفاعل . لأنّ الأصل «مُقْتَتَلٌ» ،فسكّنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت ، ثم كسرت التاء الثانية اتّباعاً لحركة القاف . فلا يقع فرق بين اسم الفاعل،على هذه اللغة، واسم المفعول إلاّ بالقرائن . فيكون نظير «مختار» في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول ، حتى يتبيّن بقرينة تقترن به . ومن استثقل الخروج من ضمّ إلى كسر ، من غير حاجز ، ضمّ القاف فقال «مُقُتّلٌ» .

وقياس[1] المصدر في اللغات الثلاث «قِتّالاً» بفتح التاء وكسر القاف ، والأصل «اقْتِتال» . فمن فتح القاف[2] نقل كسرة التاء إليها . ومن كسرها سكّن التاء الأولى وكسر القاف .لالتقاءالساكنين. ومن كسر

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان : « وقياس المصدر أن يقال فيه قَتّالاً بفتح التاء والقاف في لغة من قال قَتَّلَ بفتحها، وقِتّالاً بفتح التاء وكسر القاف في لغة من [قال قِتَّلَ بكسر] القاف وفتح التاء، [وقِتِّيلاً] بكسر القاف والتاء فتنقلب الألف ياء [لاظهار] الكسرة التي قبلها، في لغة من قال قِتِّل بكسر القاف والتاء. فأما قولهم تقّى يتقي. في اتّقى يتّقي ... بحذف الفاء وإبقاء تاء افتعل ويفتعل [فسادٌ] لا يقاس عليه . وإن اجتمعا في اسم . ثبت هذا في نسخة الحسّاف رحمه الله» . يريد أبو حيان أنّ هذا النص ثبت في نسخة بدل ما أثبتناه نحن عن نسخة ف . وقد اختلفت النسخ في ذلك . وقوله «قَتّالاً» فيه نظر .

(٢) يريد : القاف من قتّل .

التاء اتّباعاً للقاف فقال «قِتِّل» ينبغي له أن يقول في المصدر «قِتِّيلاً» ، فيكسر التاء[1] اتّباعاً للقاف ، فتنقلب الألف لانكسار ماقبلها .

وإن اجتمعا في اسم فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد[2] . فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الأول ساكناً أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فالإدغام ليس إلاّ نحو[3]«رَدٍّ» و«وُدٍّ» وأمثالها . إلاّ أن يُضطرّ شاعر فيفكّ ويحرّك الأول ، نحو قوله[4] :

[ثم استمرّوا وقالوا إنّ مَوعدَكم ماءٌ بشرقيِّ سَلمَى] فَيدُ أوركَكُ

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي «لاينبغي أن يكسر التاء في المصدر فيقول قِتِّيلاً، لأن ذلك يؤدّي إلى قلب الألف ياء فيكثر التغيير . وإن اجتمعا» . وفوق هذه الطرّة ما يلي : «ثبت المكتوب طرّة عوض ما علّم عليه في المتن في نسخة ، وثبت في نسخة الكرمانيّ مثل ما في الأصل» . وهذا يعني أنّ بعض النسخ تجعل المصدر «قِتّالاً» في لغة من قال : قِتِّل .   (٢ ينتهي ههنا الخرم في م.انظر ص٦٣٨.
(٣) في حاشية ف «فأما قَصِصَ الشاة وقَصَصُها فليس من فكّ الإدغام ، بل هما لغتان بسكون العين وفتحها».قلت وقصص الشاة هو ماقُصّ من صوفها،وهومصدرأيضاً.
(٤) زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ١٦٧ ومعجم البلدان ٢٧٩:٤ ومعجم ما استعجم ص ١٥ والمنصف ٣٠٩:٢ - ٣١٠ واللسان والتاج (ركك) . وفيدورككُ موضعان. وعلّق عليه في حاشية ف بما يلي : «قال أبوعثمان عن الأصمعيّ : سألت أعرابياً ونحن بالموضع الذي ذكره زهير في قوله :

ثم استمرّوا ، وقالوا : إنّ مَوعدَكم ماءٌ بشرقيّ سَلمَى فَيدُ أوركَكُ =

يريد : ركّا .

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الفعل . أو لا يكون .

فإن لم يكن على وزن من أوزانها فلا يدغم نحو «سُرُرٍ»[1] و «دُرُرٍ»[2] ، لأنّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ ، لخفّتها بكثرة دورها في الكلام ، وأخفّها ما كان على ثلاثة أحرف، لأنّه أقلّ أصول الكلمة عدداً . ولهذه[3] [الخفّة لم يُعلّ مثل] «ثِوَرة» و «بِيَع» و «صِيَر» وأشباهُ ذلك . فلو بنيت من «ردّ» مثل «إبل» صحّحته ؛ تقول فيه «رِدِدٌ» .

فإن كان على وزن من أوزان الأفعال[4] فلا يخلو من أن يكون على «فَعَلٍ» أو «فَعُلٍ» أو «فَعِلٍ» . فإن كان على وزن «فَعَلٍ» لم تدغم

= : أتعرف ركّكاً هذا ؟ فقال : قد كان هنا ماء يسمى ركّاً . فعلمت أنّ زهيراً احتاج إليه فحركه .

وقد يجوز أن يكونا لغتين : ركّ وركك ، كالقصّ والقصص . وقد كان يجب على الأصمعيّ ألاّ يسرع إلى أنه ضرورة » . انظر المنصف ٢ : ٣٠٩-٣١٠ ومعجم البلدان ومعجم ما استعجم واللسان والتاج (ركك) .

(١) السرر : جمع سرير . (٢) الدرر : جمع درة .

(٣) سقط من النسختين حتى قوله «ردد»، وألحقه أبوحيان بحاشية ف ، نقلاً عن خط المصنف . (٤) م : من أوزانها .

لخفّة[1] البناء [٦٠ب] نحو «طَلَلٍ» و «شَرَرٍ» . فإن كان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» أدغمتَ لشبَه الفعل في البناء مع ثقل البناء. فتقول في «فَعُلٍ» و «فَعِلٍ» من رَدَدْت : «رَدٌّ» .

والدليل على أنَّ «فَعِلاً» يدغم قولُهم «طَبٌّ»[2] و «صَبٌّ». والأصل «طَبِبٌ»[3] و «صَبِبٌ»[4] ، لأنَّ الفعل منهما على وزن «فَعِلَ». تقول «صَبِبتُ» و «طَبِبتُ» واسم الفاعل من «فَعِلَ» ، إذا كان على ثلاثة أحرف ، إنما يكون على وزن «فَعِلٍ» نحو «حَذِرٍ»[5] و «أَشِرٍ»[6].

---

(١) ألحق بعده بحاشية ف ما يلي : «البناء وخفّة الاسم نحو طلل وشرر . وأما قولهم في المصدر : قَصّ وقَصَص ، فليس قصّ مدغماً من قصص، ولكنها لغتان كشَعْر و شَعَر . وإنما لم يدغموا في الاسم وأدغموا في الفعل لخفة الاسم ؛ ألا ترى أنَّ الاسم الذي [يُبنى] على هذا البناء قد [يصحّ] فيما لا يصح فعله نحو القَوَد والخونة والحوكة . فإن كان على وزن فَعِل أو فَعُل» . وكأن هذه الطرّة ثبتت في بعض النسخ بدل «البناء نحو طلل وشرر فإن كان على وزن فعِل أوفعُل» مما أثبتناه نحن من م و ف .

(٢) في حاشية ف : «الطبّ : العالم . وقال كراع : الحاذق الرفيق» .

(٣) م : «طبب» . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : «جاء شاذاً : رجلٌ ضَفِفُ الحال والقياس إدغامه . وسمع مدغماً» . قلت : والرجل الضفف الحال هو الرقيق الحال . وانظر المنصف ٢ : ٣٠١ - ٣٠٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٤١ .

(٤) م : صببَ . (٥) م : حذرَ .

(٦) م : أشرَ .

والدليل على أنّ «فَعُلاً» [أيضاً][1] يدغم أنه لم يجيء مُظهَراً في موضع من كلامهم ؛ لا يُحفظ من[2] كلامهم مثل «رَدُدٍ» . فإما أن تقول إنّ «فَعُلاً» لم يأت في المضعّف ، وإما أن تقول إنه موجود في المضعّف إلاّ أنه لزمه الإدغام . فالأَولى أن يدّعى أنه يلزمه الإدغام ، لأنّ المعتلّ والمضعّف الغالبُ فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصحيح . وأيضاً فإنّ «فَعُلاً» مثلُ «فَعِلٍ» في أنه[3] على بناء الفعل الثقيل ، وقد قام الدليل على أنهم يُدغمون «فَعِلاً» لقولهم «صَبٌّ» و «طَبٌّ» ، فكذلك «فَعُلٌ» .

وزعم[4] أبو الحسن بن كَيسان أنّ ماكان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» لا يدغم . واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس ، لأنه لا يُعلم هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل ، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أنّ العرب قد قالت «مختار» في اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يُلتفت إلى اللّبس . وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أنّ «صَبّاً» و «طَبّاً» : «فَعِلٌ» في الأصل ، وقد أُدغم .

---

(1) من م . (2) ف : في . (3) م : فإنه .
(4) سقط من م حتى قوله «على فساد مذهبه» .

فدلّ ذلك على فساد مذهبه .

فإن[1] كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الذي زاد به على ثلاثة أحرف : تاء التأنيث ، أو علامتي التثنية ، أو جمع السلامة ، أو يائي النسب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو ألفي التأنيث ، أو غير ذلك . فإن كان شيئاً مما ذُكر أجري مُجراه قبل لحاقه إياه . فتقول «شَرَرَةٌ» و «شَرَرَان» و «طَلَلان» و «مَلَلِيّ» ، فلا تدغم كما لاتدغم في «شرر» و«طلل» و «ملل» . وقالوا «الدَّجَجان» من الدَّجيج فلم يدغموا . أنشد القالي[2] :

* تَدعُو بذاكَ الدَّجَجانَ الدَّارِجا *

ولو بنيت «فَعُلان» من «رَدَدت» لقلت «رَدَّان» فأدغمت . ولو بنيت «فَعَلاء» من «ردّ» لقلت «رَدَداء» فلم تدغم[3] ... خُشَشاء فلم يدغموا ، لأنه لايدغم «فُعَلٌ» نحو «غُرَر» .

فإن كان الذي زاد به على ثلاثة غيرَ ذلك أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الفعل أو لم يكن ، وسواء كان الأول ساكناً أو متحرّكاً

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «زاد به على ثلاثة غير ذلك» وألحقه أبو حيان بحاشيةف

(٢) لهميان بن قحافة. الأمالي ٣ : ٣١٣ والسمط ص ٩٦٠ واللسان والتاج (دجج) و (رجج) و (سمهج) . والدججان : الدبيب في السير . (٣) بضع كلمات غائمة لم أتبينها.

إلاّ أنك تسكّن المتحرّك ، لما ذكرنا في الفعل ، بنقل حركته لما[1] قبله إن كان ساكناً غيرَ حرف مدٍّ ولين ، أو بحذفها إن كان ماقبله متحرّكاً ، أو حرفَ مدٍّ ولين . نحو «خِدَبّ» و «مَكَرّ» و «فارّ»«وضارّ»[2] .

فأما«خِدَبّ» فالأوّل من المثلين ساكن في الأصل. والأصل في «مَكَرّ» و «مُستَقَرّ» : «مَكْرَرٌ» و «مُستَقْرَرٌ» ، فنقلت الحركة إلى ماقبله لأنه ساكن غيرُ حرف مدّ ولين . والأصل في«فارّ»و«ضارّ» : «فارِرٌ»، و«ضارِرٌ»فسكّنتَ ولم تَنقل الحركة لأنّ الساكنَ حرف مدّ ولين.ولو[3] بنيت مثل «فَعِلان»[4] من «رَدَدتُ» لقلتَ «رَدّان» فأدغمت ولم تنقل الحركة إلى ماقبلها ، لأنه متحرّك .

هذا ما لم يمنع من الإدغام أن يكون الإدغام[5] مؤدّياً الى تغيير بناء[6] الملحَق عمّا أُلحِقَ به ، نحو «قَرْدَدٍ»[7] فإنه ملحق بـ «جَعْفَر» ،ولو

---

(1) كذا !

(2) ف : مارّ .

(3) سقطت بقية الفقرة من إحدى النسخ كما جاء في ف . ووضعها ههنا من وهم المؤلف، وإسقاطها أولى .

(4) وبضم العين أيضاً . انظر المنصف ٢ : ٣٠٥ - ٣١٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٤٣ .

(5) سقط من النسختين وألحق بنسخة ف بين السطرين .

(6) م : تغير بنا .

(7) القردد : ما ارتفع وغلظ من الأرض .

أدغمت فقلت «قَرَدّ» لحرّكت الراء وهي في مقابلة العين من «جَمْفَر» ، وسَكّنتَ الدال الأولى وهي في مقابلة الفاء من «جَمْفَر» . فكنتَ تضع متحرِّكاً في مقابلة ساكن ، وساكناً في مقابلة متحرّك .

أو يكونَ أحد[1] المثلين التاء من اسم جار على «افتَعَلَ» فإنه لا يُلزم [فيه] الإدغام ، بل يجوز في الاسم من الأوجه ما تقدَّم ذكره.

أو يكون أيضاً أحد المثلين من اسم جار على «تفاعَلَ» نحو «تَتَابَعَ» ، فإنه لا يُلزم أيضاً فيه الإدغام ، بل يجوز فيه الفكُّ والإدغام كما جاز في فعله . فتقول «مُتَابعٌ ومُتَّابعٌ» و «تَتابُعاً واتّابُعاً» كما يجوز «تَتابَعَ واتّابَعَ» .

أو يَشذَّ شيء ، فيُحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «مَحْبَبٍ» و «تَهْلَلٍ»[2] . أو تدعوَ إلى ذلك ضرورةٌ ، نحو قوله[3] :

* الحمدُ للهِ ، العَليِّ ، الأجلَلِ *

وقوله[4] :

---

(۱) كذا ، والصواب «أول» . انظر ص ٦٣٨ . وسقط من م حتى قوله « كما يجوز تتابع واتّابع» .

(۲) سقط من م . ف : شملل .

(۳) مطلع أرجوزة لأبي النجم . الطرائف الأدبية ص ٦٧ والخزانة ۱ : ٤٠١ والمنصف ۱ : ۳۳۹ و ۲ : ۳۰۲ واللسان والتاج (جلل) وشرح شواهد الشافية ص ٤٩١ .

(٤) من أرجوزة للعجاج ، ونسبه البغدادي خطأ إلى أبي النجم . شرح شواهد الشافية =

* تَشكو الوَجَى ، مِن أظلَلٍ ، وأظلَلِ *

* * *

فإن التقيا في كلمتين فلا يخلو من أن يكونا معتلّين أو صحيحين. فإن كانا صحيحين فلا يخلو من أن يكون الأول منهما ساكناً أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فالإدغام ليس إلاّ نحو «اضرِب بّكراً»، لأنه لافاصل بين المثلين ، فهو(١) أثقل من أن لو فصلتْ بينهما حركة وأيضاً فإنّ الإدغام لا يؤدّي إلى تغيير شيء .

وإن كان الأوّل متحرّكاً فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرِّكاً(٢) . فإن كان ماقبله متحرّكاً جاز الإدغام والإظهار . وإذا أدغمتَ فلا بدّ من حذف الحركة ، لِما ذكرناه قبل . وكلاهما حسن ، والبيان لغة أهل الحجاز .

وإنما لم يُلتزم الإدغام [٦١أ] هنا ، لأنّ الأوّل من المثلين لا يلزم أن يكون ما بعده من جنسه ، ويلزم ذلك في الكلمة الواحدة ،

= ص ٤٩٠ - ٤٩١ وديوان العجاج ص ٤٧ والمنصف ١ : ٣٩٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٤٤ والكتاب ٣ : ١٦١ . والوجى : الحفى . والأظلل :الأظلّ، وهو باطن خف البعير .

(١) أي : الإظهار . (٢) م : أن يكون قبله ساكن أومتحرك .

فكأنّ[1] اجتماع المثلين [فيهما][2] عارض ، فلذلك اعتُدَّ به مرّةً[3] ، ولم يُعتدَّ به أخرى . وذلك نحو[4] «جَعَلَ لَكَ» و «يَد دَاود» و«خاتَم مُوسى» . وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهار الى اجتماع خمسة أحرف بالتحريك فأكثرَ ، نحوُ «جَعَل لَكَ» و «فَعَل لَبيدٌ»، لثقل[5] توالي الحركات . وكلّما كان توالي الحركات أكثر كان الإدغام أحسن.

وإن كان ماقبله ساكناً ـ أعني ماقبل الأوّل من المثلين ـ فلا يخلو من أن يكون الساكن حرف علّة أو لا يكون . فإن كان الساكن حرف علّة حذفتَ الحركة من المثلين وأدغمته في الثاني ، وإن[6] شئتَ أظهرت. وذلك نحو « دار رّاشدٍ » و « ثوب بّكرٍ » و « جَيب بّشيرٍ » و «يَظلِمونَنِي»[7] .

وإنما جاز الجمع بين ساكنين[8] لِما في الساكن الأول من اللّين[9]، ولِما في الحرف المشدّد من التشبّث بالحركة ، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار . والبيان هنا أحسن من البيان في مثل «جَعَل لَكَ»،

---

(١) م : فكان .
(٢) من م .
(٣) م : تارة .
(٤) ألحق بحاشية ف : «يكذب بالدين و» .
(٥) في حاشية ف : «ليقل» ، وفوقها : كذا .
(٦) م : فإن .
(٧) م : يظلموني .
(٨) م : الساكنين .
(٩) م : اللبس .

لسكون ما قبله ، فلم يتوالَ[1] فيه من الحركات ماتوالى في «جَعَل لَّك».
وأيضاً فإنَّ الإدغام يؤدّي إلى اجتماع ساكنين .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام ، نحو «اسمُ مُوسى» و«ابنُ نُوح» . وإنما لم يجز الإدغام فيه لأنَّ الإدغام في الكلمتين أضعفُ منه في الكلمة الواحدة ؛ ألا ترى أنه يلزم في الكلمة الواحدة ولا يلزم في الكلمتين . فلمّا كان أضعفَ لم يقوَ على أن يُغيِّر له الحرف الساكن بالتحريك . إذ لو أدغمت لم يكن بدّ من تحريك سين[2] «اسم» وباء «ابن»[3] . ولكنك تخفي إن شئت ، وتحقّق إن شئت . والمُخفَى بزنة المحقّق ، إلاّ أنك تختلس الحركة اختلاساً .

فأما قول بعضهم [في القراءة] «نِعِمّا» [فحرّكَ] ، فلم يحرّك[4] العين للإدغام ، بل جاء على لغة من يقول «نِعِمَ» فيحرّك العين ، وهي لغة هذيل .

* * *

فإن كانا معتلّين فإنه لايخلو من أن يكون الأوّل منهما ساكناً ،

---

(١) م : فلم يتوالى .　　　(٢) م : بين .
(٣) سقطت بقية الفقرة من النسختين. وألحقها أبو حيان بحاشية ف
(٤) انظر الكتاب ٢ : ٤٠٨. والزيادتان منه .

أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرف لين ، أو حرف مدّ ولين . فإن كان حرف لين أدغمتَ ، إذ لامانع من الإدغام ، نحو «اخشَي يّاسراً» و «اخشَوا وّاقداً» . وإن كان حرف مدّ ولين لم تدغِم ، نحو «يغزو واقدٌ»[(١)] و «اضربِي ياسِراً» ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام ، مع ضعف الإدغام في الكلمتين - فأما مثل «مَغْزُوّ» فاحتملوا فيه ذهاب المدّ لقوّة الإدغام - وأيضاً فإنه يشبه «قُووِلَ»[(٢)]، في أنّ الأول حرف مدّ ولين ، ولا يلزم المثلان [فيهما] كما لايلزمان في «قُووِلَ» ، إذ قد يزول المثلان في «قُووِلَ» إذا أُسندته[(٣)] إلى الفاعل[(٤)]، كما يزول المثلان في «يغزوه واقدٌ» ، إذا لم تأت بعد «يغزو» بكلمة أولها واو ، نحو «يغزو راشدٌ» .

وإن[(٥)] كان الأول متحرّكاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله ساكناً ، أو متحرّكاً :

فإن كان ماقبله متحرّكاً جاز الإدغام والإظهار، على حسب ماذُكر في مثله من الصحيح ، نحو «وَلِي يَّزِيدُ» و «لَقَضُو وّاقدٌ» .

---

(١) م : واحد .
(٢) م : «قؤول» . وانظر الكتاب ٢ : ٤٠٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٧ - ٢٣٨ .
(٣) م : أسند .
(٤) أي إذا بني على الفاعل : قاول .
(٥) م : أو إن .

وإن كان ما قبله ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرف علّة، أو حرفاً صحيحاً:

فإن كان حرفاً صحيحاً[1] لم تُدغم. كما فعلتَ في مثله من الصحيح، نحو «ظَبْيُ ياسرٍ» و «غَزْوُ واقدٍ».

وإن كان حرفَ علّة فلا يخلو [من][2] أن يكون مدغماً، أو غير مدغم:

فإن كان غير مدغم جاز الإظهار والإدغام، كما جاز في نظيره من الصحيح، نحو «واو وّاقد» و «آي يّاء سين»[3].

وإن كان مدغماً لم يجز الإدغام، لأنّ المدّ الذي كان فيه قد زال بالإدغام، فصار بمنزلة الساكن الصحيح. فكما لاتدغم[4] إذا كان الساكن صحيحاً فكذلك لا تدغم[4] إذا كان معتلاًّ. وذلك نحو «ولِيُّ يَزيدَ» و «عدُوُّ واقدٍ».

---

(٢) سقط «فإن كان حرفاً صحيحاً» من م. (٢) من م.
(٣) ف: «ياياسين» م: «آي ياسر». والمراد بياء سين: سورة يس.
(٤) ف: لايدغم.

والدليل على أنّ المدّ قد زال بالإدغام وقوعُ «لَيّ» و «قَوّ» في القوافي مع «ظَبْي» و «غَزْو» . ولو كانت غير مدغمة[1] لم يجز ذلك ، كما لا يجوز[2] وقوع «عَيْن» في قافية مع «جَوْن»[3] . فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرها بمنزلة الحرف الصحيح .

* * *

فإن[4] كان الثاني ساكناً فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمتين ،أو في كلمة واحدة . فإن اجتمعا في كلمتين لم يجز الإدغام أصلاً نحو «اضربِ ابْنَ زيدٍ» ، لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذ ذاك لاتصل إليه الحركة ، فلا يُتصوّر فيه الإدغام ، بل[5] يكونان مفكوكين .

وقد شذّ العرب في «عَلْماءِ بنو فلان»[6] فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمعت اللاّمان : لام «على» مع لام التعريف . واستثقل ذلك، مع أنه قد كثر استعمالهم [٦١ب] له في الكلام ، وما كثر استعماله فهو أدعى

---

(١) م : غير مدغم

(٢) م : ذلك فلا يجوز .

(٣) م : حزن .

(٤) سقط من م حتى قوله «عن إعادته» .

(٥) سقط من نسخة الكرمانيّ حتى قوله «التخفيف بالادغام»

(٦) سيورده ابن عصفور بعد في خاتمة هذا الباب ص ٦٦٢ . وموضعه هنا هو الصواب ، لأنه هنا في تخفيف المثلين في كلتين ، وليس كذلك هناك .

للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفاً ، لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام

وإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو الثاني من أن يكون حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حرف علّة فقد تقدّم حكمه في باب القلب ، فأغنى ذلك عن إعادته .

وإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو من أن يكون تصل إليه الحركة في حال ،أولا تصل :

فإن وصلت إليه الحركة فإنّ أهل الحجاز لايدغمون ، لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين ، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكّنه ، لئلاّ تكون الحركة فاصلةً بين المِثلين كما تقدّم، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان . فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه . وذلك نحو «أنْ تَرْدُدْ أرْدُدْ» و «لاتُضارَرْ» و «اشْدُدْ» .

فإنقلت:فهلاّ حرّكوا الثاني من الساكنين إذا التقيا ،ثمّأدغموا الأول فيه!فالجواب أنّ حركة التقاءالساكنين عارضةفلم يعتدّ بها كمالم يعتدّ بهافي نحو(١)

(١) الآية ٢ من سورة المزمل .

﴿قُمِ اللَّيلَ﴾ ؛ ألا ترى أنهم لا يردُّون الواو المحذوفة من «قم»[1] لالتقاء الساكنين ، وإن كانت الميم قد تحرَّكت، لأنّ الحركة عارضة .

وأما غيرهم من العرب فيدغم ويعتدُّ بالعارض ، لأنَّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأماكن . وأيضاً[2] فإنه حملَ ما سكونُه جزمٌ على المُعرَب بالحركة ، لأنه معرب مثله . فكما أنَّ المعرب بالحركة تدغمه نحو «يَفِرُّ»[3] فكذلك المعرب بالسكون . وحملَ ما سكونُه بناء على ماسكونُه جزم لأنه يشبهه ؛ ألا ترى أنَّ العرب قد تحذف له[4] آخر الفعل في المعتلّ كما تحذفه للجزم ، فتقول «اغزُ» كما تقول «لم يَغزُ» . وأيضاً فإنك[5] قد تحرِّك لالتقاء الساكنين فتقول «ارددِ القومَ» . فصار بذلك يشبه المعربَ بتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أنَّ المعرب كذلك في نحو «يَضرِبُ» ولم «يَضرِبْ» . فلمّا أشبه المعربَ في ذلك حُمِل في الإدغام عليه .

والذين من لغتهم الإدغامُ[6] يختلفون في تحريك الثاني :

---

(1) م : من فيه . (2) ألحق أبو حيان بحاشية ف نصاً اختزم أكثره .
(3) م : نفر . (4) أي : للبناء . (5) ف : فإنه .
(6) في حاشية ف بخط أبي حيان : « سمع الكسائيّ من عبد القيس : ارُدَّ وافِرَّ واعَضَّ . بهمزة الوصل وبالادغام » .

فمنهم من يحرّكه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول «رُدُّ» و«فِرِّ» و «عَضَّ» ، مالم تتّصل به الهاء والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كلّ حال نحو «رُدَّها» و «عَضَّها» و «فِرَّها»[1] ، أو الهاء التي هي للمذكّر فإنه يضمّه نحو[2] «رُدُّهُ» و «فِرُّهُ»[1] و «عَضُّهُ» . وذلك لأنّ[3] الهاء خفيّة فكأنك قلت «رُدَّا» أو «رُدُّوا» . فكما أنك تفتح مع الألف وتضمّ مع الواو فكذلك تفعل هنا . لأنّ الهاء خفيّة أو لم[4] تجئ بعد الفعل بكلمة أولها ساكن[5] فإنه يكسر أبداً نحو «رُدِّ ابنَكَ» و «رُدِّ القومَ» . وذلك لأنك قد كنت تحرّك الآخر قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو «اردُدِ القومَ» . فلمّا أدغمتَ في هذا الموضع حرّكت بالحركة التي كانت له قبل الإدغام، كما أنهم لمّا حرّكوا «مُذ» لالتقاء الساكنين فقالوا «مُذُ اليوم» ضمّوا لأنّ الأصل فيه «مُنْذُ» ، فلمّا حرّكوا أتوا بالحركة التي [كانت][6] له في الأصل .

ومنهم من يفتح على كلّ حال . إلاّ إذا كان بعده ساكن. وذلك لأنه آثر

---

(١) فَرّ الدابةَ يفِرُّها إذا كشف عن أسنانها ليعرف عمرها فالفاء مكسورة في المضارع والأمر . وقيل إنها مضمومة . القاموس واللسان والتاج (فرر) .

(٢) سقط من م .

(٣) ف : أنّ .

(٤) معطوف على قوله « لم تتصل به الهاء »

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان «همزة وصل» وفوقها : صح .

(٦) من م .

التخفيفَ واعتدَّ بالهاء في مثل «رُدَّهُ» ولم يلتفت إلى خفائها ، إلاّ إذا كان بعده[1] ساكن لأنه آثر حركة الأصل على التخفيف .

ومنهم من يفتح على كلّ حال ـ كان بعده[2] ساكن أو لم يكن ـ وذلك لانه آثر التخفيف في جميع الأحوال .

ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كلّ حال . وهؤلاء حرّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل .

هذا ما لم يتّصل بشيء من ذلك ألفٌ أو واو أوياء[3] ، فإنّ الحركة إذ ذاك تكون من جنس الحرف المتّصل به ، لاخلافَ بينهم في شيء من ذلك . نحو «رُدَّا»[4] و «رُدِّي» و «رُدُّوا» .

فأما «هَلُمَّ» فللتركيب[5] الذي دخلها التزمت العرب فيها التخفيفَ لذلك ، فحرّكوها بالفتح على كلّ حال ، إلاّ مع الألف[6] والواو والياء نحو «هلمّا» و «هلمّوا» و «هلمّي» .

وإن لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإنّ العرب ،الحجازيين وغيرهم،

---

(١) م : بعد .
(٢) ف : «بعد» . م : بعدها .
(٣) م : أو لام .
(٤) م : رَدّا .
(٥) م : فللترتيب .
(٦) كذا ! والحركة مع الألف هي الفتح أيضاً .

لا يدغمون ذلك[1] نحو «رَدَدْتُ» وكذلك «اردُدْنَ» ، لأنّ سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ، ولا[2] سكون الأمر والنهي ، وإن كان «اردُدْنَ» أمراً لأنها إنما سكّنت من أجل النون كما سكّنت من أجل التاء في «رَدَدْتُ» .

والسبب في أنْ لم يدغم مثل هذا كما أُدغم «رُدّ» أن السكون في «اردُدْ» ـ وإن كان بناءً ـ أشبهَ المعربَ من الوجهين المتقدّمين فحمل عليه في الإدغام . وليس بين سكون الدال في «رَدَدْتُ» وأمثاله وبين [٦٢أ] المعرب شبه ، فلم يكن له ما يحمل عليه .

إلاّ ناساً من بكر بن وائل فإنهم يدغمون في مثل هذا ، فيقولون «رَدَّتُ» و «رُدَّنَ» . كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء . فلمّا دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولها[3] .

فإن[4] كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار . ولا يجوز الإدغام لأنّ

---

(١) م : وذلك . (٢) م : وكذلك .
(٣) م : دخولها .
(٤) سقط من م حتى قوله «هذه الأسماء التي شذت» . وهو ثابت في نسخة ف ، وعلى حاشيته : «علّم على هذا المكتوب طرّة في كتاب الكرماني ...» فهو ثابت أيضاً في نسخة الكرماني . ولو كان ساقطاً في غيرها لنص عليه في الحاشية كما نص على سقوط غيره. =

ذلك يؤدّي إلى اجتماع الساكنين . وقد شذّ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً ، لمّا تعذّرَ التخفيف بالإدغام . والذي يُحفظ من ذلك : «أَحَسْتُ» و «ظَلْتُ»[1] و «مَسْتُ»[2] . وسبب ذلك أنه لمّا كُره اجتماع المثلين فيها حُذف الأول منها تشبيهاً بالمعتلّ العين . وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير فتقول «أَحَسّ»[3] و «مَسّ» و «ظَلّ» . والإدغام ضرب من الاعتلال ؛ ألا ترى أنك تُغيِّر العين من أجل الإدغام بالإسكان ، كما تغيّرها إذا كانت حرف علّة . فكما تحذف العين إذا كانت حرف علّة ، في نحو «قُمتُ» و «خِفتُ» و «بِعتُ» ، كذلك حُذفت في هذه الألفاظ تشبيهاً بذلك .

ومما يُبيّن ذلك أنّ العرب قد راعت هذا القدر من الشبه، لأنهم يقولون

= وقول المؤلف : «فإن كان الثاني من المثلين ... يؤدي إلى اجتماع الساكنين» هو تكرار لما جاء في ص ٦٥٥ . وهو أيضاً منقــوض بنحو : شُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ورَدَدْتُ ويَرْدُدْنَ ورُدْنَ وإسقاطه خير من إثباته ، الا إذا أراد بالساكن مالا يحرك أبداً .

(١) زاد أبو حيان بحاشية ف «وهَمْتُ في هَمَمْتُ . قاله ابن الأنباري» .

(٢) علق عليه بحاشية ف بما يلي : «وعلماءُ بنو فلان . أما أحسست وظللت ومسست فلمّا كُره» . قلت : وكأن هذه العبارة ثابتة في بعض النسخ موضع «وسبب ذلك أنه لما كره» . أما قوله «علماء بنو فلان» فهو من باب التخفيف في المثلين المجتمعين في كلمتين ، لا في كلمة واحدة ، وقد تقدم قبل . انظر ص ٦٥٥ و ٦٦٢ .

(٣) ف : حسّ .

«مِسْتُ» بكسر الميم ، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك في «خفت» ؛ ألا ترى أنَّ الأصل «خَوِفْتُ» ، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء ، وحذفوها لالتقاء الساكنين ، على حسب ماأُحكم في بابه .

وأما «ظَلْت»[١] و «مَست» في لغة من فتح الميم فحذفوا ، ولم ينقلوا فيهما[٢] الحركة ، تشبيهاً لهما بـ «لَسْتُ» ، لمّا كان لا يُستعمل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يستعمل لـ «ليس» مضارع، ولأنّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوّة مايشبَّه به .

وأما[٣] «عَلماءِ بنو فلان» فأصله «على الماء» فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمع اللاّمان ـ لام «على» مع لام التعريف فاستثقل ذلك ، مع أنَّ ذلك قد كثر استعمالهم له في الكلام . وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفاً لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام .

فهذا وجه هذه الأسماء التي شذّت .

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : «ظلت : كسر الظاء لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم قاله أبو الفتح» .
(٢) ف : فيه .
(٣) ورد هذا من قبل في ص ٦٥٥ في تخفيف المثلين في كلمتين ، وذكره هنا سهو من المصنف وتكرار لما مضى .

ذكر ادغام المتقاربين

اعلم أنَّ التقارب الذي يقع الإِدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصَّةً ، أو في الصِّفة خاصَّة ، أو في مجموعهما[1] . فلا بدَّ إذاً ، قبل الخوض في هذا الفصل ، من ذكر مقدّمة في مخارج الحروف وصفاتها .

* * *

فحروف[2] المعجم الأصول تسعةٌ وعشرون[3] ،أوّلها الألف[4] وآخرها الياء ، على المشهور من ترتيب حروف المعجم . لاخلاف في ذلك بين أحد من العلماء ، إلاّ أبا العباس المبرّد فإنها عنده ثمانية وعشرون ، أولها الباء وآخرها الياء ، ويُخرِجُ الهمزة من حروف المعجم ،ويستدلّ على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة . فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً من حروف المعجم لكان لها شكل واحد ، لا تنتقل عنه ، كسائر حروف المعجم .

---

(١) م : بجموعها . (٢) الكتاب ٢ : ٤٠٤ وسر الصناعة ١ :٤٦ – ٥١ وشرح الشافية ٣ : ٢٥٠ – ٢٥٧ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٥ – ١٢٨ والمقتضب ١ : ١٩٢ – ١٩٤.

(٣) زاد في م : حرفاً . (٤) أي : الهمزة .

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد . لأنَّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكانا «أَخَذَ» و «أَكَلَ» وأمثالهما[1] على حرفين خاصَّة ، لأنَّ الهمزة ليست عنده حرفاً[2] . وذلك باطل ، لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف : فاء وعين ولام .

فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كُتبت على حسب تسهيلها . ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف . ومما يدلُّ على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تُسهَّل فيه تُكتب فيه ألفاً ، بأيّ حركة تحرَّكت ، وذلك إذا كانت أوّلاً ، نحو «أَحمد» و «أُبلم» و «إِثمد» .

ومما يبيّن أيضاً أنها حرف أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها، على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المُسمّى بذلك الاسم ، نحو «جيم» و «دال» و «ياء» وأمثال ذلك . فـ «الألف» اسم للهمزة ، لوجود الهمزة في أوله . فأما الألف التي هي مدّة فلم يتمكَّن ذلك في اسمها ، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن ، فسُمّيت ألفاً باسم أقرب الحروف إليها في المخرج ، وهو الهمزة .

ومما يبيّن أيضاً أنها حرف ، وليست من قبيل الضبط ، أنَّ الضبط

---

(١) م : وأمثالها .　　(٢) م : حرف

لا يُتصوَّر النطقُ به إلاّ في حرف ، والهمزة يُتصوَّر النطق بها وحدها كسائر الحروف . فدلّ ذلك على أنها حرف .

وقد تبلغ الحروف خمسةً وثلاثين حرفاً بفروعٍ حسنةٍ تلحقها ، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام . وهي : النون الخفيفة[1] ـ وهي النون [٦٢ب] الساكنة إذا كان بعدها حرف من الحروف التي تخفى معه ـ والهمزة المخفّفة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم نحو «أجْدَق» في «أشْدَق» ، والصاد التي كالزاي في نحو «مَصْدر» . وسيُبيَّن بعد ، إن شاء الله [تعالى][2] .

وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفاً بفروعٍ غيرِ مُستحسنة ، ولامأخوذٍ بها في القرآن ولا في الشعر . ولاتكاد[3] توجد إلاّ في لغة ضعيفة مرذولة . وهي :

الكاف التي كالجيم : وقد أخبر أبو بكر بن دريد[4] أنها لغة في اليمن ، يقولون في «كَمَل» : «جَمَل»[5] . وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ .

---

(١) وهي الخفيّة أيضاً . انظر شرح الشافية ٢ : ٢٥٤ – ٢٥٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٦ . وفي حاشية ف تعليقة اخترمت كلمات منها .

(٢) من م . وقد ذكر ابن عصفور إبدال الزاي من الصاد في ص ٤١٢ . ولن يذكر الصاد التي كالزاي .

(٣) م : ولايكاد .

(٤) الجمهرة ١ : ٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٧ .

(٥) في مطبوعة الجمهرة : «مثل جَمَل إذا اضطروا إليه قالوا كَمَل بين الجيم والكاف» .

والجيم التي كالكاف : وهي بمنزلة ذلك ، فيقولون في «رَجُل» «رَكُل» ، فيقرِّبونها من الكاف .

والجيم [التي][1] كالشين : نحو «اشتَمَعُوا» و «أشدَر» ، يريدون[2] «اجتمعوا» و «أجدَرُ»

والطاء التي كالتاء : نحو «تالَ» تريد[3] «طالَ» . وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً ، لأنّ[4] الطاء في أصل لغتهم معدومة . فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها .

والضاد الضعيفة : يقولون في «اثرُدْلَهُ» : «اضرُدْلَهُ»[5] . يُقرِّبون الثاء من الضاد . وكأنّ ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد ، فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك .

والصاد التي كالسين : نحو «سائر» في «صائر» . قرّبت منها ، لأنّ الصاد والسين من مخرج واحد .

---

(١) زيادة من الكتاب ٢ : ٤٠٤ وسر الصناعة ١ : ٥١ وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.
(٢) م: يريد . (٣) ف : في . (٤) م : إلاّ أن.
(٥) م : «اضر دلة» . ف : « يقولون في أثر ذلك : أضر ذلك» . والتصويب من شرح الشافية ٣ : ٢٥٦ . واثرد : من الثريد. وما ذكره ابن عصفور لا يلائم قوله بعد : «ليس في أصل حروفهم الضاد .. ».

والباء التي كالفاء : وهي كثيرة في لغة الفرس[1] وغيرهم من العجم . وهي على لفظين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء ، والآخر بالعكس نحو «بَلَخ» و «بِرطِيل» .

والظاء التي كالثاء : يقولون في «ظالم» : «ثالم» .

وكأنَّ الذين تكلَّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجمَ ، فأخذوا من لغتهم[2] .

---

(١) م : في لغة أهل الفرس .

(٢) م : من لغاتهم .

تبيين مخارج حروف العربية الأصول

وهي ستة عشر مخرجاً[1] :

فللحلق منها ثلاثة :

فأقصاها مخرجاً : الهمزة والألف والهاء هكذا[2] هي هذه الثلاثة عند سيبويه . وزعم أبو الحسن[3] أنَّ الهمزة أوّلاً ، وأنَّ الهاء والألف بعدها ، وليست واحدة عنده أسبقَ من الأخرى . ويدلّ على فساد مذهبه ، وصِحّة ماذهب إليه سيبويه ، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتُمِد بها على أقرب الحروف إليها[4] ، فقلبت همزةً نحو «رسالة ورسائل» . فلو كانت الهاء معها من

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٠٥ وسر الصناعة ١ : ٥٢-٥٣وشرح الشافية ٣ : ٢٥٠-٢٥٤ والنشر ١ : ١٩٨ - ٢٠٢ والمقتضب ١ : ١٩٢ وشمس العلوم ١ : ٢٠ - ٢١ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٣ - ١٢٥ .

(٢) هذا ما ذكره ابن جني . وفي مطبوعة الكتاب «الهمزة والهاء والألف»وكذلك في شرح الشافية وشرح المفصل . وقد جاءت في الكتاب ٢ : ٤٠٤ كما ذكر ابن عصفور ولكنها في غير موضع مخارج الحروف .

(٣) سقط «أبو الحسن» من م.

(٤) ألحق أبو حيان بعده في حاشية ف : «إلى أسفل الفم» . والصواب أن تكون العبارة: =

مخرج واحد لقلبت هاء ، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة .

ومن وسط الحلق مخرج : العين والحاء .

وأدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج : الغين والخاء .

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج : القاف .

ومن أسفلَ من موضع القاف [من اللسان][1] قليلاً ، ومما يليه من الحنك الأعلى ، مخرج : الكاف .

ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، مخرج : الجيم والشين والياء[2] .

ومن بين أول حافة اللسان ومايليها[3] من الأضراس مخرج : الضاد . إلاّ أنك إن شئتَ تكلّفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الأيسر .

ومن أوّل حافة اللسان[4] ، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، [ما][5]

= واعتمد بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل الفم» . انظر سر الصناعة .

(١) من الكتاب . (٢) في حاشية ف بخط أبي حيان : «جعل المبرد الشين تلي الكاف ، والجيم والياء يليانها» . (٣) الكتاب : وما يليه .

(٤) في حاشية ف : «ومن حافة اللسان . في كتاب سيبويه» . قلت : وكذلك في سر الصناعة . (٥) من الكتاب . وفي سر الصناعة : من .

بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، مما فُويق[1] الضاحك والناب والرّباعيَة والثنيّة مخرج : اللاّم .

ومن طرف اللسان ، بينه وبين مافُويق الثنايا ، مخرج : النون .

ومن مخرج النون ، غير أنه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً، لانحرافه إلى اللاّم ، مخرج : الراء .

ومن[2] بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج : الطاء والدال والتاء .

ومن[2] بين طرف اللسان وفُويق الثنايا مخرج : الصادوالزاي والسين[3].

ومن[2] بين طرف اللسان وأطراف الثنايامخرج : الظاء والثاء والذال[4] .

ومن باطن الشفة وأطراف الثنايا العلى[5] مخرج :الفاء .

ومن[2] بين الشفتين مخرج : الباء والميم والواو .

ومن الخياشيم مخرج : النون الخفيفة[6] .

---

(١) م : «مما فوق» . وفي مطبوعة الكتاب «وما فويق» ولكن مانقله عنه شارح الشافيه هو مثل ما أثبتنا .

(٢) في الكتاب وسر الصناعة : ومما .

(٣) في مطبوعة الكتاب : «الزاي والسين والصاد».وكذلك فيما نقله عنه شارح الشافية . وما أثبته ابن عصفور هو في الشافية وسر الصناعة .

(٤) في الكتاب وسر الصناعة وشرح الشافية : الظاء والذال والثاء .

(٥) م : والثنايا العليا .

(٦) ويقال لها الخفيّة أيضاً . انظر ص ٦٦٥ .

ذكر تقسيمها بالنظر الى صفاتها[١]

فمن ذلك انقسامها إلى مجهور ومهموس : فالمهموسة عشرة أحرف يجمعها «ستَشحَثُكَ خَصَفَهْ»[٢] وباقي الحرف مجهورة .

والمجهور حرف أُشبع الاعتماد[٣] عليه في موضعه ، فمَنع النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد[٤] . غير أنَّ الميم [٦٣أ] والنون ،من جملة المجهورة ، قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم ، فتصير فيهما غُنَّةٌ .

والمهموس[٥] : حرف أُضعف الاعتماد عليه في موضعه ، حتى جرى معه

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٠٥ - ٤٠٦ وسر الصناعة ١ : ٦٨ - ٧٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٥٧ - ٢٦٤ والنشر ١ : ٢٠٢ - ٢٠٥ والمقتضب ١ : ١٩٤ - ١٩٦، وشمس العلوم ١ : ٢٢ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٨ - ١٣١ .

(٢) أي : ستتكدّى عليك خصفة ، وهي امرأة.

(٣) م : للاعتماد .

(٤) زاد في سر الصناعة : «ويجري الصوت» . وزاد في الكتاب : «عليه ، ويجري الصوت» .

(٥) علق أبو حيان بحاشية فمايلي : «ابن الأنباري : سميت الحروف المهموسة مهموسة لأن الاعتماد يضعف في موضعها ، فيجري النفس قبل انقضاء الاعتماد ، ويخرج صوت الصدر مهموساً ، أي : خفياً» .

النَّفسَ . واعتبار ذلك بأن تكرّر الحرف[1] نحو «سَسَسَ، كَككَكَ» فتجد النَّفس يجري مع الحرف . ولو رمت في المجهور لما أمكنك .

وتنقسم أيضاً إلى شديد ، ورِخو ، وبين الشِّدَّة والرَّخاوة . فالشديد ثمانية أحرف يجمعها «أَجِدُكَ قَطَبْتَ» . والتي بين الشديدة والرِّخوة أيضاً ثمانيه أحرف يجمعها «لم يَروِعَنَا»[2] . وباقي الحروف رِخو .

والشديد : حرف يمتنع[3] الصوت أن يجري فيه لانحصار الصوت؛ ألا ترى أنك لو قلت «الحقّ» و «الشطّ»[4] . ثم رمت مدّ الصوت في القاف والطاء لكان ممتنعاً .

والرِّخو[5] : هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد[6] ، لتجافي اللسان عن موضع الحرف ؛ ألا ترى أنك تقول «المَسّ» و «الرَّشّ» و «الشحّ» ونحو ذلك ، فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء .

---

(١) ألحق به في حاشية ف : «وحده أو بحرف اللين معه نحو سيسيسي كيكيكي» .

(٢) م : لم يروّعنا .

(٣) م «تمتنع» . الكتاب : «يمنع» .

(٤) ف : البسط .

(٥) علق أبو حيان بحاشية ف ما يلي : «ابن الأنباري : إنما سميت رخوة ، لأن الاعتماد يضعف في موضع الحرف ، ولا يضغط ضغطاً يمنع الصوت من أن يخرج ، فيخرج الحرف رخواً لذلك» .

(٦) سقط «من غير ترديد» من م .

والذي بين الشديدة والرِّخوة(١) : هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف ، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت ، باتّصاله بغير مواضعها(٢) :

فأما العين فإنك قد تصل إلى الترديد فيها كما(٣) تصل إلى ذلك في الرِّخوة ، لشبهها بالحاء كأنَّ صوتها يَنسلُ عند الوقف إلى الحاء ، فليس لصوتها الانحصارُ التامُّ ، ولا جريُ الرِّخو .

وأما اللاّم فإنَّ الصوت قد يَمتدُّ فيها لأنَّ ناحيتي مُستدَقِّ اللسان تتجافيان(٤) ، فيخرج الصوت منهما ، وليس [يخرج](٥) الصوت من موضع اللاّم ، لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى فليس للصوت جري تامّ(٦) . وبيان ذلك أنك لو شددْتَ جانبي موضع اللاّم لانحصر الصوت، ولم يجر البتَّة .

وأما النون والميم فيجري معهما الصوت في الأنف(٧) لأنَّ الغنَّة صوت،

---

(١) م : الشديد والرخو . (٢) كذا بالجمع وتأنيث الضمير . فالمواضع هنا مضافة إلى ضمير الحروف التي بين الشديدة والرخوة،لا إلى ضمير حرف واحد . انظر شرح الشافية ٣ : ٢٦ . (٣) م : ثما

(٤) ف : «يتجافيان» . م : يتجافى .

(٥) من م . (٦) م : تمام .

(٧) ف : الألف .

ولا يجري في الفم لأنّ اللسان لازم لموضع الحرف من الفم .

وأما الراء فللتكرار الذي فيها قد يتجافى اللسان بعض تجافٍ ، فيجري معه الصوت إذ ذاك .

وأما الياء والواو فلأنّ مخرجهما اتّسع لهواء الصوت،فجرى لذلك الصوتُ بعضَ جري . وأما الألف فلأنّ مخرجها اتّسع لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الياء والواو ، لأنك تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك،وليس في الألف شيء من ذلك . فهذه الأحرف الثلاثة لها أصوات في غير موضعها من الفم . فصارت بذلك مشبهة للرِّخوة ، وهي تشبه الشديدة للزومها مواضعها ، وليس للصوت جري في مواضعها كالرّخوة.

وتنقسم أيضاً الى مُطبَق ومُنفتح . فالمطبَقة أربعة أحرف: الطاء والظاء والصاد والضاد . وباقي الحروف منفتح . والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطبِقاً له . ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً ـ لأن الفارق بينها إنما هو الإطباق ـ ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها حرف غيرُها ،فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق . والانفتاح ضدّ ذلك .

وتنقسم الحروف أيضاً إلى مُستَعِل ومُنخفِضٍ . فالمستعلية سبعَة : الأربعة المطبقة ، وثلاثة من غيرها وهي الخاء والغين[1] والقاف. والمنخفض ما عدا ذلك . والاستعلاء أن يَتصعّد اللسان[2] إلى الحنك الأعلى ، انطبق اللسان أو لم ينطبق . والانخفاض ضدّ ذلك .

وتنقسم إلى مكرَّر وغير مكرَّر . فالمكرّر : الراء . وماعداها غير مكرّر . وأعني بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيتَ طرف اللسان يَتعثَّرُ فيها . ولذلك احتُسبت في الإمالة بحرفين على ماذُكر[3] في باب الإمالة[4] ،

وتنقسم أيضاً إلى مُتقلقِل ، ومُشرَب ، وما ليس فيه قلقلة ولا إشراب . فالمتقلقلة : القاف والجيم والطاء والدال والباء . وذلك أنها تُضغَط عن مواضعها ، وتُحفَز[5] في الوقف ، فلا تستطيع[6] الوقف عليها إلاّ بصوت . نحو «الحقْ» و «اخرجْ» و «اهبطْ» و «اذهبْ»و«أمدُدْ»[7].

والمشربة : الزاي والظاء والذال والضاد[8] والراء . والمشرب : حرف

---

(١) م : والعين . (٢) سقط من م .
(٣) م : علىماذكرت. (٤) كذا ؛ ولم يتقدم للامالة باب . وانظر ص٧٠٠ :-٨٠ و٦٦٥.
(٥) م : «تخفى» . ف «تحقق» . والتصويب من حاشية ف ومن سر الصناعة ١: ٧٣.
(٦) م : فلا يستطيع . (٧) ألحق به في حاشية ف نص اخترم أكثره.
(٨) م : والضاد والذال .

يخرج معه عند الوقف عليه نحو النفخ ، إلاّ أنه لم يُضغط ضغط المقلقل.

ومن المشرب[1] مالا يخرج بعده شيء من ذلك [٦٣ب] نحو الهمزة ، والعين ، والغين ، واللاّم ، والنون ، والميم .

وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً ، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأنّ أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأوّل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً ، نحو[2] «خُذْهُ» و«اخفِضْه» و «احفظْه» .

وتنقسم[3] إلى مهتوت وغير مهتوت . فالمهتوت الهاء[4] ، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء . وما عداها فليس بمهتوت .

وتنقسم[5] أيضاً إلى ذَلقيّة وغير ذلقيّة . فالذلقيّة ستّة ، وهي اللاّم والراء والنون والفاء والباء[6] والميم . وما عداها فهو المُصمَت . وسمّيت ذلقيّة لأنها يُعتمد عليها بذَلق اللسان[7] ، وهو صدره وطرفه . وفي الحروف الذلقيّة

(١) كذا في ف . م : «والشرب» . سر الصناعة : «ومن الحروف» وهو الصواب ، لأنه يذكر الحروف التي ليس فيها قلقلة ولا إشراب .
(٢) سقط من م .
(٣) في النسختين : وينقسم .
(٤) م : التاء .
(٥) ف : وينقسم .
(٦) م : «والفاء والفاء» . ف : «والباء والفاء» .
(٧) زاد بعده في ف : والفم .

سِرٌّ طريفٌ[1] يُنتفع به في اللغة . وذلك أنك[2] متى رأيت اسماً رباعيّاً أو خماسيّاً غير ذي زوائد فلا بُدَّ فيه من حرف منها أو حرفين أو ثلاثة، نحو «جَعفَر» و «قَعضَب»[3] و «سَلهَب»[4] و «فَرزدق» و «سَفَرجل»[5] و «قِرطَعْب»[6] . فتى وَجدتَ كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلاقة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه. ولذلك سُمّي ماعدا هذه الحروف مُصْمَتاً أي : صُمِتَ عن أن تُبنى منه[7] كلمة رباعيّة أو خماسيّة . وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعرّى من حروف الذلاقة ، وذلك قليل جداً ،نحو «العسجَد» و«العَسَطُوس»[8] و «الدَّهدَقة»[9] [«الزَّهزقة»][10] .

وتنقسم أيضاً إلى مستطيل وماليس[11] كذلك . فالمستطيل الضاد لأنها

---

(١) في حاشية ف : «ذكر هذا ابن جني في سر الصناعة» . انظر سر الصناعة ١ : ٧٤.

(٢) ف : أنه . (٣) القعضب : الجريء الضخم . م : قعصب . ف : مصب .

(٤) السلهب : الطويل .

(٥) م : «همرجل» . وكلاهما في سر الصناعة . (٦) القرطعبة : قطعة خرقة .

(٧) سر الصناعة : «صمت عنها أن تبنى منها» . شرح الشافية : أصمت عن أن يبنى منها وحدها . (٨) العسطوس : شجر كالخيزران .

(٩) دهدق اللحم : كسره وقطعه وكسر عظامه .

(١٠) من م . وفي حاشية في أنها رواية بدل «الدهدقة» في إحدى النسخ . والزهزقة: شدة الضحك . (١١) م : وإلى ماليس .

استطالت في مخرجها على حسب ماذكر في المخارج . وغير المستطيل ما عداها .

وتنقسم أيضاً إلى منحرف وغير منحرف . فالمنحرف اللاّم ، وما عداها ليس بمنحرف .

وتنقسم[1] أيضاً إلى أَغَنّ وغير أغنّ . فالأغنْ الميم والنون ، والغُنَّة : صوت في الخياشيم . وما عدا ذلك فليس بأغنّ .

وإنما ذكرتُ صفات الحروف لأنَّ إدغام المتقاربَين يُبنَى[2] عليها أو على أكثرها ، على ما يُبيَّن بعدُ ، إن شاء الله عزَّ وجلَّ[3] . وإذ قد[4] فرغنا من المقدّمة فينبغي أن نرجع إلى تبيين حكم إدغام المتقاربات في المخارج أو في الصفات[5] .

---

(١) ف : وينقسم . (٢) سقط من م .
(٣) سقط «عز وجل» من م . (٤) م : «وإذ وقد» . وانظر ص ٢٢٠ و ٣٠٧ و ٣٩٩ و ٥١٤ .
(٥) م : أو في الصفة .

ذكر أحكام حروف الحلق في الإدغام[1]

قد تَقدَّم أنَّ للحلق ثلاثة مخارج : فمن أقصاه الألف والهمزة والهاء ، ومن وسطه العين والحاء ، ومن أدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج الغين والخاء .

أما الألف والهمزة فلا يدغمان في شيء ، ولا يدغم فيهما شيء . والسبب في ذلك أنَّ إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثلين . فلما امتنع فيهما إدغام المثلين ـ كما ذكرنا في فصل إدغام المثلين ـ امتنع فيهما إدغام المتقاربين .

وأما الهاء فليس لها من مخرجها ما يدغم [فيها][2] أو تدغم فيه ، لأنها من مخرج الألف والهمزة ، فلم يبق لها ما تدغم فيه إلاَّ ماهو من المخرج الذي يلي مخرجها .

فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدَّم[3] الحاءَ أو تتقدَّمها الحاء. فإن تقدَّمت على الحاء جاز الإدغام والبيان نحو «اجبَهْ حاتِماً»[4] . إن شئت لم

(١) الكتاب ٢ : ٤١١ ـ ٤٢٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٧٦ ـ ٢٧٨ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٤ ـ ١٣٨ والمقتضب ١ : ٢٠٧ ـ ٢٠٩ والهمع ٢ : ٢٢٨ ـ ٢٣١ .
(٢) من م . (٣) ف : تقدم . (٤) م : أحبه حاتماً .

تدغم ، وإن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت «اجبحّاعاً» ، لأنهما[1] متقاربان ليس بينهما شيء ، إلاّ أنّ الحاء من وسط الحلق ، وهما مهموسان . وإنما قَلبتَ الأوّل الى جنس الثاني ولم تقلب الثاني إلى جنس الأوّل . لأنّ الذي ينبغي أن يُغيَّر بالقلب الأوّل كما غُيِّر بالإسكان ؛ ألا ترى أنّ الذي يُسكَّن لأجل الإدغام إنما هو الأول. فإن قُلِبَ الثاني إلى جنس الأوّل في موضعٍ ما فلعلّةٍ ، وسيُبيَّن ما جاء من ذلك في موضعه . والبيان وتركُ الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلّتها ، والتصرُّفُ بابه أن يكون فيما يكثر .

وإن تقدّمتها الحاء نحو «امدحْ هلالاً» فالبيانُ ، ولا يجوز الإدغام . والعلّة في ذلك أنّ المخرجين ، كما تقدّم ، قد اختلفا مع أنّ الإدغام[2] في حروف الحلق ليس بأصل . وأيضاً فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأوّل إلى الثاني على أصل الإدغام ، فكنت تقلب الحاء هاء ، وذلك لا يجوز لأنّ الهاء أدخل في الحلق من الحاء ، ولا يُقلَب الأخرجُ إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق . والسبب في ذلك أنّ حروف الفم أخفُّ من حروف الحلق ، ولذلك

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «وهما مهموسان» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) م : والادغام .

يقلْ اجتماع الأمثال في حروف الحلق . وما قرب من حروف الحلق إلى الفم كان أخفَّ من الذي هو أدخل منه في الحلق . فكرهوا لذلك [٦٤أ] تحويل الأخرج إلى جنس الأدخل ، لأن في ذلك تثقيلاً ، فإن أردت الإدغام قلبت الهاء حاء . وأدغمت ، فقلت«امدَ حّلالاً»(١) وجاز قلب الثاني لمّا تعذَّر قلب الأوّل ، وليكون الإدغام فيما هو أقرب إلى حروف الفم التي هي أصل للإدغام . والإدغام في مثل هذا أقلُّ من الإدغام في مثل «أجبَهْ حاتماً»(٢) لأنَّ الباب ـ كما تقدَّم ـ أن يُحوَّل الأوّل إلى الثاني .

فإن اجتمعت مع العين فالبيانُ ـ تقدَّمت العينُ أو تأخّرت ـ ولايجوز الإدغام إلاّ أن تَقلِب العين والهاء حاء ، ثم تدغم الحاء في الحاء . وذلك نحو [قولك](٣) «اجبَحُّتْبةَ» و «اقطَحَّاذا» و «ذَهَبَ مَحُّمْ»(٤) تريد «اجبهْ عُتْبةَ»(٥) و «اقطعْ هذا» و «ذَهَبَ مَعْهُم» . وهي كثيرة في كلام بني تميم(٦) . وإنما تُدغم إلاّ بتحويل الحرفين ، لأنك لو قلبت العين إلى

---

(١) م : «امد هلالاً» . ف : «امدح حلالاً» . (٢) م : اجبه حاتماً .
(٣) من م . (٤) سقط «وذهب محم» من النسختين ، وألحق بحاشية ف . وعلق عليه بما يلي : «أي : معهم» . (٥) م اجبه عينه .
(٦) سقط «وذهب معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم» من النسختين ، وألحق بحاشيه ف ، نقلاً عن خط المصنف .

الهاء كنت قد قلبت الأخرج إلى جنس الأدخل . وقد تقدم ذلك . ولو قلبت الهاء إلى العين لاجتمع لك عينان ، وذلك ثقيل ، لأنّ العين قريبة من الهمزة ، فكما أنّ اجتماع الهمزتين ثقيل[1] فكذلك اجتماع العينين . وأيضاً فإنها بعيدة من الهاء ، لأنها ليست من مخرجها ، وتُبايِنها[2] في الصفة ، لأنّ العين مجهورة والهاء مهموسة ، والعين بين الشدّة والرّخاوة والهاء رِخوة . فكرهوا أن يقلبوا واحدة منهما إلى الأخرى ، للتباعد الذي بينهما . فلذلك أبدلوا منهما الحاء ، لأنّ الحاء من مخرج العين ، وتُقارب الهاء في الهمس والرّخاوة .

وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدّم أو تَتقدّم الحاء . فإن تَقدّمت كنتَ بالخيار : إن شئت أدغمتَ فقلبتَ العين حاء ، وإن شئت لم تدغم نحو «اقطعْ حبْلاً»[3] . وحَسَّنَ الإدغامَ هنا كونُهما من مخرج واحد .

وإن تقدّمتِ الحاءبيّنتَ ولم تدغمها في العين ، لأنّ العين أدخلُ في

---

(١) ف : «قليل» . وصوب في الحاشية عن نسخة أخرى كما أثبتنا .
(٢) م : ونبابنها .
(٣) م : «حملاً» . وكذلك في الكتاب ٢ : ٤١٣ .

الحلق . ولا يُقلَب[1] الأخرج إلى الأدخل لِما تَقدَّم . وأيضاً فإِن اجتماع العينين ثقيل كما تقدَّم فإن أردتَ الإدغام قلبت العين حاء ، وأدغمت الحاء في الحاء ، لأنه قد تقدَّم أنَّ الثاني قد يقلب إذا تعذَّر قلب الأوَّل .

وأما الغين مع الخاء فإنه يجوز فيهما البيان والإدغام ، وكلاهما حَسَنٌ ، لأنهما من مخرج واحد . وإذا أدغمتَ قلبتَ الأوَّل منهما إلى الثاني ، كائناً ما كان ، نحو «اسلخ غنَّمك» و «ادمغ خلَّفاً». وإنما جاز قلب الخاء غيناً، وإن كانت أخرج إلى الفم منها ، لأنَّ الغين والخاء اقرب[2] مخرجهما من الفم أجريا مُجرى حروف الفم ، وحروفُ الفم يجوز فيها قلب الأخرج إلى الأدخل .

ومما يُبيِّن أنهما يجريان مجرى حروف الفم أنَّ العرب قد تُخفي معهما النون ، كما تفعل بها مع[3] حروف الفم ، على مايُبيَّن بعدُ[3] .

ولهذه العلة بنفسها لم يجز إدغام واحد من الحاء والعين[4] والهاء في الغين والخاء ، أعني لكونهما قد أجريا مجرى حروف الفم . فكما أنّ حروف[5]

---

(١) م : ولا تقلب . (٢) م : بقرب .

(٣) سقط من م . وانظر ص ٦٨٥ و ٦٩٥ و ٦٩٩ .

(٤) سقط «والعين» من النسختين وألحق بحاشية ف .

(٥) سقط «الفم فكما أن حروف» من م .

الحلق لا تدغم في حروف الفم ، فكذلك لا تدغم الهاء والحاء ولا العين[1] .

هذا[2] مذهب سيبويه . وحكى المبرّد أن من النحويين من أجاز إدغام العين والحاء في الغين والخاء . نحو قولك «امدَ غّالباً» و«امدَخَّلَفاً» و «اسمَغّالباً» و «اسمَخَّلَفاً» . تريد : امدحْ غالباً ، وامدحْ خلفاً ، واسمعْ غالباً ، واسمعْ خلفاً . وزعم أنّ ذلك مستقيم في اللغة ، معروف، جائز في القياس ، لأنّ الخاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل من الحلق ، والحاء من الثاني ، وليست حروف الحلق بأصل الإدغام ، فالمخرج الثالث أولى أن يدغم فيما كان بعده ، لأنّ ما بعده متصل بحروف الفم ، التي هي أصل للإدغام ؛ ألا ترى أنهم أدغموا الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى ، فقالوا «اذْهَفّي ذلك» و «اضرِ فّرَجاً» ، لقرب الفاء من حروف الفم . وسيبويه يأبى ذلك ، لِما ذُكر من أنّ العرب كما لاتدغم ...

---

(١) سقط «ولا العين» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(٢) ألحق أبو حيان هذه الفقرة بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف . وقد اخترم آخرها فتعذر إثباته . وانظر المقتضب ١ : ٢٠٨ - ٢٠٩ .

ذكر حكم حروف الفم [1] في الإدغام

فأولها مما يلي [حروف] [2] الحلق - كما تقدّم - القاف والكاف. وكلّ واحد منهما يدغم في صاحبه فتقول «الحَق كَّلَدَة» [3] و «انهك قَّطَنًا» تَرفع [4] اللسان بهما رفعة واحدة. والبيانُ والإدغامُ في «الحقْ كَّلَدَة» [3] حسنان. والبيانُ في «انهكْ قَّطَنًا» أحسن من الإدغام، لقُرب القاف والكاف من حروف الحلق [5]، وحروف الحلق - كما تقدّم - لا يجوز إدغام الأخرج منها في الأدخل. فلذلك ضعف إدغام الكاف، التي هي الأخرج، في القاف التي هي أدخل، كما شُبّه أقرب حروف الحلق إلى اللسان، وهما الغين والخاء، بحروف اللسان، فأخفيت النون الساكنة عندهما كما تقدّم.

ولا يجوز إدغام كلّ واحد من [6] القاف والكاف في غيرهما،

---

(١) الكتاب ٢ : ٤١١ - ٤٢٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٧٩ - ٢٩٢ والمقتضب ١ : ٢٠٩ - ٢٢٤ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٨ - ١٥٣ . وفي م وإحدى النسخ كما جاء في حاشية ف: «حروف اللسان». وفي المبدع «اللسانية».

(٢) من م.

(٣) ومثله في الكتاب ٢ : ٤١٤ . ف : كندة.

(٤) م : انهك قطنا وترفع.

(٥) سقط «حروف الحلق» من م.

(٦) سقط «كل واحد من» من م.

ولاغيرهما فيها .

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصَّة كقولك «ابعَج شَّبثاً»[1] . ويجوز البيان ، وكلاهما حسن . وإنما جاز إدغامها[2] فيها لكونهما من حروف وسط اللسان .

ولم يجز إدغامها[3] في الياء ، وإن كانت[4] من مخرجها ، لأن الياء حرف علّة ، وحروف العلة[5] بائنةمن جمع الحروف ، بأنها لا يُمدّ صوت إلاّ بها ، ولأنَّ الحركاتِ بعضُها . ولذا كانت منفردة بأحكام لا توجد لغيرها ؛ ألا ترى أنك تقول «عمرُو» و «بكرُ» و «نصرُ» وما أشبه ذلك في القوافي، فيعادِل الحروفُ بعضُها بعضاً ، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو «جَوْر» و «خَيْر» لم يجز . وكذلك تكون القافية مثل «سَعيد» و «قُعود» ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرُهما لم يصلح وتحذف

---

(١) م : اخرج شيئاً .　　(٢) م : إدغامها .
(٣) م : إدغامها .　　(٤) م : كانتا .
(٥) سقط من النسختين حتى قوله «ومثنى القوم» . وألحق بنسخة ف على طيارة ، نقلاً عن خط المصنف . وقد نُقلت الطيارة جهلاً إلى موضع آخر ، فأرجعناها نحن إلى موضعها هنا على الصواب . وانظر المقتضب ١ : ٢١٠ .

لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرّك فيه غيرها نحو «يَغزو القوم» و «يرمي الرجل» و «مثى القوم» . فصارت لذلك قسماً برأسه[1]. فلذلك لم تدغم في غيرها ، ولا أُدغم غيرها فيها ، ما عدا النون فانها أُدغمت فيها، لعلّة تُذكر في موضعها[2] .

ولا يدغم في الجيم من مخرجها شيء : أما الشين فلم تدغم فيها [٦٤ب] لأنّ[3] فيها تفشّياً فكرهوا إذهابه بالإدغام ، وأيضاً فإنّ الشين[4] بتفشّيها لحقت بمخرج الطاء والدال ، فبعدت عن الجيم . وأما الياء فلم تدغم لِما تقدَّم ، من ذكر[5] العلّة المانعة من إدغام الياء والواو في حروف الصحّة .

ويدغم فيها من غير مخرجها ستّة أحرف ، وهي : الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، نحو «لم يربط جّملاً» و «قد جّمَل» و «وجبَت جُّنُوبُها» و «احفظ جّابراً» و « انبذ جّعفراً » و « ابعث جّامعاً » . وإنما جاز إدغام هذه الأحرف في الجيم ، وإن لم تكن من مخرجها ،لأنها أخت الشين وهي معها من مخرج واحد . فكما أنّ هذه الأحرف تدغم في الشين

---

(١) م : برأسها .
(٢) م : «ولا أدغم غيرها فيها فلم يدغم فيها ما عدا النون» .
(٣) م : أما الشين فلأن .
(٤) م : فإنها
(٥) م : وذكر .

فكذلك أدغمت في أختها ، وهي الجيم ، حملاً عليها . والبيانُ في جميع ذلك أحسن للبعد الذي بينها[1] [وبينهن] . وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم فالأحسن أن تُبقي الإطباق الذي فيهما،لئلاّ تُخِلّ[2] بهما وتُضعِفَهما، نزوال الإطباق منهما . وقد يجوز أن تُذهب الإطباق جملة

وأما الشين فإنها لا تدغم في شيء[3] . وسبب ذلك أنها متفشِّية، كما تقدَّم ، والإدغام في مقاربها يُذهبه ، فيكون ذلك إخلالاً بها .

وتدغم[4] فيها الجيمُ - وقد تَقدَّم ذكر ذلك - والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللاّم . أما إدغام الجيم فيها فلكونهما من مخرج واحد . وأما إدغام سائر الحروف فيها فلأنها استطالت بالتفشّي الذي[5] فيها ، حتى اتصلت بمخرجها ، فجرت لذلك مجرى ما هو من مخرج واحد . والبيان عربيّ جيِّد ، لِبُعد ما بينها وبينهنّ .

وأما الياء فلا تدغم في حرف صحيح [أصلاً][6] ، وقد تقدَّم سبب ذلك. وتدغم في الواو ، لأنها شابهتها في اللّين والاعتلال ، إلاّ أنّ الواو هي التي

---

(١) م : بينهما . (٢) م : يخل .
(٣) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «تدغم في الجيم نحو أعطيش جّحدراً» .
(٤) م : ويدغم . (٥) م : التي . (٦) من م .

تُقلب لجنس الياء ؛ تقدَّمت أو تأخَّرت ، لأنَّ القصد بالإدغام التخفيف، والياء أخفُّ من الواو ، فقلبوا الواو ياء على كلّ حال - وأيضاً فإنَّ الواو من الشَّفة ، والياء من حروف الفم ، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم -[1] نحو «سَيِّد» و «مَيِّت» . الأصل فيهما «سَيْوِدٌ» و «مَيْوِتٌ»[2] ،و«طيّ» و «ليّ» الأصل فيهما «طَوْيٌ» و«لَوْيٌ» .

ولا يدغم فيها حرف صحيح أصلاً ، إلاّ النون نحو «مَن يُوقن». والسبب في أن أُدغمت[3] النون وحدها ، من بين سائر الحروف الصحاح ، في الياء ،أنّ النون غَنّاء فأشبهت بالغنَّة التي فيها الياء[4] ، لأنَّ الغُنَّة فَضْلُ صوتٍ في الحرف ، كما أنَّ اللّين فضل صوت في حروف[5] العلَّة . وأيضاً فإن النون قريبة في المخرج من الواو التي هي أخت الياء . ويدغم فيها الواو لتشاركهما في الاعتلال واللّين ، كما تقدَّم . وذلك نحو «طَوَيتُ طيّاً» و «لَوَيتُ ليّاً» .

ثم[6] الضاد،ولا تُدغم في شيء من مقارباتها[7] . وسبب ذلك أنَّ فيها

---

(١) سقط ما بين معترضين من النسختين ، وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) سقط بقية الفقرة من النسختين ، والحقت بحاشية ف . وسيرد بعدُ ما هو تكرار لها تقريباً .

(٣) م : أن أدغمت إلى .

(٤) م : للياء .

(٥) م : حرف .

(٦) م : وثم .

(٧) في النسختين : متقارباتها .

استطالة وإطباقاً واستعلاء ، وليس في مقارباتها مايَشركها في ذلك كلّه . فلو أُدغمت لأدّى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهاب هذا الفضل الذي فيها .

فأما إدغام بعضهم لها في الطاء بقوله «مُطَّجِع» يريد «مُضطجعاً»[1] فقليل جدّاً ، ولا ينبغي أن يقاس . والذي شجّعه على ذلك أشياء ، منها : موافقةُ الضاد للطاء في الإطباقِ الذي فيها[2] والاستعلاء ، وقربُها[3] منها في المخرج ، ووقوعُها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال ، لأنّ الضاد التي تكون آخر كلمة[4] لا يلزمها أن يكون أول الكلمة التي تليها طاء ، ولا يكثر ذلك فيها بخلاف «مضطجع» . فلمّا اجتمعت هذه الأسباب أدغموا ، واغتفروا لها ذهاب الاستطالة التي في الضاد .

وتدغم فيها الطاء والدال والتاء والظاء[5] والذال والثاء واللاّم . وذلك نحو «هل ضَّلّ زيدٌ» و «ابعث ضَّرَمَةَ» ـ قال سيبويه[6]: «وسَمِعنامن يُوثَق بعربيّته قال[7] :

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٢٢ . م : مضطجعا .
(٢) سقط «الذي فيها» من م . (٣) في النسختين : وقربة .
(٤) سقط «التي تكون آخر كلمة» من م .
(٥) م : والضاد . (٦) الكتاب ٢ : ٤٢٠ . م قال س .
(٧) سيرد الشاهد بعد . انظر ص ٧٠٥ والكتاب ٢ : ٤٢٠ . وصف رجلاً ثار بسيفه في ركابه ليعرقبها ثم ينحرها للأضياف ، فجعلت تضج .

* ثارَ ، فضَجَّت ضَجَّةً رَكائبُهْ *

فأدغم التاء في الضاد» - و«اضبِط ضَّرَمةَ» و «احفظ ضَّرَمةَ»[١] و «خُذ ضَّرَمةَ» و «قد ضَّعف»[٢] . أما اللاّم فأدغمت فيها ، لقربها منها في المخرج. وأما سائر الحروف فإنَّ الضاد ، بالاستطالة التي فيها ، لحقت مخرج الطاء والدال والتاء ، لأنها اتصلت بمخرج اللاّم، وتطأطأت عن اللاّم حتى خالطت أصولَ ما اللاّمُ فوقه ، إلاّ أنها لم تقع من الثنيّة موقع[٣] الطاء[٤] لانحرافها ، لأنك تضع [لسانك][٥] للطاء[٦] بين الثَّنيَّتَين . وقرُبت بسبب ذلك من الظاء والذال والثاء ، لأنهنّ من حروف طرف اللسان والثنايا ، كالطاء وأختيها. والبيان عربيّ جيّد ، لتباعد ما بينها [وبينهنّ] .

ثم اللاّم والنون والراء :

أما اللاّم فإنها تدغم في ثلاثة [٦٥أ] عشر حرفاً[٧]، وهي : التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء

---

(١) زاد في م : وابعث ضرمة .

(٢) سقط المثال من النسختين وألحق بحاشية ف . فكأن ابن عصفور أغفل التمثيل لادغام الدال في الضاد ، تبعاً لسيبويه في الكتاب ٢ : ٤٢٠ ، ثم استدرك فألحقه فيما بعد .

(٣) م . موضع .

(٤) م : الظاء .

(٥) من م .

(٦) ف : الطاء .

(٧) الكتاب ٢ : ٤١٦ .

والنون . وإنما أُدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها . وذلك أنّ اللاّم من طرف اللسان ، وهذه الحروف : أحد عشر حرفاً منها حروفُ طرفِ اللسان ، وحرفان منها ـ وهما الضاد والسين ـ يخالطان طرف اللسان . وذلك أنّ الضاد لاستطالتها اتّصلت بمخرج اللاّم ، وكذلك الشين بالتفشّي الذي فيها لحقت أيضاً مخرجها .

فإن كانت اللاّم للتعريف التُزم الإدغام،ولم يجز البيان[1].والسبب في ذلك أنه انضاف إلى ماذكرناه من الموافقة كثرةُ لام المعرفة في الكلام ؛ ألا ترى أنّ كلّ نكرةٍ أردتَ تعريفها أدخلت عليها اللاّم التي للتعريف إلاّ القليل منها . وكثرة دوز[2] اللفظ في الكلام تستدعي التخفيف . وأيضاً فإنّ لام المعرفة قد تنزّلت منزلةَ الجزء مما[3] تدخل عليه ، وعاقبها[4] التنوين . واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك . فلمّا كان فيها ثلاث مُوجبات للتخفيف ـ وهي : ثقلُ اجتماع المتقاربات ، وكثرة التكلّم بها ، وأنها مع مابعدها كالكلمة الواحدة ـ التُزم فيها الإدغام

وإن كانت لغير تعريف أُدغمت لأجل المقاربة ، وجاز البيان لأنها لم يكثر

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح السيرافي على كتاب سيبويه : «قال الفراء : قال الكسائيّ : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الحروف ، الا عند اللام والراء والنون فقط . يقولون : لونالصامت .. وكان صدوقاً في روايته ،يعني الكسائيّ. وهذا لم يحفظه البصريون ، ولا الفراء».

(٢) م : دورة . (٣) م : فيما . (٤) م : وعاقبه .

استعمالها كـكثرة لام التعريف ، ولا هي مع مابعدها بمنزلة كلمة واحدة كما أنَّ لام التعريف كذلك . والإدغام[1] إذا كانت اللاّم ساكنةأحسن منه إذا كانت متحرّكة نحو «جَعَل رّاشدٌ» . وإدغامها في بعض هذه الحروف[2] أحسنُ منها في بعض :

فإدغامها في الراء نحو «هل «رّأيتَ» أحسنُ من إدغامها في سائرها، لأنها أقرب الحروف إليها ، وأشبهها[3] بها ، حتى إنَّ بعض من يصعب عليه إخراج الراء يجعلها[4] لاماً .

وإدغامها في الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاي يلي في الجودة إدغامَها في الراء . لأنها أقرب [الحروف][5] إليها بعد الراء .

وإدغامها في الثاء ـ نحو[6] ﴿هل ثّوِّب﴾ وقد قرأ به أبوعمرو ـ والذالِ والظاء يلي[7] ذلك ، لأنَّ هذه الثلاثة من أطراف الثنايا ، و[قد][8] قاربن مخرج ما يجوز إدغام اللام فيه وهو الفاء .

---

(١) سقط «والادغام إذا .... جعل راشد» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(٢) يريد : الحروف الثلاثة عشر المذكورة من قبل ، إذا لم تكن اللام قبلها للتعريف .
(٣) ومثله في الكتاب ٢ : ٤١٦ . ف : ولشبهها . (٤) م : يجعل .
(٥) من م . (٦) الآية ٣٦ من سورة المطففين .
(٧) م : والطاء تلي . (٨) من الكتاب ٢ : ٤١٧ .

وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك ، لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللاّم . وإنّما اتصلتا[1] بحروف طرف اللسان ، بالاستطالة التي في الضاد ، والتفشّي الذي في الشين ، كما قدَّمنا . ومن إدغامها في الشين قول طريف بن تميم[2] :

تقولُ إذا استهلكتُ مالاً للذَّةٍ فُكَيهةُ : هَشَّيءٍ بِكفَّيكَ لائقُ ؟

يريد : هل شَيءٌ .

وإدغامها في النون دون ذلك كلِّه ، والبيانُ أحسنُ منه . وإنما قبح إدغامها في النون ، وإن كانت أقرب إلى اللاّم من غيرها من الحروف التي تقدّم ذكرها ، لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون من الحروف التي أُدغمت هي فيها إلاّ اللاّم . فكأنهم استوحشوا الإدغام فيها وأرادوا أن يُجروا اللاّم مُجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها[3] . فكما أنه لا يجوز إدغام شيء منها في النون كذلك[4] ضعف إدغام اللاّم فيها .

ولا يُدغم فيها إلاّ النون على ما يُبَيَّنُ في فصل النون .

---

(١) م : اتصلنا .
(٢) الكتاب ٢ : ٤١٧ والمفصل ٢ : ٢٩٦ وشرحه ١٠ : ١٤١ . واللائق : المستقر المحتبس .
(٣) م : إدغامها فيها .
(٤) في النسختين : لذلك .

وأما النون فلها خمسة مواضع : موضع تظهر فيه ، وموضع تدغم فيه ، وموضع تَخفى فيه[١] ، وموضع تقلب فيه ميماً ، وموضع تظهر فيه وتخفى :

فالموضع الذي تظهر فيه خاصّة إذا كان بعدها هاء أو همزة أو حاء أو عين[٢] ، نحو «مِنها» و «يَنأى» و «مِنحار» و «مِنْعَب»[٣] .

والموضع الذي تظهر فيه وتخفى إذا وقعت بعدها الغين أو الخاء ، نحو «مُنْغَلّ»[٤] و «مَنْخُل» .

والموضع الذي تدغم فيه إذا كان بعدها حرف من حروف «ويرمل».

والموضع الذي تقلب فيه إذا كان بعدها باء .

والموضع الذي تخفى فيه إذا كان بعدها حرف من سائر حروف الفم الخمسة عشر .

فأدغمت في خمسة الأحرف المتقدّمة الذكر لمقاربتها لها : أما مقاربتها للرّاء واللاّم ففي المخرج[٥] . وأما مقاربتها للميم ففي الغُنَّة ، ليس حرف من

---

(١) سقط من م .
(٢) م : أو عين أو حاء .
(٣) المنعب : الفرس الجواد يمد عنقه كالغراب .
(٤) في المقتضب «مُنْغُل» وهو لغة في مُنخل . والمنغلّ من مصدر انغلّ .
(٥) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «لا يعرف في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها =

الحروف له غُنَّة إلاّ النون والميم . ولذلك[1] تُسمع النون كالميم،ويقعان في القوافي المكفأة فلا يكون ذلك عيباً،نحو قوله[2] :

ماتَنقِمُ الحربُ العَوانُ مِنّي　　　بازلُ عامَينِ ، حَديثٌ سِنّي

لِمثلِ هذا وَلَدَتني أُمّي

وأما مقاربتها للياء والواو فلأنّ في النون غنّة تُشبه[3] اللين في الياء والواو ، لأنّ الغُنَّةَ فضلُ صوت في الحرف كما أنّ اللِّينَ كذلك . وهي[4] من حروف الزيادة كما أنّ الياء والواو كذلك ، وتزاد في موضع زيادتهما تقول «عَنسَل» و «جَحنفل» و «رَعْشَن» كما تقول «كوثر» و «صيقل» و «جدول» و «عِثير» و «تَرقوة» و «عِفرية» . وأيضاً فإنها قد أُدغمت فيما قارب الواو في المخرج ، وهو الميم ، وفيما هو على طريق الياء وهو الراء ؛ ألا ترى

= راء ولا لام فلم يقولوا مثل : قنر وعنل . وسبب ذلك أن الساكنة فيها غنة ، وهي تقارب الحرفين جداً ، فلمّا تقاربت في المخرج ، واختلفت في الصفة ، ثقل الجمع بينها . وانظر ص ٧١٢ .

(١) سقط من النسختين حتى نهاية الرجز ، وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) الرجز لأبي جهل وينسب إلى الامام علي . اللسان (بزل) و (عون) والتاج (عون) والعقد الفريد ٦ : ٣١٠ وإنباه الرواة ٢ : ٣٧١ والكامل ص ٨١٠ والمقتضب ١ : ٢١٨ .

(٣) م : يشبه .

(٤) سقط من النسختين حتى قوله «كما أدغمت في الميم والراء» ، وألحق بحاشية ف . وانظر المقتضب ١ : ٢١٩ .

أنَّ الألثغ بالراء يجعلها ياء . فأدغمت [النون] في الياء والواو كما أُدغمت في الميم والراء . فلمّا قاربت النونُ هذه الحروف الخمسة أُدغمت فيها . [٦٥ب]

ولا يجوز البيان[١] إن كانت النون ساكنة .فإن كانت مُتحرِّكة جاز ، لفصل الحركة بين المتقاربين ، لأنَّ النيّة بالحركة أن تكون بعد الحرف ، وذلك نحو «خَتَنُ مُوسى» .

وإذا أُدغمت[٢] في الراء واللاّم والواو والياء كان إدغامها بغنَّة ، وبغير غنّة . أما إدغامها بغير غنّة فعلى أصل الإدغام ، لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تدغم فيه . فإذا كان ما بعدها غير[٣] أغنّ ذهبت الغنَّة ، لكونها تصير مثله . ومن أبقى الغنّة فلأنّها فصلُ صوتٍ ، فكرهَ إبطالها . فحافظَ عليها بأن أدغم ، وأبقى بعضاً من النون وهو الغنَّة . وإبقاؤها عندي أجود ، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنّة .

وإذا أُدغمت في الميم قُلبت إلى جنسه ، ولم يبق لها أثر ولست بمحتاج[٤] إلى غنَّة النون ، لأنَّ الميم فيها غنَّة ، فإذا قلبتها ميماً محضة لم تُبطِلِ الغنّة .

---

(١) أي : إذا كان الادغام من الادغام في الكلمتين . (٢) م : وأدغمت .
(٣) م : عين . (٤) ف : محتاجاً

وزعم[١] سيبويه أنها مع ماتدغم فيه مخرجها من الفم ، لامن الخياشيم، لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم ، وهي من الخياشيم ، لتفاوت[٢] ما بينها ، ولا يُدغم الأبعد في الأبعد . ووافقه المبرّد في جميع ذلك ، إلاّ الميم لأنها من الشفة ، فلو كانت النون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم . قال : ولكن مخرجها مع الميم[٣] من الخياشيم ، لأنّ الميم تخرج[٤] من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغنّة التي فيها ، فأدغمت فيها النون لتلك المجاورة .

ومذهب سيبويه عندي أولى ، لأنّ النون التي في الفم تصير أيضاً إلى الخياشيم ، للغنّة التي فيها ، كما كان ذلك في الميم[٥] ...

وقُلِبت مع الباء ميماً ، ولم تدغم فيها ، لأنّ الباء لاتقارب النون في المخرج كما قاربتها الراء واللاّم[٦] ، ولا فيما يشبه الغنّة وهو اللِّين ، ولا في الغنّة كما قاربتها الميم . فلمّا تعذّر إدغامها في الباء قلبت معها ميماً ، لأنّ الباء من مخرج الميم فعوملت معاملتها ، فلمّا قلبت النون مع الميم ميماً قلبت ميماً أيضاً مع

(١) سقط من النسختين حتى قوله « كما كان ذلك في الميم » . وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف . وانظر الكتاب ٢ : ٤١٥ .
(٢) ف :«لتفاوته» .وانظر المقتضب ١ : ٢٢١.
(٣) ف : اللام .
(٤) ف : يخرج .
(٥) بضع كلمات مخرومة .
(٦) سقط من النسختين حتى «وهو اللين» وألحق بحاشية ف .

الباء . وأُمِنَ[1] الالتباس ، لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء ، لبعد ما بينها وبينهنَّ ، فلم[2] تُغيَّر النون بإدغام ، ولا بشبهه الذي هو الإخفاء . وأيضاً فإنَّ حروف الحلق أشدُّ علاجاً ، وأصعبُ إخراجاً ، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها . فإخراجها[3] لذلك يحتاج[4] إلى اعتمادات تكون في اللسان ، والنونُ الساكنة الخفيّة مخرجها من الخيشوم ، فلا علاج في إخراجها ولا اعتماد . فإذا كانت قبل حروف الحلق تعذَّر النُّطق بحروف الحلق ، لأنَّ النون تستدعي ترك الاعتماد ، وحروف الحلق تطلب[5] الاعتماد . فإذا بيِّنتَ النون قبلها أمكن إخراجها ، لأنَّ النون البيِّنة مخرجها من اللسان ، فهي أيضاً تطلب الاعتماد[6] كسائر حروف اللسان .

وأما جواز خفائها وإظهارها مع الخاء والغين فلأنهما من أقرب حروف الحلق إلى الفم . فمن أجراهما[7] مجرى ما تقدَّمهما[8] من حروف الحلق

(١) سقط حتى «ساكنة قبل باء» من النسختين وألحق بحاشية ف .
(٢) م : ولم .
(٣) م : وإخراجها .
(٤) ف : بذلك محتاج .
(٥) م : وحرف الحلق يطلب .
(٦) ف : اعتماداً .
(٧) في النسختين : أجراها .
(٨) ف : «ماتقدم» . م : «ماتقدمها» .

أظهر النون معهما. ومن أجراهما مجرى ما يليهما[1] من حروف الفم - وهو القاف والكاف - أخفى النون معهما كما يخفيها مع القاف والكاف .

وأما إخفاؤها مع الخمسة عشر حرفاً من حروف الفم الباقية فلأنها[2] اشتركت معها في كونها من [حروف] الفم . وأيضاً فإنها - وإنْ كانت من حروف اللسان - فبالغنّة التي فيها ، التي خالطت الخياشيم ، اتّصلت بجميع حروف الفم . فلمّا[3] أشبهتها فيما ذكرنا ، وكانت قد أُدغمت في بعض حروف الفم ، غيّروها بالإخفاء معها كما غيّروها بالإدغام والقلب مع حروف «ويرمل» من حروف الفم ، لأنّ الإخفاء شبيه بالإدغام . ولم يغيّروها بالإدغام ، لأنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يقاربها من حروف الفم في المخرج - كاللاّم والراء - وفي الصفة - كالميم والياء والواو - وبين ما ليس كذلك. فجعلوا التغييرَ الأكثر[4] للأقرب ، والتغييرَ الأقلَّ للأبعد .

ولم يُسمع من كلامهم تسكين النون المتحرِّكة ، إذا جاءت قبل الحروف التي تخفى معها ، كما تُسكَّن مع الحروف التي تدغم معها . فلم يقولوا «خَتَنْ[5] سليمان» كما قالوا «خَتَنْ مُوسى» . لكن إن جاء ذلك لم يُستنكر،

---

(1) في النسختين : ومن أجراهما مجرى ما يليها .
(2) ف : فإنها .
(3) سقط من م حتى قوله «في بعض حروف الفم» .
(4) م : للأكثر .
(5) الكتاب ٢ : ٤١٥ : «حين» .

لأنّ الإخفاء نوع من الإدغام .

ولا يُدغم في النون شيء إلاّ اللاّم . وقد تقدَّم ذلك في فصل اللاّم .

وأما الراء فلا تدغم في شيء ، لأن فيها تكريراً ؛ ألا ترى أنك إذا نطقت بها تكرَّرت في النطق . فلو أدغمتها فيما يقرب منها ـ وهو اللاّم والنون ـ لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير[1] ، لأنها تصير من جنس ما تدغم فيه ، وما تدغم فيه ليس فيه تكرير . فلمّا كان الإدغام يُفضي إلى انتهاكها بإذهاب مافيها من التكرار لم يجز. وقد رُوي إدغامها في اللاّم ، وسأذكر وجه ذلك في إدغام القرآن[2] إن شاء الله تعالى .

ولا يدغم فيها إلاّ اللاّم والنون ، وقد تقدَّم ذكر ذلك في فصليهما .

ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء . كلُّ واحد[3] منهنّ يدغم في الخمسة الباقية ، وتدغم الخمسة الباقية فيه .

وتدغم أيضاً هذه الستّة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها [٦٦] في الجيم . ولايدغم فيهنّ من غيرهنّ إلاّ اللاّم . وسواء كان الأوّل منها[4] متحرّكاً أو ساكناً ، إلاّ أنَّ الإدغام

---

(١) ف : التكرر .
(٢) انظر ص ٧٢٥ .
(٣) م : واحدة .
(٤) م : منها .

إذا كان الأوّل [منها][1] ساكناً أحسن منه إذا كان الأوّل متحرّكاً ، لأنه يلزم فيه تغييران : أحدهما تغيير الإدغام ، والآخر تغيير بإسكان الأوّل[2] .

وإنما جاز إدغامها فيما ذُكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض ، ولمقاربتها حروفَ الصفير في المخرج أيضاً كما بُيِّن في مخارج الحروف .

وأما الضاد والشين فإنهما - وإن لم تقاربها في المخرج - فإنَّ التقارب بينهما وبينها من حيث لحقت الضادُ ، باستطالتها ، والشينُ ، بتفشّيها ، مخرجَها . والضاد أشبه بها من الشين ، لأن الضاد قد أشبهتها[3] من وجه آخر ، وهو أنها مُطبقة كما أنَّ الطاء والظاء كذلك .

وأما إدغامها في الجيم فحملاً على الشين ، لأنهما من مخرج واحد.

والإدغام في جميع ماذُكر أحسنُ من البيان . والسبب في ذلك أنَّ أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم ، بدليل أنَّ حروف الحلق يُدغم منها الأدخل في الأخرج ، لأنه يَقرب بذلك من حروف الفم . ولا يدغم الأخرج في الأدخل ، لأنه يبعد بذلك من حروف الفم ، ويتمكّن في الحلق .

وإنما كان الإدغام في حروف الفم و [طرف] اللسان أولى لكثرتها، وما

---

(١) من م وفيها : منها .
(٢) م : تغيير إسكان الأول .
(٣) م : أشبهت .

كَثُرَ استدعى التخفيف . وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، لأنّ حروف الفم تسعة عشر . منها اثنا عشر حرفاً من طرف اللسان . فلذلك حسن الإدغام في هذه الحروف .

والبيان في بعضها أحسن منه في بعض ، وذلك مبنيّ على القرب بين الحرفين . فما كان أقرب إلى ما بعده كان إدغامه أحسن[1] . وذلك أن الإدغام إنما كان بسبب التقارب ، فإذا قوي التقارب قوي الإدغام[2]. وإذا ضعف ضعف الإدغام :

فتبيين هذه الستة الأحرف إذا وقعت قبل الجيم أحسنُ من بيانها[3] إذا وقعت قبل الشين ، لأنّ إدغامها في الجيم بالحمل على إدغامها في الشين. بل لم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم كما تقدّم .

وتبيينها إذا وقعت قبل الشين[4] أحسنُ من تبيينها إذا وقعت قبل الضاد ، لأنّ الشين أبعد منها من الضاد ، لأنّ الشين[5]أشبهتها من جهة واحدة، وهو اتصالها بمخرجها بالتفشّي الذي فيها ـ كما[6] تقدّم ـ والضاد أشبهتها من وجهين ، وهما[7] : اتصالها بها بسبب الاستطالة ، و[8] شبهها بالطاء والظاء

(١) م : أقوى . (٢) سقط من م .
(٣) م : ثباتها . (٤) سقط من م حتى «وقعت قبل» .
(٥) م : السين . (٦) سقط من م . (٧) في النسختين : وهو.
(٨) ألحق بحاشية ف : «الآخر» . يريد : والآخر شـ ا .

بسبب الإطباق كما ذُكر .

وتبيينها قبل الضاد أحسنُ من تبيينها قبل الصاد والسين والزاي ، لأنّ الضاد أبعد منها لأنها لاتقاربها في المخرج ، وحروف الصفير تقاربها في المخرج .

وتبيينها قبل حروف الصفير أحسنُ من تبيين بعضها قبل بعض ، لأنّ بعضها أقربُ إلى بعض في المخرج من حروف الصفير إليها .

وتبيين الطاء والدال والتاء ، إذا وقعت قبل الظاء والثاء والذال ، أو وقعت الظاء والثاء والذال قبلها ، أحسنُ من تبيين الطاء والدال والتاء إذا وقع بعضها قبل بعض ، و[1] الظاء والثاء والذال إذا وقع بعضها قبل بعض . لأنّ الظاء[2] وأختيها بعضُها أقربُ إلى بعض منها إلى الطاء[3] وأختيها ، وكذلك الطاء[4] وأختاها بعضها أقرب إلى بعض منها إلى الظاء[5] وأختيها .

وتبيين الظاء وأختيها[6] إذا وقع بعض منها قبل بعض أحسن[7] من تبيين الطاء وأختيها إذا وقع بعض منها قبل بعض ، لأنّ في الظاء وأختيها رخاوة فاللسان

(١) سقط من م حتى «بعضها قبل بعض» .
(٢) م : الطاء .
(٣) م : الظاء .
(٤) م : الظاء .
(٥) م : الطاء .
(٦) ف : وكذلك الظاء وأختاها
(٧) سقط من النسختين حتى «منها قبل بعض» ، وألحق بحاشية ف .

يتجافى عنهنّ ؛ ألا ترى أنك إذا وقفت عليهنّ رأيت طرف اللسان خارجاً عن أطراف الثنايا ، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذ قاربت الشفتين[١] . والطاء وأختاها ليست كذلك ؛ ألا ترى أنّ الأسنان العليا منطبقة على الأسنان السفلى ، واللسانُ من وراء ذلك[٢] فلم يتجاوز الفم . والإدغام ـ كما تقدَّم ـ أصله أن يكون في حروف الفم .

وإذا أُدغمت التاء والدال والثاء والذال[٣] في شيء ، مما تقدَّم أنهنّ[٤] يدغمن فيه ، قلبت إلى جنسه . قال[٥] :

* ثارَ . فَضَجَّتْ ضَجَّةً رَكائبُهْ *

فقلب[٦] التاء ضاداً . وقال ابن مقبل[٧] :

وكأنَّما اغتبقَتْ صَبِيرَ غَمامةٍ بِعَراً ، تُصفِّقُه الرِّياحُ ، زُلالا

فقلب التاء صاداً[٨] .

---

(١) م : السين .
(٢) سقط من م .
(٣) م : الباء والذال والثاء .
(٤) م : أيهن .
(٥) انظر ص ٦٩٠ .
(٦) ف : فقلبت .
(٧) ليس في ديوانه المطبوع ، ونسب إليه في الكتاب ٢ : ٤١٩ . والصبير : ما تراكب من السحاب . والعرا : الفناء أو المكان العاري . وصف امرأة بطيب ماء الفم وبروده ورقته ، فجعلها كالمغتبقة ماء غمامة في أرض بارزة للرياح .
(٨) م : ضاداً .

وإذا أُدغمت الطاء والظاء في مُطبَق ، مثل أن يدغما في الصاد والضاد[1] ، أو يدغم[2] أحدهما في الآخر ، قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه .

وإذا أدغما في غير [٦٦ب] مُطبق ، مثل[3] أن يدغما في الدال والتاء ، فالأفصح ألاّ يقلبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجملة ، بل يبقى الإطباق ، وبعض العرب يُذهب الإطباق .

وإذهاب الإطباق[4] منهما ، مع ما كان من غير المطبقات أشبهَ بهما ، أحسنُ من إذهابه مع ما لم يكن كذلك . فإذهاب[5] الإطباق من الطاء مع الدال ، لأنهما قد اجتمعا في الشدَّة ، أحسن من إذهابه مع التاء[6] لأنها مهموسة . وإذهاب الإطباق من الظاء[7] مع الزاي ، لأنهما مجهوران ، أحسنُ من إذهابه مع الثاء لأنها مهموسة . وتمثيل الإدغام في ذلك بيّن لا يُحتاج إليه .

ولا يدغم[8] في الحروف المذكورة من غيرها إلاّ اللاّم . وقد تبيّن ذلك في فصل اللاّم .

ثم الصاد والسين والزاي : كلّ واحدة[9] منهن تدغم في الأخرى ، لتقاربهنّ

---

(١) ف : أو الضاد (٢) في النسختين : أو تدغم . (٣) م : قبل .
(٤) ف : وإذهابه . (٥) م : فإذهابه .
(٦) م : الياء . (٧) م : الطاء .
(٨) سقط من م حتى «في فصل اللام» وهو تكرار لما مضى في ص ٧٠١ .
(٩) م : واحد .

في المخرج، واجتماعهن[1] في الصفير، فإذا قلبت الأول منهما إلى جنس الثاني قلبته إلى مقاربه[2] في المخرج وصفيري مثله، فلم يكن في الإدغام إخلال به. وسواء كان الأول متحركاً أو ساكناً، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسنُ منه إذا كان الأول متحركاً، لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه، والآخر تغييره بالإسكان. وإذا كان الأول ساكناً لا يلزم فيه إلا تغيير واحد، وهو قلب الأول حرفاً من جنس ما يدغم فيه. والإدغام أحسن فيهن[3] من الإظهار، لأنهن[4] من حروف طرف اللسان والفم، والإدغام ـ كما تقدم ـ أصله أن يكون في حروف الفم و [طرف] اللسان. وذلك نحو قولك «احبس صّابراً» و «حَبَس صّابرٌ» و «احبس زّيداً» و «حبَس زّيدٌ»[5] و «أوجِز صّابراً» و «أوجَز صّابرٌ» و «أوجز سّلمةَ» [و «أوجَز سّلمةُ»][6] و «افحص زّردةَ» و «فحَص زّردةُ» و «افحص سّالماً» و «فَحَص سّالمٌ».

وإذا أدغمتَ الصاد في الزاي أو في السين قلبتها حرفاً من جنس ما أدغمتها فيه، فتقلبها مع السين سيناً، ومع الزاي زاياً[7]، إلا أنك تُبقي الإطباق

---

(١) م: واجتماعها.　(٢) م: مقاربة.
(٣) م: فيها أحسن.　(٤) م: كون.
(٥) م: زيداً.　(٦) من م.　(٧) في النسختين: ومع الصاد صاداً.

الذي[1] في الصاد محافظة عليه . وقد يجوز ترك الإطباق ، حملاً على الأصل في الإدغام ، من أن يقلب[2] الحرف إلى جنس ما يدغم فيه البتّة وإذهاب[3] الإطباق منها مع السين أحسنُ من إذهابه مع الزاي ، لأنّ السين تشاركها في الهمس ، ولا[4] تخالفها الصاد بأكثر من الإطباق .

وإذا أَدغمتهما في الصاد قلبتهما صادين[5] البتّة لأنه ليس في ذلك إخلال بها . وكذلك إذا أُدغمت السينَ في الزاي ، والزايَ[6] في السين، قلبت كلَّ واحدة منهما إلى جنس ما يدغم فيه البتّةَ ، لأنه ليس في ذلك إخلال .

ولا يدغم شيء من هذه الصفيريّات في شيء مما يقاربها من الحروف، لأنّ في ذلك إخلالاً بها ، لأنها لو أُدغمت لقلبت إلى[7] جنس ما تدغم[8] فيه فيذهب الصفير ، وهو فضلُ[9] صوتٍ في الحرف .

ويدغم فيها من[10] غيرها اللاّم ـ وقد تقدَّم ذلك في فصل اللاّم ـ والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء . وقد تقدَّم ذلك[11] في فصل الطاء وأخواتها .

---

(١) م : والذي . (٢) م : ينقلب .
(٣) في حاشية ف أن إحدى النسخ فيها : وترك إذهاب .
(٤) م : في المهموس وليست . (٥) م : صاداً .
(٦) م : أو الزاي . (٧) في النسختين : لقلبت من .
(٨) م : ما يدغم . (٩) م : فصل . (١٠) م : مع . (١١) سقط من م .

ثم الفاء : ولا تدغم في مقاربها ، لأنَّ فيها تفشّياً ، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشّي . ويدغم فيهاما يقاربها[1] الباء ، فتقول«اذهب فـّي ذلك» ، لأنه ليس في ذلك إخلال بالباء[2] ، بل تقوية بقلبها حرفاً متفشّياً .

فأما الميم[3] والواو ، وإن كانتا تقاربان الفاء[4] في المخرج لأنهما من الشَّفتَين كالفاء ، فلم تدغما في الفاء[5] ، لأنَّ الميم فيها غنَّة والواوفيها[6] لينٌ ، والغنَّة واللّين فضلُ صوت في الحرف ، فلو أدغمتَهما[7] فيها لقلبتهما[8] فاء ، فتذهب الغُنَّةُ واللّينُ فيكون ذلك إخلالاً بهما[9] .

ثم الباء : وهي تدغم في الفاء والميم[10] ، لقربها منها في المخرج . وذلك نحو «اذهَب فـّي ذلك» و «اصحَب مَّطراً» . ولا يدغم[11] فيها شيء ، وسبب ذلك أنَّ الذي يقاربها في المخرج إنما هو الفاء والميم والواو : فأما الفاء فلم تدغم فيها للعلّة التي تقدَّم ذكرها في فصل الفاء . وأما الميم والواو فلم تدغما في

---

(1) م : من ما تقاربها .
(2) م : باليـاء .
(3) ف : فالميم
(4) ف : تقاربانها .
(5) ف : لم تدغم فيها .
(6) م : وفي الواو .
(7) م : أدغمتها .
(8) م : لقلبتهـا .
(9) ف : والغنة واللين فضل صوت في الحرف فكرهوا إذهابها بالادغام في الفاء .
(10) م : الميم والفـاء .
(11) م : ولا تدغم .

الباء[١]. للعلّة التي منعت من إدغامها[٢] في الفاء. وأيضاً فإنّ النون الساكنة تقلب قبل الباء ميماً، فإذا كانوا يفرّون من النون الساكنة إلى الميم قبل الباء[٣] فالأحرى أن يُقِرّوها إذا وجدوها

ثم الميم: ولا تدغم في شيء مما يقاربها، لأنها إنما يقاربها في المخرج الفاء والباء والواو، وقد تقدّم ذكر السبب المانع من إدغام الميم في هذه الأحرف الثلاثة. ولا يدغم[٤] فيها إلاّ النون ـ وقد تقدّم ذلك في فصل النون وأخواتها ـ والياء، وقد تقدّم ذلك في فصل الياء وأخواتها[٥].

ثم الواو وهي لاتدغم [٦٧أ] إلاّ في الياء، لاجتماعها معها في الإعلال واللين. ولا تدغم[٦] في شيء مما يقاربها، لأنها[٧] حرف علّة والمقارب لها حروف صحّة ـ وهي[٨] الميم والباء والفاء ـ وقد تقدّم أنّ حروف العلّة لا تدغم في حروف الصحّة. وإعطاء السبب في ذلك[٩]. ولا يدغم فيها من غيرها إلاّ النون، وقد تقدّم ذلك في فصل النون وأخواتها[١٠].

* * *

---

(١) م: الياء. (٢) في النسختين: إدغامها. (٣) ف: فإذا كانوا يفرون إليها.
(٤) م: ولاتدغم. (٥) ف: إلا النون والياء وقد تقدم في فصليها.
(٦) م: ولا يدغم. (٧) سقط من م حتى «حروف صحة».
(٨) م: وهو. (٩) م: وقد تقدم ذكر السبب في ذلك. (١٠) ف: في فصلها

واعلم أنّ الإدغام في المتقاربَين[1] إنما يجوز إذا كانا من كلمتين. لأنه لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المثلين، لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيانٌ للأصل. فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام[2]، لِما في ذلك من اللَّبس بإدغام المثلين، لأنّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. فإذا أُدغمتَ لم يبق ما يُستدلّ به على الأصل؛ ألا ترى أنك لو أدغمت النون من «أَنْمُلَة» في الميم[3] فقلت «أَمُّلَة» لم يُدر: هل الأصل «أَنْمُلَة» أو[4] «أَمْمُلَة»؟

ولأجل اللَّبس، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة، بَيَّنت العربُ النونَ الساكنة، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء[5] في كلمة، نحو «زُنْم»[6] [و«أنْمُلة»][7] و «قَنواء»[8] و «كُنْية»[9]. ولم تُخفِها كما[10] تفعَل بها مع سائر حروف الفم، لأنّ الإخفاء يُقرّبها من الإدغام، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام، فقلبوا لذلك.

---

(1) ف: إدغام أحد المتقاربين في الآخر. (2) كذا! وانظر في ص ٢٩٦ و ٧١٥: امّحي. (3) م: في اللام.
(4) م: أم. (5) سقط «أو الياء» من النسختين، وألحق بحاشية ف.
(6) زنم جمع زنماء، وهي الشاة التي لها زنمة. م: رنم.
(7) من م. (8) القنواء. المحدودبة الأنف.
(9) سقط من النسختين وألحق بحاشية ف. (10) سقط من م.

ولذلك[١] أيضاً لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء أولام نحو «عَنْل» و «قنْر» ، في كلمة واحدة[٢] ، لأنك إن بَيَّنت ثَقُل لقرب النون من الراء واللاّم[٣] ، وإن أَدغمت التبس بإدغام المثلين .

إلاّ أن يجتمع المتقاربان في «افتَعَلَ» أو«تَفاعَلَ» أو «تَفَعَّلَ» ، نحو «اختصَمَ» و «تَطَيَّر» و «تَطايَرَ» ، فإنه يجوز الإدغام فيها[٤]. والسبب في ذلك ماذكرناه في إدغام المثلين ، من أنَّ التاء من هذه الأبنية الثلاثة تنزَّلت مما بعدها منزلة المنفصل ، لأنه لايلزم أن يكون بعدها مثلها . وكذلك أيضاً لا يلزم أن يكون بعدها مقاربها كما لايلزم ذلك في الكلمتين . فلمّا أشبه اجتماع المُتقاربين فيها[٥] اجتماعهافي الكلمتين لم يلزم الإدغام كما لا يلزم[٦] ذلك في الكلمتين ، فأُمنَ التباس إدغام المتقاربين في هذه الأبنية[٧] بإدغام المثلين ، لأنَّ الإظهار يُبيِّنُ الأصل ، كما كان ذلك في الكلمتين .

فإذا أردت الإدغام قلبتَ أحد المتقاربين إلى جنس الآخر ـ على[٨]

---

(١) م : وكذلك .　　(٢) سقط «في كلمة واحدة» من م .
(٣) ف : لقرب النون منها .　　(٤) م : فيهما .
(٥) م : فيهما .　　(٦) م كما لم يلزم .
(٧) م : إدغام المتقاربين فيها .
(٨) يبدأ ههنا في م خط مغاير ويستمر حتى الخرم الذي سنشير إليه في ص ٧١٤ و٧١٩ .

حسب ما أُحكم في الفصول المتقدمة ـ ثم أدغمت . فتقول في «تَطيَّرَ» و «تَدارأَ»[1] إذا أردت الإدغام : «اطَّيَّرَ» و «ادّارأ»[2] ، فتَقلِبُ التاء[3] حرفاً من جنس ما بعدها وتسكّنه بسبب الإدغام ، ثم تدغم وتجتلب همزة الوصل ، إذ لا يمكن الابتداء بالساكن[4] . وتقول في «اختَصمَ» إذا أردت الإدغام : «خَصَّمَ» ، فتقلب التاء صاداً وتسكّنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم تُدغم . هذا في لغة من قال «قَتَّلَ» بفتح القاف والتاء . ومن قال «قِتَّلَ» بفتح التاء[5] وكسر القاف قال«خِصَّمَ» بكسر الخاء وفتح[6] الصاد . ومن[7] قال «قِتِّلَ» بكسرهما قال«خِصِّمَ» بكسر الخاء والصاد . والعلّة في ذلك كالعلّة في «قتَّل» وأمثاله .

وحكم اسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع أن يكون مثله[8] من «قتَّل» وأمثاله ، وقد تقدّم ، إذ ليس بين إدغام التاء[9] من هذه الأمثلة فيما بعدها ، إذا[10] كان مماثلاً لها ، وبين إدغامها فيه إذا كان مقارباً لها فرقٌ أكثر

---

(1) م : ندار .
(2) م : ادار . وانظر الكتاب ٢ : ٤٢٥ .
(3) م : الياء .
(4) م : بساكن .
(5) م : القاف .
(6) سقط من م .
(7) سقط حتى «بكسر الخاء والصاد» من م .
(8) م : واسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع الحكم في جميع ذلك كالحكم فيه .
(9) م : الياء .
(10) م : إذ .

من أنك تقلب التاء إلى[1] جنس ما يقاربها ، ولا تحتاج إلى ذلك إذا أدغمتها في مثلها .

فإن قال قائل : فهلاّ أُجريت التاء من «استَفعلَ» مجرى التاء من «افتعل» فأدغموها فيما يقاربها ، كما فعلوا بتاء «افتَعلَ» ، لأنها لا يلزمها أن يكون بعدها ما يماثلها[2] ولا ما يقاربها ، كما لا يلزم ذلك بتاء «افتعل»! فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنهم[3] لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك السين كما احتاجوا إلى تحريك فاء «افتعل» .فكرهوا أن يحرّكوا حرفاً لم تدخله الحركة في موضع ، لأنّ السين لا تُزاد في الفعل إلاّ ساكنة . وأما فاء «افتعل» فإنها قد كانت متحرّكة قبل لحاق الفعل الزيادة،فلم تُكره الحركة فيها لذلك ؛ ألا ترى أنّ

---

(١) م : من .

(٢) يبدأ ههنا خرم في م وينتهي بمستهل الباب التالي . انظر ص ٧١٩ .

(٣) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «والوجه أن يقال : ما بعد التاء هنا يسكن نحو : استفتَى واستصلحَ . ولا يدغم متحرّك في ساكن حشواً . ولا يتحرّك ما بعدها إلاّ بحركة عارضة ، منقولة مما بعده ، لادغام أو إعلال نحو : استتبَّ واستطارَ . فإن شئت قلت : لمّا كان الأكثر والأصل السكون ، ولا يصحّ فيه الادغام ، حُمل هذا عليه . فإن شئت قلت : لمّا كانت الحركة عارضة [لم] تُعتبر . وما ذكر لا يظهر ، لأنه مصادرة على المطلوب ، لأنه لا مانع من تحرّكها إلاّ عدم المسوّغ . وهنا المسوّغ ، إلاّ أنّ الحركة منقولة فهي كـ (جَيَلٍ) و(ضوٍ) و (الَحمرِ) لمّا كانت منقولة لم تعتبر كما أنه لم تحذف الهمزة في (الَحمر) . وهذا الباب واسع» .

الخاء من «اختصم» متحرّكة في «خَصم» .

ولأجل[1] تعذّر الإدغام شَذَّ بعضهم ، فحذف التاء من «يَستطيع» لمّا استثقل اجتماع المتقاربين ، فقال : «يَسطيع» .

وكذلك أيضاً يجوز الإدغام في المتقاربين ،وإن كانا في كلمةواحدة، إذا كان بناء الكلمة مبيّناً أنّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المثلين . وذلك نحو «انفعل» من «المحو» فإنك تقول فيه «امَّحَى» ، لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين ،لأنه [٦٧ب] ليس في الكلام «افّعَلَ» ، فعُلم أنه «انمحَى» في الأصل .

فهذا جميع ما يجوز فيه إدغام المتقاربين ، مما هو في كلمة واحدة ، إلاّ ما شَذَّ من خلاف ذلك ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك[2] «سِتّ» و «وَدّ» و «عِدّان» .

أما «سِتّ» فأصلها «سِدْس» بدليل قولهم في الجمع «أسداس» . فأبدلوا من السين تاء ، لأنّ السين مضعّفة وليس بينهما حاجز إلاّ الدال، وهي ليست بحاجز قويّ لسكونها . وأيضاً فإنّ مخرجهما من أقرب المخارج إلى مخرج

(١) سقط حتى قوله «يسطيع» من المتن وألحق بالحاشية .
(٢) في الحاشية أن إحدى النسخ فيها «والذي شذّ من خلاف ذلك» .

السين ، فكأنه قد اجتمع فيه ثلاث سينات . وكرهوا إدغام الدال في السين ، لأنهم لو فعلوا ذلك لقالوا «سِسٌّ» فيزداد اللفظ سيناً . فأبدلوا من السين حرفاً يقرب منها ومن الدال ، وهو التاء ، لأنَّ التاء تقارب الدالَ في المخرج والسينَ في الهمس ، فقالو «سِدْتٌ» . فكرهوا أيضاً اجتماع الدال ساكنة مع التاء ، لما بينهما من التقارب [حتى] كأنهما مثلان، مع أنَّ الكلمة قد كثر استعمالها ، فهي مستدعية للتخفيف من أجل ذلك . فأدغموا الدال في التاء ، ليخفَّ اللفظ ، فقالوا «سِتّ» .

وأما[1] «وَدٌّ» و «عِدّانٌ» فأصلهما «وَتِدٌ» و «عِتْدانٌ» جمع عَتُود[2] . فاستثقلوا في «عتدان» اجتماع التاء الساكنة مع الدال، للتقارب الذي بينهما حتى كأنهما مثلان ، وليس بينهما حاجز كما تقدَّم . وكذلك أيضاً «وَتِدٌ» لمـّا سكنت التاء في لغة بني تميم - كما يقولون في «فَخِذ»: فَخْذ - اجتمعت التاء ساكنة مع الدال ، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا في «عِتْدان» البيانَ[3] حين أدغموا فقالوا «عِدّان» . والبيانُ فيه جائز . ولو كانت التاء متحرّكة لم تدغم ، لأن الحركة في النيّة بعد الحرف ، فتجيء فاصلة بينهما .

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٢) سقط «جمع عتود» من المتن وألحق بالحاشية . والعتود : الجذع من أولاد المعز .
(٣) سقط من المتن حتى «فيه جائز» وألحق بالحاشية .

ومما يبيّن استثقالَهم التاء ساكنة قبل الدال اجتنابُهم[1] «وَتْداً» و «وَطْداً» في مصدر «وَتَدَ» و «وَطَدَ»، وعُدُولُهم عن ذلك إلى «تِدَة» و «طِدَة»، كـ «عِدَة».

* * *

فإن كان الثاني من المتقاربين[2] ساكناً بُيِّنا ولم يجز الإدغام. وقد شذَّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المتقاربين، لمّا تعذَّر التخفيف بالإدغام، لأنه يؤدّي إلى اجتماع ساكنين، لأنه لا يدغم الأول في الثاني حتى يسكن كما تقدّم. فقالوا «بَلْحارِث»[3] و «بَلْعَنبَرِ» و «بَلْهُجَيمِ»[4] في «بني الحارث» و «بني العنبر» و«بني الهجيم»[5]. وكذلك يفعلون في كلّ قبيلة ظهر فيها لام المعرفة نحو «بلهجيم» و «بَلْقَينِ» في «بني الهجيم»

---

(١) أي: اجتناب بني تميم.
(٢) يريد: من المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين.
(٣) علق عليه ابن مالك في الحاشية بما يلي: «ليس هذا موضع بلحارث لأنه من كلمتين». قلت: ولم يخص ابن عصفور هذه الفقرة بالادغام - أو التخفيف - في كلمة واحدة دونه في كلمتين، وإن كان ظاهر النص قد يوهم بذلك. وانظر التعليقة المتقدمة.
(٤) سقط من المتن وألحق بالحاشية.
(٥) زاد أبو حيان في حاشية ف قوله: «وحذفوا نون (مِن) مع لام التعريف فقالوا: مِلْمَالِ». وقد سقط «وبني الهجيم وكذلك ... الادغام والحذف» من المتن وألحق بالحاشية.

و «بني القين» ـ فإن لم تظهر فيها لام المعرفة لم يحذفوا، نحو «بني النّجّار» و «بني النّمر» و «بني التّيم» لئلاّ يجتمع عليه علّتان : الإدغام والحذف ـ وذلك أنه لمّا حُذفت الياء من «بني» لالتقائها ساكنة مع لام التعريف اجتمعت النون مع اللاّم، وهما متقاربان، فكُره اجتماعهما لما في ذلك من الثقل، مع أنه قد كثر استعمالهم لذلك، وكثرة الاستعمال مدعاة للتخفيف. فخفّفوا بالحذف، إذ لا يمكن التخفيف بالإدغام.

باب

[ما أدغمته القراء على غير قياس]

هذا باب يُذكر فيه ما أدغمته القُرّاء ، مما ذُكر أنه لايجوز[1] إدغامه . فمن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿الرُّعب بِما﴾[2] بإدغام باء «الرُّعب» في الباء التي بعدها ، مع أنَّ قبل الباء حرفاً ساكناً صحيحاً ، وقد تقدَّم أنه لايجوز عند البصريين[3] . وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء ، وقد تقدَّم أنَّ الإخفاء[4] يُسمّى إدغاماً .

ومن ذلك قراءته ﴿مريم بُهتاناً﴾[5] و ﴿بأعلَم بِالشاكرينَ﴾[6] و ﴿لكيلا يَعلَم بّعدَ علمٍ شيئاً﴾[7] وأمثال ذلك ، بإدغام الميم في الباء . وقد

---

(١) ينتهي ههنا الخرم في م ويعود الخط المغاير .
(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران . م : والرعب بما .
(٣) كذا ! ولم يتقدم شيء من هذا . (٤) انظر ص٧٠٠ وسر الصناعة ص ٦٤-٦٨ .
(٥) الآية ١٥٦ من سورة النساء .
(٦) الآية ٥٣ من سورة الأنعام . وفي النسختين : أعلم بالشاكرين .
(٧) الآية ٧٠ من سورة النحل .

تقدَّم أنّ الميم من الحروف التي لاتدغم في مقاربها . وينبغي[1] أن يُحمل ذلك على الإخفاء . وعلى ذلك كان يتأوَّله أبو بكر بن مجاهـد ، رحمه الله[2] . وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظاً عن أبي عمرو . ويحكى عن البصريين أنَّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك ، فيرى من يسمعه ـ ممن لا يضبط سمعُه ـ أنه أسكن الحرف الأول ، وإن كان لم يسكن .

ومن ذلك إدغام الكسائيّ وحده الفاء من ﴿نَخْسِفْ بِهِم﴾[3] في الباء وقد تقدَّم أنها من الحروف التي لا تدغم في مقاربها ، ولا يحفظ ذلك من كلامهم . وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، لِما فيه من إذهاب التفشّي الذي في الفاء .

ومن ذلك ما[4] روي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول |الفعل|[5] المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة ، منها ما فيه[6] قبلها متحرّك ، ومنها ما فيه[6] قبلها ساكن من حروف المدّ واللين ومن[7] غيرها . فأما ما قبله

---

(١) زاد في م : أيضاً . (٢) م : رحمة الله عليه .
(٣) الآية ٩ من سورة سبأ . م : ردف بهم .
(٤) م : ومن ذلك قوله . (٥) من م .
(٦) سقط من النسختين ، والحق بحاشية ف . (٧) ينتهي ههنا الخط المغاير في م.

متحرك فنحو قوله ﴿فتَّفرَّق بكم﴾[1] و ﴿هيَ تَّلقَّفُ﴾[2] . وأما ما كان قبله ساكن من حروف المدّ واللّين فقوله تعالى[3] ﴿ولا تَّيمَّموا[4] الخبيثَ﴾[5] و ﴿لا تَّفرَّقوا﴾[6] و ﴿لا تَّنازَعوا﴾[7] . وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المدّ واللّين فقوله تعالى ﴿فإن تَّولَّوا﴾[8] و ﴿إذ تَّلقَّونَهُ﴾[9] .

وقد تقدَّم أنَّ سيبويه[10] لا يجيز إسكان هذه التاء في «تتكلَّمون» ونحوه ، لأنها إذا سكّنت احتيج لها ألف [٦٨أ] وصل ، وألفُ الوصل لا تَلحق الفعل المضارع ، فإذا اتَّصلت بما قبلها جاز ، لأنه لا يُحتاج إلى همزة وصل . إلاّ أنَّ مثل ﴿فإنْ[11] تَّولَّوا﴾ و ﴿إذْ تَّلَقَّونه﴾ لا يجوز

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام .
(٢) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء .
(٣) سقط «فقوله تعالى» من م . (٤) م : ولا تيمموا .
(٥) الآية من ٢٦٧ من سورة البقرة .
(٦) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران والآية ١٣ من سورة الشورى .
(٧) الآية ٤٦ من سورة الأنفال .
(٨) الآيات : ٣٢ من سورة آل عمران و ٥٧ من سورة هود و ٥٤ من سورة النور .
(٩) الآية ٥ من سورة النور .
(١٠) الكتاب ٢ : ٤٢٦ ولم يتقدم ماذكر . انظر ص٦٣٦ .
(١١) في النسختين : إن .

عند البصريين ، على حال ، لِما في ذلك من الجمع بين الساكنين وليس الساكن الأول حرفَ مدّ ولين .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿والحرْث ذّلك﴾[1] بإدغام الثاء[2] في الذال وما قبلها ساكنٌ صحيح . ولكن يَتخرّج على مثل ما تقدَّم من الإخفاء .

ومن ذلك مارَوى اليزيديُّ عن أبي عمرو من إدغام الجيم في التاء في مثل[3] ﴿ذِي المَعارِج تَّعرُجُ﴾ ، وسيبويه لم يذكر إدغامها إلاّ في الشين خاصَّة . فينبغي أن يُحمل ذلك على إخفاء الحركة أيضاً .

ومن ذلك إدغام أبي عمرو الحاء[4] في العين من قوله تعالى[5] ﴿فَمَن زُحْزِح عَّنِ النّارِ﴾ في إحدي الروايتين.وذلك أنَّ اليزيديَّ روى عنه أنه لم يكن يدغم الحاء في العين إلاّ في قوله تعالى﴿فَمن زُحْزِح عَّن النَّار﴾ . ورُوِيَ عنه أنه قال : مِن العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى فمن زُحزِح عَّن النّار﴾ . قال: وكان أبوعمرو لايرى ذلك . والصحيح

---

(١) الآية ١٤ من سورة الأنعام .
(٢) م : الثاني .
(٣) الآيتان ٣ و ٤ من سورة المعارج
(٤) م : الخاء .
(٥) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

أنّ إدغام الحاء في العين لم يثبت . وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿ولاتَنْقُضُوا الأَيمانَ بَعدَ تَوكيدِها﴾[1] بإدغام الدال في التاء . فينبغي أن يُحمل ذلك أيضاً على الإخفاء .

وعلى ذلك أيضاً ينبغي أن تحمل قراءته ﴿مِن بَعْدِ ضَرّاءَ مَسَّتْهُ﴾[2] و ﴿مِن بَعْدِ ضَعفٍ﴾[3] و ﴿المَهْدِ صَبِيّاً﴾[4]، على أنه أخفى[5] حركة الدال في جميع ذلك ، ولم يدغم .

ومثل ذلك أيضاً قراءته ﴿شَهرُ رَمضانَ﴾[6] و ﴿عَتَوا عن إمْرِ رَبِّهم﴾[7] و ﴿ذِكْرُ رَحمَةِ﴾[8] و ﴿البَحْرَ رَهواً﴾[9] أخفى[10] حركة الراء الأولى في جميع ذلك، ولم يدغم .

ومن ذلك ماروي عن يعقوب الحضرميّ من إدغام الراء[11] في اللاّم[12].

---

(١) الآية ٩١ من سورة النحل .
(٢) الآية ٥٠ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥٤ من سورة الروم .
(٤) الآية ٢٩ من سورة مريم .
(٥) في النسختين : إخفاء .
(٦) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
(٧) الآية ٧٧ من سورة الأعراف .
(٨) الآية ٢ من سورة مريم .
(٩) الآية ٢٤ من سورة الدخان .
(١٠) م : خفى .
(١١) علق عليه في حاشية ف بنص اخترم بعضه .
(١٢) أقحم بعده في ف : في جميع ذلك .

وكذلك أيضاً روى أبو بكر[1] بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللاّم، متحرّكة كانت الراء[2] أو ساكنة، نحو ﴿فاغفِر لنا﴾[3] و ﴿استغفِر لهم﴾[4] و ﴿يَغْفِر لكم﴾. فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللاّم في موضع الرفع والخفض نحو ﴿حينٌ من الدّهر لم يكن﴾[5]. ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة كقوله ﴿مِن مصرَ لامرأتِهِ﴾[6] و ﴿الذِّكرَ لِتُبيّنَ﴾[7] وأمثال ذلك وفصلُه بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أنَّ ذلك ليس بإدغام، وإنما هو رَومٌ لا إدغام، والرَّوم لا يُتصوَّرُ في المفتوح[8]. وهذا مخالف لما ذكره سيبويه من أنَّ الراء لاتدغم في مقاربها لما فيها من التكرار، وهو القياس، ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك. وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفرّاء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللاّم. وقد

---

(١) ف: «روي عن أبي بكر» وفي حاشيتها: روى أبو بكر. (٢) م: الواو.
(٣) الآيتان ١٤٧ من سورة آل عمران و ١٠ من سورة الحشر.
(٤) الآية ٨٠ من سورة التوبة. (٥) الآية ١ من سورة الانسان.
(٦) الآية ٢١ من سورة يوسف. (٧) الآية ٤٤ من سورة النمل. ف ليبين.
(٨) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي: «غير صحيح. الروم يكون في المفتوح، وإنما يمتنع منه الاشمام. وصوابه لا يكون .. لأن الفتحة خفيفة. فإن كان أراد هذا فلم يعبر بالمألوف»

أجازه الكسائيُّ أيضاً ، وله وُجَيه من القياس ، وهو أنَّ الراء إذا أُدغمت في اللاّم صارت لاماً ، ولفظُ اللاّم أسهل من الراء لعدم التكرار[1] فيها ، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل ، لأنَّ الراء فيها تكرار فكأنها راءان ، واللاّمُ قريبة من الراء ، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿الشَّمْس[2] سِرَاجاً﴾[3] بإدغام السين في السين ، و ﴿لبعْض شأْنِهم﴾[4] بإدغام الضاد في الشين ، و﴿نحْن لَهُ مُسلِمون﴾[5] بإدغام النون في اللاّم ، و﴿مِن خِزْيِ يومَئذٍ﴾[6] و﴿فهْي يَومئذٍ﴾[7] بإدغام الياء في الياء . جميع ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء ، لِما في الإدغام من الجمع بين ساكنين ، وليس الأول[8] حرف مدّ ولين . وأيضاً فإنَّ الضاد لا تدغم في الشين .

---

(١) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «عدم التكرار هو الذي أوجب ترك الادغام ، لأن الأصل أنّ كل حرف فيه زيادة يؤدي الادغام إلى إذهابها فإدغامه ممتنع» . وانظر ص ٧٠١ .

(٢) في النسختين : والشمس

(٣) الآية ١٦ من سورة نوح .

(٤) الآية ٦٢ من سورة النور .

(٥) الآيات : ١٣٣ و ١٣٦ من سورة البقرة و ٨٤ من سورة آل عمران و ٦٤ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٦٦ من سورة هود

(٧) الآية ١٦ من سورة الحاقة . وسقطت من م لأن الهاء قبل الياء لا يلزمها السكون .

(٨) ف : في الأول .

وأما ﴿واشتعلَ الرّأس شَيْباً﴾[1] بإدغام السين في الشين[2] فإنّ الرواية عن أبي عمرو اختلفت في ذلك : فمنهم من روى أنه أدغم ، ومنهم من روى أنه منع . والذي عليه البصريّون أنّ إدغام السين في الشين لا يجوز . وأيضاً فإنّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين ، وليس الأول حرف مدّ ولين .

ومن ذلك مارُوي عنه من أنه قرأ ﴿إلَـهَه هَوَاهُ﴾[3] وأمثاله بإدغام الهاء في الهاء ، وبين الهاءين[4] فاصل وهو[5] الواو التي هي صلة الضمير ، فحَذفَ الصِّلةَ وأَدغم . وإدغام[6] هذا مخالف للقياس ، لأنّ هذه الواو إنما تحذف في الوقف . وأما في الوصل فتثبت . وأنت[7] إذا أدغمتَ في حال وصل فينبغي ألاّ تَحذفها . وإذا لم تَحذفها لم يمكن الإدغام . لكن وجه ذلك أمران :

أحدهما[8] تشبيه الإدغام بالوقف ، في أنّ الإدغام يوجب التسكين للأول كما أنّ الوقف يوجب له ذلك . فحَذَفَ الواو[9] في الإدغام على حدّ

---

(١) الآية ٤ من سورة مريم . (٢) م : في السين .

(٣) الآية ٤٣ من سورة الفرقان والآية ٢٣ من سورة الجاثية .

(٤) ف : بين الهاء والهاء . (٥) م : وهي .

(٦) سقط «وإدغام» من م . (٧) ف : وأما .

(٨) سقط «أمران أحدهما» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .

(٩) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «هذا خطأ بيّن ، لأن الادغام كيف =

حذفها في الوقف ، فساغ الإدغام .

والآخر أن يكون حذف الواو في الوصل كما حذفها[٦٨ب] الشاعر في قوله(١) ـ أنشده الفراء ـ :

أنا ابنُ كلابٍ وابنُ أوسٍ فمن يكن قِناعُهُ مُغَطِيّاً فإنّي لمُجتلي

فلمّا حذف الواو أدغم . والأول أحسنُ لأنّ حذف الواو وصلاً في مثل هذا ضرورة .

= بسبب الحذف ، وهو لا يكون إلا بعد الحذف» .

(١) الصحاح واللسان والتاج (غطى) والانصاف ص ٥١٨ .



مَسَائِلُ التَّمْرِينْ



باب

ما قيس من الصحيح على صحيح مثله
وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح

هذا الباب نبيّن[1] فيه كيفيّة بنائك من الكلمة مثل نظائرها[2]. فإذا قيل لك «ابنِ من كذا مثلَ كذا» فإنما معناه: فُكَّ صيغةَ هذه[3] الكلمة، وصُغْ[4] من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها، بأن تضع الأصلَ في مقابلة الأصل، والزائدَ في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تبني[5] مثلها زوائد، والمتحرِّكَ في مقابلة المتحرّك، والساكنَ في مقابلة الساكن، وتجعل حركات المبنيّ على حَسَب حركات المبنيّ مثلُه الذي صيغ عليه مِن ضمّ أو فتح أو كسر، على ما يُبيَّن بعدُ[6]، إن شاء الله تعالى.

وللنحويين في هذا الباب ثلاثة مذاهب: منهم من ذهب إلى أنه لا يجوز

---

(١) ف: «يتبين». وانظر شرح الشافية ٣: ٢٩٤.
(٢) م: على مثل نظيرها. (٣) م: فله صيغة منها.
(٤) في النسختين: «وضع». والتصويب من المبدع.
(٥) سقط «التي تبني» من م. (٦) سقط من م.

شيء من[1] ذلك ، وأنَّ ما يصنع[2] من ذلك فإنما القصد به أن يُبيَّن أنه ، لو كان من كلام العرب ، كيف كان يكون حكمه . ومنهم من ذهب إلى أنَّ ذلك جائز[3] على كلّ حال . ومنهم من فصّل ، فقال : إن كانت العرب[4] قد فعلتْ مثل ما فعلتَه من البناء ، وكثر ذلك في كلامها واطَّردَ ، جاز لك ذلك ، وإلاّ لم يجز .

فالذي مَنع من ذلك جملةً حجَّتُه أنَّ في ذلك ارتجالاً[5] للّغة ؛ ألا ترى أنه ، إذا بَنى من «الضَّرْب» مثل «جَعفَر» ، فقال «ضَرْبَبْ» ، قد أحدث لفظاً ليس من كلام العرب .

والذي يجيز ذلك[6] حجَّته أنَّ العرب قد أدخلت[7] في كلامها الألفاظ الأعجميّة كثيراً ، ولم تمتنع من شيء من ذلك . وسواء كان بناء اللفظ الأعجميّ[8] مثل بناء من أبنية كلامهم ، أو لم يكن نحو «إبراهيم» و «مَرْزَنْجُوش»[9] وأشباه ذلك . فقاس على ذلك إدخال هذه الأبنية المصنوعة في كلامهم ،

---

(١) م : لا يجوز بشيء نص .
(٢) م : ما يضع .
(٣) م : جاز .
(٤) سقط من م .
(٥) م : «ارتجال» . وفي حاشية ف أن في إحدى النسخ : انتحالاً .
(٦) م : والذي يميز فله .
(٧) م : أخلت .
(٨) م : الأحمر .
(٩) المرز نجوش : نبت .

وإن[1] لم تكن منه .

وذلك باطل ، لأنّ العرب إذا أدخلت اللفظ العجميّ في كلامها[2] لم يرجع بذلك عربيّاً ، بل تكون قد تكلّمت بلغة غيرها . وإذا تكلّمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلّمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات[3] .

والذي فصّل حجّتُه أنّ العرب إذا فعلت مثل ذلك باطّراد كان هذا الذي صنعناه نحن لاحقاً به ، ومحكوماً له بأنه عربيّ ، لأنه على قياس كلام العرب[4] . فإن لم تفعل العرب مثله ، أو فعلته بغير اطّراد ، لم يجز لأنه ليس له ما يقاس عليه . فإذا بنينا[5] من «الضرب» مثل «جعفر» فقلنا «ضَرْبَبٌ» كان «ضَرْبَبٌ» عربيّاً . وجاز لنا التكلّم به في النظم والنثر ، لأنّ العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعيّ بالتضعيف كثيراً ، نحو «قَرْدَد»[6] و «مَهْدَد»[7] و «مَحْبَب»[8] و «عُنْدَد»[9] و «رِمْدِد»[10] وأمثال ذلك . إذ لا فرق

---

(1) م : فإن .

(2) م : كلامهم .

(3) انظر الاقتراح ص ١٣ .

(4) م : على قياس كلامهم .

(5) م : بنيا .

(6) القردد : ما ارتفع وغلظ من الأرض .

(7) مهدد : اسم امرأة .

(8) محبب : اسم رجل .

(9) في حاشية ف : «أبوزيد : مالي عنه عندد ومعلندد أي : بدّ» .

(10) الرمدد : الرماد الكثير الدقيق جداً .

بين قياس الألفاظ على الألفاظ وبين قياس الأحكام على الأحكام ؛ ألا ترى أنك تقول «طابَ الخُشكُنانُ»[1] ، فترفعه إذا كان فاعلاً[2] ، وإن لم تسمع العرب رفعته ، بل لم نسمع[3] العرب تكلّمت به أصلاً . لكن لمّا رفعَتْ نظائره من الفاعلين قسته عليها فرفعتَه . فكما لاشكّ في جواز ذلك فكذلك لا ينبغي أن يُشكّ في بناء مثل «جَعفَر» من «الضَّرب» أو غيره ، مما له في كلامهم نظير باطّراد .

وينبغي أن تعلم أنه لا يجوز إلاّ أن تكون الأصول من حروف الكلمة ، التي يبنى منها مثلُ غيرها، مساويةً لأصول[4] المبنيّ مثلُه، أوأقلّ. وأما أن تكون أكثر فلا . فيجوز[5] أن تبني من «سَفَرجَل» مثل «عَضْرَفُوط»[6] ، فتقول [7] «سَفْرَجُولٌ» . لأنّ الأصول منهما متّفقة ؛ ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما أصوله[8] خمسة ، وتقول في مثل «جَعْفَر» من«الضَّرْب» : «ضَرْبَبٌ» ، لأنّ أصول الضرب أقلُّ من

---

(١) الخشكنان : ضرب من الطعام . (٢) سقط من م .
(٣) سقط «العرب رفعته بل لم نسمع» من م .
(٤) م : «للأصل» . ف : «الأصول» . والتصويب من المبدع .
(٥) م : فلا يجوز . (٦) العضرفوط : ذكر العظاء .
(٧) م : فنقول . (٨) م : أصول .

أصول «جَعفر» . ولا يجوز أن تبني من «سَفَرْجَل» مثل«عَنكبوت»، لأنّ الأصول من «عنكبوت» أربعة ومن «سفرجل» خمسة ، فأنت إذا بنيت منه مثل «عنكبوت» احتجت إلى[1] حذفِ حرف من الأصل ، فلا يصل[2] إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف حرف ، وحذفُ حرف من الأصل لا يجوز بقياس . وأيضاً فإنه ، وإن كان محذوفاً ، منويّ[3] مراد . وإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولاً من الذي يُبنى عليه ، فلا يحصل التوافق .

وينبغي أن تعلم[4] أنه لايجوز أن يدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتصريف . فإن بنيتَ مما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف ، مثل أن تبني من الهمزة مثلاً مثل «سَفرجل» أو غير ذلك ، فإنما ذلك على طريق أنْ ، لو جاء ، كيف[5] يكون حكمه ، لا لأن [٦٩] تُلحقه بكلام العرب ؛ لأنّ العرب لا تتصرّف في مثل الهمزة .

فينبغي أن تُجعل مسائل هذا الباب على قسمين :

قسم يُبنى ممّا يجوز التصرّف فيه .

وقسم يُبنى ممّا لا يجوز ذلك فيه .

---

(١) سقط من م . (٢) سقط حتى قوله «حرف من الأصل» من م .
(٣) م : منهن . (٤) م : يعلم . (٥) م : أو لوجاء فكيف .

فالذي يُبنى ممّا يجوز التصرّف فيه لا يخلو من أن يبنى ممّا أصوله كلّها صحاح ، أو ممّا هو معتلُ اللاّمِ خاصّةً ، أو العينِ خاصّةً ، أو الفاء خاصّةً ، أو العينِ واللاّمِ ، أو الفاء واللاّم ، أو من مهموز ، أو مضعّف . فأما ما أصوله كلّها معتلّة فلم يجيء منه إلاّ «واو» خاصّةً. وما اعتلّت عينه وفاؤه لم يجيء منه فعل ، بل جاء في أسماء قليلة نحو «وَيل» و «يَوم» و «أوّل» . فلمّا لم تتصرّف فيها العرب ، لذلك ، لم يحسن لنا أن نبني منها ، ونتصرّفَ فيها . وأما المعتلُ الفاء واللاّم فلم يكثر منه إلاّ مافاؤه واو ولامه ياء ، نحو «وقَيتُ»[1] ، فاذا بُني من[2] مثل هذا شيء جاز ، لتصرّف العرب فيه .

(١) م : وفيت (٢) سقط من م .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الضَّربِ» مثل«دِرْهَم» قلتَ: «ضِرْبَبٌ». فتجعل الأصل في مقابلة الأصل ، فإذا فنيت[1] أُصولُ «الضرب» كرَّرتَ اللاَّم . وكذلك إن قيل لك : ابنِ منه مثل «قُلْقُل» قلت «ضُرْبُبٌ» . ومثال «فِطَحْل»[2] : «ضِرَبّ»[3] فتدغم الباء الأولى في الثانية لسكونها . ولا تدغم في شيء[4] ممّا تقدَّم ، لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى تسكين الأوّل فيتغيَّر البناء عمّا أُلحق به . وهذامَقيس[5]، لأنه قد كثر وجوده في كلامهم .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الضَّرْب» مثل «جَعْفَر» بالياء أو بالواو، قلت : «ضَيْرَبٌ»[6] و «ضَوْرَبٌ» . ولا يجوز إلحاق مثل هذا[7] بكلام العرب ، لقلّة مثل «صَيرَف» و «كَوثَر» في كلامهم ،وإنما تَبني من ذلك ما تبنيه لتُري حكمه كيف كان يكون ، لو جاء .

وكذلك لو قيل لك : ابنِ من «الضَّرب» مثل «سَفَرْجَل»

---

(١) م : قست .
(٢) الفطحل : الضخم من الابل .
(٣) م : ضربت .
(٤) م : بشيء .
(٥) م : مغير .
(٦) م ضير .
(٧) في م زيادة عدة أسطر ، كررها الناسخ سهواً .

قلت : «ضَرَبَّبٌ» ، على نحو ما ذكرت لك إلاّ أنَّ هذا لايجوز إلحاقه بكلام العرب ، لأنه لم يجىء في كلامهم نظيره ، أعنى : خماسياً لاماته الثلاثة من جنس واحد ، وإنما بنيتَه لتُبيِّن وجه الصيغة[1] فيه.

وينبغي أن تعلم أنه لا يتعذَّر بناء شيء من الصحيح ، إلاّ أن يؤدّيَ ذلك إلى وقوع نون [ساكنة] قبل راء أو لام ، فإنَّ ذلك لا يجوز ، نحو بنائك من «الضَّرْبِ» أو «الجلوس» مثل «عَنْسَل»[2] ، فإنه يجب أن تقول «جَنْلَسٌ» أو «ضَنْرَبٌ» . وذلك ليس من[3] كلامهم ، أعني : وقوع النون [ساكنة] قبل الراء أو اللاّم[4] ، في كلمة واحدة . والسبب في أنْ لم يوجد في كلامهم أنَّهُ إذا وجد لم يخلُ من أن يدغم أولايدغم . فالإدغام يُفضي إلى اللَّبس ، بأن يكون من قَبيل إدغام المِثلين والفكّ يُفضي إلى الاستثقال ؛ لأنَّ النون كثيرةُ الشَّبه بالراء واللاّم ، فيصعب إظهارها[5] .

أو[6] يؤدّيَ إلى وقوع النون الثالثة الساكنة الزائدة التي بعدها حرفان

---

(١) الصيغة : الهيئة التي بني عليها . (٢) العنسل : الناقة القوية السريعة.

(٣) م : في . (٤) م : واللام . (٥) م : إظهارهما .

(٦) سقط حتى قوله «جحنفل» من م ومن نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف . وعلّق عليه في حاشية ف ابنُ مالك بنص اخترم بعضه .

مدغمةً في نون تليها ، أو مقرونةً بحرف حلق من بعدها . والسبب في ذلك أنّ النون إذا كانت على ما وصفْنا كانت زائدة أبداً . والعلّة في أن كانت زائدة أنها وقعت موقع حروف العلّة الثلاثة الزوائد ، نحو واو «فَدَوْكَس» ، وياء «سمَيدَع» وألف «عُذافِر» . وأشبهتها في أنها زائدة كما أنّ هذه الحروف كذلك . وفيها غنّة كما أنّ هذه الأحرف فيها لين ، والغُنّة واللين فضلُ صوت في الحرف ، كما تقدّم . ولذلك تبدل النون ألفاً في نحو «رأيت زيدا» في الوقف ، وياءً وواواً إذا أُدغمت فيها[1] نحو ﴿مَن يؤْمن﴾ و ﴿مِن وَالٍ﴾[2] . فلمّا كانت من جملة ما أشبهت النونُ به حروفَ العلّة الغنّةُ لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق ، لأنها تبيّن عند حروف الحلق فتصير من الفم وتذهب الغنّة ، ولا أن تكون مدغمة في نون بعدها ، لأنها تقلب إذ ذاك إلى جنس النون المتحرّكة التي أدغمت فيها . والنون المتحرّكة من الفم ، فتذهب الغنّة ، ولذلك ما جُعلت النون من[3] «عَجَنَّس» و«هَجَنَّع»[4] كباء «عَدَبَّس»[5] ، ولم تُجعل منهما[6] كنون «جَحَنْفَل»[7] .

---

(١) ف : فيها. (٢) الآية ١١ من سورة الرعد .
(٣) قوله «ماجعلت» ما : زائدة . والعجنس : الجمل الضخم .
(٤) الهجنع : الطويل الضخم . (٥) العدبس : الضخم الغليظ .
(٦) ف : منها. (٧) : الجحنفل : الغليظ الشفة . وانظر ص ٢٦٥ .

مسائل من المعتلّ اللام[1]

إذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[2] «اغدَوْدَنَ» قلت : «ارْمَوْمَى» ، فتجعل الأصل في مقابلة الأصل : فتكون الراء في مقابلة الغين ، والميم التي تليها في مقابلة الدال ، والواو زائدة[3] في مقابلة الواو من «اغدَوْدَنَ» ، ثم تُكرِّر الميم كما كُرِّرتْ في «اغدَوْدَنَ» الدالُ التي هي في مقابلتها ، ثم تأتي بعد ذلك بالياء وتقلبها ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها .

وإذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل «حَمَصِيصة» قلت : «رَمَوِيَّةٌ» . والأصل «رمَيِيْيَةٌ»[4] ، [٦٩ب] فأدغمتَ الياء الثانية في الياء التي بعدها . فصار «رَمَيِيَّة» فاجتمع ثلاث ياءات ماقبل[5] الأولى متحرّك ، فقُلبت واواً استثقالاً ، كما فعلتَ ذلك في النسب إلى «رَحىً» حين قلت «رَحَوِيٌّ» .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[7] «عَنكَبُوت» قلت :

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٩٢ - ٣٩٧ وشرح الشافية ٣ : ٢٩٧ - ٣١١ .
(٢) المنصف ٢ : ٢٤٢ . (٣) م : الزائدة .
(٤) المنصف ٢ : ٢٧٢ - ٢٧٤ . (٥) م : رميية .
(٦) م : وما قبل . (٧) المنصف ٢ : ٢٥٧ .

«رَمْيَوْتٌ»[1] . تُكرِّر اللاّم فتقول «رَمْيَيُوتٌ» ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقائها ساكنةً مع الواو ، وتدع الياء الباقية[2] على فتحها ، فتصير بمنزلة «مُصطَفَونَ» .

فإذا قيل [لك][3] : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[4] «بُهْلُول» قلت : «رُمْيِيٌّ» . والأصل «رُمْيُوْيٌ» ، فقلبتَ الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهي ساكنة ، وأبدلتَ الضّمّةَ قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمتَ الياء في الياء . ولا يُستثقل هنا اجتماع ثلاث ياءات كما استُثقل في مثل «حَمَصِيصة» من «الرَّمْيِ» ، لسكون[5] ما قبل الياء الأولى .

وتقول في[6] «مَفْعُلَة» من «الرَّمْي» : «مَرْمُوَةٌ» إن بَنيتَها على التأنيث ، وإن بنيتَها على التذكير قلتَ «مَرْمِيَةٌ»[7] . وذلك أنّ الأصل «مَرْمُيَةٌ»[8] ، فوقعت الياء بعد ضمّة غيرَ متطرّفة لأجل التاء ، فقُلبت واواً استثقالاً لها بعد الضّمّة ، كما قالوا «لقَضُوَ»[9] فأبدلوا الياء واواً . هذا

---

(1) م : رميُوت .
(2) م : الثانية .
(3) من م .
(4) المنصف ٢ : ٢٥٧ - ٢٧٦ .
(5) م : بسكون .
(6) المنصف ٢ : ٢٨٨ - ٢٨٩ .
(7) م : مرميّة .
(8) م : مرميّة .
(9) م : لقضوا .

إذا اعتَدَدْتَ بالتاء[1] . فإن لم تَعتدَّ بها،[2] وجعلت التاء كأنها لحقت البناء بعد كمال المذكَّر[3] ، قلبتَ الضَّمَّة كسرةً ـ لأنَّ الياء إذا وقعت طرفاً ، وقبلها ضمّة ، قلبت الضمة كسرة ـ ثم ألحقتَ بعد ذلك التاء .

وتقول في مثل[4] «قَمَحْدُوَة»[5] من «الرَّمي» : «رَمَيْوَةٌ» إن بنيتَ الكلمة على التأنيث . وإن بنيتَها على التذكير قلت : «رَمَيِيَةٌ». وذلك أنَّ الأصل «رَمَيْيُوَةٌ» ، فصَحَّت الواو كما صحَّت في «قَمحدُوة» لأنها غيرُ متطرِّفة ، وأدغمت الياء في الياء . فإن قدَّرتَ التاء[6] لحقتْ بعد استعمال اللفظ بغير تاء ، كأنه[7] قبل لحاق التاء «رمَيْوٌ» ، قلبتَ[8] الواو ياء لتطرُّفها ، والضمَّةَ قبلها كسرةً ، كما فُعِل ذلك بـ «أَدْلٍ» ، ثم ألحقتَ التاء[9] بعد ذلك فصار «رَمَيِيَة» . ولا تحذف هنا إحدى الياءات[10] ، لأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كانت الأولى زائدة .

وتقول في مثل[11] «اطمأنَنْتُ» من «رَمَيتُ»[12] : «ارمَيَّيْتُ»

---

(١) م : اليـاء .
(٢) سقطت الواو من م .
(٣) م : بعد كماله للمذكر .
(٤) المنصف ٢ : ٢٨٩ .
(٥) القمحدوة : فأس الرأس المشرفة على النقرة .
(٦) ف : الهاء . م : اليـاء .
(٧) م : لغير يا كانه .
(٨) م فقلبت .
(٩) م : اليـاء .
(١٠) م : الياءين .
(١١) المنصف ٢ : ٢٦٣ .
(١٢) ف رميتا

و «ارمَيّا» . والأصل «ارمَيَّيَ» فتَقلب المتطرِّفة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها . ولم تَنقل الحركة من الياء المتوسّطة إلى الساكن قبلها ، ثم تدغم إحدى الياءين في الأخرى ، فتقولَ «ارمَيَيّ» ، على قياس «اطمأَنَّ» ، لأنَّ الياء المتوسطة لمّا سكن ما قبلها لم تُحلّ[1] بنقل حركتها ، كما لم تُعلّ[2] في «ابيضّ» .

وتقـول في مثـل[3] «اغدَودنَ» من «الغَزْو» : «اغزَوْزَيْتُ» و «اغزَوْزَى» . والأصل «اغزَوْزَوْتُ» فقلبتَ الواو ياء كما قلبت في «أغزَيْتُ» و «غازيتُ»[4] ، أعني : حملاً على المضارع في القلب، الذي هـو «يَغزَوزِي» ، كما قلبت في «أغزَيْتُ» و «غازَيْتُ» حمـلاً على «يُغْزِي» و «يُغازي» .

وتقول في مثل[5] «عَنكبوت» من «الغزو» : «غَزْوَوْتٌ»[6] . والأصل «غَزْوَوُوْتٌ» . فقلبتَ الواو المتوسّـطة[7] ألفاً ، لتحرّكها

---

(1) ف : لم تَعتلّ . (2) ف : لم تعتلّ .
(3) المنصف ٢ : ٢٣٤ . (4) ف : غازينـا .
(5) المنصف ٢ : ٢٥٧ - ٢٥٨ . (6) م : غزوؤت .
(7) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «القياس ألاّ تقلب هذه الواو لسكون ما بعدها كما صحت في النزَوان والغلَيان فتقول : غزوَوُوت . لكن سيبويه شبهها بيفعلوا ويفعلون . يعني فعلوا من رمى ، تقول : رمَوا . ويفعلون من رضي ، تقول : يرضَون . والأصل...» .

وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو . وكانت المحذوفة الألفَ ، ولم تكن واو «فَعْلَلُوت» ، لأنَّ الواو زيدت مع التاء ، فلم يجز أن تُحذف إحداهما وتبقى الأخرى ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ زيادتين زيدتا معاً فإنهما تحذفان معاً ، في الترخيم ، والتصغير .

وتقول في مثل «قَرَبُوس» من «الغَزْو»(١) : «غَزَوِيٌّ» . والأصل «غَزَوُوْوٌ» ، فاجتمعت(٢) ثلاث واوات في الطرف مع الضمّة(٣) ، فاستُثقل ذلك ـ بل إذا كانوا يستثقلون الواوين(٤) في الطرف في مثل «عتا عُتِيّاً» فالأحرى أن يستثقلوا ـ فقلبت الواو الأخيرة ياء لأنها أولى بالإعلال(٥) ، ثم قلبت المتوسطة ياء لسكونها وبعدَها الياء وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتصحَّ الياء، ثم أُدغمت الياء في الياء(٦) .

---

(١) المنصف ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ . (٢) م : فاجتمع .
(٣) م : مع الضمير . (٤) ف : الواو .
(٥) م : «بالادغام» . وعلق ابن مالك على هذه المسألة في حاشية ف بقوله : «بل يجوز قلبُ الأخيرة أولاً ياء أو الأُولى ، على ماتقدم من كلام الشيوخ .وقد بيّناه قبل» .
(٦) وزاد ابن جنى في المنصف قولَه : «فصارت غَزَوِيّاً . ثم أبدلت من الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير غزايّاً . وأرادوا كسر ما قبل الياء كما يكسر ما قبل ياء النسب فأبدلوا الألف واواً ... فصارت : غزوِيّاً . فالواو التي في غزويٌّ إنما هي بدل من الألف التي كانت في التقدير بدلاً من الواو» .

وتقـول في مثل[1] «بُهْلُول» من «الغَزْو» : «غُـزْوِيّ»
والأصل «غُزْوُوْو» ، فاستثقلت الواوات كما استثقلـت في المسألة التي قبلها ، فقلبت المتطرّفة منها ياء ، ثم قلبت الواو المتوسطة ياء لسكونها وبعدها الياء ، وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمت اليـاء في اليـاء .

وتقول في مثل[2] «قَمَحْدُوة» من «الغَزْو» : «غَزَوِيَة»[3] .
والأصل «غَزَوْوُوَة» ، فاجتمع ثلاث واوات ، الوسطى مضمومـة ، فقلبت المتطرّفة ياء ـ كما فعلت أيضاً في المسألتين المتقدّمتين قبلها ـ ثم قلبت الضمّة التي في الواو التي قبلها كسرةً لتصحّ الياء ، ثمأدغمت الواو الأولى في [٧٠أ] الواو الثانية .

وتقول في مثل[4] «تَرْقُوَة» من «الغَـزْو» : «غَزْوِيَة» ، سواء بنيتَ على التذكير أو على التأنيث وأصل هذه المسألة «غَزْوُوَة»، فاجتمع واوان[5] في الطرف وضمّة ، فصار ذلك كثلاث واوات ، فقلبت

---

(١) المنصف ٢ : ٢٧٦ . (٢) المنصف ٢ : ٢٩٠ .
(٣) في المنصف : «غزويّة» . والصواب ما أثبتنا .
(٤) المنصف ٢ : ٢٩٠ – ٢٩١ .
(٥) علق عليها ابن مالك في حاشية ف بقوله : وقد قال سيبويه في فَعُلان من القوّة : قَوُوان . فجمع بين واوين وضمة .وقد منع ذلك الزجاج لما ذكر . وقال سيبويه فيمنع=

المتطرّفة ياء ، والضمّة [قبلها][1] كسرة لتصحّ الياء[2]،فصار«غَزْوِيَة».
وإنما استوى البناء على التذكير والتأنيث[3] ، لوجود الاستثقال في الحالتين.

= غزوُوة : لأنه ليس في كلامهم فوُوت . وبه تعلّق الزجاج ...» . قلت : انظر الكتاب٢: ٣٩٦ و ٣٩٤ .
(١) من م .
(٢) سقط من م .
(٣) ف : على التذكير وعلى التأنيث .

تقول في مثل[1] «افعَوْعَلَ» من «البَيع» : «ابيَيَّعَ» . والأصل «ابيَوْيَعَ» ، فقلبت الواو المتوسطة بين الياءين ياء ، لسكونها ووقوع الياء بعدها ، وأدغمت في الياء .

وإذا بنيته للمفعول قلت[2] «ابيُوْيِعَ» على الأصل . وإنما لم تُدغم ، لأنّ الواو مدّة تشبه[3] الألف ، لأنها في فعل متصرّف . فكما لا تُدغم الألف في الياء التي بعدها [في][4] نحو «بايَعَ» فكذلك ما أشبهها[5] .

وتقول في مثل[6] «افعَوْعَلَ» من «القول» : «اقوَوَّلَ» . هذا مذهب سيبويه . وأما أبو الحسن فيقول «اقوَيَّل» ، لأنه يستثقل ثلاث واوات. وإلى ذلك ذهب أبو بكر ، واحتجّ بأنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضمّة في مثل «مَصُوغ»[7] ، فلا يكمّلون البناء إلاّ فيما شذّ ، فالأحرى فيما اجتمع

---

(١) المنصف ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(٢) المنصف ٢ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .
(٣) م : لشبه .
(٤) من م .
(٥) م : ما أشبهها .
(٦) المنصف ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(٧) م: مصوع

فيه ثلاث واوات .

وهذا الذي احتجَّ به لا يلزم ، لأنَّ «مَصُوغاً»[1] وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضمَّة ، لجريانه على الفعل المعتلّ . وإلاّ فإنهم يُتِمُّون في مثل «قَوْوِلَ»[2] في فصيح الكلام ، لأنه غيرُ جارٍ على معتلّ .

فإن قيل : فإنكم تقولون في «عَرْقُوة» من «الغزو» «غَزْوِيَة» - كما تقدَّم[3] - استثقالاً للواوين والضمَّة ، مع أنه ليس بجارٍ [على مُعْتَلّ] ! فالجواب أنَّ الطَّرَف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط، لأنه مَحالُّ التغيير ؛ ألا ترى أنهم يقلبون مثل «عصِيّ» ، ولا يلزم ذلك في مثل «صُوَّم» .

فإن قيل : فأين وجدتم ثلاث واوات مُحتمَلة في كلام العرب؟فالجواب أنه لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حَشواً ، لا مصحَّحاً ولا مُعلاًّ[4] ، فيحمل هذا عليه ، والتصحيح هو الأصل فالتزم هذا . مع أنَّ ما يقرب منه موجرد في كلامهم وهو مثل «قَوُول» ؛ ألا ترى أنَّ فيه واوين

---

(١) م : مصوعا .   (٢) ف : قَوُول .

(٣) م : وقد تقدم .

(٤) ف : «ولا معتلا» . وعلق ابن مالك على هذه المسألة في حاشية ف بقوله: «قد قالوا : احوُوْوِيَ ، مبنياً لما لم يسمَّ فاعله من احواوَى يحواوي . والألف من احواوى أصلها واو لأنه من الحوّة كاحمارّ من الحمرة . واحواويت كماديت من المداوة ، قلبت الواو فيهاياء» .

وضمّة ، والضمّة بمنزلة الواو ، ولم يُغيَّر شيء من ذلك .

وأما ما ذهب إليه ابن جنّي[1] من أنه لقائل أن يفرق بين «غَزْوِيَة» و «اقوَوَّلَ» بأن يقول : قد يُستثقل في الاسم فيُعل[2] ما يصحّ في الفعل ، واستدلالُه بصحّة «يُغْزو» وامثاله واعتلال«أَدْلٍ» وأمثاله ، ففي نهاية الفساد ؛ لأنَّ الفعل أثقلُ من الاسم، بلا خلاف ، وأكثرُ إعلالاً ، فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ في الاسم الذي هو أخفّ . وأما صحّةُ «يغزو»[3] وإعلال «أدلٍ» فلأمرٍ عَرَض[4] ، قد بُيّن في موضعه .

فالصحيح عندي ما ذهب اليه سيبويه .

فإن بنيته للمفعول قلت[5] «اقوُوْوِلَ» على القولين جميعاً ، فلا تدغم ولا تستثقل اجتماع الواوات ، لأنَّ الواو المتوسطة مدّة محكوم لها بالألف .

---

(١) المنصف ٢ : ٢٩٠ - ٢٩١ .
(٢) سقط من م .
(٣) م : أغزو .
(٤) علق عليه ابن مالك في حاشيةف بقوله : وذلك الأمر المعلوم الذي عرض جعلُ آخر الاسم أضعف من آخر الفعل ، وأكثر اعتلالاً . ألا ترى أنه يلحقه من تغيير النسب ، والتثنية ، والجمع ، والاضافة لياء الضمير، مالا يكون في الفعل فلذلك كان الفعل بجملته أشدّ اعتلالاً من الاسم ، وآخرُ الاسم على الخصوص أشدّ اعتلالاً من آخر الفعل ؛ ألا ترى ما يلحقه في الوقف ، والنداء ، من الترخيم وغيره ، ومن التنوين وحذفه ، وغير ذلك مما لا يكون في الفعل».
(٥) المنصف ٢ : ٢٤٥-٢٤٦.

فكأنّه ليس في الكلمة إلاّ واوان بينهما ألف . وقد حُكي عن الأخفش أنه قلب الأخيرة ياء فقال «اقوُوْيلَ»[1] . والأوّل أشهر عنه، وهو الصحيح[2] .

وتقول في مثل[3] «فَعْلَلُوت» من « البَيع » و « القَول » : «بَيْعَعُوتٌ» و «قَوْلَلُوتٌ» . وفي الجمع : «بَيَاعِعُ»و«قَوالِلُ» . وإن عَوّضتَ قلت «بَياعِيعُ» و «قَواليلُ» . ولاتُدغم في شيء من ذلك ، لئلاّ يبطل الإلحاق ، لأنّ «بَيعَعُوت» و «قَولَلُوت» ملحقان بـ «عَنكبُوت» ، و «بَياعِعُ» و «قَوالِلُ» ملحقان بـ «عَناكِب»

---

(1) م : اقوَويل . (2) ف . صحيح .
(3) المنصف ٢ : ٢٥٨ - ٢٥٩ .

مسائل من المعتل الفاء[1]

تقول في مثل «فُعْلُول» من «الوَعْد» : «وُعدُودٌ» ، وإن شئت «أُعْدُودٌ» فتهمز الواو لانضمامها .

وتقول في مثل «طُومار»[2] منه : «أُوْعادٌ» . ولايجوز غير ذلك[3]، لاجتماع واوين في أول الكلمة .

وتقول في مثل «إخرِيط»[4] من «الوَعد» : «إيعِيدٌ» . والأصل «إوعِيدٌ» ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما فعل ذلك بـ «مِيماد» .

وتقول في مثل «بُهلُول» من «اليُمْن» : «يُمنُونٌ» ، ولاتهمز

---

(١) ألحق بحاشية ف نصٌ منقول عن خط المصنف ، وقد اخترم كثير منه .

(٢) الطومار : الصحيفة .

(٣) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «باطل . يجوز وُوعاد لأن الثانية [مزيدة كالثانية في] المُوُود والقُوُول . وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كالأولى أو متحركة كأواقٍ» . قلت :الأواقي : جمع واقية.

(٤) الاخريط : بقلة .

كما همزت الواو ، لأنّ الضمّة في الواو أثقلُ منها في الياء .

وتقول في مثل «أُفعُول» منه : «أُوْمُونٌ» . والأصل«أُيْمُونٌ» ، فقلبت الياء واواً[1] لسكونها وانضمام ما قبلها .

(١) م : الواو ياء .

مسائل من المعتلّ العين مع اللام(1)

تقول في «فَيعُول» من «حَيِيتُ»(2) : «حَيَوِيٌّ» . والأصل «حَيْيُوْيٌ»(3) ، فقلبت الواو [٧٠ب] ياء لسكونها وبعدها الياء ، ثم قلبت الضمَّة التي قبلها(4) كسرة لتصحَّ الياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار كالنسب إلى «حَيَّة» ، فكُرِه اجتماع أربع ياءات ففُعل به مافُعل بـ «حيَّة» ، ففتحت الياء الاولى الساكنة ، وقلبت الياء التي بعدها ألفاً ، ثم قلبت الألف واواً . ومن احتمل أربع ياءات في النسب إلى «حَيَّة» احتملها هنا فقال «حَيِّيٌّ» .

وتقول في «فَيْعَلٍ» من «حَيِيتُ»(5) : «حَيّاً» . والأصل «حَيْيَيٌ»(6) ، فأدغمت الياء الأولى في الثانية ، وقلبت الياء المتطرّفة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها . وكان ينبغي أن يُبنى هذا على «فَيْعِل» بكسر العين ، لأنه معتلُّ العين ، ولم يجئ «فَيْعَلٌ» من المعتلّ العين إلاّ بالكسر ،

---

(1) الكتاب ٢ : ٣٩٣ - ٣٩٧ .
(2) المنصف ٢ : ٢٧٩ .
(3) م : حيو .
(4) م تليها .
(5) المنصف ٢ : ٢٩٧ - ٢٨٠ . والمصوغ منه هنالك هو : حَوِيت .
(6) م حيي.

إلاّ لفظة واحدة وهي «العَيّنُ» ، فبنيتَ هذا على قياس «العَيِّن»[١] .

وتقول في[٢] «فَيْعِل» المكسور[٣] العين منها «حَيٌّ» . والأصل «حَيّيٌ»[٤] ، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات في الطرف ، الأولى زائدة ، فحذفوا كما قالوا في تصغير «أحوَى» : «أُحَيٌّ» . ومن لم يحذف في «أُحَيّ» إلاّ في الرفع والخفض وأثبت الياء في النصب فعَل ذلك هنا ، فقال «هذا حَيٍّ»[٥] و «مَرَرْتُ بِحَيٍّ» و «رأيتُ حَيِّيًا» .

وتقول[٦] في «فَعُلان» من «حَيِيتُ» : «حَيُوانٌ»[٧]. والأصل

---

(١) م : العيْن . (٢) المنصف ٢ : ٢٨٠ - ٢٨١ . والمصوغ منه هناك هو : حويت . (٣) م : المكسورة .
(٤) الصواب : حَيْيِيٌ . (٥) ف : حيٌّ .
(٦) المنصف ٢ : ٢٣٨ . (٧) علّق ابن مالك على هـــذه المسألة مستطرداً إلى ما يليها من مسائل ، وأثبت تعليقته على طيارة ألحقت بنسخة ف . وقد نُقلت إلى غير موضعها من النسخة ، فأعدناها إلى موضعها هنا على الصواب . وفيها ما يلي : «سيبويه يقول في هذه المسألة : حيّان بالادغام [انظر الكتاب ٢ : ٣٩٤] فهذا الرجل خالفه وأخذ بقول غيره قال [سيبويه] : وتقول في فَعُلان من قويت قَوَان وكذلك فَعُلان من حييت [حَيّان] ، تدغم لأنك تدغم فعُلان من رددت - يريد أنك لا تعتدّ بالألف والنون في ترك الادغام ، فتقول حَيَيان كما تقول طلَل بالفتح . فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم فعُلاً في القياس . وكذلك فَعِلان بالكسر تقول : حيّان ، كما تدغم صَبًّا وبَرًّا - قال ومن قال حَيِيَ عن بيّنة ، قال : قَوُوان وحَيُيان . هذا كلام سيبويه . وهذا المؤلف بمعزل عنه . =

«حَيُيَان» ، فتقلب الياء التي هي لام واواً ، لانضمام ماقبلها .

ومن تعليق أبي عليّ هنا : فَعُلان من حييت حَيُيان ، وقيل حَيُوان .
فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا .
[وقال] أبو العباس : قَوُوان غلط ، ينبغي أن يكون قَوِيان بكسر الواو وتقلب الثانية ياء ، لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة .
وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم . ويدلّ على صحته قول سيبويه بعد في فَعلُوة من غزوت : غَزْوِية .
فهذا أبو العباس ، ومن رأى من أهل العلم ، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها ، ولم يبن عليها . فقياس فَعُلان عندهم من حييت : حَيِيان ، بالكسر لأن الياء إذا تطرّفت وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة ، كقولهم : أظبٍ وتسلٍ ونقضٍ وترامٍ . وهذا كقول سيبويه في فَعلُوة كترقُوة من غزوت : غَزْوِية .
الأصل غَزْوُوة ، وكأنها غزوُوٌ كأدلُو ، فتقول غزوٍ كأدلٍ . فإن اعتبرت التاء قلت : غَزْوُوة ، في القياس كما قالوا : قلنسوة وعرقوة وقمحدوة . وكذلك قياس الألف والنون فإنهم قد اعتدّوا بها ، فقالوا : أقحوان وعنظوان وأفعوان . إلاّ أبا العباس ومن ذكر من شيوخه لا تُجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة ، وبهذا قال أبو إسحاق ، فالتزموا قَوِيان وكذلك التزم سيبويه غَزْوِية ، والوجه غزووة فيمن بنى على التاء . قال سيبويه : ولا تقول غَزْوُوة ، لأنك إذا قلت غزووة إنما تجعلها كالواو في سَرُوَ [ولغَزُوَ] ، فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت كما لا يكون فعُلت مضاعفاً من الواو نحو قوُوت . [الكتاب ٢ : ٣٩٦] .
فمن هنا قال من تقدّم قَوِيان ، بُنيت على الزيادتين أو لم تُبن . وسيبويه لم يجعلها كالتاء ، ولا يُشبّه ماذكروه بغزوية ، لأن الأُولى في قووان عين والثانية لام ، وهي في غزووة لام والثانية زائدة . وليس تعليل اللام كتعليل العين ، وليست الألف والنون كالتاء ؛ ألا تراهم صحّحوا نَزَوَان وغلَيان ، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرأس ودواة . فهذا فرق بيّن . وقال سيبويه في فَعُلة من رميت : رَمُوة ، إذا بنيت على التاء ، ورَمية إذا لم تبن . وقال في حييان =

فإن قيل : فإنّ الضمّة لا تُوجب قلب الياء المتحرّكة واواً ؛ ألا تراهم قالوا «عُيَبَةٌ»[1] فأثبتوا الياء ؟ فالجواب أنّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرّكة مضموماً ما قبلها لا تُقلب لقوّة العين ، أما اللاّم إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنها تقلب ؛ ألا تراهم قالوا «لَقَضُوَ الرجل» ، والأصل «لَقَضُيَ» ، فأبدلو الياء واواً .

ومن سكّن الضمّة تخفيفاً قال «حَيْوانٌ» فأبقى الواو ، ولم يردّ الكلمة إلى أصلها من الياء . ولم يدغم[2] ، لأنّ التخفيف عارض والأصل الحركة .

وتقول في[3] «فَعِلان» من «حَيِيتُ» : «حَيِيانٌ» . ولم تدغم لأنه لا يخلو أن تَعتدّ بالألف والنون ، أو لا تعتدّ . فإن اعتددتَ[4] لم تدغم لخروج البناء بها[5] عن شَبه الفعل . وإن لم تعتدّ لم تدغم أيضاً كما كان لا يدغم لو ذَهبتِ الألف والنون[6]

= بالادغام ، ولم يجعله كحيي الذي [لا] يلزم فيه حيّ ، لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء » اه .
قلت : والصحيح أن ابن عصفور أخذ بمذهب المازني وابن جني . انظر المنصف ٢:٢٨٣

(١) م : عيَيَة . (٢) ف : ولم تدغم .
(٣) المنصف ٢ : ٢٨٧ . (٤) م : اعتد .
(٥) ف : بهـا .
(٦) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله « هذا عجب . رجلٌ حَيٍ ، يجوز فيه الادغام فتقول : حيّ . وكذلك عيٍ وعيٌّ . وهو بمنزلة حَيِيَ الرجل فهو حيّ ، وقد ذكره قبل . وذكر في أحية وأعيّة وأحيّاء الادغامَ والاظهارَ ، والتاء والهمزة للتأنيث=

وزعم ابن جنّي[1] أن الإدغام هو الوجه ، قياساً على «فَعِلان» من «رَدَدْتُ» . ولا حجّة فيه لأنّ «رَدّان» إذا لم يُعتدّ فيه بالألف والنون جاز الإدغام بخلاف[2] «حَيِيان» ، فبُني الإدغام على ترك الاعتداد .

فإن سكّنتَ تخفيفاً أدغمتَ فقلت «حَيّان» وذلك أنّ المِثلين إذا التقيا ، وكان الأوّلُ منهما ساكناً ، لزم إدغام الأول في الثاني ، كانت الكلمة على وزن الفعل أو لم تكن ، وكان المثالان حرفي علّة[3] أو لم يكونا .

وتقول في «فَيعِلان» منه[4] : «حَيّانٌ» . والأصل «حَيْيِيانٌ» ، فحذفت المتطرّفة لاستثقال ثلاث ياءات في الطرف ، لأن الألف والنون لا يُعتدُّ بهما[5] ، كما لا يُعتدُّ بتاء التأنيث . فكما أنك لو بنيتَ مثل

= يبعدان عن شبه الفعل . ولم يذكر سيبويه إلا الادغام أولاً كما حكيت عنه . قال : ومن قال حيي قال قوّوان وحييان» .

(1) المنصف ٢ : ٢٨٧ .

(2) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «خطأ . يجب فيه الادغام لأن فعِلاً من المضاعف لا يجوز فيه إلا الادغام في الفعل والاسم . [وقوله] : بخلاف حييان ، قول طريف . حييان هو الذي يجوز فيه الادغام ولا يلزم . وهذه المسألة من أولها إلى آخرها لا يفهم منها شيئاً إن شاء الله . وقول ابن جني ضعيف لا بما ذكره لكن فعِل بكسر العين في المضاعف من غير الياء يدغم ، وفي الياء يجوز الوجهان . وذكر سيبويه أن الاظهار أكثر في كلامهم» .

(3) كذا ! وانظر ص ٤٤٥ و ٤٧٧-٤٧٨ .

(4) المنصف ٢ : ٢٨٣-٢٨٤ . والمصوغ منه هناك هو : حويت .

(5) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما =

«فَيْعِلة» من «حَيِيتُ» لقلت «حَيَّةٌ» فتحذف ، فكذلك هذا .

وتقول في[1] «فَيْعَل» من «القُوَّة» : «قَيّاً» . والأصل «قَيْوَوٌ»[2] ، فقلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الواو المتطرّفة ألفاً ، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها . وبنيت «فَيْعَل» من المعتلِّ العين على حدّ «العَيَّن» ، وإن كان ذلكِ قبيحاً .

وتقول في[3] «فَيعِل»[4] منها : «قَيٍّ» . والأصل «قَيْوِوٌ» ، فقلبت الواو الأولى ياء ، لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الواو المتطرّفة ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات.فحُذفت المتطرِّفة استثقالاً . ومن لم يحذف في تصغير «أَحْوَى» إلاّ في حال الرفع والخفض خاصَّةً فكذلك هنا .

وتقول في[5] «فَعُلان» منها «قَوُوانٌ» . وإن شئت أسكنت الواو

= يلي : «وقد يعتدّ بكلّ واحدة منها. وقد قالوا : طيلسان ، بكسر اللام ، وليس في الصحيح فيعِل بكسر العين . ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من يقول ياحارُ . وقد قالوا : ترجُمان وضيمُران . وصحّ عنفوان وأفعوان .. » .

(1) المنصف ٢ : ٢٧٩ - ٢٨٠ . (2) م : قيوُو .
(3) المنصف ٢ : ٢٨٠ - ٢٨١ . (4) م : فيعَل .
(5) المنصف ٢ : ٢٨١ - ٢٨٢ .

الأولى[١] تخفيفاً وأدغمت ، فقلت «قوّانٌ» هذا مذهب سيبويه .

وقال أبو العباس : ينبغي لمن لايدغم أن يقول «قَوِيَانٌ»، فيقلب الواو الثانية ياء ، والضَّمَّة التي قبلها كسرةً ، لئلاّ تجتمع واوان في إحداهما ضمةٌ والأخرى متحرِّكة . قال : وهذاقول أبي عُمَر[٢] وجميع أهل العلم .

وقال أبو الفتح : الوجه عندي إدغامه ، ليسلم[٣] من ظهور الواوين مضمومة إحداهما ، لأنه إذا قال «قَوِيَان»[٤] التبس بـ «فَعِلان» . فمن هنا قوي الإدغام . ثم اعترض نفسه بأن قال : فإن قيل : إذا أُدغم لم يُعلم أ «فَعُلان» هو أم «فَعِلان» مكسور العين ! قيل : هذا محال[٥]، لأنك لو أردتَ بناء «فَعِلان» لقلبتَ الواو الأخيرة ياء[٦] ، لانكسار ماقبلها ، فيختلف الحرفان ، [٧١أ] فتقول «قَوِيَان» فلا تدغم[٧] .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . أما ماذهب إليه ابن جنّي ، من أنَّ

---

(١) ف : «وإن شئت أسكنت العين» . وفي حاشية ف : «قال ابن مالك لو بنى مثل سُبُعان . .» . وقد اخترم كثير من النص فتعذر إثباته .
(٢) في حاشية ف : «هو الجرمي» . (٣) م : لنسلم .
(٤) م : قويّان . (٥) م : «الحال» وقد قومها أحدهم بقلم مخالف .
(٦) المنصف : اقلبت اللام . (٧) المنصف : لانكسار ما قبلها ، فقلت : قوِيان ، ولم تدغم لاختلاف الحرفين .

قلب الضمَّة كسرةً ، والواو ياء ، يؤدّي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به ؛ ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيراً ، كـ «مُختار» فإنه متردِّد بينَ «مُفتعِل» و «مُفتعَل» ، وكـ «دِيك» على مذهبنا فإنه متردِّد بين «فِعْل» و «فُعْل» ، إلى غير ذلك مما لايحصى كثرة[1] . وإيضاً فإنه إذا أُدغم لم يُدرَ هل البناء «فعُلانٌ» في الأصل ، أو «فَعْلانٌ» بسكون العين .

وأما ماذهب إليه أبو العباس من أنَّ اجتماع واوين ، الأولى منهما مضمومة والثانية متحرِّكة ، لايجوز لثقله ، فباطل لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره ؛ ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى «صُوًى»[2] بعد التسمية به قلت «صُوَوِيّ» . لاخلاف في ذلك ، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرِّكة وقبل الأولى ضمّة ، والحركةُ بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو[3] ، فكذلك «قَوُوانٌ» .

---

(١) سقط من م (٢) الصوى : جمع صوّة . م: صوّي .

(٣) علق عليه ابن مالك في حاشيةف بمايلي : «كثير بين قولك كأنها في الواو وقوله الأولى منها مضمومة ، ألا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة ، ولا تهمزها كما تهمز أنور ، ولا تصح الياء بعدها في مُوسر كما تصح في بَيُّوع وبَيوض . ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدّى قياس إلى اجتماعهما متحركين [قلبت الأولى همزة] ولم تثبت أصلاً نحو أُولى» . كذا ! والصواب «أُوَل» جمع أولى .

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح ، لأنّ مثل «قَوُوانٌ» لم يجيء في كلامهم مصحّحاً ولا معلّلاً . فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به «صُوَوِيّ»[1] .

وتقول في[2] «فَعَلانٍ» منها : «قَوَوانٌ» . صحّت العين كما صحّت في «جَوَلان» ، وصحّت اللام كما صحّت في «نَزَوان» .

وتقول في[3] «مَفعُول» منها : «مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه»[4] .والأصل «مَقْوُوْوٌ»[5] ، فقلبت الواو المتطرّفة ياء ، لاستثقال اجتماع ثلاث واوات وضمّة في الطرف ، ثم قلبت الواو التي قبلها ياء لسكونها وبعدها الياء . وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الياء في الياء . ومن قال «مَغْزُوّ» ولم يقلب لم يُجز هنا إلاّ القلب[6] ، لأنه أثقل[7] .

وتقول في[8] «فُعْلُول» من «طَوَيتُ» : «طُوَوِيّ» .

---

(١) ف : طووي .
(٢) المنصف ٢ : ٢٨٢ .
(٣) المنصف ٢ : ٢٧٧ .
(٤) ف : منها مقوي .
(٥) في النسختين : مقوو .
(٦) في حاشية ف : «قلب الواو ياء» .
(٧) يريد : لأن «مقوو» أثقل من «مغزو» فيه ثلاث واوات . انظر المنصف ٢ : ٢٧٧.
(٨) المنصف ٢ : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

والأصل «طُوْيُوْيٌ» ، فقُلبت الواوان[1] ياءين اسكونها وبعدها الياء ، وقلبت الضَّمَّة التي كانت قبل الواو الأخيرة كسرةً ، لتصحَّ الياء ـ ولم تقلب الضَّمَّة التي قبل الأولى ، لبُعدها عن الطَّرف ؛ ألا ترى أنهم يقولون «عصِيٌّ» ، فيقلبون ضمَّة الصاد كسرة ، لأنها عين فهي تلي اللاَّم ، فقربت بذلك من الطرف ، ويقولون «لُيٌّ» في جمع «ألوَى» ، فلا يقلبون الضَّمَّة التي في اللاَّم كسرة ، لأنها في فاء الكلمة فبعدت من[2] الطرف ـ ثم أدغمت الياء في الياء فصار «طُيَيِّيٌّ»[3] فاجتمع أربع ياءات ، ففُعل به ما فُعل بـ «أُمَيِّيٌّ» حتى قلت «أُمَوِيٌّ» ، من تحريك[4] الياء الساكنة الأولى ، فلمّا[5] حُرِّكت عادت إلى أصلها وهو الواو ، لأنها إنما كانت قُلبت لأجل الإدغام فلمّا زال الإدغام رجعت ، وقُلبت الياء التي بعدها ألفاً ، ثم قُلبت واواً على قياس النسب.

---

(١) م : الواوين . (٢) م : عن .

(٣) علق ابن مالك عليه في حاشية ف بما يلي : «عجب من هذا الكلام . قد قال سيبويه في فُعلول من طويت : طِيِّيٌّ ... وكسرت الطاء كما كسرت تاء عُتِيٍّ، وصاد عُصِيٍّ ، كراهية الضم مع الياء . ثم قال : وقد ضمّ بعض العرب الأولَ . وذلك : قرنٌ ألوَى وقرونٌ لُيٌّ . ثم قال : ومثل ذلك : رُيًّا ورُيَّة . حيث قلب الواو المبدلة من الهمزة وقد قال بعضهم : رِيًّا ورِيَّة ، بالكسر ، كما قالوا : اِيٌّ ، بالكسر» . انظر الكتاب ٢ : ٣٩٣ .

(٤) ف : تحرك . (٥) م : لما .

مسائل من المعتل الفاء بالواو واللام بالياء

تقول في مثل: «فُعْلُول» من «وقَيتُ»: «وُقْيِيٌّ»، و«أُقْيِيٌّ» إن شئت. وذلك أنّ الأصل «وُقْيُويٌ»، فقلبت الواو ياء لسكونها والياء بعدها، ثم قلبت الضمّة التي قبلها كسرة لتصحّ الياء ثم، أدغمت الياء في الياء فصار «وُقْيِيٌّ». فجاءت الواو المضمومة في أوّل الكلمة، فكنت في همزها بالخيار.

وتقول في مثل «إخريط» من «وقَيتُ»: «إيقِيٌّ». والأصل «إوْقِيْيٌ»، فأدغمت الياء في الياء، وقلبت الواو الأولى[1] ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها.

وتقول في مثل «طُومار» من «وقَيتُ»: «أُوْقاء». والأصل «وُوْقايٌ»، فقلبت الواو الأولى همزة على اللزوم[2]، لاجتماعها مع واو «فُوعال» في أوّل الكلمة، وقلبت الياء همزة[1] لوقوعها متطرّفة بعد ألف زائدة.

---

(١) كذا !

(٢) كذا وإبدال هذه الواو همزة جائز غير لازم لأن الواو التي بعدها حرف مد زائد.

مسائل من المعتل الفاء بالياء والعين بالواو[1]

لو بنيت من «اليوم» : أفْعِل[2] لقلت:«أيِّمَ» . والأصل«أيْوِمَ» قلبت الواو ياء فأدغمت الياء في الياء . هذا قول النحويين أجمعين إلاّ الخليل فإنه يقول «أوْوِمَ» كـ «سُوْيِرَ» لانّ حرف المدّ ...[3] وإن كان منقلباً عن أصل مجرى حرف ...[4]

(١) سقط هذا العنوان مع ما بسط تحته من النسختين ، وألحق بحاشيةف مخروماً كثير منه . وهو في المبدع ملخصاً . وإسقاطه أولى لما جاءفي ص٧٣٦ .
(٢) جعل أبو حيان المثال : «أفعَل» . ووهم في البناء منه .
(٣) كلمات مخرومة لم أتبينها .
(٤) بقية النص مخرومة .

مسائل من المهموز

لو بنيتَ من[1] «قَرأَ» مثل «دَحْرجتُ» لقلت : «قَرأَيتُ» . والأصل «قَرأَأتُ» ، فلزم الثانيةَ البدلُ[2] لئلاّ تجتمع همزتان في كلمة . وكانت الثانية أحقَّ بالتغيير ، لأنها طَرَفٌ .

وتقول في مثل[3] «قِمَطْرٍ» من «قَرأتُ» : «قِرَأْيٌ» . والأصل «قِرَأْأٌ» فأبدلت الثانية ياء - فإن قيل : هلاّ أدغَمت فقلت«قرأٌّ» ، ورفعتَ لسانك بالهمزتين رفعة واحدة ، كما فعلت العرب في «سأّل» و «رأّس» ! فالجواب أنّ الهمزتين ثقيلتان[4] ، فمهما أدّى قياسٌ إلى اجتماعهما في كلمة واحدة فلا بدَّ من إبدال إحداهما ؛ إلاّ أن يمنع من ذلك مانع ، إذ قد كانوا يستثقلونها وحدها ، فلمّا لم يكن مانع من إبدال إحدى[5] الهمزتين ياء أُبدلت . وكذلك كان قياس «سأّل»

---

(١) سقط من م . وانظر المنصف ٢ : ٢٥١ - ٢٥٢ .
(٢) علق عليه ابن مالك في حاشية ف . بنص اخترم أكثره .
(٣) المنصف ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٤ . (٤) ف : ثقيلتين . (٥) سقط من .

و «رأ ّس» ، لولا ما منع من إبدالها ، [وهو] كونُ عيني الكلمة لا تختلفان أبداً نحو «ضَرَّبَ» و «قَتَّلَ» ، واللاّمان قد يكونان مختلفين نحو «هِدَمْلَة»[1] و «سِبَطْر» - وكان إبدال الأخيرة أولى ، لأنها متطرفة ، كما تقدّم .

وتقول[2] في مثل [٧١ب] «اغدَوْدَنَ» من «وَأَيتُ»: «ايئَوءَى». والأصل «اِوْءَوْءَي» فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . فإن خفّفت الهمزة الثانية قلت «ايئَوَى» : أَلقيت حركتها على[3] الساكن قبلها وحذفت الهمزة . وإن خفّفت الأولى وتركت الثانية قلت «أَوْءَى» ، أَلقيت حركة الهمزة التي في العين على الفاء ، وكانت واواً في الأصل، فرجعت إلى أصلها ، وحذفت الف الوصل لمّا تحرك ما بعدها ، فلمّا رجعت واواً وبعدها الواو الزائدة لزم همز[4] الأولى لئلاّ تجتمع واوان في أول الكلمة . فإن خَفَّفتها جميعاً قلت «أَوَى» ، لأنه لمّا صار بتخفيف[5] الأولى «أَوْءَى»

---

(١) الهدملة : الرملة المستوية . م : هذملة .

(٢) المنصف ٢ : ٢٤٦ - ٢٤٩ . (٣) م : على الواو .

(٤) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «هذا مما تقدم» . يشير إلى تعليقته التي كانت على مستهل مسائل المموز ، وقد أشرنا إليها ولم نستطع اثباتها لأنها مخرومة. وعلق هنا أيضاً بما يلي : «هذا فيه خلاف ...» . (٥) ف : تخفيف .

أَلقيتَ حركة الهمزة الثانية على الواو قبلها وحذفتَها .

وقد أجاز أبو عليّ[1] ، إذا سهَّلتَ الهمزة الأولى وأبقيتَ الثانية ، أن تقول «وَوْءَى» ، وإذا سَهَّلتهما معاً أن تقول «وَوَى» . ولا تَقلب الواو همزة لأنَّ نيَّة الهمز [فاصلة] بين الواوين[2] . فجُعل تركُ الهمز هنا نظيرَ تصحيح الواو في «رُويا» وأمثالها ، فلم تقلب وإن كانت ساكنة وبعدها الياء .

وتقول فيها[3] من «أَوَيتُ»[4] : «اِيوَوَّى» . والأصل «ائْوَوْوَيَ» فقلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار[5] ما قبلها ، وأدغمت الواو الساكنة في الواو المتحرّكة ، وقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها . ولم تدغم الياء في الواو ، لأنَّ همزة الوصل إذا زالت رجعت الياء إلى أصلها من الهمز نحو «قام فأْوَوَّى»[6] ،فصارت نيّة الهمزة مانعةً من القلب . ومن رأى التغيير في «اقوَوَّل» رآه هنا فقال «اِيْوَيّا» .

وتقول في مثل «إِوَزَّة» من «وَأَيتُ» : «إِيْئاةٌ» . لأنَّ «إِوَزَّة» :

---

(١) المنصف ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ف : «لأن نية الهمزتين الواوان» . م : «لأن نية الهمزتين الواوين» . والتصويب من المنصف .

(٣) ف : فيها .

(٤) المنصف ٢ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٥) م : بانكسار .

(٦) ف : نحو أوومى .

«إِفْعَلَةٌ»[1] بدليل قولهم «وَزٌّ» . والأصل «إِوْءَيَةٌ»، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها[2] .

وتقول في مثل[3] «إِجْرِد»[4] من «وأيت» : «إِيْءٍ» . والأصل «إِوْئيٌ»، ثم[5] أبدلت الواو لسكونها وانكسار ماقبلها[6] .

---

(١) كذا ! وأجاز في ص ٧٤ أن يكون إوزٌّ على فِعَلّ والهمزة فيه أصلية .
(٢) علق عليه ابن مالك في حاشية ف . «ينقصه : فإن سهلت الهمزة قلت إيَاة وإواة على القولين . لأنه إذا صار إيئاة نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت» . وانظر المنصف ٢ : ٢٧١ وشرح الشافية ٣ : ٢٩٩ .
(٣) المنصف ٢ : ٢٩٧ . وفي الأسطر ١٣-١٥ من المطبوعة منه إقحام يخالف ماقبله .
(٤) الاجرد : بقل له حب .
(٥) م : ثم .
(٦) أغفل تسكين الياء وحذفها لالتقاء الساكنين .

مسائل من المضعّف[1]

تقول في مثل «اغدَودَنَ» من «رَدَدتُ» : «ارْدَوَدَّ» . والأصل «ارْدوْدَدَ» ، فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها وأدغمت . ولم يمتنع الإدغام لأنه ليس بملحق ؛ ليس في[2] كلامهم مثل «احْرَوْجَمَ»، فيكون هذا ملحقاً به .

وتقول فيه من «وَدِدْتُ» : «ايْدَوَدَّ» . والأصل «اوْدَوْدَدَ» ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها . ثم فعلتَ[3] به مافعلت بـ «ارْدَوَدَّ» .

وتقول في مضارع «ايدَوَدَّ» : «يَوْدَوِدُّ» . فتردُّ الواو ، لزوال الكسرة قبلها .

وتقول في المصدر : «ايْدِيداداً» . فتقلب الواو الأولى ياء، لانكسار الهمزة قبلها ، وتقلب واو «افعَوْعَلَ»[4] ياءً ، لانكسار الدال قبلها .

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٠٢ - ٤٠٤ والمنصف ٣ : ٢٩٦ - ٢٧٠ .
(٢) ف : من . (٣) ف : وتفعل . (٤) ف : وتقلب الثانية .

ذكر المسائل

المبنية مما لا يجوز التصرف فيه

تقول في مثل[1] «أُترُجَّة»[2] ، إذا بنيته من الهمزة[3] : «أُوْءُوْءَةٌ»[4] . والأصل «أُؤْأُؤْأَة» ، فاجتمعت خمس همزات ، فقلبت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، فحجزتْ بين الأولى والثالثة[5] ، وقلبت الرابعة أيضاً واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، فحجزت بين الثالثة والخامسة . فإن خفّفتَ الهمزة الثالثة[6] قلتَ «أُوُوْءَةٌ» ، ألقيت حركتها على الساكن قبلها وحذفتها .

فإن قيل : فهلاّ أَبدلتَ الهمزتين واوين ، وأدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في «مَقْرُوءَة» : «مَقْرُوَّةٌ» ، فكنت تقول فيها «أُوُّوَّةٌ» !

فالجواب أنّ الواو في «مَقْروءة» إنما زيدت المدّ ، وليست منقلبة عن[8] حرف

---

(١) المنصف ٣ : ١٠٦ - ١٠٩ . (٢) الأترجة : ثمرة شجر معروف .

(٣) م : الهمز . (٤) م : أوءودة .

(٥) في النسختين : والثانية . (٦) في م ومطبوعة المنصف : الثانية .

(٧) زاد في المنصف وجهٌ بتخفيف الهمزة الخامسة . وذكر في المطبوعة أنها «الثالثة» .

(٨) المنصف : من .

أصليّ ولا غير أصليّ ، فلا يمكن تحريكها لئلاّ تخرج من المدّ الذي جيء بها من أجله ، والواوان في «أُوْءوْءَة» لم تزادا[1] للمدّ ، بل هما بدل من حرفين أصليّين وهما الهمزتان ، فاحتملتا الحركة لذلك ، ولم تجريا مجرى ما زيد للمدّ ، كما تحرّكت الواو[2] في «هذا أَوَمُ منك» ، ولم تقل «هذا آمُ منك»[3] فتجري مجرى ألف «فاعَلَ» ، بل حملت الحركة لأنها بدل من حرف أصليّ .

وتقول في مثل «مُحْمَرّ»[4] من الواو : : «مُوَوٍّ»[5] . وأصله «مُوْوَوِوٌ» ، فأدغمت الواو الأولى في الثانية ، وقلبت الرابعة ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مُوَّوِياً»[6] .

فإن قال قائل : فهلاّ قلبت الواو الثالثة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها! فالجواب أنّ الذي منع من ذلك ما تقدّم ذكره في التصريف ، من أنّ حرفَ العلّة إذا كان لاماً ثم ضُعّف فإنّ اللاّم الأولى تجري مجرى العين ، والثانية مجرى اللاّم ، فكما أنّ العين إذا كانت معتلّة ، [١٧٢أ] واللاّمُ كذلك ، جرت العين مجرى الحرف الصحيح فلم تعتلّ[7] فكذلك اللاّم الأولى . ومن

---

(١) م : لم يزاد . (٢) في النسختين : «الألف» . المنصف : الفاء .
(٣) ف : في أومّ ولم يقل هذا آام .
(٤) م : محمد . (٥) ف : «موّوّ» . م : موّر .
(٦) م : موّوّياً . (٧) في النسختين : فلم يعتل .

كره اجتماع ثلاث واوات أبدل الواو الثالثة[١] ياءً، لأنها أقرب إلى الطرف، فسَهُل تغييرها لذلك أكثرَ من تغيير غيرها، فيقول «مُوَّيٍ»[٢]. ولاتقلب الياء أيضاً ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها، للعلّة التي تقدّم ذكرها في الواو.

وتقول في مثل[٣] «جالَينُوس» من «أيْوب»: «آوَيْبُوب». فأظهرت العين لأنها في القياس واو، لأنّ «أيْوب» إذا[٤] حُمِل على كلام العرب أشبه الـ «عَيْوق» فمثاله على هذا «فَيْعُول»، وهمزته[٥] أصل من «آبَ يؤوبُ». فلذلك لمّا بنيت منه مثل «جالينُوس» أظهرتَ الواو، لزوال موجب قلبها ياء[٦]، وهو إدغام ياء «فَيعُول» الساكنة فيها.

قال أبو عليّ[٧]: ويجوز أن تكون العين ياء ساكنة كأنه من «أيْب»، وإن لم تكن في كلام العرب كلمة من همزة وياء وباء، لأنه لايُنكَر أن تأتي في كلام العجم لفظة[٨]، ليس مثلها في اللغة العربية. فإذا بنيت مثل

---

(١) ف: الثانية.
(٢) ف: «موّيٌ». وصوبت في الحاشية كما أثبتنا.
(٣) المنصف ٣: ١٤٤. م: مثال.
(٤) م: إذ.
(٥) م: وهمزة.
(٦) م: واواً.
(٧) المنصف ٣: ١٤٤.
(٨) م: لفظ.

«جالَينوس» ، على هذا ، قلت : «آيَيْبوب»(١) .

* * *

فهذه جملة من المسائل يتدرّب بها المتعلّم(٢) ، وله فيها غُنْيةٌ وكفاية .

* * *

كمل كتاب التصريف ، والحمد لله حقّ حمده ، وصلّى الله على محمّد نبيّه وعبده ، وعلى عباده الذين اصطفى(٣) .

---

(١) م : «آيبوب» . وفي حاشية ف عن نسخة أخرى : «آييّوب» وعلق ابن مالك على ابن عصفور في حاشية ف بقوله «كما ذكر الهمزة والواو كان ينبغي أن يذكر الياء والألف ويكثر من الأمثلة كما فعل غيره لكنه ...» .

(٢) ف : المتكلم .

(٣) م : «كمل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . وكان الفراغ منه يوم الخميس الخامس عشر لشهر شوال من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة» . وعلّق أبوحيان في حاشية ف ما يلي :

«قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا الامام اللغويّ الحافظ
حجّة العرب أوحد العصر رضيّ الدين أبي عبدالله
محمد بن علي بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ
الشاطبيّ . قاله كاتبه أبو حيّان
محمد بن يوسف بن علي بن حيّان
النفزيّ الأندلسي
الجيّانيّ نزيل
القاهرة» .



الفَهَارِسُ الفَنِّيَّةُ



فهرس الأعلام

الأفراد والقبائل والأمكنة

ب

ت

ث

ج

ح

خ

ش

ص

ط

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الآيات

فهرس الشواهد النثرية

فهرس القوافي

ز

س

فهرس الأمثلة

خ

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ك

ي

فهرس الكتب

التي ذكرها المؤلف في الممتع

فهرس المصادر

الابدال	أبو الطيب اللغوي	دمشق	١٩٦٠
إتحاف فضلاء البشر البناء الدمياطي		القاهرة	١٣٥٩
اختصار القدح المعلّى	أبو عبدالله محمد بن عبدالله	〃	١٩٥٩
الاختيارين	الأخفش الأصغر	دمشق	١٩٧٤
أراجيز العرب	توفيق البكري	القاهرة	١٣٤٦
إرشاد الأريب	ياقوت الحموي	〃	١٩٢٣
الاصابة	ابن حجر العسقلاني	〃	١٩٣٩
إصلاح المنطق	ابن السكيت	〃	١٩٥٦
الأصمعيات	الأصمعي	〃	١٩٥٥
الأضداد	ابن الأنباري	الكويت	١٩٦٠
الأغاني	أبو الفرج	مطبعة التقدم بالقاهرة	
الاقتضاب	البطليوسي	بيروت	١٩٠١
ألف باء	البلوي	القاهرة	١٢٨٧
الأمالي	الزجاجي	〃	١٩٦٣
الأمالي	ابن الشجري	حيدر آباد	١٣٤٩
الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٥٣
إنباه الرواة	القفطي	〃	١٩٥٠
أنساب الأشراف	البلاذري	القدس	١٩٣٦

الكتاب	المؤلف	مكان الطبع	السنة
الانصاف	ابن الأنباري	القاهرة	١٩٦١
البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	〃	١٣٢٨
بغية الوعاة	السيوطي	〃	١٣٢٦
البيان والتبيين	الجاحظ	مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر	
تاج العروس	الزبيدي		
تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	القاهرة	١٣٤٩
التبيان في تفسير القرآن	أبو جعفر الطوسي	النجف	١٩٥٣
تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة	محمد ظافر الأزهر	مطبعة جريدة الراوي	١٩٠٤
تزيين الأسواق	داود الأنطاكي	القاهرة	١٣٠٢
التشبيهات	ابن أبي عون	كمبردج	١٩٥٠
تفسير الطبري	الطبري	المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة	
التمام في تفسير أشعار هذيل	ابن جني	بغداد	١٩٦٢
تهذيب إصلاح المنطق	التبريزي	القاهرة	١٣٣٥
تهذيب الألفاظ	التبريزي	بيروت	١٨٩٥
تهذيب الايضاح	عز الدين التنوخي	دمشق	١٩٤٨
جمهرة اللغة	ابن دريد	حيدر آباد	١٣٤٥
حاشية الأمير على مغني اللبيب	محمد الأمير	مطبعة حجازي بالقاهرة	١٣٧٢
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب	مصطفى الدسوقي	القاهرة	١٣٥٨
حاشية الصبان على الأشموني	محمد بن علي الصبان	〃	
الحماسة	البحتري	بيروت	
الحماسة البصرية	صدر الدين البصري	حيدر آباد	١٩٦٤
الحيوان	الجاحظ	مكتبة البابي الحلبي	

خزانة الأدب	البغدادي	القاهرة	١٢٩٩
الخصائص	ابن جني	»	١٩٥٦
الخيل	أبو عبيدة	حيدر آباد	١٣٥٢
الدرر اللوامع	الشنقيطي	مطبعة كردستان	١٣٢٨
ديوان ابن مقبل		دمشق	١٩٦٢
ديوان أبي الأسود الدؤلي		بغداد	١٩٦٥
ديوان الأخطل		بيروت	١٨٩١
ديوان الأعشى		فينــا	١٩٢٧
ديوان امرىء القيس		القاهرة	١٩٥٨
ديوان أوس بن حجر		بيروت	١٩٦٠
ديوان جران العود		القاهرة	١٣٥٠
ديوان جرير		مطبعة الصاوى بالقــاهرة	
ديوان جميل بثينة		دار مصر للطباعة بالقاهرة	
ديوان حاتم الطائي		بيروت	١٩٥٣
ديوان حسان		بيروت	١٩٦١
ديوان حميد بن ثور		القاهرة	١٩٥١
ديوان ذي الرمة		كمبردج	١٩١٩
ديوان رؤبة		ليبسيغ	١٩٠٣
ديوان زهير بن أبي سلمى	ثعلب	القاهرة	١٩٤٤
ديوان سحيم		»	١٩٥٠
ديوان سراقة البارقي		»	
ديوان سلامة بن جندل		حلب	١٩٦٨
ديوان طرفة بن العبد		القاهرة	١٩٥٨

ديوان طفيل الغنوي		ليدن	١٩٢٧
ديوان عبيد بن الأبرص		القاهرة	١٩٥٧
ديوان العجاج		ليبسبغ	١٩٠٢
ديوان عدي بن يزيد		بغداد	١٩٦٥
ديوان علقمة الفحل	الأعلم الشنتمري	الجزائر	١٩٥٢
ديوان عمر بن أبي ربيعة		القاهرة	١٩٦٠
ديوان الفرزدق		مصر	١٣٥٤
ديوان كثير عزة		الجزائر	١٩٢٨
ديوان لبيد		الكويت	١٩٦٢
ديوان مجنون ليلى		القاهرة	
ديوان المعاني	العسكري	مصر	١٣٥٢
ديوان المفضليات	الأنباري	بيروت	١٩٢٠
ديوان النابغة الذبياني		مصر	١٩٢٩
ديوان النابغة الجعدي		دمشق	١٩٦٤
ديوان الهذليين		القاهرة	١٣٦٩
ديوان الوليد بن يزيد		دمشق	١٩٣٧
ذيل الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٢٧
رسالة الغفران	المعري	مصر	١٩٥٠
زهر الآداب	الحصري	مصر	١٩٢٥
سر صناعة الاعراب	ابن جني	مصر	١٩٥٤
سمط اللآلي	أبو عبيد البكري	مصر	١٩٣٦
سيرة النبي	ابن هشام	مطبعة حجازي بالقاهرة	

شذرات الذهب	ابن العماد	مكتبة القدسي	١٣٥١
شرح أدب الكاتب	الجواليقي	مصر	١٣٥٠
شرح بانت سعاد	ابن هشام	ليبسيغ	١٨٧١
شرح اختيارات المفضل	التبريزي	دمشق	١٩٧١
شرح أشعار الهذليين	السكري	القاهرة	١٩٦٣
شرح التفتنازي على العزي	سعد الدين التفتنازي	مصر	
شرح الحماسة	التبريزي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح الحماسة	المرزوقي	القاهرة	١٣٧٢
شرح الشافية	الرضي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح شواهد إصلاح المنطق	ابن السيرافي	نسخة مخطوطة	
شرح شواهد شرح الشافية	البغدادي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح الشواهد الكبرى	العيني	القاهرة	١٢٩٩
شرح شواهد المغني	السيوطي	مصر	١٣٢٢
شرح القصائد العشر	التبريزي	مصر	١٩٦٢
شرح نهج البلاغة	ابن أبي حديد	دار إحياء الكتاب العربي	
شعر أبي دؤاد الايادي		بيروت	١٩٥٩
الشعر والشعراء	ابن قتيبة	القاهرة	١٣٦٤
شمس العلوم	نشوان الحميري	مطبعة بريل	١٩٥١
شواهد التوضيح والتصحيح	ابن مالك	دار العروبة بالقاهرة	
الصحاح	الجوهري	دار الكتاب العربي	١٣٧٧
الصناعتين	العسكري	داراحياء الكتب العربية	١٩٥٢
الضرائر	محمود شكري الآلوسي	المطبعة السلفية	١٣٤١

طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة	١٩٥٣
الطرائف الأدبية	عبدالعزيز الميمني	«	١٩٣٧
العبر	ابن خلدون	بيروت	١٩٥٦
العقد الفريد	ابن عبد ربه	مطبعة الاستقامة بالقاهرة	
عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهرة	١٩٣٠
فهرسة ابن خير		من منشورات مكتبة المثنى في بغداد	
القلب والابدال	ابن السكيت	ليبسيغ	١٩٠٥
الكامل	ابن الأثير	القاهرة	١٩٠١
الكامل	المبرد	«	١٩٣٦
الكتاب	سيبويه	«	١٣١٧
كشف الظنون	الحاجي خليفة		
لسان العرب	ابن منظور		
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني	حيدر آباد	١٣٢٩
مجاز القرآن	أبو عبيدة	القاهرة	١٩٥٤
مجالس ثعلب	ثعلب	«	١٩٤٨
المحاسن والمساوىء	البيهقي	«	١٩٦٢
محاضرات الأدباء	الراغب الأصفهاني	بيروت	١٩٦١
المحتسب	ابن جني	القاهرة	
المحكم	ابن سيده	«	١٩٥٨
المخصص	ابن سيده	«	١٣١٦
المزهر	السيوطي	مطبعة صبيح بالقاهرة	
المستطرف في كل فن مستظرف	الأبشيهي	القاهرة	١٣٧٩

مصارع العشاق	أبو محمد جعفر	بيروت	١٩٥٨
معاني القرآن	الفراء	القاهرة	١٩٥٥
المعاني الكبير	ابن قتيبة	حيدرآباد	١٩٤٩
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة	١٩٣٦
معجم البلدان	ياقوت الحموي	«	١٩٠٦
معجم الشعراء	المرزباني	«	١٩٦٠
معجم ما استعجم	أبو عبيد البكري	«	١٩٤٥
المعرّب	الجواليقي	«	١٣٦١
مغني اللبيب	ابن هشام	«	
مفتاح السعادة	طاش كبري زاده	حيدر آباد	١٣٢٩
المفضليات	المفضل	القاهرة	١٩٥٢
المقتضب	ابن جني	ليبسيغ	١٤٠٣
المقتضب	المبرد	القاهرة	١٣٨٥
المنصف	ابن جني	«	١٩٥٤
نثر الأزهار	ابن منظور	الأستانة	١٢٩٨
النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	دمشق	١٣٤٥
نقائض جرير والأخطل	أبو تمام	بيروت	١٩٢٢
نقد الشعر	قدامة بن جعفر	القاهرة	١٩٦٣
النهاية	ابن الأثير	«	١٣٢٢
النوادر	أبو زيد	بيروت	١٨٩٤
همع الهوامع	السيوطي	القاهرة	١٣٧٢
الوحشيات	أبو تمام	«	١٩٦٣
وفيات الأعيان	ابن خلكان	القاهرة	١٩٤٨
وقعة صفين	نصر بن مزاحم	«	١٣٦٥

محتوى الجزء الثاني

ص

الفهارس الفنية :　　٧٧٥ ـ ٨٥٩

دار القماطي
للطباعة والنشر
ت: ٨٢٠٥٢٩